

د/ مصطفى عبد الحفيظ سالم  
د/ عبد الله جنيح  
د/ عبد الرحمن بن محمد العثيمين



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا العربية  
فرع اللغة

# الشُّحْفَة

نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب

أُمْلَاهُ / جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالمالك  
(ت : ٨٦٧٢ هـ)

جمعه / بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة  
(ت : ٨٧٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو  
إعداد الطالب / أحمد علي قاعد المصباحي  
إشراف الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م



(١) رَبِّ أَعْنِ

(٢) قَالَ الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ بْنِ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - :  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ  
وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .  
هَذَا مَخْتَصَرٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى فَوَائِدَ غَزِيرٍ نَفْعُهَا ، وَفَرَائِدَ عَزِيزٍ جَمْعُهَا ، وَمُنَبِّهٌ  
عَلَى مَا حَذَفَهُ اخْتِصَارُ الْمَقْدَمَةِ الْحَاجِبِيَّةِ ، مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي عِلْمِ  
الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الضَّوَابِطِ ، وَالْحُدُودِ ، وَالشَّوَاهِدِ ، وَالْقِيُودِ ، وَالْمَقَايِيسِ  
الْمَعُولِ عَلَيْهَا ، وَالتَّفَاصِيلِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهَا ، مِمَّا قَيَّدَتْهُ [ مَعْنَى ] عَنْ شَيْخِنَا  
حَجَّةِ الْعَرَبِ الْإِمَامِ الْعَابِدِ النَّاسِكِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
إِبْنِ مَالِكٍ - مَتَّعَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ ، وَنَفَعَ بِبَرَكَاتِهِ - وَأَنَا مِنَ اللَّهِ أَطْلُبُ  
وإِلَى كَرَمِهِ أَرْغَبُ فِي تَكْمِيلِ جَمْعِهِ بِعُمُومِ نَفْعِهِ ، وَجَعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ .

(١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢-٢) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٣) " سيدنا " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٤) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .

(٥) " الإمام " ساقط من ( ج ) .

(٦-٦) ساقط من ( ب ) .

٧ - ٧ عوضها في ب : " رحمه الله " ، وفي ( ج ) : " رحمه الله تعالى "

[ الكلمة والكلام ]

قال الشيخ الإمام العالِمُ أبو عمرو بن الحاجب - رحمه الله  
(١) [ تعالى ] : " الكلمة : لفظٌ وضع لمعنى مفرد " (٢)

حقه أن يقول : الكلمة اصطلاحاً ؛ لأنّها قد تكون لغةً للكلام والجميل  
كقوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا  
اللّهَ ﴾ (٣) الآية ، وكقوله - صلى الله عليه وسلم - : " خَيْرُ كَلِمَةٍ قَالَهَا  
لبيد : (٦)

« أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ »

« ولفظٌ » : أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ : لَفْظَةٌ ؛ لوجهين : (٧)

أحدهما : أَنَّ « اللَّفْظَ » يدخل فيه النطق بالحرفين فصاعداً ؛ لأنّه اسمٌ  
جنسي بخلاف : « اللَّفْظَةُ » فإنّها للحرف الواحد كـ « الضه » و « السّره »  
و « اليه » من « ضَرَبَ » . فضرَبَ حينئذٍ : ثلاثُ لفظات .

الثاني : أنّه من المصدر القائم مقامَ المفعول / ومعناه : الملفوظ  
وما كان من المصادر كذلك ؛ لا تلحقه تاء التّأنيث كقولهم : ثوبٌ نسجَ اليمينُ ،  
والدرهمُ ضربُ الأميرِ ، (٨) أي : منسوجُ اليمينِ ، ومضروبُ الأميرِ (٨) .

(١) زيادة من ( ج ) .

(٢) الكافية : ٥٩ .

(٣) سورة آل عمران : آية : ٦٤ .

(٤) ليس في ب وما بعدها متآكل

(٥) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه ، باب ما يجوز من الشعر والرجز :

١٠٧/٧ .

(٦) في ( ج ) : الشاعر كلمة لبيد وهو : لبيد بن ربيعة العامري ، كان من  
شعراء الجاهلية وفرسانهم ، ثم أدرك الإسلام ، وقدم على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فى وفد بني كلاب .

أخباره فى : الشعر والشعراء : ٢٧٤/١ ، والإصابة : ٤/٦ - ٥ وعجز

البيت :

\* وكلّ نعيمٍ لامحالة زائلٌ \*

ديوان لبيد : ٣٣٨ ، وهو من شواهد اللمع لابن جنى : ١٢٦  
والمفصل : ٦٧ ، وأسرار العربية للأنبارى : ٢١١ ، وشرح الكافية  
الشافية : ٧٢٢/٢ ، والمغنى : ١٧٩ ، والبحر المحيط : ٤٤٧/٢ والخزانة  
( عرضاً ) : ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٧) قال الزمخشري فى المفصل : ٦ : " الكلمة هى اللفظة الدالة على  
معنى مفرد " .

( ٨ - ٨ ) فى ( ج ) : " أى مضروب اليمين ومنسوج الأمير " .

(١) قلت : ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ ﴾ \* آي : مَوْغُودٌ .  
 و ( مفرد ) صفة لِلْفِعْلِ لـ «معنى» : لَانَّ «ضَرْبٌ» كلمةٌ وهى  
 لمعنيين : الحدث ، والزمان ، و ( مُزُّ ) للحلو الحامض ، و «أَضْبَطُ» للآيَمَنِ  
 الآعسر ، و «خَرَضَ» للجائع البارد .  
 (٢) قلت : قد يُقال : كيف يوصفُ اللَّفْظُ بِالْأَفْرَادِ وهو اسمُ جنسٍ ، أو مصدرٌ  
 وكلاهما لا يوصف به مطلقاً . وجعل «ضَرْبٌ» ونحوه لمعنيين ممنوعٌ ، وإلا  
 كان زيدٌ لمعانٍ ، ويلزم منه خلُّ الوضع لمعنى مفرد ، أو قِلَّتْهُ ،  
 وإِنَّمَا يدلُّ الْفِعْلُ عَلَى تَعْيِينِ زَمَانِ الْحَدَثِ وهو مفرد .  
 (٣) قال : " وهى اسم وفعل وحرف " .  
 (٤)

الواو - هنا - يجوز أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «أَوْ» كما استعملت : «أَوْ»  
 (٥) بمعنى : الواو في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ \* ، وفى  
 قول الشاعر :  
 قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ  
 ما بَيْنَ مُلْجَمٍ مَهْرَةٍ أَوْ سَافِعٍ (٨)

( ١ - ١ ) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

( ٢ ) سورة الاسراء آية ١٠٤ .

( ٣ - ٣ ) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

( ٤ ) الكافية : ٥٩

( ٥ ) في ج : " استعملت "

( ٦ - ٦ ) ساقط من ( ب ) والآية هي : ٢٤ من سورة الإنسان .

(٧) هو حميد بن ثور الهلالي ، شاعر إسلاميٌ مجيد ، وقد وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعاش إلى خلافة عثمان . أخباره فى طبقات فحول الشعراء : ٥٨٣/٢ ، والشعر والشعراء : ٣٩٠/١ ، والإصابة : ٣٩/٢ والبيت فى ديوانه : ١١١ ، وهو من شواهد شرح الحماسة للمرزوقى : ٢٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٢/٣ ، والمغنى : ٩٠ ، والبحر المحيط : ٤٩١/٨ ، والمقاصد النحوية : ١٤٦/٤ ، ونسب - أيضا - إلى عمرو ابن معدى كرب وهو فى ملحق ديوانه : ١٩٤ .  
 الصَّرِيخُ : المستغيث . السَّفْعُ : الجذبُ بشدةٍ ، وسفعَ بناصيةَ فرسه : جذبَ بشدةٍ .  
 (٨) فى ج : " مهرة " .

ويجوز أن يقصد جنس الكلمة فتكون<sup>(١)</sup> الواو على أمليها.

قال : " لَآتِيهَا إِمَّا أَنْ تَدَلَّ " إلى آخره .<sup>(٢)</sup>

الضمير في « نفسه »<sup>(٣)</sup> إن رجع إلى « معنى » لزم كون الشيء ظرفاً

لنفسه ؛ لأنَّ حاصله ما دلَّ على معنى كائن في نفس ذلك المعنى ، وإن رجع<sup>(٤)</sup>  
إلى « لفظ » كما فسَّر أكثرهم ؛ لزم كون المدلول كائناً في اللفظ<sup>(٥)</sup> فيشفي<sup>(٦)</sup>

من قال : شفاء ، ويموت من قال : موت .

ويأتي الكلام على حدِّ الفعل<sup>(٧)</sup> ، والحرف في موضعهما إن شاء الله تعالى / ١/٣

[ قوله : " مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " ]<sup>(٩)</sup>

حقه أن يقول : وضعاً فإنَّ مدلولي الاسم ، والفعل ، واللفظ بهما مقترن<sup>(١١)</sup>  
بأحد الأزمنة الثلاثة لامحالة ، لكنَّ دلالة الفعل على الاقتران وضعته<sup>(١٢)</sup>  
باعتبار وضعه ، وصيغته بخلاف الاسم فإنَّ دلالته على الزمان التزامية<sup>(١٣)</sup>  
كدلالتهما على المكان ، إذ لا بُدَّ لهما منه - أيضاً - كالزمان .

و : " الثلاثة " .

ليخرج الصبوح<sup>(١٢)</sup> ، والغبوق<sup>(١٣)</sup> من الأفعال ويدخلان في الأسماء

ودلالتهما على المضي ، أو الاستقبال في قولك : صَبُوحٌ أَمْسٍ ، وَغَبُوقٌ غَدٍ<sup>(١٤)</sup>  
مستفادة من غير لفظه ، وصيغته بخلاف الفعل .

(١) في ( ب ) : " وتكون " .

(٢) الكافية : ٥٩ : " على معنى في نفسها أولاً " .

(٣) في الكافية : ٥٩ : " الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة  
الثلاثة ... " .

(٤) " معنى ( ساقط من ( ب ) ) .

(٥) في ( ج ) : " فلزم أن يشفي " .

(٦) في ( ب ) : " شفى " .

(٧) ينظر ص : ٣٣٠

(٨) ينظر ص : ٣٩٠

(٩) زيادة من ( ج ) .

(١٠) في الكافية : ٥٩ : إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ ..... إلخ " .

(١١) في ( ب ) : " للفظ " بدون الواو .

(١٢) الصَّبُوحُ : الشرب بالغداة ، وهو خلاف الغبوق . الصباح ( صبح ) : ٣٨٠/١

(١٣) قال الجوهري في الصباح ( غبق ) : ١٥٣٥/٤ : " الغبوق : الشرب بالعشي " .

(١٤) في الأصل و ب : " غدا " وما أشبته من ( ج ) .

- (١) وقوله : " وقد علم بذلك " مع « ذكر كل في موضعه »  
 زيادة لافائدة فيها بعد ذكر كل في موضعه .  
 (٣) قال : " الكلام " .
- (٤) حقه أن يقول : اصطلاحاً ، لأنه قد يكون للكلمة الواحدة لغة ، قال  
 سيبويه ، في قولهم : مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ؟ ؛ معناه : مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ زَيْدٌ ؟ ، وزيد  
 وحده ليس بكلام اصطلاحاً ، مفتعين أن يكون لغة .
- (٥) قلتُ : وقد قال به بعض الأصوليين كابن الحسين البصري ، وغيره .  
 قال : " ما تضمن كلمتين " .
- (٦) حقه أن يقول : فصاعداً ، ليدخل الزائد ، نحو الجمل الشرطية ، وغيرها .  
 والمراد بالإسناد : التركيب ، وهو نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ،  
 لإفادة المخاطب اصطلاحاً . ومعنى الإفادة اصطلاحية : إيفاهم معنى يحسن  
 السكوت عليه ، فنحو : ( غلام زيد ) وإن أفاد تخصيصه به ، ليس بكلام ، لأنها  
 ليست الإفادة اصطلاحية .

- (١) الكافية : ٥٩ : " الكلمة : لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهي اسم وفعل وحرف ؛  
 لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً . الثاني الحرف . والأول إما أن  
 يقتصر بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً . الثاني الاسم والأول الفعل وقد علم ... " .
- (٢) في ب : " وقوله وقد علم بذلك مع ذكر كل في موضعه : زيادة .  
 وفي ج : " قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهما مع ذكر كل في موضعه :  
 زيادة " .
- (٣) الكافية : ٥٩ : " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد .... " .
- (٤) قال سيبويه : في الكتاب : ٣٢١/١ : " ومثله قول بعض العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ،  
 أي : مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ زَيْدٌ " .
- (٥) هو محمد بن علي بن الطيب البصري ، المتكلم على مذهب المعتزلة وله التصانيف  
 الفائقة في أصول الفقه منها ( المعتمد ) سكن بغداد ، وتوفي بها سنة  
 ٤٣٦ هـ .
- أخبره في : تاريخ بغداد : ١٠٠/٣ ، والمنظم لابن الجوزي : ٧٢٦/٨ ،  
 ووفيات الأعيان : ٢٧١/٤ .
- وانظر : تعريفه للكلام في كتابه : المعتمد في أصول الفقه : ١٤/١ - ١٦ .
- (٦ - ٦) ساقط من ( ب ) .
- (٧) في ( ج ) : " كلاماً " .

والتركيب ثلاثة : تركيب إسناد وهو الكلام كما تقدم ، وتركيب إضافة  
ك"غلام زيد" ، وتركيب مزج ك"يعلمك" . ويذكر كل في موضعه ، إن شاء الله  
تعالى .

(٣) قال : " ولايتأتى " .

ب/٣ أى : الإسناد ، ولو أريد الكلام لما اتجه الحصر ؛ إذ قد يكون / فى  
أكثر من ذلك .

(٥) قلت : والمراد الجملة الواحدة ، والحصر لآركانها ، وإنما لم يكن  
فى الكلام بد من الاسم لاحتياج الإسناد إلى مسند إليه ، ومن فعل - أيضا - أو اسم  
آخر ؛ لاحتياجه إلى مسند ، ودليل حصر الإسناد فيهما معروف .

(٦) قال : " الاسم مادل [ على معنى ] (٧) .

(٨) بعد قوله : " وقد علم بذلك حد كل واحد منهما " .

تكرار .

(٨) قلت : هو ثم مجمل وهنا مفصل .

(٩) قال : " ومن خواصه : دخول اللام " إلى آخره .

آلة التعريف عند المحققين (١٠) " أل " لا اللام وحدها ، فإن احتج  
بسقوطها وصلا غرض بشبوتها وقفا ، فترجيح الوصل بلا مرجح على أن مراعاة  
الابتداء أولى ؛ لأنه الأصل . (١٢) ثم لك أن تقول : آلة التعريف الالف واللام  
ولك أن تقول " أل " ، والثانى أقيس ك"هل" ، و "بل" ، و "من" ، وغيرها  
من الحروف المحكية على النطق بها .

(١) " كل " ساقط من (ب) .

(٢) ساقط من (ج) .

(٣) الكافية : ٥٩ : " ولا يتأتى ذلك إلا فى اسمين وفعل " .

(٤) فى ج : " كلمتين ذلك " .

(٥) ساقط من (ب) .

(٦) الكافية : ٥٩ : " فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " .

(٧) زيادة من (ج) .

(٨) ساقط من (ب) . والجذر والتنوين ، والإسناد إليه ، والإضافة " .

(٩) الكافية : ٥٩ - ٦٠ .

(١٠) قال سيبويه فى الكتاب ٣/ ٣٢٤ : " وزعم الخليل أن الالف واللام اللتين  
يعرفون بهما حرف واحد ك(قد) ، وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية  
٣١٩/١ : " اللام وحدها - هى المعرفة عند سيبويه والهمزة قبلها همزة وصل  
زائدة . وهى عند الخليل همزة قطع عوملت - غالبا - معاملة همزة الوصل  
لكثرة الاستعمال ، وهى أحد جزأى الاداة المعرفة . وقول الخليل هو المختار  
عندى " . وينظر المغنى : ٧١ ، والجنى الدانى : ١٩٣ .

(١١-١٢) ساقط من (ب) .

(١٣-١٤) ساقط من (ب) و (ج) .

(١) ولو قال : دخول آلة التعريف ، لكان أحسن ، ليدخل لغة طيبي<sup>(٢)</sup> ، في  
 مثل قوله : [ صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٤)</sup> : " ليس من أمير أمميام فـ" في  
 أمسفر<sup>(٥)</sup> إذ الميم عندهم بدل من لام التعريف ، ومنه :<sup>(٦)</sup>  
 ذاك خليلى ، و ذو يواصلى<sup>(٧)</sup>  
 يرمى ورائى بامسهم وأمسلمه  
 ولما ورد عليه الالف واللام الموصولة ؛ لدخولها على الفعل  
 كقوله :<sup>(٨)</sup>  
 ما أنت بالحكم الترضى حكومته  
 ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدل

- (١) " دخول " ساقط من ( ب ) .  
 (٢) هي لغة هذيل ، وحمير وطيبي . ينظر معانى الحروف للرماني : ٧١ ، والمغنى : ٧٠ .  
 (٣) واللسان : ( أمم ) ١٣٩/١ . ساقط من ج .  
 (٤) زيادة من ( ب ) .  
 (٥) الحديث فى مسند الإمام أحمد باب الصوم فى السفر : ٤٣٤/٥ .  
 (٦) البيت لبجير بن عنمة الطائى ، وهو أخو خالد بن عنمة الشاعر  
 الجاهلى . ينظر الموتلف والمختلف : ٥٨ . وقد حصل فى البيت  
 تركيب والاصل هكذا :  
 وإن مولاى ذو يعاتبنى  
 لا احنة عنده ولاجرمه  
 ينصرنى منك غير معتذر  
 يرمى ورائى بامسهم وأمسلمه  
 وهو فى الموتلف للامدى : ٥٨ ، ومن شواهد معانى الحروف للرماني :  
 ٧١ ، والصاح ( سلم ) ١٩٥١/٥ ، والازهية للهروى : ١٤٢ ، والمفصل  
 : ٣٢٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٥/١ ، والمغنى : ٧١ ، واللسان  
 ( سلم ) : ٢٠٨٢/٣ ، والجنى الدانى : ١٤٠ .  
 (٧) في ب : " وذوو " .  
 (٨) نسب هذا الشاهد للفرزدق ، وهو همام بن غالب ولم أقف عليه فى  
 ديوانه ، وهو من شواهد معانى الحروف للرماني : ٦٨ ، والإنصاف :  
 ٥٢١/٢ ، والمقرب لابن عصفور : ٦٠/١ ، والجنى الدانى : ٢٠٢ ،  
 والمقاصد النحوية : ١١١/١ ، والخزانة : ٣٢/١ .



[ ولا مات ] الابتداء ، والجَرِّ ، وجواب ( لو ) ، و ( لولا ) ؛ لَأَنَّهُ قال : " واللام " ولم يتقدّم معهودٌ يرجع العهدُ إليه .

وقد تكون الالفُ ، واللامُ زائدةٌ إِذَا دخلتْ على ما يجبُ تنكيره ، نحو :  
جَاءُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ ؛ لَأَنَّ معناه : جماءٌ غفيرًا ؛ لَأَنَّهما/ حالان ، وكذا  
إِذَا دخلتْ على علمٍ منقولٍ مِنْ اسمِ جنسٍ كـ " فضل " ، وكما في مثل قول  
الشاعر :  
(٤)

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارَكًا  
شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخَلَافَةِ كَاهِلُهُ

(٦)  
ومنه :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا  
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

- (١) في الأصل : " ولا ما " وما أشبهه من ( ب ) و ( ج ) .
  - (٢) قال سيبويه في الكتاب ٣٧٥/١ : " وهو قولك مررت بالجماء الغفير والناس فيها الجماء الغفير فهذا ينتصب كانتصاب العراق . وزعم الخليل - رحمه الله - أَنَّهُمْ أدخلوا الالف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الالف واللام " .  
والجم : المراد به الكثير . والغفير : صفة للجم ، والمراد : أَنَّهُمْ غطوا الأرض لكثرتهم .
  - (٣) " مثل " ساقط من ( ب ) .
  - (٤) هو الرَّمَّاحُ بْنُ أَبِرْدَ بْنِ ثوبان ، وهو المعروف بابن ميادة ، شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية .
- أخباره في الشعر : الشعراء : ٧٧١/٢ ، والمؤتلف للآمدى : ٣٧٠ ، ومعجم الأدباء : ١٤٣/١١ ، والبيت في سر صناعة الأعراب لابن جني : ٤٥١/٢ ، والمفصل : ١٣ ، والإنصاف : ٣١٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦/١ ، والمغنى : ٧٥ ، والخزانة : ٢٢٦/٢ ، والوليد : هو ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي . والأحناء : جمع جنو وهو الجانب ، والكاهل : ما بين الكتفين .
- (٥) في ب " شديد " .
  - (٦) في ب " وقوله " والبيت لراشد بن شهاب اليشكري ، شاعر جاهلي ، وهو ضمن قصيدة يخاطب فيها فتيان قبيلته من بني يشكر .
- وهو في المفضليات : ٣١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٢٤/١ ، والمساعد لابن عقيل : ١٩٩/١ ، والمقاصد النحوية : ٥٠٢/١ .
- وقيس : هو قيس بن مسعود بن قيس ، عيَّره الشاعرُ بما كان من فراره من الأخذ بشأَرِ عمرو .

أَيَّ : وَطِبَتْ نَفْسًا .

وشرط زيادتها في ضرورة الشَّعْرِ دون الاختيار .

قوله (١) : " والجُرُّ " .

أجودُ من قولهم : وحرف الجرِّ ؛ ليعمَّ المجرور بالحرف ، والإضافة (٣)

وليخرج : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ .

قوله (٤) : " والتَّنوين " .

من خواصِّ الأسماءِ في جميع وجوهه ، وتسمية ما يلحقُ الفعلَ للترنم

تنوينًا مجاز ، وإِنَّمَا هو نون تتبَعُ الآخرَ عوضًا عن المدَّةِ كقوله (٥) (٦)

أَقْلَى اللَّوْمِ - عَاذِلَ - [ والعِتَابَيْنِ ] (٨)

وقولي إِنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ [ أَصَابَنِي ] (٩)

ولذلك حُكِمَ عكسُ حكم التَّنوين ، لِأَنَّهُ يَشْتَبُ وَقْفًا وَيَسْقُطُ وَحْدًا بخلاف التَّنوين .

قوله (١٠) : " والإِسنادُ إِلَيْهِ " .

حَقُّهُ أَنْ يَرِيدَ : باعتبار معناه ، لِأَنَّهُ قَدْ يَسْنَدُ إِلَى الْفِعْلِ ، والحرف

باعتبار لفظه لا باعتبار معناه ، كقولك : قَامَ فَعْلٌ مَاضٍ ، وهل حـ

استفهام .

مسألة : من الأسماءِ ما لا يقبلُ من العلاماتِ سوى الإخبارِ نحو : أَنَا ، وَأَنْتَ (١١)

(١) الكافية : ٦٠ .

(٢) في ب و ج " وحروف " .

(٣-٣) في ( ج ) : " بالإضافة والحرف " .

(٤) الكافية : ٦٠ .

(٥) في ( ج ) " مجازا " .

(٦) هو نون " ساقط من ( ب ) " .

(٧) هذا البيت لجريير بن عطية الخطفي وهو في ديوانه : ٥٨ ، وكتـ

الجميل المنسوب إلى الخليل : ٢٣٧ ، وسر الصناعة لابن جني : ٤٧١/٢ ،

٤٧٩ ، والخصائص : ٩٦/٢ ، والمنصف : ٧٩/٢ ، وأمالى ابن الشجري :

٣٩/٢ ، والإنصاف : ٦٥٥/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١٨/١ .

(٨ ، ٩) في الأصل : " العتابًا وأصابًا " وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .

(١٠) الكافية : ٦٠ .

(١١) بعدها في ( ب ) : " عنه " وفي ( ج ) : " عنها " .

(١) قوله : " والإضافة " .  
 حقه أَنْ يَقُولَ : « وإضافته » ، أَوْ « الإضافة إليه لا بتأويل » إذ قد يضاف  
 إلى الجملة الفعلية ، لكن بتأويل ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ  
 الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) - أي : يوم نفع الصادقين . ومالم تعرف اسميته  
 بالاضافة ( سبحان ) .

وقد تكون الإضافة منوية ، مثل : بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُ ، أَيْ : أَوَّلُ الْأَشْيَاءِ  
 (٤) وسيأتى ذلك فى المبنيات إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى .  
 قال : " المعرب المركب " إلى آخره .

المركب اصطلاحاً : هو مجموع شيئين ، إمّا لشئ واحد كـ " بعلبك " أو  
 لإفادة / نسبة كـ " الجمل " .

وجزاء المركب : ليس مركباً فـ " زيد " فى " قام زيد " ليس مركباً ؛ بل  
 المركب المجموع .

ويُشَدُّ المعرب بذلك ليخرج نحو : ألف ، ب ، ت ، ث ، و " واحد " ،  
 " اثنان " ، لَاتَّهَا عنده مبنيات (٦) ، والتَّحْقِيقُ : أَنَّهَا مجرداتٌ عن الإعراب  
 والبناء ومهيئة للإعراب إذا ضُمَّ إِلَيْهِنَّ ماتمُّ به الجملة ، ويدل على ذلك  
 أَنَّهُ لم يُبَيِّنْ على السَّكُونِ من الأسماء ، والحروف ما قبل آخره حرف مـ  
 [ فرارا ] من اجتماع الساكنين ، ولذلك قالوا : " آيَنَ " ، و " كَيْسَفَ " (٨)  
 فدَلَّ على أَنَّ السَّكُونَ فى مثل " قاف " و " اثنان " وشبهه ليس سكون بناء .

(١) الكافية : ٦٠ :

(٢) زيادة من ب : سورة المائدة : آية : ١١٩ .

(٣) فى ب " ومالم " وفى ج : " ومن لم " .

(٤-٤) العبارة فى ( ب ) و ( ج ) هكذا : " إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى فى المبنيات " .

(٥) الكافية : ٦٠ . فالمعرب المركب : الذي لم يشبه مبنى الأصل " .

(٦) قال ابن الحاجب فى شرح الوافية : ١٢٨ : " ولو ذكرت الكلمات من

غير تركيب لم يكن إعراباً كقولك : " ألف ، با ، تا ، ثا ، وكقولك

: واحد ، اثنان ، ونحو ذلك " .

وينظر : شرح الرضى على الكافية : ١٧/١ .

(٧) فى ( ب ) : " اذا نظم " .

(٨) فى الأصل و ( ب ) : " فرا " وما أثبتته من ( ج ) .

[ الإعراب ]

- (١) قوله : " ما اختلف آخره به " .  
 حسن وافق به سيويه ، والمحققين (٣)  
 قوله : " وأنواعه " . (٤)
- أحسن من قول غيره : وألقابه ؛ لأنَّ اللَّقَبَ قد يتعدَّدُ لمعنى واحدٍ بخلاف الأنواع ، فإنَّها تدلُّ على اختلاف مدلولاتها والامر هنا كذلك ، لاختلاف مدلول الرَّفْعِ ، والنَّصْبِ ، والجَرِّ .
- قوله : " فالرفع علمُ الفاعلية " . (٥)  
 حقه : والملحق بها ؛ لأنَّ رفع المبتدأ ليس بالفاعلية ؛ بل لَمَّا أُسْنِدَ إليه الخبرُ أَشْبَهَ الفاعلَ في إسناد الفعلِ إليه ، وكذلك الخبرُ لَمَّا كَانَ ثَانِيَ جُزْئِي جُمْلَةٍ أَشْبَهَ الفاعلَ ، فَلَمَّا أَشْبَهَاهُ فِي ذَلِكَ ، أُلْحِقَ بِهِ .
- قال شيخنا : الرَّفْعُ : إعرابُ ما هو عمدةٌ في الكلام ، والنَّصْبُ : إعرابُ ما هو فضلةٌ فيه ، والجَرُّ : إعرابُ ما هو متردَّدٌ بينهما .
- فإنَّ نحو : غلام زيد ، إنَّ كَانَ فاعلاً فـ " زيد " عمدةٌ ؛ لأنَّه تمامُ العمدة ، وإنَّ كَانَ مفعولاً فـ " زيد " فضلةٌ ؛ لأنَّه تمامُ الفضلة . (٧)
- قوله : " والعامل ما به يتقوم " [المعنى المقتضى] (٧) إلى آخره .  
 قال شيخنا [ رَحِمَهُ اللَّهُ ] : الأسهلُ : أَن يُقَالَ : العاملُ ما به يحدثُ المعنى المحوَجُ / للإعراب . ومأثله المصنَّفُ تعسُّفٌ وإنَّ كَانَ صحيحاً .

٥ / ١

- (١) الكافية : ٦١ . " الإعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه " .  
 (٢) ينظر الكتاب : ١٣ / ١ .  
 (٣) قال الزمخشري في المفصل ١٦ : " والأسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً " .  
 وفصل القول ابنُ يعيش في شرحه على المفصل ٣ / ١ : " وأعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو فذهب جماعةٌ من المحققين إلى أَنَّهُ معنى قالوا وذلك اختلاف أو آخر الكلم لاختلاف العوامل " ... إلى أن قال : " وذهب قوم من المتأخرين إلى أَنَّهُ نفس الحركات " .
- (٤) الكافية : ٦١ : " وأنواعه : رفع ، ونصب ، وجر ، فالرفع : علم الفاعلية والنصب ، علم المفعولية ، والجر علم الإضافة " .  
 (٥) في ( ب ) و ( ج ) : حقه أَن يقول " .  
 (٦) هو ابن مالك  
 (٧) زيادة من ج الكافية : ٦١ : " والعامل : ما يتقوم به المعنى المقتضى للإعراب " .  
 (٨) زيادة من ( ب ) .

- (١) قوله : " جمع المَوْنُث السَّالِم " إلى آخره .  
 (٢) الأَوَّلَى : وما حُمِلَ عليه ، وهو قسمان :  
 سماعي ك (حُسَام) وحُسَامَات ، وَحَمَامٍ وَحَمَامَات .  
 وقياسي وهو نوعان :  
 جمع مصغر غير عاقل ك (دُرَيْهَمَات) ، و كُتَيْبَات (٤) ، وصفة جمع غير  
 عاقل ك (أَيَّامٍ مَعْلُومَات) ، وثياب معدودات .  
 قلت : قوله : " فالمفرد المنصرف ، والجمع المكسر المنصرف " .  
 هذان لا يعمَّان كل ما يعرَّب بالحركات الثلاث ، فإنَّ أَحْمَرَكُمْ ونحوه مِمَّا لَمْ  
 يَكُنْ مَنْصَرَفًا قَبْلَ الإِضَافَةِ : يعرَّبُ معها بالحركات الثلاث وليس من القسمين  
 المذكورين ، تفريعاً على الصحيح : أنَّ الصَّرفَ هو التَّنْوِينَ .  
 قلت : وكان تقديم غير المنصرف على جمع المَوْنُث السَّالِم أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ  
 مَفْرُودٌ وَالْجَمْعُ فَرْعُهُ ، وَإِطْلَاقُ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ فِيهِ ، وَإِطْلَاقُ الضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ  
 فِيهِمَا لَا يَنْصَرِفُ غَيْرُ كَافٍ فِي بَيَانِ مَا هُمَا لَهُ .

- 
- (١) الكافية : ٦١ : " جمع المَوْنُث السَّالِم بالضمة والكسرة " .  
 (٢) في (ج) " حقه أَنْ يَقُول " .  
 (٣) في (ب) : " تصغير " .  
 (٤) " كُتَيْبَات " ساقط من (ج) .  
 (٥) في (ج) : " مذكر " .  
 (٦) ساقط من (ب) .  
 (٧) بعده : " بالضمة رفعاً ، والفتحة نصباً ، والكسرة جرّاً " .  
 (٨) " مَنْصَرَفًا " ساقط من (ج) .  
 (٩) " فِيهِ " ساقط من (ج) .

(١) قوله : " أخوك وأبوك ... " إلى آخره .  
لو قال : إلى الياء كفاه ؛ لانتها لا تكون إلا للمتكلم .  
(٢) وقوله : " إلى [ غير ] ياء المتكلم " .  
أجود من قول غيره : إلى المتكلم ؛ لأن أبانا يرد عليه سيما إذا  
كان المتكلم واحدا عظيما . (٣)

قال بعضهم : شرط إعرابها بالحروف أن تكون مضافة مفردة غير مصغرة ،  
ويجوز في ، أب ، وأخ ، وذى أن تجمع جمع سلامة فتعرب بإعرابه ، كقوله : (٤)

فَلَمَّا تَسْمَعْنَ أَصَوَاتَنَا

بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَبِينَا

والأظهر أن قوله :

\* وَأَيُّ مَالِكَ ذُو الْمَجَارِ بِنْدَارِ \*

منه .  
(٥) قلت : وأول البيت :

\* قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَارِ وَقَدْ أَرَى (٧)

(١) الكافية : ٦١ : " أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذومال ، مضافة إلى غير  
ياء المتكلم بالواو والألف والياء ."

(٢) عن الكافية : ٦١ .  
(٣) " واحدا " ساقط من (ج) ، وفي ب " واحد " خطأ .

(٤) هو زياد بن واصل السلمي شاعر جاهلي

أخباره في الخزانة : ٤٧٦/٤ . والبيت من شواهد الكتاب : ٤٠٦/٣

وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢٨٤/٢ ، والمقتضب : ١٧٢/٢ ، والخصائص

: ٣٤٦/١ ، والمفصل : ١١٠ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٧/٢ ، وشرح

المفصل لابن يعيش : ٣٧/٣ ، والخزانة : ٤٧٤/٤ .

ويروى : " تبين " بدل " تسمعن " .

(٥) " قلت " ساقط من ( ب ) ، و ( ج ) .

(٦) في ( ج ) : " وصدر البيت " ولم يورد الناسخ البيت ثلعله سقط سهوا .

(٧) البيت لمؤرج السلمي شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .

ينظر : الخزانة : ٤٧٢/٤ ، وهو من شواهد : مجالس شعلب : ٤٧٦/٢ ،

والمفصل : ١٠٩ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٧/٢ ، وشرح المفصل : ٣٦/٣ ،

والخزانة : ٤٦٧/٤ .

وذو المجاز : سدى من أسواق العرب كانت ناحية عرفة .

المعنى : قدر الله وقضاؤه أحلك هذا الموضع ، وقد أعلم أنه ليس

لك هذا الموضع بمنزل تقيم فيه ، وأقسم على ذلك بآبائه .

وجاء عن العرب نحو : كان أبوك صلحاء ، وإنَّ أبيك كرماء ، والمختار  
أنَّ حركاتها الإعرابية محذوفة / مقدرة ، وأنَّ حركات عيناتها تابعة هـ / ب  
(١) لحركة الحرف كالراء في [ امرئ ] (٢) ، وشبهه . ولهذه - الستة - تفصيل  
يذكر إن شاء الله تعالى في موضعه في المجزورات (٣) .

- 
- (١ - ١) في ( ب ) : " للحركة المقدرة " .  
(٢) في الاصل و ( ج ) : " امرؤ " ، والمثبت من ب .  
(٣) ينظر ص : ٢١٥ - ٢١٦

- (١) قوله : " المثنى " إلى آخره .
- (٢) لم يذكر ( كذا ) ، و ( اثنان ) وهما كذلك ، وذكر المذكر لا يدل ، إذ لا يلزم مساواة المذكر المؤنث حكماً .
- (٣) قوله : " مضافة إلى مضمرة " .
- (٤) فليو أضيفت إلى مظهر أضيفت إلى المسمين اللذين هي لهما وأعربت إعراب المقصور نحو : كلا الزيدين صالح ، وكلا الجنتين آتت (٥) وقد جاء إضافتها إلى اسم الإشارة المفرد في قوله (٦) .

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَكْدَى  
وَكُلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

- (١) الكافية : ٦١ : " المثنى ، وكلا مضافا إلى مضمرة ، واثنان : بالالف واللام " .
- (٢) في ( ب ) : " وكذلك " .
- (٣) الكافية : ٦١ .
- (٤) في ب : " فإن " .
- (٥) سورة الكهف : آية : ٣٣ .
- (٦) هو : عبدالله بن الزبير بن قيس بن عدى . كان من أشعر قريش وكان شديداً على المسلمين ، ثم أسلم في الفتح .
- ينظر : المؤلف والمختلف للآمدى : ١٣٢ ، والإصابة : ٦٨/٤ .
- والبيت من شواهد المسائل البصريات : ٥٧٢/١ ، والمفصل : ٨٨ ، وشرح المفصل : ٣/٣ ، والمقرب لابن عصفور : ٢١١/١ ، والمغنى : ٢٦٨ ، والهمع : ٢٨٣/٤ .



وإعرابُ المثنى المذكور جارٍ في المثنى المنقول إلى مفردٍ [ على (١) المختار ] ك ( البحرين ) اسم بلدة ، و ( كُنَابِيْن ) اسم موضع ، قال : (٢) (٣)

\* دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيْن دَعْوَةً \*

وجاءَ عنهم : إِنَّ بِلْدَنَا الْبَحْرَانِ ، وهذا عملُ البحرين . وجرَّ فـى المثنى المقصود به التَّكْثِيرُ والجمع ، كقوله تعالى : \* ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ \* - معناه : كَرَّةً بعد كَرَّةٍ . (٤)

ومن هذا المعنى : " لَبَّيْكَ " و " سَعْدِيكَ " و " حَنَانِيكَ " وهذا المعنى تارة يأتى بلفظ التثنية كما ذكر ، وتارة يأتى مفرداً مكرراً ، كقولـه تعالى : \* وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا \* (٦) وتارة يأتى بلفظ العطف (٧) كقوله : (٨)

لَوْعَدَ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُم  
مَيِّتًا وَأَبْعَدَهُم مِّنْ مَنْزِلِ الدَّامِ

- (١) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .
  - (٢) قال ياقوت في معجم البلدان ٣٤٦/١ : " البحرين : هكذا يتلطف بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يُسَمَّعْ على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الرَّمْخَشْرَى قد حكى أنه بلفظ التثنية فيقولون : هــذه البحرين وانتهينا إلى البحرين ، ولم يبلغنى من جهة أخرى " .
  - (٣) هو : تميم بن أَبِي بن مقبل بن العجلان ، أدرك الاسلام فأسلم . أخباره في : الشعر والشعراء : ٤٥٥/١ ، والإصابة : ١٩٥/١ .
- وتمام البيت :

\* على عجلٍ دهماً والركب رائجٌ \*

والشاهد في معجم البلدان : ٤٨٠/٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٢٥/١ ويروى : " والليل رائجٌ " . وكهف : موضع . وكُنَابِيْن : اسم موضع كذلك .

- (٤) سورة الملك : آية : ٤ .
- (٥) " مفرداً " ساقط من ( ب ) .
- (٦) سورة الفجر : آية : ٢٢ .
- (٧) " تارة " ساقط من ( ب ) .
- (٨) نَسِبَ هذا الشاهد في البيان والتبيين للجاحظ : ٣١٦/٢ ، ٨٥/٤ إلى همام الرقاشي ، وإلى هشام الرقاشي في العقد الفريد : ٦٨/١ ، ٦٩ وإلى عصام بن عبيد الزماني في حماسة أبي تمام : ٥٦٠/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١١٢٢/٣ ، وينظر : المقرب لابن عصفور : ٤١/٢ ، والخزانة : ٤٧٣/٧ . والدَّام : لغة في الذم .

(١) ثم المثنى تارة يكونان متفقى الاسم والمعنى، فيجوزُ تشنيتُهُما —  
 قياساً باتِّفاقٍ، نحو: ثوبان، وزيدان، وشبهه، وتارة يختلف اسمُهُما —  
 ومعناهما فتشنيتُهُما بالتَّغليبِ سماعاً، كـ ( القمرين ) للشمس والقمر —  
 و " العُمَريْن " لآبى بكرٍ وعمرَ [ رُفِي اللهُ عَنْهُمَا ]، و " الرجيين " لرجب / وشعبان . ١/٦  
 وتارة يتحدُّ اسمُهُما ويختلف معناه، مثل " عينان " و " أبوان " —  
 ( ٥ ، ٥ ) إذا أريد الباصرة، والذهب، والآب والآم، فالمختار جوازه، ومنهم —  
 ( ٧ ) من منعه .

- 
- (١) " المثنى " ساقط من ( ج ) .  
 (٢) في ( ب ) : " يكون " .  
 (٣) زيادة من ج .  
 (٤) ينظر : جنى الجَنَّتَيْنِ للمحبِّي : ٥٤ .  
 (٥-٥) ساقط من ( ب ) .  
 (٦) جاء في اللسان ( عين ) ٣١٩٨/٤ : " والعين : الذهب عامة " .  
 (٧) عوضها في ب : " ومنهم من قال أَمْنَعَه " .

(١) قوله : " جمع المذكر السالم " إلى آخره .  
تتمة شروطه مذكورة في موضعه .<sup>(٢)</sup>

(٣) ولو قال : " وما حمل عليه " لكان أجود ؛ ليدخل الجمع المسمى به مفرد  
مثل ( عليون ) كقوله تعالى : ﴿ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾<sup>(٤)</sup>  
وكذلك " الدارون " ، و " قيسرون " ، و " نصيبون " ، و " وصقون " ، فإنَّه<sup>(٥)</sup>  
يعرب كذلك قياساً ، وكذلك غيره مما يُذكرُ إن شاء الله تعالى في موضعه .<sup>(٦)</sup>  
و " ألو " جمع ل " ذو " على غير لفظه . وعشرون وثلاثون : اسم  
لهذه الأعداد الخاصة ، وليس بجمع إذ لو كان ثلاثون جمع ثلاثة ، لوجب أن  
يقال لتسعة وأثنى عشر<sup>(٩)</sup> وخمسة عشر<sup>(١٠)</sup> ، وكذلك أبدأ ثلاثين<sup>(١١)</sup> ، ولا يقال باتفاق  
وكذلك أربعون إلى تسعين .

- 
- (١) الكافية : ٦١ : " جمع المذكر السالم ، وأولو ، وعشرون وأخواتها : بالواو والياء " .  
(٢) ينتظر ص : ٢٩٩ - ٣٠٤  
(٣) " مفرد " ساقط من ( ج ) .  
(٤) سورة المطففين : الأيتان : ١٨ ، ١٩ .  
(٥) دارون : موضع بالبحرين فيه سوق كان يحمل إليه المسك .  
ينتظر : الصحاح : ( دور ) : ٦٦٠/٢ .  
(٦) في الأصل : " وقيسرون " وفي ب : " قنسرون " يقول ياقوت في معجم البلدان :  
٤٢٢/٤ : " قيسرون في شعر هذيل ولا أدري كيف أمره " .  
(٧) هي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة بينها وبين الموصل ستة أيام .  
انظر : معجم البلدان : ٢٨٨/٥ .  
(٨) تعرب إعراب الجموع وإعراب ما لا ينصرف ، وهي موضع بقرب الرقة على  
شاطئ الفرات ، وكانت بها موقعة صفين بين علي ومعاوية - رضي الله  
عنهما - .  
انظر : معجم البلدان : ٤١٤/٣ .  
(٩) في ح : " واثنني " .  
(١٠-١١) ساقط من ج .  
(١١) في ح : " ثلاثون " .

[ تقدير حركات الإعراب ]

(١) قوله : " التقدير فيما تعذر " إلى آخره .  
 أمّا في المقصور فصحيح ؛ لأنّ الالف ساكنة لا تقبل الحركة ، فلو  
 حُرِّكَتْ لا نَقَلَبَتْ همزة ، كما قَلَبَهَا همزة مَنْ قَالَ : ( دَابَّةٌ ) لاستثقال المدة قبل  
 الحرف المضعف ، وأمّا المضاف إلى الياء ؛ فليس متعذراً ؛ لإمكان ضمّ ما قبل  
 الياء وفتحها ، فالتحقيق أنّه مِنْ بَابِ مَا اسْتَثْقَلَ . وكسرة ما قبل الياء  
 كسرة إيتباع كما في راء امرئٍ وشرط تقدير الإعراب في المضاف إلى ياء  
 المتكلم لا جلها أن يكون صحيح الآخر ، أو في حكمه مفرداً ، أو جمـ  
 ثاني (٤) ، أو تكسير ، فقولنا "صحيح الآخر" احترازاً من مثل : "قاضي وشبهه  
 فيّانه - نصبا وجراً - ظاهر الإعراب ، أو في حكمه مثل : دلي ، وظبي  
 مفرداً احترازاً من المثنى والمجموع السالم ، في غير الرفع ؛ فإنهم  
 يعربان بالحروف والباقي ظاهر . قلت : ولك أن تقول :  
 وشرطه أن لا يكون معثلاً ولا مثنى ، ولا جمع مذكر سالم نصبا وجـ  
 (٦)

ويقدر أيضا في موضعين آخرين :  
 أحدهما : المحرك حركة إيتباع مثل : الحمد لله .  
 الثاني : المحرك على الحكاية ، مثل : من زيدا ؟ لمن قال : رأيـ  
 (٧)  
 زيدا ؟ فإنهما معربان تقديرا ، وليسا مبنيين .

(١) الكافية : ٦١ التقدير فيما تعذر ، كعصا ، وغلامي مطلقا ، أو استثقل  
 كقاضي رفعا وجرا ، ونحو مُسْلِمٍ رفعا ، واللفظي فيما عداه "

- (٢ - ٢) ساقط من ( ب ) .
- (٣) بعدها في ( ب ) و ( ج ) : " قلنا " .
- (٤) " ثاني " ساقط من ( ب ) .
- (٥) في ( ج ) : " والجمع " .
- (٦) في ( ج ) : " شرطه " .
- (٧) في ( ب ) : و ( ج ) : " رأيـ "

[ الممنوع من الصرف ]

٦/٦

(١) قال : " غير المنصرف " /

قوله : " من تسع " .

الأولى "من عشر" . وتذكر ألف الإلحاق في المقصور، فإنها من الموانع أيضا مع أخرى مثل : ( أرطى ) معرفة ، فإنته ممنوع للعلمية والألف الإلحاق لشبهها بألف التانيث . وقولنا في المقصور : لأن ألف الإلحاق في الممدود لا تكون للتانيث ، مثل ( علباء ) (٦) ؛ لأن ( فعلاء ) بكسر الفاء والمد لا تكون لمؤنث . والبيتان لغيره .

(٨) قال : " وحكمه أن لا كسر ولا تنوين " .

الأولى : ولا تنوين صرفي ، فإن عرفات ، وأذرعات ، وشبههما مكسورة منونة ، وليست مصروفة ؛ لأنه تنوين مقابلة ، وكذا ( يرمى ) لو سميت به رجلا علما ، و ( قاض ) لو سميت به امرأة علما ، فإنسه مكسور منون رفعا وجرأ وليس مصروفا .

- (١) الكافية : ٦٢ : غير المنصرف : ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامها .  
 (٢) عبارة (ج) : " وتذكر ألف الإلحاق المكسورة فإنها من الموانع مع أخرى مثل أرطى معرفة " .  
 (٣) قال الجوهري في الصحاح ( أرط ) ١١١٤/٣ : " الأرطى : شجر من شجر الرمل . وهو ( فعلى ) لا تك تقول : أديم مأروط إذا دبغ بذلك . والف في الإلحاق لا للتانيث ، لأن واحدته أرطاة " .  
 وينظر : شرح الشافية للرضي : ٥٧/١ - ٥٨ .  
 (٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٤٩٣/٣ " وألف الإلحاق مقصورا منع ك ( فلقى ) إن ذا علمية وقع " .  
 (٥) في (ج) : " لا تكون إلا للتانيث " .  
 (٦) قال الجوهري في الصحاح ( علب ) ١٨٨/١ : " والعلباء : عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف ، وإن شئت قلت : علباوان ؛ لأنها همزة ملحقة " .

(٧) البيتان هما :

عدل ووصف وتانيث ومعرفة  
 وعجمة ثم جمع ثم تركيب  
 والنون زائدة من قبلها ألف  
 ووزن فعل وهذا القول تقريبا

ينظر : ينظر أسرار العربية لابن جني ٣٠٧ ، شرح ابن عقيل : ٣٢١/٢ ،  
 وشرح الرضي : ٣٥/١ ، والفوائد الضيائية : ٢٠٨/١ .

(٨) الكافية : ٦٢ .

(٩) هي بلد في أطراف الشام ، يجاور أرض البلقاء وعمان

( معجم البلدان : ١٣٠/١ ) .

(١) قال : " والعدل خروجه " . (٢) إلى آخره .  
العدل : مصدرٌ عدَلَ ، فَإِنْ عُدِّيَ بِنَفْسِهِ فمعناه : سَوَّى ، ومنه قوله تعالى :  
﴿ فَعَدَلْكَ ﴾ (٣) - فِيمَنْ خَفَّفَ (٤) ، أَي : سَوَّاكَ . وَإِنْ عُدِّيَ بِ ( فِ ) فمعناه : الإِقْسَاطُ  
عَدَلَ فِى حُكْمِهِ ، أَي : أَقْسَطَ . وَإِنْ عُدِّيَ بِ ( عَن ) فمعناه : المِيلُ وهو المرادُ  
هنا .

(٥) وقوله : " خروجه عن صيغته الأصلية " .  
حقّه أَنْ يَقُولَ : "خروجًا مسموعًا " أو "خروجًا غيرَ مطردٍ" ، فَإِنَّ [ ضَرَابًا ] (٧)  
و [ ضَرُوبًا ] (٨) وشبهه معدولٌ به عن صيغته الأصلية وهي : ضاربٌ وهو مضروبٌ .  
فَالْخَارِجُ عن صيغته الأصلية : ضربان : قياسي ، وغيره .

فَالْأَوَّلُ : كما تقدّم ، وكنحو مقيم وشبهه من المعتلِّ العينِ فهذا  
مصرفٌ ، لِأَنَّ خُرُوجَهُ لِمَا كَانَ مَطْرِدًا : صار كالأصل .  
والثانى : كَثَلَتْ وَعُمِرَ وَأُخِرَ وشبهه .

- 
- (١) الكافية : ٦٣ : " فالعدل : خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقاً ، كَثَلَتْ ومثلث  
وَأُخِرَ ، وَجُمِعَ . أو تقديرًا كعمر " .  
(٢) بعدها فى ( ج ) : " عن صيغته " .  
(٣) سورة الانفطار آية : ٧ .  
(٤) فى ( ب ) و ( ج ) : " فى قراءة من خَفَّفَ " .  
قرأ الكوفيون بالتَّخْفِيفِ وقرأ الباكون بتشديد الدال ،  
ينظر : الحجة لابن خالويه : ٣٦٤ ، والإقناع لابن الباذش : ٨٠٦/٢ .  
(٥) الكافية : ٦٣ .  
(٦) فى ( ب ) : " مَطْرِدًا " بدل " غير مَطْرِدٍ " .  
(٧) ، (٨) فى الأصل : " ضَرَابٌ ، وضروبٌ " وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .  
(٩) " به " ساقط من ( ب ) .

(١)

قال : " كثلث " .

عدل ثلث وأخواته من وجهين ٢

أحدهما : تجريدُه عن التاء في المذكر والمؤنث / وأصله ثبوتها فيه ١/٧

(٢)

للمذكر ، لأنه من باب العدد .

الثاني : أن معناه : ثلاثة ثلاثة ، فعلم أنه معدول عنهما . وأتفق

(٣)

البصريون على جواز ثمانية أوجه فيه ، وهي : أحاد ، وموحد ، إلى رباع

(٤)

ومربع ، ومنعوا ماسواه . ونقل الكوفيون عن العرب ثلاثة أوجه أخرى ،

وهي :

مخمس ، وعشار ، ومعشر ، فمنهم من وقف عند المسموع ، ومنهم من

طرد القياس من أحاد ، وموحد إلى عشار ومعشر وقاس ما لم يسمع على

ما سمع . و ( آخر ) جمع ( أخرى ) ، وهي تأنيث ( آخر ) ، و ( آخر )

مشبه بأفعل التفضيل وليس به ، لأنه يقتضى التشريك . وقولك : مررت

بزيد ورجل آخر : لم يشتركا في التأخر . والمراد ب ( آخر ) : المقابل

ل ( آخرين ) بفتح الخاء ، لا المقابل ل ( آخرين ) بكسرها ، فإن الثاني

مصرف وإن كانت الصيغة واحدة . ثم يجوز عدل ( آخر ) عما فيه الالف

واللام ، لأن قياس جمع ( فعلى ) أن يكون بالالف واللام ، كقوله تعالى :

(٥)

لأحدى الكبر \* وفى الحديث : " السبع الطول " .

(١) الكافية : ٦٣ .

(٢-٢) ساقط من ( ج ) .

(٣) " جواز " ساقط من ( ب ) .

(٤) ينظر فى هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/١ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٤٤٥/٣ - ١٤٤٨ ، وشرح عمدة الحافظ : ٨٤٨/٢ -

٨٤٩ ، وشرح الأشموني المطبوع على هامش حاشية الصبان : ١٨٠/٣ .

(٥) سورة المدثر : آية : ٣٥ .

(٦) أخرجه النسائي فى سننه كتاب الافتتاح باب تأويل قول الله عز وجل :

" ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم ١٠٧/٢ .

ويجوز عدله عن (آخر)؛ لَأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ، وَالْمَشَبَهَ بِهِ إِذَا كَانَ مَوْثِقَهُ  
فُعْلَى وَوُصِفَ بِهِ فَحَقَّهُ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا مَذْكَرًا ، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْسَنَ مَلِكٍ  
زَيْدٍ وَبِامْرَأَةٍ أَحْسَنَ مِنْ هِنْدٍ، وَبِرَجُلَيْنِ أَحْسَنَ مِنَ الزَّيْدَيْنِ ، وَبِامْرَأَتَيْنِ  
أَوْ بِنَسَاءٍ أَحْسَنَ مِنَ الْهِنْدَاتِ . فَجُمِعَهُ حِينَئِذٍ عَدُولٌ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ أَصْلُهُ قِيَاسًا .  
وَأَمَّا ( جُمِعَ ) فَمَعْدُولٌ عَنْ جَمْعَاوَاتٍ ، لِأَنَّهُ جُمِعَ ( جَمْعَاءَ ) وَمَذْكَرُ  
جَمْعَاءَ وَهُوَ ( أَجْمَعَ ) مَجْمُوعٌ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَمَا جُمِعَ مَذْكَرُهُ بِهِمَا جُمِعَ  
مَوْثِقُهُ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ ، نَحْوُ مُسْلِمُونَ ، وَمُسْلِمَاتٌ ، وَشَبَهَهُ . وَلَيْسَ مَعْدُولًا عَنْ  
" جُمِعَ " كَحُمِرَ ، وَلَا عَنْ " جَمَاعَى " كَصَحَارَى كَمَا قَدْ قِيلَ .

وَقِيَاسُ " جَمْعَاءَ " عَلَى " حَمْرَاءَ " بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ ( فَعْلَاءَ ) / إِنَّمَا تُجْمَعُ عَلَى  
" فَعْلَ " إِذَا جُمِعَ مَذْكَرُهَا عَلَيْهِ ، مِثْلُ : حَمْرَاءَ ، أَحْمَرُ وَجَمْعُهُمَا ( حُمُرٌ ) .  
وَقِيَاسُهُمْ عَلَى ( صَحْرَاءَ ) بَاطِلٌ ، لِأَنَّ صَحْرَاءَ لَا مَذْكَرَ لَهَا ، وَلَا جَمْعَ  
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ .

وَالْمَانِعُ لِمَرْفِ ( جُمِعَ ) هُوَ الْعَدْلُ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْإِضَافَةِ الْمُنَوِّيةِ ، كَتَعْرِيفِ  
( أَجْمَعَ ) فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعَ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : " أَجْمَعُهُمْ " فَكَذَلِكَ  
تَقْدِيرُ هَذَا : جُمِعُهُنَّ .

قَالَ : " التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ " إِلَى آخِرِهِ .  
الْأَوَّلَى : بِالتَّاءِ الْمُنْقَلِبَةِ هَاءً فِي الْوَقْفِ ، فَإِنَّ تَاءَ ( بِنْتُ ) تَاءٌ تَأْنِيثٌ ،  
نَصٌّ عَلَيْهِ سَبِيوِيهِ . وَلَوْ سُمِّيَ بِهِ صُرْفَ ، وَأَصْلُهُ : بَنُوَّةٌ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ عَلَى  
غَيْرِ قِيَاسٍ .

قَوْلُهُ : " وَشَرْطُ تَحْتَمُّ تَأْثِيرُهُ " .  
وَذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ، وَهِيَ أَنَّ شَرْطَ رَابِعٍ ، وَهُوَ : النَّقْلُ مِنَ الْمَذْكَرِ إِلَى  
الْمَوْثِقَةِ كَ ( زَيْدٍ ) وَ ( فَضْلٍ ) لَوْ سُمِّيَ بِهِ امْرَأَةً ، لِأَنَّ النَّقْلَ ثَقِيلٌ ؛

(١-١) ساقط من ج  
(٢) الكافية: ٦٤: " التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ ، وَالْمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ ، وَشَرْطُ تَحْتَمُّ  
تَأْثِيرُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَوْ تَحْرُكُ الْأَوْسَطِ أَوْ الْعِجْمَةِ " .

(٣) قَالَ سَبِيوِيهِ فِي الْكِتَابِ : ٤١٧/٤ " وَكَذَلِكَ تَاءُ أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَكِلْتَا ؛ لِأَنَّهُنَّ  
لَحَقْنَ لِلتَّأْنِيثِ " .

(٤) الكافية : ٦٤ .



(١) لمخالفته الأصل ، فإذا ضمَّ إلى مؤنث المعنى قَوَاهُ ، فتحتَم منع صرفه . ذكر ذلك سيبويه ، وغيره .

(٢) قال : " المعرفة شرطها العلمية " .

الأولى : " أو بإضافة منويّة لازمة الحذف " ، مثل : ( أَجْمَع ) ، و ( جَمَعَ ) ، وقلنا : " لازمة الحذف احترازاً من مثل ( كل ) و ( بعض ) فإنَّ إضافتهما قد تُحذف وتُنوى ؛ لكن لا لزوماً ؛ بل جوازاً .

(٣) قال : في العجمة : " وتحرك الوسط " .

قيل : ليس في كلام العجم اسمٌ ثلاثي متحرك الوسط لمذكر .

قلت : لو وجد ؛ لم يتحتَم منه ؛ لأنَّ العجمة سببٌ ضعيف فلم يقوَّ .

تأثيره مع تحرك الوسط بخلاف التَّأْنِيثِ فَإِنَّهُ سَبَبٌ قَوِيٌّ ، فاقوى تأثيره مع

تحرك الوسط فتحتَم منه . و ( شتر ) لا يعرف معناه ، وقيل : / هو اسم

امراة . وقيل : اسم بلدة ، فالمانع له حينئذ التَّأْنِيثُ ، والعلمية .

(٤) وقوله : " فنوحٌ منصرفٌ " .

أجود من المفهوم من كلام الزمخشري ، والجرجاني ، من جوانِ الأمرين ،

(١) في ( ب ) : " بمخالفته " .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٤٢/٣ : " فَإِنْ سَمَّيْتَ الْمُؤَنَّثَ بَعْمَرٍ أَوْ زَيْدٍ لَمْ يَجْزِ الصَّرْفُ " .

(٣) الكافية : ٦٤ : " المعرفة شرطها أن تكون علمية " وهذا موافق لـ ( ج ) .

(٤) في ج : " قوله في العجمة أو تحرك الأوسط " وفي الكافية ٦٤ : " العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية وتحرك الأوسط ، أو زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وإبراهيم ممتنع " .

(٥) عوض قلت في ب و ج : « ثم » .

(٦) ساقط من ( ب ) .

(٧) شتر : قلعة من أعمال أَرَّان بين بردعة وكنجة

معجم البلدان : ٣٢٥/٣ .

(٨) الكافية : ٦٤ .

(٩) قال في المفصل ١٧ : " وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح

ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون

أحد السببين ، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه " .

(١٠) هو عبدالقاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ ،

(بغية الوعاة : ١٠٦/٢) .

ينظر : المقتصد : ٩٩٥/٢ .

(١) فَإِنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ وَلَمْ يُنْقَلْ قَطُّ إِلَّا مَنْصَرَفًا. وَلَوْ جازَ مِنْهُ لِسَمْعٍ أَوْ نَقْلٍ وَلَوْ شاذًّا.

(٣) قال: "الجمعُ شرطُه صيغةٌ منتهى الجموع".  
الأَوَّلَى: "جموعُ التَّكْسِيرِ"، فَإِنَّ (أَيَّامِينَ) قَدْ جُمِعَ عَلَى أَيَّامِينَ، وَنَحْوُ:  
(صَوَاحِبَ) عَلَى صَوَاحِبَاتٍ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّمْثِيلِ بِالْوِزْنَيْنِ: لَكَفَاهُ، لَكِنَّهُ  
قَصْدٌ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى عِلَّةٍ مَنَعَ هَذَا الْجَمْعُ، وَكَانَ الْقِيَاسُ مَنَعَ كُلِّ جَمْعٍ، وَلَكِنَّ  
مَرْفَهُمْ لِبَعْضِ الْجَمْعِ كَ (أَسْلِحَةٍ)، وَ (أَفْرَاسٍ) يَرُدُّهُ.

وَذَكَرَ "حَضَّاجِرٌ" (٤) جَوَابًا عَنْ سَوَالٍ مُقَدَّرٍ: لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَعْدَ الْإِشَارَةِ إِلَى  
أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الصِّيغَةُ وَإِنْ كَانَتْ لِمُفْرَدٍ، بِقَوْلِهِ: "صيغةٌ منتهى الجموع".  
وَأَمَّا (سِرَاطِيلُ) فَلَمْ يَثْبُتْ مَرْفُهُ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ مِنْ يِعْتَمِدُ  
عَلَيْهِ فَحُكْمُهُ: مَنَعَ الْمَرْفُ، لِأَنَّهُ أَجْمَعٌ حَمَلَ عَلَى مُوَازِنِهِ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ  
الصِّيغَةَ وَقَدْ وُجِدَتْ.

وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَلْبَسُ الْمُحَرَّمُ قَمِيصًا  
وَلَا سِرَاطِيلًا" (٧) فَلَمْ يَصْرِفْهُ.

- 
- (١) "لم" ساقط من ( ) .
  - (٢) في (ب) : "ونقل" .
  - (٣) الكافية : ٦٤ .
  - (٤) الكافية : ٦٤ : "وحضاجر علما للضع غير منصرف ، لأنه منقول عن الجمع" .
  - (٥) أشار إلى ذلك سيبويه في الكتاب : ٢٢٩/٣ فقال "وأما سراويل فشع واحد وهو أعجمي" .
  - وكذلك قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية . ١٥٠١/٣ : "بـ السراويل أعجمي مفرد . والسروالة لغة فيه" .
  - (٦) أي : ما يوازيه من الجموع العربية ك (مصابيح) ، الفوائد الضيائية : ٢٣٤/١ .
  - (٧) أخرجه أبو داود في السنن باب ما يلبس المحرم : ١٦٥/٢ بهذه الراوية : "لا يلبس القميص ولا البرنس ولا السراويل" .

وقولهم : عربى جَمْعُ ( سرِوَالَة ) (١) تقديرًا : غير صحيح نقلًا ولا معنى .  
أَمَّا نَقْلًا : فَلَا تَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعَ عَنِ الْعَرَبِ . وَقَدْ أَخَذَ عَلَى الْإِزْهَارِ (٢)  
نَقْلَهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ : (٣)

\* عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرِوَالَة \*

وَقِيلَ : لَعَلَّهُ نَقْلُهُ عَنِ الْقِرَامِطَةِ الَّذِينَ عَاصَرُوهُ ، وَلَيْسَ مُحْتَجًّا  
بِقَوْلِهِمْ .

وَأَمَّا مَعْنَى : فَلَا تَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعَ إِلَّا أَسْمَاءُ لِهَذِهِ الْآلَةِ الْمَفْرَدَةِ ، وَلَا يُمْكِنُ  
أَنْ يَكُونَ جَمْعًا لَابْعَاضِهَا .  
وقوله : " وَنَحْوُ جَوَارٍ " . (٤)

لَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مُخْتَصًّا بِنَحْوِ ( جَوَارٍ ) مِنَ الْجُمُوعِ كَ ( غُـــــــوَاشٍ ) ،  
وَحَوَادٍ كَمَا يُوْهِمُهُ ذِكْرُهُ هَاهُنَا ؛ بَلْ هَذَا حُكْمٌ كُلُّ اسْمٍ غَيْرٍ مُنْصَرَفٍ  
آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا / كَسْرَةً ، كَ ( يَرْمَى ) لَوْ سَمَّيْتَبَهُ رَجُلًا ، وَ ( قَاضٍ ) لَوْ  
سَمَّيْتَبَهُ امْرَأَةً .

× الكافية : ٦٥ : " وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل : إنه أعجمي على موازنه وقيل :  
عربي جمع سرِوَالَة تقديرًا ، وإذا صرف فلا إشكال " ، وقال الليث السراويل أعجمية  
(١) جاء في اللسان ( سرل ) ١٩٩٩/٣ : " وقال الليث السراويل أعجمية  
أُعْرِبَتْ وَأَنْثَتْ ، وَالْجَمْعُ سِرَاوِيلَات . قَالَ سِيبَوِيه : وَلَا يُكْسَرُ ، لِأَنَّه  
لَوْ كَسَّرَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا إِلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ ، فَتَرَكَ ، وَقَدْ قِيلَ : سِرَاوِيلُ  
جَمْعٌ وَاحِدَتُهُ سِرْوَالَةٌ " .

وينظر : في هذه المسألة الكتاب : ٢٢٩/٣ ، والمقتضب : ٣٤٥/٣ .  
(٢) هو أبو منصور محمد بن أحمد ولد بخرخسان سنة ٢٨٢ هـ رحل في طلب  
العربية فقصد القبائل ووقع في أسر القرامطة ، توفي بخرخسان سنة ٣٧٠ هـ ،  
أخباره في إنباه الرواة : ١٧٧/٤ - ١٨١ ، ووفيات الأعيان : ٣٣٤/٤ -  
٣٣٦ ، وبغية الوعاة : ١٩/١ - ٢٠ .  
(٣) لم أقف على اسمه ، وعجز البيت :

\* فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ \*

وهو من شواهد المقتضب : ٣٤٦/٣ والمقتصد للجرجاني : ١٠٠٥/٢ ، وشرح  
المفصل : ٦٤/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٠١/٣ ، واللسان  
( سرل ) ١٩٩٩/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٤/٤ .  
واللؤم : الدناءة .

(٤) الكافية : ٦٥ : " ونحو جوار رفعا وجرا كقاضٍ " .  
(٥) في (ج) : " وحواد جمع حاد " .

والأولى : أَنْ يُغَالَ : كُلُّ اسمٍ غيرٍ منصرفٍ آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ  
تُحذفُ ياءُوه وينونٌ رفعاً وجراً ، وتثبتُ مفتوحةٌ بغيرِ تنوينٍ نصباً .

قلتُ : وقوله : " مثل قاضي " .<sup>(١)</sup>

أَيُّ فِي الصُّورَةِ : لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي ( قَاضٍ ) تَنْوِينُ صَرْفٍ ، وَالتَّنْوِينُ  
هَـا هَـنَا عَوْضٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَلْتَزِمِ حَذْفُهَا ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا ، وَلَيْسَ  
تَنْوِينُ صَرْفٍ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : جَاءَنِي جَوَارٍ بِالْكَسْرِ رَفْعاً فَعِلِمَ أَنَّ الْيَاءَ مُرَادَةٌ  
وَالْأَقِيلَ : جَوَارٌ .

قال : " الألف والنون إن كان اسمًا فشرطه العلمية " .<sup>(٢)</sup>

الأولى : «لِزُومِ النُّونِ الْاَلْفَ احْتِرَازًا مِنَ التَّثْنِيَةِ الْمُسَمَّيْ بِهِمَا ،  
مثل : ( نَجْرَان ) » .<sup>(٣)</sup>

وقوله : " فانتفاء فعْلانة " .<sup>(٤)</sup>

أَيُّ : عِنْدَ الْكَثَرِ ؛ فَإِنَّ بَنِي أَسَدٍ يُطْلَقُونَ ( فَعْلَانَةٌ ) عَلَى كُلِّ مَالِهِ  
( فَعْلَى ) وَلَا يَعْكَسُونَ ، فَلَا يُطْلَقُونَ ( فَعْلَى ) عَلَى كُلِّ مَالِهِ ( فَعْلَانَةٌ ) ، وَقَدْ  
جَمَعَ شَيْخُنَا مَا جَاءَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى ( فَعْلَانِ ) وَمَوْتَشَةٍ ( فَعْلَانَةٌ ) فَمَا عَدَاهُ  
فَاحْكُمْ عَلَيْهِ بِنَفْيِهَا ، وَهُوَ :

(١) الكافية : ٦٥ .  
(٢) في الكافية : ٦٥ " الألف والنون إن كانا في اسم في شرطه العلمية كعمران ، أوفي صفة  
فانتفاء فعْلانة . وقيل : وجود فعْلَى ومن ثمَّ اختلف في رحمان دون سكران  
وندمان " .

(٣) قال ياقوت في معجم البلدان : ٢٦٦/٥ : " ونجران في عدة مواضع منها  
نجران في مخاليف اليمن من ناحية مكة " .

(٤) الكافية : ٦٥ .

(٥) قال الجوهري في الصحاح : ( سكر ) ٦٨٧/٢ " السكران خلاف الصَّاحِي ،  
والجمع سَكْرَى وَسَكَارَى ، وَالْمَرَاةُ : سَكْرَى ، وَلُغَةٌ فِي بَنِي أَسَدٍ : سَكَرَانَةٌ " .  
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٤٤١/٣ : " ثُمَّ بَيَّنَّاهُ  
أَنَّ بَنِي أَسَدٍ يُؤَنَّثُونَ بِأَبٍ ( سَكْرَى ) بِالتَّاءِ فَيَسْتَعْنُونَ فِيهِ بِ ( فَعْلَانَةِ )  
عَنْ ( فَعْلَى ) بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ " .

(٦) قال السيوطي في المزهرة : ١١٣/٢ : " قال ابن مالك في كتابه نظم  
الفرائد : كُلُّ مَا جَاءَ عَلَى ( فَعْلَانِ ) فَمَوْنَشُهُ عَلَى ( فَعْلَى ) غَيْرُ  
اِثْنَيْ عَشَرَ اسْمًا فَإِنَّهَا جَاءَتْ عَلَى ( فَعْلَانَةِ ) " .

ثم أورد نظم الأبيات .

(٧) في ج : " ماعداه " .

أَجِرْ فَعَلَى لَفْعَلَانَا  
إِذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلَانَا  
وَدَخَنَانَا وَسَخْنَانَا  
وَسَيْفَانَا وَضَحْيَانَا  
وَمَوْجَانَا وَغَلَانَا  
وَقَشَوَانَا وَمَصَّانَا  
وَمَوْتَانَا وَنَدْمَانَا  
وَأَتْبَعُهُنَّ نَصْرَانَا

(١) قلت : واستثنى بعضهم أيضا ( غيران ) من الغيرة .

(٢) فالحبلان : العظيم البطن ، وكذا الحبلانة . والدخنان : اليوم  
المظلم ، وكذا الليلة الدخانة . ويوم سخنان و ليلة سخانة : شديدة  
الحر . ورجل سيفان : أي : طويل وكذا سيفانة . والضحيان : يوم  
لا غيم فيه ، وكذا ليلة ضحيانة .

والصوجان : الدابة اليابسة الظهر ، وكذا صوجانة . والغلان :  
الكثير / النسيان ، وكذا غلانة . والقشوان : الدقيق الساقين ، وكذا  
قشوانة . ومصان : اللثيم ، وكذا مصانة . وموتان : البليد المييت  
القلب ، وكذلك موتانة .

ونصران : واحد النصاري والياء فيه مزيدة في قولك : نصراني .  
وندمان : المنادم ، وكذلك ندمانة ، فإن كان مشتقا من الندم فمؤنثه  
: ندمى لا ندمانة .

١/٩

( ١ - ١ ) ساقط من ( ب ) .

( ٢ ) " أيضا " ساقط من ( ج ) .

( ٣ ) ج : " الحبلان " .

( ٤ ) ج : " وكذا امرأة سيفانة " .

( ٥ ) ساقط من ب

( ٦ ) ب : وكذا الليلة الضحيانة

( ٧ ) ج : " والمصان "

( ٨ ) ساقط من ج

( ٩ - ٩ ) ساقط من ( ج ) .

(١) وقوله : " اُخْتَلِفَ فِي رَحْمَانٍ " .  
 لم يَمَثَلْ بِهِ أَحَدٌ ، ولا يَنْبَغِي التَّمَثِيلُ بِهِ ، فَإِنَّهُ اسْمٌ عِلْمٌ بِالْغَلْبَةِ  
 لِلَّهِ تَعَالَى مُخْتَصٌّ بِهِ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْرَدْ مِنْ " أَل " ، وَلَمْ يَسْمَعْ مَجْرَدًا  
 عَنْهَا إِلَّا فِي النَّدَاءِ قَلِيلًا ، مِثْلُ : " رَحْمَانُ الدُّنْيَا وَرَحِيمُ الْآخِرَةِ " . وَقَدْ  
 أَخَذَ عَلِي الشَّاطِبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلَهُ :

(٥)

لَاِنَّهُ أَرَادَ الْأَسْمَ الْمُسْتَعْمَلَ بِالْغَلْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى .  
 (٦)  
 وقول اليمامي :

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَزَلْتَ رَحْمَانًا

أَرَادَ : لَزَلْتَ إِذَا رَحِمَ ، وَلَمْ يُرِدِ الْأَسْمَ الْمُسْتَعْمَلَ بِالْغَلْبَةِ وَاللَّهُ  
 أَعْلَمُ .  
 وَالْأَجُودُ التَّمَثِيلُ بغيرِهِ مِمَّا لَا مَوْنَتَ لَهُ كـ " لِحْيَانٍ " لِلْكُتَّ اللَّحْيَةِ  
 وَ " ثَرَيَّانٍ " لِلْمَكَانِ الْكَثِيرِ الثَّرَى .

- 
- (١) الكافية : ٦٥ .  
 (٢) قال ابن هشام في المغنى ٦٠١ : " وقول ابن الحاجب إنه اُخْتَلِفَ فِي  
 صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين : لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا  
 من ( أَل ) " .  
 (٣) قال الزَّجَّاجِي فِي اشْتِقَاقِ أَسْمَاءِ اللَّهِ : ٤٠، ٣٩ : " وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
 أَنَّهُ قَالَ : الرَّحْمَنُ ذُو الرَّحْمَةِ ، وَالرَّحِيمُ الرَّاحِمُ . وَقِيلَ : إِنَّهُ قَالَ :  
 رَحْمَانُ الدُّنْيَا وَرَحِيمُ الْآخِرَةِ " .  
 وينظر : البحر المحيط : ١٥/١ .  
 (٤) هو الْقَاسِمُ بْنُ فَيْرُوه بن خلف الشاطبي ، إمام القراء ، ولد بشاطبة في  
 الأندلس سنة ٥٣٨ هـ ، وهو صاحب " حَزْزِ الْأَمَانِي " منظومة في القراءات  
 تعرف بـ " الشاطبية " و بـ " القصيد " . توفي بمصر سنة ٥٩٠ هـ .  
 أخباره في معرفة القراء الكبار للذهبي : ٥٧٣/٢ ، وغاية النهاية في  
 طبقات القراء : ٢٠/٢ ، وبغية الوعاة : ٢٦٠/٢ .  
 (٥) البيت الأول من منظومة حَزْزِ الْأَمَانِي :  
 بدأت بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النِّظْمِ أَوَّلًا  
 تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْثَلًا  
 وهو في شرح شُعَلَةِ عَلَى الشَّاطِبِيَّة : ٤ ، ومغنى اللبيب : ٦٠١ .

====

- (١) قال : " وزن الفعل " إلى آخره .  
الوزن المختصُّ بالفعل : ما لم يستعمل اسماً في النكرات ، وإنَّمَا  
قلنا : « في النكرات » لَأَنَّهُ قَدْ سُمِّيَ بِهِ فِي الْأَعْلَامِ ، مثل " شَمْرٌ " (٢)  
و " عَشْرٌ " اسم مكان ، لكنَّ النكرات هي الْأَصْلُ . (٣)  
وقوله : " كزيادته " . (٤)  
الظاهر أَنَّهُ أَرَادَ : كزيادة الفعل المضارع ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا يَشْبَهُ الزِّيَادَةَ (٥)  
فِي أَوَّلِ فِعْلِ الْأَمْرِ ، مثل : ( اِضْبَعْ ) لَوْ سُمِّيَ بِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، لِأَنَّهُ  
عَلَى وَزْنِ ( اِفْعَلْ ) فِي الْأَمْرِ .  
ومعنى قولهم « أَوْغَالِبًا غَلْبَةً » (٦) أَنْ يَكُونَ فِعْلاً ، أَوْ مَعْنَى ( فِعْلٌ )

=====

(٦) صدر البيت :

\* سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا \*

أوردَ الزمخشريُّ الشطرَ الثاني من البيت في الكشف : ٦/١ فقال :  
" وَأَمَّا قَوْلُ بَنِي حَنِيفَةَ فِي مَسِيلِمَةَ : ( رَحْمَانُ الْيَمَامَةِ ) ، وَقَوْلُ  
شَاعِرِهِمْ فِيهِ :

\* وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَزَلْتَ رَحْمَانَنَا \*

فِيَابَ مِنْ تَعَتَّتِهِمْ فِي كَفَرِهِمْ .

والببيت في البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٥٠٣/٢ .

.....

- (١) الكافية : ٦٦ : « وزن الفعل شرطه أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كَشَمْرٌ وَضَرْبٌ أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ  
زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ أَحْمَرٌ وَانْصَرَفَ يَفْعَلُ » .  
(٢) شَمْرٌ اسم فرس ، وقيل : اسم ناقة ينظر القاموس المحيط (شمر) ٦٦/٢ واللسان (شمر)  
(٣) قال ياقوت في معجم البلدان : ٨٥/٤ : " عَشْرٌ : يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَتَشْدِيدُ  
ثَانِيهِ وَآخِرُهُ رَاءٌ مَهْمَلَةٌ ، بِوَزْنِ بَقَمٍ ، وَشَلَمٍ ، وَخَصَمٍ ، وَشَمَرٍ ، وَنَكَذَرٍ  
وَكُلُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَنْقُولَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الْمَاضِي فَلَا تَنْصَرِفُ " إِلَى أَنْ قَالَ :  
" عَشْرٌ بِتَشْدِيدِ الشَّاءِ ، بَلَدٌ بِالْيَمَنِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ " .  
(٤) الكافية : ٦٦  
(٥) فِي بَوْحٍ : " فَيُرَدُّ " .  
(٦) قال الرضي في شرحه على الكافية : ٦٢/١ : " وَالنَّحَاةُ قَالُوا فِي مَوْضِعٍ  
قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : أَوْ يَكُونَ أَوَّلُهُ زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ ، أَيْ :  
يَكُونُ ذَلِكَ الْوِزْنَ فِي الْأَفْعَالِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْأَسْمَاءِ " .

فلا يَرُدُّ عليهم ( أَفْعَلُ ) التَّفْضِيلُ وكثرتُه ؛ لَأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْفَعْلِ ، وَلِذَلِكَ  
عمل ١٠ /

(١) وقوله : " غير قابل للتاء " .  
أَي : إِذَا كَانَ نَكْرَةً فَإِنَّ ( إِذْخِرَ ) قَابِلٌ لِلتَّاءِ ، وَلَوْ سَمِّيَتْ بِهِ مَنَعَتْهُ  
لِرِنَةِ فَعْلِ الْاِمْتِر .

(٣) وقوله : " وانصرف يَعْمَلُ " .  
(٤) " (٥) جَمَلٌ يَعْمَلُ " وَإِنَّمَا نَقَلَ : " نَاقَةٌ يَعْمَلُ " وَيَعْمَلَاتُ  
جَمْعُ ( يَعْمَلَةُ ) .

و ( يَعْمَلُ ) : اسْمٌ جَمْعٌ وَاحِدُهُ ( يَعْمَلَةُ ) ، وَلَيْسَ مَذْكَرٌ ( يَعْمَلَةُ )  
كَمَا قِيلَ . وَقَدْ يُجْمَعُ ( يَعْمَلَةُ ) عَلَى ( يَعْمَلِ ) ، كَ ( أَنْمُلَةُ ) و  
( أَنْامِلُ ) .

(٦) قال : " فَإِذَا تُكْرِبُ بَقَى بِلَا سَبَبٍ ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ " .

يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا :  
بَقَى بِلَا سَبَبٍ ، لَزَوَالِ السَّبَبِ بِزَوَالِ شَرْطِهِ ، كَ ( طَلْحَةُ ) وَ ( إِبْرَاهِيمُ )

- 
- (١) الكافية : ٦٦ .  
(٢) فِي ( ب ) : " إِذْخِرَا " وَهُوَ نَبْتُ وَالْوَّاحِدَةُ ( إِذْخِرَةُ ) .  
يَنْظُرُ : الْمَصْحَاحُ ( ذَخِر ) : ٦٦٣/٢ .  
(٣) الكافية : ٦٦ .  
(٤) قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ : ١٩٤/٣ : " وَأَمَّا مَا أَشْبَهَ الْاَفْعَالَ سِوَى أَفْعَلٍ  
فَمِثْلُ الْيَرْمَعِ وَالْيَعْمَلِ ، وَهُوَ جَمَاعُ الْيَعْمَلَةِ " .  
وَجَاءَ فِي اللِّسَانِ ( عَمَل ) : ١٣٠٨/٤ : " وَالْيَعْمَلَةُ مِنَ الْإِبْرَاسِ  
النَّجِيَّةِ الْمُعْتَمَلَةِ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى الْعَمَلِ وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا لِلْأَنْثَى " إِلَى  
أَنَّ قَالَ : " وَالْيَعْمَلُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ اسْمٌ لَا تَهْ لَا يُقَالُ : جَمَلٌ يَعْمَلُ  
وَلَا نَاقَةٌ يَعْمَلَةُ " .  
(٥) فِي ( ب ) : " جَعَلَ " .  
(٦) الكافية : ٦٦ .  
(٧) فِي ج : " نَحْوُ "



- نكرة ، أو على سبب ، كـ "عمر" و "حذام" عند تميم، لبقاء العدل .  
 الشانى : بلا سبب ؛ لزوال حكم السببين بزوال أحدهما . والاَوَّلُ أصح .  
 قال : " وخالف سيبويه الأَخفش " إلى آخره .  
 جعل سيبويه فاعلاً مع تقدّمه تساهل . وما نسب إلى الأَخفش كان مذهباً  
 له ثم رجّع عنه فى كتبه المبسوطه .  
 والحجة لسيبويه : النّقل ، والمعنى ،  
 أمّا النّقل فروى أبو زيد الانصارى عن العرب : " أعرف منهم عشرين  
 أحمر " غير مصروف ، وأيضاً منع ( أدّهم ) و ( أسود ) للقيّد وإن كان من  
 فِضّة .

- (١) قال سيبويه فى الكتاب : ٢٧٧/٣ : " وأعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا  
 سمّيت به امرأة فإنّ تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف  
 وهو القياس لأنّ هذا لم يكن اسماً علماً ، فهو عندهم بمنزلة الفعل  
 الذى يكون ( فعّال ) محدوداً عنه " .  
 وأشار إلى ذلك ابنُ مالك فى شرح الكافية الشافية : ١٤٧٦/٣ :  
 " ومن الممنوع للعدل والتعريف ( رقاش ) ونحوه من أعلام المؤنّث  
 الموزونة بهذا المثال . فهذا النوع فى لغة بنى تميم معربٌ ممنوع  
 من الصّرف " .  
 (٢) الكافى : ٦٦ : " وخالف سيبويه الأَخفش فى مثل أحمر علماً إذا نُكّر اعتباراً للصّفة الأصليّة  
 بعد التنكير " .  
 (٣) " إلى آخره " ساقط من ( ب ) .  
 (٤) يرى سيبويه أنّ ( أفعل ) لا ينصرف إذا كان صفةً فى معرفة ولا نكرة .  
 ينظر : الكتاب : ١٩٣/٣ .  
 وأمّا الأَخفش فيرى أنّ ( أحمر ) وشبهه إذا سُمّي به لم ينصرف  
 فى المعرفة وانصرف فى النّكرة ، وقد وافقه المبرد فى ذلك .  
 ينظر : المقتضب : ٣١٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٩٩/٣ .  
 (٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس أبو زيد الانصارى . كان  
 إماماً نحويّاً ، صاحب تصانيف أدبية ولغوية ، وغلبت عليه النوادر  
 والغريب . توفى سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل أربع عشرة ، وقيل  
 ست عشرة .  
 أخباره فى : إنباه الرواة : ٣٠/٢ - ٣٥ ، ووفيات الأعيان :  
 ٢٠٧/١ - ٢٠٨ ، والنجوم الزاهرة : ٢١٠/٢ ، وبغية الواعاة : ٥٨٢/١ -  
 ٥٨٣ .

وَأَمَّا الْمَعْنَى : فَلَا تَنْتَهِ الْعَارِضُ مَعَ بَقَاءِ الْجَنْسِيَّةِ لَا يَغْيِرُ الْأَصْلَ ،  
 (١) وَلِذَلِكَ لَوْ وَصَفْتَ بِالْأَسْمِ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَرْنَبٍ ضَعْفًا : صَرَفْتَ أَرْنَبًا ،  
 وَلَمْ تُؤَثِّرِ الصِّفَةُ شَيْئًا ، لِأَنَّهَا عَارِضَةٌ ، وَكَذَلِكَ : مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٍ .  
 وَقَوْلُنَا : « مَعَ بَقَاءِ الْجَنْسِيَّةِ » احْتِرَازًا مِنْ مِثْلِ ( شَمَرٌ ) وَ ( ضَرْبٌ )  
 إِذَا سُمِّيَ بِهِ ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ ، لِأَنَّ الْجَنْسِيَّةَ لَيْسَتْ بَاقِيَةً ، وَهِيَ : الْفَعْلِيَّةُ  
 وَالْأَنَّ كَانَ مَبْنِيًّا .

وَقَوْلُهُ : " وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ بَابُ حَاتِمٍ " . إِلَى آخِرِهِ .

لَا يَلْزَمُ مِنْ لَمَحِ الصِّفَةِ اعْتِبَارُهَا شَائِعَةً حَتَّى يَلْزَمَ / اعْتِبَارُ مُتَضَادِّيْنِ ،  
 وَمُعْتَمَدُ الْعَرَبِيَّةِ السَّمَاعُ ، لَا الْعِلْلَ الْعَقْلِيَّةُ .

قَالَ : " وَجَمِيعُ الْبَابِ " إِلَى آخِرِهِ .

الْمَخْتَارُ أَنَّ الصَّرْفَ التَّنْوِينَ ، وَالْجَرُّ تَابِعٌ لَهُ . (٤) وَالْأَسْمُ الثَّقِيلُ  
 لَا يَحْتَمِلُهُ ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَدْخُلِ الْفَعْلُ لِثِقَلِهِ ، وَدَخَلَ الْأَسْمُ  
 لِخِفَتِهِ وَاحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ . (٥) فَإِذَا أُضِيفَ ، أَوْ دَخَلَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ : انْجَرَّ  
 بِالْكَسْرِ . وَلَا تَقُولُ : انْصَرَفَ ، إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ تَسْلُبُ عَنْهُ أَحَدَ  
 الْمَوَاقِعِ ، كَالْأَحْمَدِ مِثْلًا فِي قَوْلِكَ : أَقَامَ الْأَحْمَدُ الْأَوَّلُ أَمْ الْأَحْمَدُ الثَّانِي ؟  
 فَإِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ أَزَالَتْنِ عَنْهُ الْعِلْمِيَّةَ الَّتِي كَانَتْ إِحْدَى الْعِلَّتَيْنِ ، فَصَحَّ  
 أَنْ يُقَالَ : مَصْرُوفٌ . (٨)

(١) فِي ( ب ) : " وَكَذَلِكَ " .

(٢-٢) سَاقَطَ مِنْ ( ج ) .

(٣) فِي الْكَافِيَةِ : ٦٧ : " وَلَا يَلْزِمُهُ بَابُ حَاتِمٍ ، لَمَّا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادِّينِ  
 فِي حُكْمِ وَاحِدٍ وَجَمِيعِ الْبَابِ بِاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالْكَسْرِ " .

(٤-٤) فِي ( ج ) : " وَالْأَسْمُ يَحْتَمِلُهُ " .

(٥) فِي ج : " وَاحْتَمَلُ " .

(٦) سَاقَطَ مِنْ ج .

(٧) فِي ج : " قَامَ " .

(٨) فِي ج : مَصْرُوفًا .

(١)  
المرفوعات

[ الفاعل ]

(٢)

" ما اشتمل على علم الفاعلية "

فيه تعريفُ الشيءِ بنفسه ؛ لَأنَّه أَوَّلُ جَعَلَ الرَّفْعَ عِلْمَ الْفَاعِلِيَّةِ ،  
فَكَانَتْ قَالَ : المرفوعُ ما اشتمل على الرَّفْعِ ، ثُمَّ فِيهِ دَوْرٌ (٢) ، لَأنَّه أَوَّلُ  
جَعَلَ الرَّفْعَ عِلْمًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لَتُعَرَّفَ هِيَ بِهِ ، ثُمَّ هَاهُنَا عَرَفَ الرَّفْعَ بِهَا .  
ثُمَّ الْعِبَارَةُ مُؤَدَّةٌ بِأَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الرَّفْعِ ، وَمَاعِدَاهُ تَابِعٌ لَهُ (٤)  
وليس ذلك مذهبَ سيبويه ؛ ولذلك قَدَّمَ المبتدأ في كتابه .

وَالْأَوَّلَى : الرَّفْعُ عِلْمٌ مَا كَانَ عَمْدَةً فِي الْكَلَامِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْفَاعِلُ ،  
وَالْمُبْتَدَأُ ، وَالْخَبَرُ ، عَلَى طَرِيقِ الْأَصَالَةِ (٥)

وقوله : " أو شبهه " (٦)

أَيَ : مِثْلُ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، لَكِنَّ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (٧)  
وَالظَّرْفُ ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي يَدِهِ صَقْرٌ ، نَصَّ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ (٨)  
( صَقْرًا ) فَاعِلٌ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ فِعْلٌ وَلا شَبِيهَهُ فِي اللَّفْظِ .

وَالْأَوَّلَى : «أَوْ مَعْنَاهُ» ، أَوْ «مَا يَقُومُ مَقَامَهُ» .

وَلَوْ قِيلَ : عَلَى بَنِيَّتِهِ أَوْ صِغْتِهِ الْأَصْلِيَّةِ كَانَ أَجُودُ مِنْ : " عَلَى جِهَةِ  
قِيَامِهِ " فِي الْفَهْمِ .

(١) ليس في ب و ج

(٢) الكافية : ٦٨ : المرفوعات : هو : ما اشتمل على علم الفاعلية " .

(٣) الدَّوْرُ : هو تَوَقُّفُ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ .

(التعريفات للجرجاني : ١٠٥) .

(٤) تَحَدَّثَ سِيبَوِيهٌ فِي الْكِتَابِ : ٢٣/١ عَنْ الْمُبْتَدَأِ فَقَالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَ  
أَوَّلَ أَحْوَالِهِ الْإِبْتِدَاءِ " . ثُمَّ تَحَدَّثَ فِي الصَّفْحَةِ ٣٣ مِنْ نَفْسِ الْجُزْءِ عَنِ الْفَاعِلِ .

(٥-٥) فِي ( ب ) : " عَلَى سَبِيلِ الْأَصَالَةِ " .

(٦) الكافية : ٦٨ : " فَمِنْهُ الْفَاعِلُ ، وَهُوَ : مَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ وَشَبِيهَهُ وَقُدِّمَ  
عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ " .

(٧-٧) سَاقَطَ مِنْ ( ب ) .

(٨) " قَوْلُهُمْ " سَاقَطَ مِنْ ( ب ) .

====

١٠/ب

- (١) قال : " والأصلُ أَنْ / يَلِيَّ فعله " الى آخره .  
 الأولي : أَنْ يَلِيَّ عامله ؛ ليدخل الفعل وغيره .  
 وقوله : " ومن ثمَّ جازَ وامتنعَ " .  
 الأولي : «ومن ثمَّ قوى وَضعف» لَانَّ الثاني جائزٌ ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا ،  
 وَعَلَتْهُ : اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعًا ؛ فَكَمَا جازَ رَجُوعَ  
 الضَّمِيرِ إِلَى الْفَاعِلِ الْمُتَعَقِّلِ مِنَ الْفِعْلِ جازَ رَجُوعَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْمُتَعَقِّلِ  
 مِنْهُ أَيْضًا ، وَقَدْ وَرَدَ لَذَلِكَ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا :  
 (٢) (٣) (٤) (٥)

====

- (٩) قال سيبويه في الكتاب : ٤٩/٢ : " فأما ما استويا فيه فقوله :  
 مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به " .  
 وينظر : شرح عمدة الحافظ : ١٨٢/١ .  
 (١٠) " صيغته " ساقط من ( ج ) .

.....

- (١) الكافية : ٦٨ : " والأصلُ أَنْ يَلِيَّ فعله ، فلذلك جازَ " ضَرَبَ غُلَامَهُ رِيْدًا " وامتنع :  
 " ضَرَبَ غُلَامَهُ زِيْدًا " .  
 (٢) في ج : " ليدخل فيه الفعل " .  
 (٣) أى : رجوع الضمير على متأخر في اللَّفْظِ وَالرُّتْبَةِ وهو المفعول به وقد وافق بذلك الأَخْفَشُ وابن جنى .  
 ينظر : الخصائص : ٢٩٤/١ ، وشرح الرضى : ٧٢/١ ، والخزانة : ٢٧٧/١ .  
 (٤) ليس في ب و ج  
 (٥) هو سليط بن سعد ، والبيت في أمالي ابن الشجري : ١٠١/١ ، وشرح الشافعية : ٥٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٤٩٧/١ ، والمقاصد النحوية : ٤٩٥/٢ ، والهمع : ٢٣٠/١ ، والخزانة : ٢٨٠/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ .  
 وسنِّمَار : رجل روميُّ بنى الخورنقَ للثَّعْمَانِ بن امرئ القيسِ فَلَمَّا فرغ منه ألقاه من أعلاه ، وإِنَّمَا فعلٌ ذلك لثلاثي يبنى مثله فضربت العرب به المثل : " جزاء سنِّمَار " .  
 ينظر : الأمثال لابن سلام : ٢٧٣ ، ومجمع الأمثال للميداني :  
 ١٥٩/١

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ  
وَحُسْنِ فَعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ

ومنه :

ويحمدُ يدلى له مُعْتَرَفٌ  
كَمَا دَمَّ مِنْ يَعْتَفِيهِ اللَّئِيمُ

(١)

ومنه :

كَسَا مَجْدَهُ ذَا الْمَجْدِ أَثْوَابَ سُودَدٍ  
وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ

(٢)

ومنه :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ  
جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ (٣)  
(٤) وقولهم "تقديره" : جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ ﴿ غير صحيح ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَالِكَ  
(٥) ما يرجع الضمير إليه .

(١) لم أقف على اسم قائله ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية :

٥٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٤٩٥/١ ، والهمع : ٢٣٠/١ .

ويروى : " كسا حلمه ذا الحلم " .

السودد : السيادة . ورقى : أى رفعه وأعلى منزلته .

(٢) اختلف في قائل هذا البيت ، فقيل : هو النابغة الذبياني ، لكن

البيت الموجود في ديوانه : ١٩١ هو :

جَزَى اللَّهُ عِبْسًا فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا

جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

وقيل : عبدالله بن همارق ، وقيل : أبو الاسود الدؤلي . والبيت

في جمل الزجاجي : ١١٩ ، والخصائص : ٢٩٤/١ ، وأمالى ابن الشجري :

١٠٢/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٧٢/١ ، والمقاصد النحوية : ٤٨٧/٢ ،

والخزانة : ٢٧٧/١ .

(٣-٣) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/١ : " والصواب أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ

عائدة إلى المصدر والتقدير : جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ " .

وينظر : شرح الرضي : ٧٢/١ .

(٥) " تقديره " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٦) في ب و ح " هناك " .

- (١) وقوله : " أو كان ضميئاً متصلاً " .  
 (٣) ظاهرٌ ، وهذا مكانُ التَّنْبِيهِ على المواضع التي يجوزُ جعلُ الفاعلِ فيها منفصلاً وهي خمسة :
- (٤) الأَوَّلُ : إِذَا قُصِدَ حَصْرُهُ ، نحو : ما ضربَ زيدٌ إلا أنا ، لَأَنَّ كُلَّ جملةٍ قُصِدَ حصرُ جزئها وجبَ تأخيرُهُ ، وقد جاءَ على خلافِ ذلك قولُ الشاعر :  
 ما عابَ إلا لثيماً فعَلَّ ذى كرم  
 (٥) ولا لحاقطٍ إلا جُبَّاً بطلاً  
 (٦) فقدمَ الفاعلَ مع قصدِ حصره .
- الثانى : إِذَا كَانَ عامِلُهُ صفةً جرتَ على غيرِ من هى له ، مثل : زيدٌ هُنْدٌ ضاربُها هو .
- الثالث : إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ اللَّامُ الفارقةُ ، مثل : إِنْ أَكْرَمَكَ لَا نَنْكَحْهُ وَمَنْهُ قَوْلُهُمْ : " إِنْ يَزِينْكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينْكَ لِهَيْبَةٍ " (٧)
- الرابع : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُصَدِّراً مضافاً إلى / المفعولِ ، مثل : (٨) أعجبنى ضربُ زيدٍ أَنْتَ .

- (١) الكافية : ٦٨ : " وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة ، أو كان ضميئاً متصلاً ، أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها : وجب تقديمه " .
- (٢) في ( ب ) : " التثنية " .
- (٣) في ج : " يجب " .
- (٤) في ( ج ) : " مثل " . وكذلك في ( ب ) .
- (٥) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد المساعد : ٤٠٧/١ ، والمقاصد النحوية : ٤٩٠/٢ ، والهمع : ٢٦١/٢ .
- واللثيم : البخيل ، والجُبَّاء : الجبان ، والبطل : الشجاع ، ويروى : " ولا جفا قط " .
- (٦) في ( ب ) : " ولا يحافظ " .
- (٧) القول في شرح الرضى على الكافية : ٣٥٩/٢ ، والمغنى : ٣٧ ، والهمع : ١٨٣/٢ .
- (٨ - ٨) العبارة في ( ب ) هكذا : " إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ " .

- (١) الخامس : أَنْ يَكُونَ فاعلاً في باب التنازع - على مذهب الفراء .
- (٢) وقوله : " وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ " .
- على ما تقدم في : ضَرْبُ غُلَامَةٍ زَيْدًا .
- (٣) وقوله : " كَقَوْلِكَ زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ مَنْ قَامَ " .
- (٤) إِنَّمَا قَدَّرْنَاهُ فاعلاً لا مبتدأ - مع احتماله - جرياً على عادتهم فـ
- الاجوبة إِذَا قَصَدُوا تَمَامَهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : \* قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ
- وَهُيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا \* (٥) ومثله : \* لَيَقُولَنَّ خَلَقْنَهُ الْعَزِيزُ
- الْعَلِيمُ \* (٦) ومثله : \* قُلْ أَهْلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ \* (٧)
- فَلَمَّا أَتَى بِالْجَمْلِ الْفَعْلِيَّةِ ، مَعَ فَوَاتِ مَشَاكِلَةِ جَمْلِ السُّؤَالِ : عَلِمَ أَنَّ
- تَقْدِيرَ الْفِعْلِ أَوَّلًا أَوْلَى . (٨)

- (١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢ : " والفراء يمنع ذلك مع الإثبات ومع الحذف ، فلو جيء بضمير الفاعل مؤخراً صحت المسألة عنده ، نحو : يحسن ويسين ابنك هما " .
- (٢) الكافية : ٦٩ : " وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ أَوْ وَقَعَ بَعْدَ أَلَا أَوْ مَعْنَاهَا أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ وَهُوَ غَيْرُ مَتَّصِلٍ بِهِ : وَجِبَ تَأْخِيرُهُ " .
- (٣) الكافية : ٦٩ : " وَقَدْ يَحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا فِي مِثْلِ زَيْدٌ لِمَنْ قَالَ : مَنْ قَامَ ؟ " .
- (٤) في ح : " احتماله له " .
- (٥) سورة يس : الآيتان : ٧٨ ، ٧٩ ، وبعدها في ج : " أول مرة " .
- (٦) سورة الزخرف : الآية : ٩ .
- (٧) سورة المائدة : الآية : ٤ .
- (٨) " أولا " ساقط من ( ج ) .

(١)  
التنازع

(٢) قال : " وَإِذَا تَنَازَعَ الْفَعْلَان " .

الْأَوَّلَى : «الْعَامِلَان» إِذْ قَدْ يَتَنَازَعُ الْإِسْمَان ، نَحْوُ : رَأَيْتُ ضَارِبًا  
وَمَكْرَمًا زَيْدًا ، وَالْإِسْمُ وَالْفِعْلُ ، مِثْلُ : (٣) \* هَاؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً \* (٤) . وَلَا  
يَتَنَازَعُ فِي مَضْمَرٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ظَاهِرٍ .

قُلْتُ : (٥) : قَوْلُهُ : " مُخْتَلِفَيْنِ " لَمْ يَظْهَرْ لِي مِمَّ احْتَرَزَ بِهِ وَلَمْ يَتَّفَقْ  
سَوَالُ شَيْخِنَا عَنْهُ ؛ لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَحْتَرَزَ بِهِ مِنْ نَحْوِ : ( ضَارِبَ ) ، وَنَظِيرِهِ  
مِنْ صِيغِ الْمَفَاعَلَةِ ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَقَعَانِ مُخْتَلِفَيْنِ مَعَ أَنََّّهُ لِلْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ  
بِصِفَتِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَحْتَرَزَ بِهِ عَنْ مِثْلِ : قَامَ وَضَرَبَ زَيْدٌ (٥) .

(٨) وَقَوْلُهُ : " أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ " .

الْأَوَّلَى : «أَضْمَرْتَ الْمَرْفُوعَ» لِيَعْمَ (٩) مِثْلُ : ضَرَبَ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا .

(١٠) وَقَوْلُهُ : " وَجَارَ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ " .

الْأَوَّلَى : إِلَّا إِذَا ذُكِرَ الْمَرْفُوعُ آخِرًا ، فَإِنَّ الْفَرَاءَ (١١) يُجِيزُهَا مِثْلُ :  
ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا هُوَ .

(١) ساقط من ( ب ) .

(٢) الكافية : ٧٠ : " وَإِذَا تَنَازَعَ الْفَعْلَان ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا ، فَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ مِثْلُ  
ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ ..... الخ " .

(٣) ليس في ج .

(٤) سورة الحاقة : آية : ١٩ .

(٥-٥) ساقط من ( ب ) .

(٦) الكافية : ٧٠ : " وَفِي الْمَفْعُولِيَّةِ مِثْلُ : ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا . وَفِي الْفَاعِلِيَّةِ  
وَالْمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ " .

(٧) ليس في ج .

(٨) الكافية : ٧٠ .

(٩) " لِيَعْمَ " ساقط من ( ب ) .

(١٠) الكافية : ٧٠-٧١ : " فَإِنْ أَعْمَلْتَ الشَّانِي : أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ  
دُونَ الْحَذْفِ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ وَجَارَ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ " .

(١١) ينظر : رأي الفراء في شرح المفصل : ٧٧/١ ، وشرح الكافية الشافية :

٦٤٦/٢ ، ٦٤٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٥٥٠/١ ، والفوائد الضيائية :

٢٦٦/١



- (١) وقوله : " وَإِلَّا أَظْهَرَ " .
- (٢) لا يلزم إظهاره ، بل يجوز إضماره ، مثل : حَسَبْنِي وَحَسَبْتُ زَيْدًا (٢)
- منطلقاً إِيَّاه . (٤)
- وقوله : في إعمال / الأول : " أَضْمَرْتُ الْفَاعِلَ " . (٥)
- الأَوَّلَى [ أَضْمَرْتُ ] المرفوع كما تقدم . (٥)
- وقوله : " إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ " . (٦)
- أَي : مِنْ رَجوعٍ ضَمِيرٍ مُفْرَدٍ عَلَى مَثْنً ، أَوْ مُجْمَعٍ ، أَوْ بِالْعَكْسِ فَلَا يَجُوزُ (٧)
- مثل : حَسَبْنِي إِيَّاهُ وَحَسَبْتُهُمَا مَنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ ، بَلْ يَجِبُ إِظْهَارُهُ ، فَتَقُولُ : حَسَبْنِي وَحَسَبْتُهُمَا مَنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مَنْطَلِقًا (٧)
- وقوله : " وَقَوْلِ امْرَأٍ الْقَيْسُ لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى " . (٨) (٩)

- (١) الكافية : ٧١ : " وحذفت المفعول إِذِ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ ، وَإِلَّا أَظْهَرْتَ " .
- (٢) قال الرضي في شرحه على الكافية : ٨٠/١ : " يعني أَنَّ لَمْ تَسْتَفْنِ عَنِ الْمَفْعُولِ أَظْهَرْتَ وَذَلِكَ لِكَوْنِهِ أَحَدَ مَفْعُولَيَّ بَابِ ( عَلِمْتُ ) " إِلَى أَنَّ قَالَ : " وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا إِضْمَارُهُ ، لِأَنَّهُ إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ فَفِي الْمَفْعُولِ لَا فِي الْفَاعِلِ " .
- (٣) " مثل " ساقط من ( ب ) .
- (٤) الكافية : ٧١ : " وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي وَالْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتَظْهَرُ " .
- (٥) زيادة من ( ج ) .
- (٦) الكافية : ٧١ .
- (٧ - ٧) ساقط من ( ج ) .
- (٨) الكافية : ٧١ : " ..... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ " .
- (٩) المقصود بقول امرئ القيس : فلو أَنَّ مَا أَسْعَى لَا تُدْنِي مَعِيشَةً كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
- والبيت في ديوانه : ٣٩ ، وهو من شواهد الكتاب : ٧٩/١ ، والإيضاح العضدي : ٦٧/١ ، والإنصاف : ٨٤/١ ، والمقرب لابن عصفور : ١٦١/١ .

(١) لا يمشى على قولٍ مَنْ جَعَلَ الواوَ في قوله ( وَلَمْ أَطْلُبْ ) واوَ الحالِ .  
فَكَأَنَّهُ قَالَ : كَفَانِي قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ غَيْرَ طَالِبِهِ . قاله الفارسي (٢) .  
والحقُّ أَنَّهُمَا لَمْ يَوْجِها إِلى واحدٍ ، بدليل :  
(٣) وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مَوْثَلٍ

---

(١) في ( ب ) : " لا يتمشى " .

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي : ٦٧/١ .

(٣) عجزه :

\* . وقد يُدرك المجد المَوْثَلُ أمثالي \*

وهو لا مرئ القيس في ديوانه : ٣٩ .

وينظر : المقتصد : ٣٤٣/١ ، والإنصاف : ٩٣/١ ، والتبيين

للعكبري : ٢٥٧ .

- (١) قَالَ : " مفعول مالم يسم فاعله "
- (٢) الْأَوَّلَى : " النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ " لِأَنَّ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ ، وَهُوَ  
وَالثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ إِذَا أَقَمْتَ أَحَدَ الْمَفَاعِيلِ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَنْصُوبًا  
(٣) وَهِيَ مَفَاعِيلُ مَا لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ ، سَيِّمًا عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ فَرَقَ بَيْنَهُمَا .  
(٤) وَقَوْلُهُ : " وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي " إِلَى آخِرِهِ .  
(٥) الْمَخْتَارُ جَوَازُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِبَسٌ ، مِثْلُ : عَلِمَ زَيْدًا صَالِحًا ، وَأَعْلِمَ  
زَيْدًا كِبَشَهُ سَمِيًّا . فَإِنَّ وَقَعَ لِبَسٌ فَكَمَا قَالَ ، مِثْلُ : أَعْلِمَ زَيْدًا عَمْرًا صَالِحًا .  
(٦) " وَالْمَفْعُولُ لَهُ " .  
(٧) كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يُلْبَسُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، مِثْلُ : قُصِدَ ابْتِغَاءُ الْخِيَرِ  
وَتَقْلٌ عَنِ الْإِخْفَاشِ جَوَازُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَصْلَحُ عَلَّةً لِلْفِعْلِ ،  
فَكَذَلِكَ مَا يَنْوِبُ عَنْهُ .  
(٨) " وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ " .

- (١) الْكَافِيَةُ : ٧٢ .
- (٢) بَعْدَهَا فِي ( ج ) : " أَنْ يَقُولَ " .
- (٣) فِي ( ب ) : " وَهُمْ " وَفِي ج : " وَهِيَ مَفْعُولٌ " .
- (٤) الْكَافِيَةُ : ٧٢ : " وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَلَا الثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ " .
- (٥) قَالَ الرُّضَى فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٨٤/١ : " وَأَمَّا الْمَتَأَخَّرُونَ فَقَالُوا  
يَجُوزُ نِيَابَتُهُ عَنِ الْفَاعِلِ إِذَا لَمْ يَلْتَبَسْ كَمَا إِذَا كَانَ نَكْبَرَةً وَأَوَّلُ  
الْمَفْعُولِينَ مَعْرِفَةً نَحْوُ : ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا " .
- وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٦١٠/٢ : " وَأَمَّا نِيَابَةُ  
الثَّانِي مِنْ بَابِ ( ظَنَّ ) فَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ يَمْنَعُهَا ، وَالصَّحِيحُ إِجَازَةُ  
ذَلِكَ إِذَا أُمِّنَ اللَّبَسُ ، وَكَذَلِكَ الثَّانِي مِنْ بَابِ ( عَلِمَ ) " .
- (٦) فِي ( ب ) : " زَيْدًا " وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٧) الْكَافِيَةُ : ٧٢ : " وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ " .
- (٨) فِي ( ب ) : " يَلْتَبَسُ " .

لَا تَنْهَ يَلْزَمُ الْعُطْفَ وَلَا مَعْطُوفَ عَلَيْهِ .  
 (١) وقوله : " إِذَا وَجَدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ " .  
 [لَمْ يَتَّعَيَّنْ] ، بل هو أَوَّلَى ؛ لاشتراكِ المفاعيلِ كُلِّهَا فِي الْفَضْلِيَّةِ . ويجوز  
 (٢) أَنْ يُقَامَ غَيْرُهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، ومنه قراءةُ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الْقَعْقَاعِ :  
 \* لِيُجْزَى / قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ \* (٤) فَنَصَبَ الْمَفْعُولَ بِهِ ، وَأَقَامَ  
 (٥) الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ، وَالْكَوْفِيِّينَ .  
 (٦) قال شيخنا : وبه أقول .

(١) الكافية : ٧٢ : " وَإِذَا وَجَدَ الْمَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ " . فتقول : ضَرَبَ زَيْدٌ  
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِمَامَ الْأَمِيرِ ضَرْبًا شَدِيدًا فَتَعَيَّنَ زَيْدٌ " .  
 (٢) في الأصل : " كل يتعين " وما أثبتته من ب و ج .  
 (٣) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المديني ، أبو جعفر : أحد القراء  
 العشرة من التابعين ، كان إمام أهل المدينة في القراءة توفي  
 سنة ١٣٠ هـ .

ينظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري : ٣٨٢/٢ .  
 (٤) سورة الجاثية : آية : ١٤ .  
 انظر القراءة في : النشر في القراءات العشر لابن الجزري : ٣٧٢/٢ .  
 وإتحاف الفضلاء للبناء : ٣٩٠ .  
 (٥) إِذَا كَانَ فِي الْجُمْلَةِ مَفْعُولٌ بِهِ لَمْ يَنْبُ عَنِ الْفَاعِلِ غَيْرُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ  
 وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ وَتَبِعَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ  
 مَعَ وَجُودِهِ ، وَنَقَلَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ اشْتَرَطَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ تَأْخُرَ الْمَفْعُولِ بِهِ  
 ينظر الخصائص : ٣٩٧/١ ، والتبيين للكبرى : ٢٦٨ ، وشرح  
 الرضى على الكافية : ٨٤/١ ، ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٠٨/٢ ،  
 ٦٠٩ ، وشرح ابن عقيل : ٥٠٩/١ ، ٥١١ ،  
 (٦) هو ابن مالك .

وانظر : شرح عمدة الحافظ : ١٨٦/١ :  
 " فلو كان في الجملة مفعول به لم ينب عن الفاعل غيره عند  
 البصريين إلا الأخفش فإنه والكوفيون يجيزون نيابة بعض الثلاثة  
 عن الفاعل مع وجود المفعول به ويقولهم أقول في هذا ، لشبوت  
 السماع به " .

(١)  
المبتدأ

- (٢) قال : " المبتدأ " .  
بَدَأَ - مَهْمُوزٌ - : آي : شَرَعَ ، وَبَدَأَ - بَغِيرَ هَمْزٍ - آي : ظَهَرَ . وَأَبْدَأَتْهُ  
- بِالْهَمْزِ - ، آي : أَشْرَعَتْهُ .  
(٣) وَأَبْدَيْتُهُ - بِالْيَاءِ - آي : أَظْهَرْتُهُ . وقد جاءَ الْآوَلُ بِتَرْكِ الْهَمْزِ فَيُ  
لُغَةُ الْإِنصَارِ قَالَ شَاعِرُهُمْ :  
(٤)

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ يَدِينُنَا  
(٥) وَلَوْ عَبْدُنَا غَيْرَهُ شَقِينُنَا  
(٦) أَمَّا الشَّانِي فَلَيْسَ إِلَّا تَرَكَ الْهَمْزُ  
(٧) وَقَوْلُهُ : " الْاسْمُ " .

- لَوْ أَسْقَطَ الْاسْمَ لَكَانَ أَوَّلَى ؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ :  
\* وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ \* (٨) ، \* وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ \* (٩) ، إِذَا  
جَعَلْنَا \* سَوَاءً \* خَيْرًا .

- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ٧٤ : " ومنها المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، مسنداً إليه " .  
(٣-٣) في ( ح ) : " وأبديته بغير همز " .  
(٤) هو عبد الله بن ربيعة الأنصاري ، صحابي جليل ، استشهد بمؤتة .  
ينظر الإصابة : ٦٦/٤ ، والبيت في ديوانه : ١٠٧ ، والصحاح  
( بدا ) : ٢٢٧٩/٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١١١٦/٢ ، والمساعد : ١٤٤/٢ .  
(٥) في ب و ج : وَإِنْ " .  
(٦) في ( ب ) : " مجرد " ، و ج : " بترك " .  
(٧) الكافية : ٧٤ .  
(٨) سورة البقرة : آية : ١٨٤ .  
(٩) سورة يس : آية : ١٠ .

- قُلْتُ : فَاَلْمَجْرَدُ صِفَةٌ لاسم قطعاً ، فاسم لا بد منه \* وَأَنْ تَصُومُوا \* مَقْدَرٌ<sup>(١)</sup>  
باسم أيضاً ، فلا يَرُدُّ السَّوَالُ .
- قوله : " عن العوامل اللفظية " .<sup>(٢)</sup>
- الْأَوَّلَى : «غير الزائدة» ليدخل \* هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ \*<sup>(٣)</sup>  
و \* مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ \*<sup>(٤)</sup> وبحسبك زيدٌ ، فَإِنَّهَا مَبْتَدَأَتْ ، وَلَيْسَتْ  
مَجْرُودَةً عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ؛ لَكِنَّهَا زَائِدَةٌ .<sup>(٥)</sup>
- وقوله : " والصفة الواقعة " .
- زَادَ بِهَا عَلَى الْمَفْصَلِ وَأَجَادَ<sup>(٦)</sup> .
- قوله : " وألف الاستفهام " .
- الْأَوَّلَى : «وأداة الاستفهام» ليدخل ، نحو : هل قائمُ الزَّيْدَانِ ؟  
وَمَنْ مَضْرُوبٌ أَبَوَاهُ ؟ وَكَيْفَ ، أَوْ مَتَى مَنْطَلَقُ الزَّيْدَانِ ؟ وَشَبَّهَ .
- وقوله : " رافعة لظاهر " .
- وقد تكونُ رافعةً لمضمَرٍ ، مثل : أَقَائِمُ أَنْتُمَا ؟

- 
- (١) سورة البقرة : آية : ١٨٤ .
- (٢) الكافية : ٧٤ : " أوالصفة الواقعة بعدحرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر " .
- (٣) سورة فاطر : آية : ٣ .
- (٤) سورة المؤمنون : الإيتان : ٢٣ ، ٣٢ .
- (٥) في ب و ج : " أو الصفة " .
- (٦) المفصل : ٢٣ .

والأولى : «لظاهرٍ مُستَغْنَى به» ليخرج نحو : أَقَائِمُ أبواه رِيَّادٌ ؟  
فَإِنَّ زَيْدًا هو/المبتدأ ، وأقائمُ أبواه : اسم فاعلٍ ومرفوعه ، وهو خبرٌ — ب/١٢  
مقدم .

(١) وقوله : " فَإِنَّ طَابَقَتْ مَفْرَدًا " .  
(٢) ليس شرطًا ؛ بَلْ مَا يَفْرُدُ لِلْمَثْنَى والمجموع : مثله في جواز الأمرين  
(٣)  
(٤) مثل : أَجْنَبَ الزَّيْدَانِ ؟ وَأَجْنَبَ الزَّيْدُونَ ؟

- 
- (١) الكافية : ٧٤ : " فَإِنَّ طَابَقَتْ مَفْرَدًا : جاز الأمران "  
(٢) بعدها في ( ب ) : " هذا " .  
(٣) في ( ب ) : " بل يفرد المثنى " .  
(٤) في ج : " أجنب " .

[ الخبر ]

(١) قال : " والخبر المجرد " .

الأولى : « من غير الزائدة »<sup>(٢)</sup> ، ليدخل ما زيد بقائمه في لغة تميم ، فإن " بقائم " عندهم خبر مبتدأ ، ثم التحقيق أنه ليس مجرداً ، وهو مذهب سيبويه ؛ لأنَّ المبتدأ عنده عامل في الخبر ، وهو الحق ؛ لأنَّ الفعل أقوى في العمل من الابتداء ، ولا يعمل في مرفوعين ، فالابتداء وهو عامل ضعيف أولى أن لا يعمل في مرفوعين ولا يصح أن يكون الخبر عاملاً فـ في المبتدأ كما قال بعضهم ؛ لأنه إذا كان مشتقاً رفع ظاهراً ، أو مضمراً ، مثل : زيد قائم أبوه . فيلزم أن يكون عاملاً في مرفوعين فاعله ، والمبتدأ ، وهذا لا يصح ؛ لأنه أضعف من الفعل ، فأولى أن لا يعمل ذلك . لا يقال بجعل ( أبوه ) مبتدأ مؤخرًا و ( قائم ) خبره ، والجملة خبر المبتدأ ؛ لأنَّك تقول : رأيت زيدا قائماً أبوه . فعلم أن ( أبوه ) فاعل ( قائماً ) مرتفع به ، فلا يصلح أن يرفع غيره .

(٦) أما الخبر الجامد فلا يتحمل الضمير ، خلافاً لبعض الكوفيين

(١) الكافية : ٧٤ ؛ " والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة " .

(٢) في ( ب ) : " الزيادة " .

(٣) قال سيبويه في الكتاب : ٣١٦/٢ : " مثل ذلك : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به ، من قبل أن بشيء في موضع رفع في لغة بني تميم فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع . وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب " .

(٤) يقصد الكوفيين

ينظر : الإنصاف : ٤٤/١ .

( ٥ - ٥ ) ساقط من ( ب )

(٦) الإنصاف : ٥٥/١ ، ٥٦ .



(١) [لما] لا يصلح أن يكون عاملاً، فلا يتحمل ضميراً، بخلاف المشتق .

(٢) وقوله : " المسند به " .

لا حاجة إلى ( به ) ، فإن قيل : يكون للاستعانة .

قلنا : هذا موجود في المسند إليه ، وكذلك قال سيبويه : (٣) " هذا

باب المسند والمسند إليه " .

(٤) وقوله : " المغاير للصف المذكورة " .

أي : أقائم الزيدان ؟ لأنه مجرد مسند ، وليس خبراً .

(٥) قال : " والاصل في المبتدأ التقديم " إلى آخره .

إن قيل : حقه التأخير ، لأنه مسند إليه كالفعل ، فجوابه أنه (٦)

عامل / في الخبر ، فقد التقديم ، كالفعل - ووجوب تأخيره في بعض المواضع

لعارض .

[ مسوغات الابتداء بالنكرة ]

(٨) قال : " وقد يكون المبتدأ نكرة " إلى آخره .

قوله : " رجل في الدار أم امرأة " .

ليس مجموع الاستفهام والعطف شرطاً في تصحيح المسألة ، بل أحدهما

كاف في تصحيحها ، فمثل : رجل في الدار ؟ صحيح .

وكذلك : رجل وامرأة في الدار . صحيح أيضاً .

(١) في الأصل : " لنا " والمثبت من ب و ج

(٢) الكافية : ٧٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٣/١ .

(٤) الكافية : ٧٤ .

(٥) الكافية : ٧٤ .

(٦ - ٦) في ( ب ) : " عورض يأنه " .

(٧) في ج : " وجوباً " .

(٨) الكافية : ٧٥ : " وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما مثنى :

﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ ﴾ ، وأرجل في الدار أم امرأة ، وما أحد

خير منك ، وشر أهر ذاناب ، وفي الدار رجل ، وسلام عليك " .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ۚ ﴾ (١) . فطاعة مبتدأ مَصَحَّحُ  
الابتداء به العطف عليه ، وليس الاستفهام المصحح أيضا مختصا بالهمزة فلو  
قلت : هل رجلٌ في الدار ؟ صحَّح .

ومسوّغُ الابتداء بهذه النكرة : أَنَّ الاستفهامَ في الأصلِ عَمَّا يجهلُ ،  
فالابتداء بالنكرة موافقٌ لمعنى الجملة الاستفهامية بخلاف الخبر ، فَإِنَّهُ  
في الأصلِ عَمَّا يعلمُه المخبرُ فوجبَ تعريفُ المخبرِ عنه ؛ لموافقةً معنى  
الجملة .

(٤) [ قوله ] : " وما أحدٌ خيرٌ منك " .

مسوّغُ الابتداء بها : أَنَّ ( مَا ) تفيدُ عمومًا في نكرة هي في سياقها ،  
فأشبهت الالف واللام المفيدة للاستغراق ، والالف واللام مصححةً .  
فكذلك ( ما ) ، و بل (٦) أَوْلَى ؛ لَأَنَّهَا تحتلُّ غيره ، وتيك تحتلُّ  
العهد .

مسألة : لو قلت : مؤمنٌ خيرٌ من زيدٍ ؛ صحَّح ؛ لَأَنَّ مؤمنًا صفةً لنكرة  
تزيدُ على معناها ، وتخصّصها بها فصَحَّحَ الابتداء بها ، ولو قلت :  
واحدٌ خيرٌ من عمرو لم يصح ؛ لَأَنَّ واحدًا لم يُفدَ غير ما يفيدُه رجلٌ ،  
ولم تخصّصه فلا يجوز الابتداء به .

(١) سورة محمد : آية : ٢١ .

(٢) في ب : " لأن " .

(٣) في ب و ح : " والابتداء " .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥ - ٥) ساقط من ( ب ) .

(٦) في ب : " هل " .

(٧) ليس في ب .

(٨) " بها " ليس في ب .

(١) وقوله : " في داره رجل " .

(٢) مسوغ الابتداء بها : الأمن من كون الجار والمجرور صفة يتقدمها ، فلما بطل كونهما صفة ، تعين كونهما خبراً ، فتعين كون مابعدهما مبتدأ . (٣) (٤) (٥)

وهناك مواضع يجوز الابتداء فيها بالكرة غير ما ذكره

الأول : الكرة في جواب سؤال ، كقولك : درهم / عندي ، لمن قال :

هل عندك درهم ؟ ، للعلم به بقرينة السؤال .

الثاني : الكرة بعد واو الحال ، كقولك : قعدت ورجل واقف . ومنه (٦)

الحديث : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على النصار " (٧) الحديث .

(٨) ومنه قول الشاعر :

سرىنا ونجم قد أضاء فمذبداً

محيّاك أخفى نوره كل شارق

(١) في الكافية : ٧٥ : " في الدار رجل " .

(٢) " من " ساقط من ب .

(٣) ، (٤) في ب و ج : " كونها " .

(٥) في ب و ج : " ما بعدها " .

(٦) في ( ج ) : " جئت " .

(٧) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب : الحرة تحت العبد :

١٢٤/٦ . وأخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب العتق : ١١٤٤/٢ .

(٨) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد شرح الألفية لابن الناطم : ١١٤ ،

والمغني : ٦١٣ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢٢١/١ والمقاصد النحوية :

٥٤٦/٢ .

ويروى : " أخفى ضوءه " .

الثالث : النِّكْرَةُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نِكْرَةٍ ، كَقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلِ " (١) .

الرَّابِعُ : النِّكْرَةُ الْمَعْطُوفَةُ عَلَى نِكْرَةٍ مُخْتَصِمَةٍ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ ، مِثْلُ : فِي الدَّارِ امْرَأَةٌ وَرَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ .

الخامس : النِّكْرَةُ الْمَعْتَمِدَةُ عَلَى ( إِذَا ) لِلْمُفَاجَأَةِ ، وَ ( لَوْلَا ) الْإِمْتِنَاعِيَّةِ ، مِثْلُ : خَرَجْتُ فَإِذَا رَجُلٌ . وَفِي الْحَدِيثِ : " وَلَوْلَا آيَةُ مَا حَدَّثْتُكُمْ " (٢) .

(٣) قَالَ : " فَلَا بَدَّ مِنْ عَائِدٍ " .

الْأَوَّلَى : «أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ» وَهُوَ ثَلَاثَةٌ :

---

(١) الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : ٤٠/١ - ٤١ ، كِتَابُ الْإِيمَانِ .  
(٢) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ : ٣٧/١ ، كِتَابُ : الْعِلْمِ ، بَابُ : حِفْظِ الْعِلْمِ .

(٣) الْكَافِيَّةُ : ٧٦ : " وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِثْلُ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، فَلَا بَدَّ مِنْ عَائِدٍ ، وَقَدْ يَحْذَفُ " .

الأَوَّلُ : العمومُ ، في نحو قوله :<sup>(١)</sup>

(٢) أَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ .....

معناه : فلا شيء منه .

الثَّانِي : إعادة الاسم للتَّعْظِيمِ ، كقوله تعالى ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾<sup>(٣)</sup> ما الحَاقَّةُ \*

الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا<sup>(٤)</sup> نحو : السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدَرَاهِمِ  
أَيُّ : مِنْهُ .

وتحقيقه أَنْ يُقَالَ : الْخَبَرُ الْجُمْلَةُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسَ الْمَبْتَدَأِ<sup>(٥)</sup>  
أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ نَفْسَ الْمَبْتَدَأِ لَمْ يَلْزَمْ الْعَائِدُ ، كقوله - صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(٦)</sup>  
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ " الحديث .<sup>(٨)</sup>

(١) هو الحارث بن خالد المخزومي ، أحد شعراء قريش . أخباره في الأغاني :  
٣٠٨/٣ وعجز البيت :

\* وَلَكِنْ سِيرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاكِبِ \*

والبيت في ديوانه : ٦٠ ، وهو من شواهد المقتضب : ٦٩/٢ ،  
والمنصف : ١١٨/٣ ، وسر الصناعة : ٢٦٥/١ ، وأمالى ابن الشجرى  
: ٢٨٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٤/٧ ، وشواهد التوضيح  
لابن مالك : ١٣٧ ، والمقاصد النحوية : ٥٧٧/١ ، ويروى : " قَامَمَا  
الْقِتَالَ لَا قِتَالَ " . والمواكب : جمع موكب وهو الجماعة من الناس  
يريد : إِيَّاكُمْ لَا تَحْسُنُونَ الْقِتَالَ وَإِنَّمَا تَحْسُنُونَ السَّيْرَ مَعَ رُكَّابِ الْإِبِلِ  
الَّذِينَ لَا يِقَاتِلُونَ .

(٢) في ج : " عليكم " .

(٣) سورة الحاقة الآيتان : ١ ، ٢ .

(٤-٤) ساقط من ( ب ) .

(٥) " أَنْ يَكُونَ " ليس في ج .

(٦) في ( ب ) : " كانت " .

(٧) قبل " ساقط من ( ب ) " .

(٨) " له الحديث " ساقط من ج والحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ كتاب

القرآن : ٢١٥/١ .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ: فَإِنْ كَانَ أَعْمَ مِنْهُ ، أَوْ أُعِيدَ لِلتَّعْظِيمِ ، أَوْ لَا يَحْتَمِلُ  
إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا: لَمْ يَلْزَمِ الْعَائِدُ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
يَدَاهُ هَذِي حَيَا لِلنَّاسِ قَاطِبَةً (٢)

وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِي الْأُخْرَى لَهُ الظَّفَرَا /

(٣) وما عدا ذلك فلا بُدَّ من العائد .

(٤) قال : " وما وقع ظرفًا " إلى آخره .

المختار : تقديره بمفردٍ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ ، وَالْقِيَاسُ عَلَى  
الصَّلَةِ لِتَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ بِاتِّفَاقٍ ، مُعَارِضٍ بِالْقِيَاسِ عَلَى الظَّرْفِ بَعْدَ ( أَمَّا )  
و ( إِذَا ) لِلْمُفَاجَاةِ ، لِتَقْدِيرِ الْإِفْرَادِ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ ، نَحْوُ : جِئْتُ فَـ إِذَا  
عِنْدَكَ زَيْدٌ ، وَأَمَّا فِي الدَّارِ فَرِيذٌ .

وقياس الاسمِ على الاسمِ أَوَّلَى ، فَكَانَ أَرْجَحَ .

(٦) قال : " وَإِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ " .

الْأَوَّلَى : «أَوْ مُضَافًا إِلَى مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ» ، مِثْلُ : غَلَامٌ مِّنْ عِنْدِكَ ؟ .

(٧) وقوله : " أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ " .

بشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ تَمَّ قَرِينَةً تَعَرَّفَهُ ، فَإِنْ كَانَ جَارَ تَاخِيرِهِ ، كَمَا رَوَى  
عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " مُسْكِينٌ رَجُلٌ لَا زَوْجَ لَهُ ، مُسْكِينَةٌ امْرَأَةٌ  
لَا زَوْجَ لَهَا " (١٠)

(١) هو الفرزدق والبيت في ديوانه : ٣٤٢/١ ورواية الديوان هكذا :

يَدَاهُ : هَذِي حَيَا لِلنَّاسِ يَعْصِمُهُم

وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِي الْأُخْرَى لَهُ الظَّفَرَا

(٢) "قاطبة" ساقط من ب ، وبياض في ج .

(٣) بعدها في ب : " فيه " .

(٤) الكافية : ٧٦ : " وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدر بجمله " .

(٥) في ( ب ) : " ومعارض " .

(٦) الكافية : ٧٧ : بعده : «مثل من أبوك ، أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ ، مِثْلُ  
أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي " .

(٧) الكافية : ٧٧ .

(٨) في ب و ج : " هذا بشرط " .

(٩) في ( ب ) : " معرفة " .

(١٠-١١) ساقط من (ب) . قال ابن تيمية - يرحمه الله - في كتاب الفتاوى

٣٨٠/١٨ : " ومما يروون أيضا : العازب فراشه من النار ، ومسكين رجل

بلا امرأة ، ومسكينة امرأة بلا رجل ، فأجاب : الحمد لله هذا ليس من كلام

النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم أجده مرويا ، ولم يثبت " .

(١)

ومنه قول الشاعر :

جَانِيكَ مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ وَقَدْ

تُعْدَى الصَّاحَ مَبَارَكُ الْجُرْبِ

ف ( مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ ) : مبتدأ ، و ( جَانِيكَ ) : خبره ، والمرشد إلى ذلك : أَنَّ المعنى لا يصحُّ إلا به ، لَأَنَّ معناه : الذى يجنى عليك بتغريمك الدية - لَأَنَّكَ عَاقَلْتَهُ - هو جَانِيكَ أَيْ : نَافِعُكَ ، ومُعِيْدُكَ .  
(٢)  
(٣)

وقوله أيضاً :

ترى النَّاسَ شَتَّى فى المعيشة ذو غنى

ومفتقر ما عاش فى النَّاسِ دَائِبُ

وَأَغْنَاهُمَا أَرْضَاهُمَا بنصيبه

وكلُّ له رِزْقٌ من اللّهِ واجبٌ

فأغناهما : خبره ، وأرضاها : مبتدؤه .

(٤)

قوله : " أَوْ كَانَ الْخَبْرُ فَعَلًا لَهُ " .

ليخرج ما لو كَانَ فَعَلًا لغيره ، فَإِنَّه يجوز تأخيرهُ ، مثل : زَيْدٌ قَامَ أبوه ، فيصحُّ أَنْ يُقَالَ : قَامَ أبوه زَيْدٌ .

ولم يذكر المبتدأ إذا اقترن به لَمْ الابتداء / فَإِنَّه واجب التقديم أيضاً .

(١) هو ذؤيب بن كعب بن عمرو ، أخبره فى العقد الفريد : ٢٣٧/٥ ،

والمقاصد النحوية : ٥٣٤/١ .

والبيت فى العقد الفريد : ٣٠/١ ، ١٥/٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٧٠/١ ، واللسان ( جنى ) : ٧٠٧/١ ، والمقاصد النحوية : ٥٣٤/١ ، وشرح شواهد المغنى : ٨١/٨ . وقد تضمن هذا الشاهد مثلاً هو : " جَانِيكَ مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ " أى صاحب جنايتك من يجنى عليك فلا تأخذ فى العقوبة غيره .  
ينظر : مجمع الأمثال للميدانى : ٣٠١/١ ، والمستقصى للزمخشري : ٤٩/٢ .

(٢) جاء فى اللسان ٧٠٧/١ : " وقال أبو الهيثم فى قولهم : جَانِيكَ مَنْ يَجْنِي عَلَيْكَ : يُراد به الجانى لك الخير من يجنى عليك الشر " .

(٣) هذا الشاهد فى التذييل والتكميل لأبي حيان جالوحة ٧٥ ب مصورة مركز البحث العلمى بمكة المكرمة برقم ٧٤ .

(٤) الكافية : ٧٧ : " أَوْ كَانَ الْخَبْرُ فَعَلًا لَهُ ، مثل " زيد قام " وجب تقديمه " .

(٥) فى ( ج ) : ما إذا كَانَ " .

[ وجوب تقديم الخبر ]

- (١) قال : " وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبْرُ الْمَفْرَدَ " إلى آخره .  
 قوله : " المفرد " ليخرج الجملة <sup>(٢)</sup> ، نحو زيدٌ متي سار ، ولو قال :  
 أو كان في المبتدأ ضميرٌ له كفاءه عن العبارة الغلقة على المتعلم ، ومنه  
 قوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله - صلى الله عليه  
 وسلم - : " مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ " <sup>(٤)</sup> .

وقوله : " أو عن ( أَنْ ) " <sup>(٥)</sup> .

- الآتولى وصلتها ما لم يتقدمها ( أَمَّا ) ؛ لَأَنَّ ( أَنْ ) وصلتها إذا  
 تقدمها ( أَمَّا ) جاز تقديمها وتأخيرها نحو :  
 أَمَّا عندي فَأَنْتَ مُنْطَلِقٌ ، وَأَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقٌ فَكائنٌ .  
 قال : " وقد يتعدد الخبر " إلى آخره <sup>(٦)</sup> .

الخبر المتعدد إن كان معناه متحدًا لم يجز الاقتصار على بعضه ،  
 مثل : الرُّمَانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ إِذَا قُصِدَ بِهِ ( الْمُرَّ ) ، وإن لم يتحد معناه :  
 جاز الاقتصار ، كما مُل [ به ] <sup>(٧)</sup> .

- ثم الخبر المتعدد قد يكون لمفرد كما ذكر ، ومنه قوله تعالى :  
 ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 وقد يكون لمتعددٍ إمَّا لفظًا ، مثل : زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ وعالمٌ وعاقِلٌ  
 وصالحٌ ، وإمَّا معنى ، مثل : الزيدون عاقلٌ وصالحٌ وعالمٌ .

(١) الكافية : ٧٨ : " وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبْرُ الْمَفْرَدَ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ مِثْلَ أَيْنَ زَيْدٌ أَوْ  
 كَانَ مَصْحًا لَهُ مِثْلَ أَفِي الدَّارِ رَجُلٌ ، أَوْ لِمَتَعْلَقِهِ ضَمِيرٌ فِي الْمَبْتَدَأِ مِثْلَ  
 عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زَيْدًا أَوْ كَانَ خَبْرًا عَنْ ( أَنْ ) مِثْلَ : عِنْدِي أَنْتَ قَائِمٌ :  
 وجب تقديمه " .

- (٢) في ج : " الجمل " .  
 (٣) " نحو " ساقط من ج وفي ب : " مثل " .  
 (٤) في ب " ضميرا " وهو خطأ .  
 (٥) سورة محمد : آية : ٢٤ .  
 (٦) هذا الحديث رواه أبوهريرة - رضي الله عنه - وهو في سنن ابن ماجه :  
 ١٣١٦/٢ ، والموطأ : ٩٠٣/٢ .  
 (٧) الكافية : ٧٨ .  
 (٨) الكافية : ٧٨ .  
 (٩) زيادة من ب و ج .  
 (١٠) سورة البروج الآيتان : ١٥ ، ١٦ .



[ دخول الفاء في خبر المبتدأ ]

(١) قال : " وقد يتضمَّن المبتدأ معنى الشرط " إلى آخره .  
الاولى : « وقد يشبه المبتدأ ما تضمَّن معنى الشرط » لأنَّ ( الذي )  
أشبهت ( مَنْ ) ومنَّ هي المتضمَّنة معنى الشرط ، فلَمَّا أشبهتها في الشيعاء ؛  
(٢)  
حملت عليها .

(٣) وقوله : " وذلك في الاسم الموصول بفعلٍ أو ظرفٍ " .  
يعوزُه الموصوفُ بالموصول بفعلٍ أو ظرفٍ ، والمضاف إلى الموصول بهما ،  
مثال ذلك الذي يأتيني فله درهمٌ ، الذي عندك فله درهمٌ ، الرجل الذي  
يأتيني فله درهمٌ . (٤)  
الرجل الذي عندك فله درهمٌ .

(٥) قوله : " والنكرة الموصوفة بهما " /  
(٦) مثل : رجل يصدق فاجبه . رجل في الدار فأكرمه . ويعوزُه المضاف  
إلى النكرة الموصوفة بهما ، كالذي مثل به وهو : " كل رجل يأتيني فله  
درهمٌ " .

(٧) وقوله : " وليت ولعل مانعان باتفاقٍ " .  
لم يذكر ( كَأَنَّ ) وهي كذلك فحكمُ الثلاثة واحدٌ ، وعلته : قوة شبه  
الثلاثة بالفعل ، ولهذا عملت في الحال دون غيرها ، نحو : كأن زيدا راميا  
أسد .

(١) الكافية : ٧٩ : " وقد يتضمَّن المبتدأ معنى الشرط ، فيصح دخول الفاء في  
الخبر ، وذلك الاسم الموصول بفعلٍ أو ظرفٍ ، أو النكرة الموصوفة بهما ، مثل :  
الذي يأتيني أو في الدار فله درهمٌ ، وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهمٌ  
وليت ولعل مانعان بالاتفاق وألحق بعضهم ( إِنْ ) بهما " .

( ٢ - ٢ ) ساقط من ( ج ) .

( ٣ ) " في " ساقط من ج .

( ٤ - ٤ ) ساقط من ( ب ) .

( ٥ ) الكافية : ٧٩ .

( ٦ ) " رجل " ساقط من ( ج ) .

( ٧ ) الكافية : ٧٩ .

( ٨ ) في ج : " راكبا " .

(١) وقوله : " وألحق بعضهم <sup>(١)</sup> إن بهما " .

الحق أنها لا تمنع دخول الفاء ولا تلحق بهما ، لوروده في كتاب  
 الله تعالى في مواضع قال الله تعالى وتقدس : \* <sup>(٢)</sup> الذين ينفقون  
 أموالهم \* <sup>(٣)</sup> إلى قوله \* <sup>(٤)</sup> فلهم أجرهم \* ، \* <sup>(٥)</sup> قل إن الموت الذي  
 تفرون منه فإنه ملائكم \*

#### [ حذف المبتدأ ]

(٦) قال : " وقد يحذف المبتدأ " إلى آخره .

وقد يجب حذفه - أيضاً - في أربعة مواضع :

الأول : إذا كان خبره نعتاً لمنعوت مستغنى عنه ، وهو المسمى بالقطع  
 مثل : الحمد لله الحميد ، فالحميد : خبر مبتدأ واجب الحذف لا يجوز  
 إظهاره وذكره ، كما أنك لو نصبتَه كان بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ، فلو  
 قلت : الحمد لله أمدح الحميد لم يجز ، فكما وجب حذف عامل النصب  
 وجب حذف عامل الرفع على ما تقرر . ويجوز أن يكون عامل النصب (أعني)  
 إذا خيف لبس في المنعوت ، أو كان غير متعين ، لكن لا يجب إضمارها ،  
 بل يجوز إظهارها في كل مكان جاز إضمارها بخلاف أمدح ، أو أذم ونحوه  
 عند تعيين المنعوت والامن من لبس ، فإنه يجب إضمار العامل ثم كما  
 تقدم .

(١) الكافية : ٧٩ .

(٢) " وتقدس " ساقط من ( ب ) .

(٣، ٤) سورة البقرة الآية : ٢٧٤ .

أورد المصنف هذه الآية هكذا : \* <sup>(١)</sup> إن الذين ينفقون أموالهم \*  
 فأضاف ( إن ) وهي ليست في الآية وعلى هذا يسقط الاستشهاد بالآية  
 الكريمة .

(٥) سورة الجمعة : آية : ٨ .

(٦) الكافية : ٨٠ : " وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً ، كقول المستهل:  
 الهلال والله " .

الثنائي : إذا كان الخبر مصدرًا واقعًا موقع الفعل ، مثل :  
 \* فَصَبْرٌ جَمِيلٌ <sup>(١)</sup> على أحد التأويلين معناه : أَمَرْنَا صَبْرًا جَمِيلًا ، ومنه  
 \* طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ <sup>(٢)</sup> على تأويل ، أَيْ : أَمَرْنَا طَاعَةً .

ب/١٥

ومن / علامات ذلك : أَنَّك لو نصبتَ حَذَفْتَ الفعل ولم تذكره ، كقولك  
 : ( فصبِرًا ) أَيْ : اصْبِرْ صَبْرًا .

الثالث : المبتدأ الذي جعل المخصوص بالمدح خبره ، عند قائل ذلك ،  
 مثل : نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، فَإِنَّ زَيْدًا <sup>(٣)</sup> عنده خبر مبتدأ واجب الحذف ، أَيْ : هو .  
 الرابع : المبتدأ في مثل قولهم : فِي ذِمَّتِي لَا فَعْلَنَ ، فَإِنَّ (فِي ذِمَّتِي )  
 خبر مبتدأ واجب الحذف ، أَيْ : قسمٌ ، أو عهدٌ .

قال <sup>(٤)</sup> في حذف الخبر وجوبًا : " في ما التزم " إلى آخره .  
<sup>(٥)</sup>

الجمهور يطلقون وجوب حذف [خبر المبتدأ] بعد (لولا) الامتناعية وفي  
 ذلك تفصيل وهو أَنَّ خبر ما بعد ( لولا ) <sup>(٦)</sup> إنما يكون خبرًا عن كونٍ مطلقٍ  
 أو مقيدٍ ، فَإِنْ كَانَ خبرًا عن كونٍ مطلقٍ فالأمر كما ذكرُوا ، وَإِنْ كَانَ <sup>(٧)</sup>  
 خبرًا عن كونٍ مقيدٍ ، فَإِنَّ دَلَّ سياقُ الكلام عليه جازَ حذفه وذكره خلافًا <sup>(٨)</sup>  
 لابن عصفور في قوله : <sup>(٩)</sup>

(١) سورة يوسف : آية : ١٨ .

(٢) سورة محمد : آية : ٢١ .

(٣) " مثل " ليس في ج .

(٤) الكافية : ٨٠ : " والخبر جوازًا مثل : خرجت فإذا السَّبْعُ ، وجوبًا فيما التزم  
 في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا " .

(٥) في الأصل : " حذف المبتدأ " وما أثبتته من ب و ج .

(٦) في ( ب ) و ( ج ) : " إِمَّا أَنْ " .

(٧) " خبرا " ساقط من ( ب ) .

(٨) " خبرا " ساقط من ( ب ) .

(٩) هو على بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي ، حامل لواء العربية

في زمانه في الأندلس ( ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ ) .

أخباره في فوات الوفيات : ١٠٩/٣ - ١١٠ ، وبغية الوصاة : ٢١٠/٢ ، وشذرات

الذهب : ٣٣٠/٥ .

قول ابن عصفور في المقرب ٤٨/١ : " وقد لحن المعرى في قوله :

فلولا الغمدُ ... " .

(١) وقد أخذ على أبي العلاء قوله :

..... فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا .

(٢) وإن لم يدل السياق عليه وجب ذكره ، كما قيل في قول الله تعالى :  
\* ولولا فضل الله عليكم [ورحمته] (٣) \* ان ( عليكم ) هو الخبر ؛ كما أريد  
كون الفضل المقيد بهم ، وكقوله - صلى الله عليه وسلم - : " لَوْلَا قَوْمُكَ  
حَدِيثُو عَهْدٍ يَكْفُرُ " (٤) الحديث .

فحديثو عهد : خبر قومك واجب الظهور ، إذ لو لم يُذكر لم يُعلم  
من أي جهة كان قومها سببا لعدم بناء الكعبة على القواعد ، ومنه قول  
الزبير : (٥)

(٦) \* فَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا خَبَطْتُهَا \*

فَلَوْ أَتَى الْمَبْتَدَأُ بَعْدَ ( لَوْلَا ) مَصْدَرًا بِمَعْنَى الْخَبَرِ أَغْنَى عَنْهُ ، مثل :  
لَوْلَا قِيَامُ زَيْدٍ أَكْرَمَتْكَ .

(١) صدر البيت :  
\* يَذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ \*

وهو في سقط الزند : ٥٤ ، والمقرب لابن عصفور : ٨٤/١ ، وشرح الكافية  
الشافية : ٣٥٦/١ ، والجنى الدانى : ٦٠٠ ، والمغنى : ٣٦٠ ، ٧٠٢ .

(٢) في ( ج ) : " سياق الكلام " .

(٣) زيادة من ج : سورة النساء : آية ٨٣ .

(٤) تكملة الحديث في ( ج ) : " لهدمت الكعبة وجعلتها على قواعد إبراهيم "

أخرجه البخارى في صحيحه كتاب العلم : ٤٠/١ - ٤١ .

(٥) هو الزبير بن العوام بن خويلد ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة .

أخباره في الإصابة : ٥/٣ . وعجز البيت :

\* كَخَبِطَةِ عَصْفُورٍ وَلَمْ أَتْلَعْهُمْ \*

وهو في شرح الكافية الشافية : ٣٥٥/١ ، وشواهد التوضيح : ١٥٥ ،

والمغنى : ٥٦٣ ، والمقاصد النحوية : ٥٧١/١ .

(٦) في النسخ التي لدى : " لخطبتها " وهذا لا يتفق مع المعنى في البيت

وهو : أن الزبير كان يهزم بضرب زوجته أسماء ، ولكن أبناءه يمنعونه

من ذلك .

(١) وقوله : " ومثل ضربى زيداً قائماً " .

أصله : ضربى زيداً إذا كان قائماً ، فـ ( كان ) تامة وفيها ضمير زيد ، و ( قائماً ) حال من [ ضمير ] زيد ، ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير فى ( ضربى ) ؛ لأنه من تتمّة المبتدا ، ولا يخبر عن المبتدا إذا ذكر قبل تمامه .

ولحذف الخبر فى المسألة شرطان :

أحدهما : أن يكون المبتدا مصدراً ، أو ما يدل على المصدر ، مثل : ضربى زيداً قائماً ، وأكثر ضربى عمرًا واقفاً ، وكل ضربى السويق ملتوتاً .  
الثانى : ألا يصلح الحال خبراً عن المبتدا فلو صلحت لم يجب بقولهم : حكمك مسطاً ، وضربى زيداً واقفاً ، فلو قلت : مسطاً وجعلته خبراً عن ( حكمك ) صح . فإن قيل : لم لا تكون ( كان ) ناقصة ، و ( قائماً )

خبرها ؟

قلنا : [ لا يصلح ] لأن قولك ( قائماً ) يصلح موضعها : ( وهو قائم ) فدل على أنها حال . والحال لا يصلح جعلها خبراً عن المصدر ؛ لأنها لا تكون إلا لفاعل أو مفعول فلم يصلح جعلها خبراً عن المصادر المعنوية .

(١) الكافية : ٨٠ " فى حذف الخبر : وجوباً فيما التزم فى موضعه غيره ، مثل : لولا زيدٌ لكان كذا وضربى زيداً قائماً ، وكلُّ رجلٍ وضعته ، والعمرى لأفعلن كذا " .

(٢) زيادة من ( ج ) .

(٣) " حالاً " ساقط من ( ج ) .

(٤) فى ب : " لأنه يكون " .

(٥) فى ب : " أو " .

(٦) فى ب : واقفاً " .

(٧) جاء فى الصحاح ( سطر ) ١١٣٤/٣ : " وقولهم : خذ حكمك مسطاً أى : مجوزاً

نافذاً " .

(٨) زيادة من ج .

(٩) " لأن " ساقط من ج .

وقد جمع الشاعرُ الحالَ (١) وواوَ الحالِ في قوله : (٢)  
خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رَضَى  
وشرُّ بعدى منه وهو غَضَبَانُ

وقوله : (٣) " كلُّ رجلٍ وضيعته " .

أَيُّ : مقرونان .

وإنَّما يجبُ حذفُ الخبرِ في المسألةِ إذا قصدتَ كونَ الواوِ بمعنى : ( مع )  
وإلاَّ لم يجبْ ، كقولك : زيدٌ وعمرو قاتمان .

وقوله : (٤) " لعمرك " .

أَيُّ : قَسَمِي . وإنَّما حُذفتِ الأخبارُ في هذه المواضعِ للعلمِ بها ،  
وَشَغْلُ مَوَاضِعِهَا بغيرِها فسدتْ بطولها مسدَّ الخبرِ .

فالأولُ : بجوابِ ( لولا ) ، والثاني : بالحال ، والثالث : بالمعطوف  
والرابع : بجوابِ القسمِ .

---

(١) " الحال " ساقط من ( ب ) ، و ( ح ) .

(٢) لم أقف على اسم قائله ، والبيت في المقاصد النحوية : ٥٩٧/١ ،

والهمع : ٥٠/٢ .

(٣) الكافية : ٨٠ .

(٤) الكافية : ٨٠ .

(١) خَيْرٌ إِنْ ( )

- (٢) قال في خيرٍ إِنْ : " وأمره على نحو " إلى آخره .  
لايجوزُ أَنْ يكونَ خبرٌ هذه جملةً طلبيةً ، ويجوزُ ذلك في خبرٍ المبتدأ .  
وقوله : " إِنْ إِلَّا إِذَا / كَانَ ظرفًا " .  
فيدخل فيه الجارُّ والمجرورُ ، وكان ذكره أولى . ولو كان في الاسم  
ضميرٌ للخبرِ ، وجب تقديمُ الخبرِ ، مثل : إِنْ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا فخيرُهَا  
إِذَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : واجبُ التقديمِ ، وممتنعُ ، وجائزه .

- 
- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ٨١ : " خيرٌ إِنْ وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف ،  
مثل : إِنْ زَيْدًا قائمٌ ، وأمره كأمر خبر المبتدأ إِنْ في تقديمه إِلَّا إِذَا  
كان ظرفًا " .

(١) (١) خبر لا [ النافية للجنس ]

(٢) قال : " خبر ( لا ) التي لنفي الجنس " .  
(٣) قد تكون المشبهة ب ( ليس ) نافية للجنس ويفرق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن .

فالأولى : " خبر ( لا ) المحمولة على ( إن ) " .  
(٤) وقوله : " وبنو تميم لا يثبتونه " .  
(٥) أي : إذا علم تحذفه تميم لزوماً ، والحجازيون جوازاً .  
أما إذا لم يعلم فلا يقول أحد [يجوز] حذفه . وسياقه يفهم خلافه .  
(٦) (٧) (٧)

- 
- (١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ٨٢ : " هو المسند بعد دخولها ، مثل : لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه " .  
(٣) في ب : " قد تكون خبر لا " .  
(٤) الكافية : ٨٢ .  
(٥) ينظر : المقتصد / ٨٠٠/٢ ، وشرح ابن يعيش : ١٠٧/١ ، وشرح الرضوي على الكافية : ١١٢/١ .  
(٦) في الأصل : " بجواز " وما أشبهته من ب و ج .  
(٧-٧) ساقط من ( ج ) وفي ( ب ) : " وسياق الكلام يفهم خلافه " .



(١) اسم ما ولا [ المشبهتين بليس ]

(٢) قال : في اسم ما ولا : " وهو في لا شاذ " .

(٣) أجود شاهد على هذه مما لا يقبل تأويلاً قول الشاعر :

تعرّ فلا شيء على الأرض باقياً

ولا وزر مما قضى الله وإقياً

ومما يلتحق ب ( ما ) و ( لا ) في العمل ( إن ) النافية وشواهدا

كثيرة .

(٤) قال الشاعر :

إن هو مستولياً على أحـ

إلا على أضعف المجانيـ

(٥)

ومنه :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته

ولكن بآن يبغى عليه فيخذل

(١-١) ساقط من ( ج ) .

(٢) الكافية : ٨٣ : " اسم ما ولا المشبهتين بليس : هو المسند إليه بعد دخولهما ، مثل : مازيد قائماً ولا رجل أفضل منك وهو في لا شاذ " .

(٣) لم أقف على اسمـه ، والبيت من شواهد شرح عمدة الحافظ : ٢١٦/١ ،

والجنى الدانى : ٢٩٢ ، والمغنى : ٣١٥ ، والمقاصد النحوية :

١٠٢/٢ .

والوزر : الملجأ . والمعنى : أصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض وملجأ يبقى الشخص مما قضى الله .

(٤) في ب و ج : " منها قول الشاعر " . لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد الأزهية :

٣٣ ، والمقرب لابن عصفور ١٠٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢١٦/١ ، وشرح الكافية

الشافية : ٤٤٧/١ ، والجنى الدانى : ٢٠٩ ، والمقاصد النحوية :

١١٣/٢ ، والخزانة : ١٦٦/٤ .

ويروى : " المناحيس " و " الملاعين " بدل " المجانيين " .

(٥) لم أقف على اسمـه ، والبيت من شواهد شرح عمدة الحافظ : ٢١٧/١ ،

والجنى الدانى : ٢١٠ ، وشرح ابن عقيل : ٣١٨/١ ، والمقاصد

النحوية : ١٤٥/٢ ، والخزانة : ١٦٨/٤ .

ومعنى البيت : ليس المَيِّتُ من يموتُ بانقضاءِ أجلِهِ ؛ بل المَيِّتُ مَنْ  
يخْذُلُ ولا ناصرَ له ، كقول الآخر :<sup>(١)</sup>

ليسَ مَنْ مَاتَ فاستراحَ بِمَيِّتٍ

إِنَّمَا المَيِّتُ مَيِّتٌ أَلَحِيَاءُ

وروى الكسائيُّ عن العربِ : ( إِنْ قَائِمًا )<sup>(٢)</sup> ، وأصله : إِنْ أَنَا قَائِمًا  
فحذفَ الهمزةُ / فاجتمعَ النُّونانُ ، فأدغمَ السَّاكِنَةُ في المَتَحَرِّكةِ ، فصارت ( إِنْ )<sup>(٣)</sup>  
أَمَّا تفصيلُ الثلاثةِ :

فاسم ( ما ) يكونُ معرفةً ، ونكرةً ، ولا يكونُ اسم ( لا ) إِلَّا نَكْرَةً  
مثل : لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، إِلَّا مَا شَذَّ في قوله :<sup>(٤)</sup>  
وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لَا أَنَا بِأَغْيَا<sup>(٥)</sup>

سواها ولا في حَبِّها متراخيًا<sup>(٦)</sup>

ولا يكونُ اسم ( إِنْ ) إِلَّا معرفةً كما تقدَّمَ شواهدُه ، واللَّهُ سبحانه  
أَعْلَمُ .<sup>(٧)</sup>

(١) هو عَدِيُّ بن الرَّعْلَاءِ الفَسَّانِي ، شاعر جاهليٌّ والرَّعْلَاءُ اسم أمِّه اشتهر  
بها .

أَخْبَارُهُ في : معجم الشعراء للمزني : ٢٥٢ ، والخزانة :  
٥٨٣/٩ ، ٥٨٥ .

والبيت في معاني القرآن للاخفش : ١٥٥/١ ، والاصمعيات : ١٧١ ،  
والبيان والتبيين : ١١٩/١ ، والمنصف لابن جني : ٦٢/٣ ، والمحاج  
( موت ) : ٢٦٧/١ ، والحماسة الشجرية : ١٩٥/١ ، وشرح المفصل لابن  
يعيش : ٦٩/١٠ .

(٢) ينظر : الجني الداني : ٢٠٩ ، والمغني : ٣٦ .

(٣) حذفت الالف في الوصل لَإِنَّ الْأَصْلَ : إِنَّا .  
ينظر المغني : ٣٦ .

(٤) النابغة الجعدي والبيت في ديوانه : ١٧١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٨٢/١ ،  
وشرح الكافية الشافية : ٤٤١/١ ، والجني الداني : ٢٩٣ ، والمغني : ٣١٦ .  
ويروي : ولا عن حبها ... " .

(٥) في ( ج ) : " العين " ، وكذلك في ( ب ) .

(٦) في ب و ج : " عن " .

(٧-٧) ساقط من ( ج ) .

(١)

المنصوبات

(٢)

" ما اشتمل على علم المفعولية " .

(٣)

فيه الدور كما تقدم في المرفوعات

[ المفعول المطلق ]

ويسمى المصدر : المفعول المطلق ؛ لإطلاقه من غير تقييد بحرف جرٍّ ؛  
ولأنَّه مفعولٌ حقيقة ، بدليل صحَّة فعلتُ الضربَ ، ولا يصحُّ : فعلتُ زيدًا ،  
ولا فعلتُ يومًا ، ومكانًا .

(٤)

وقوله : " ما فعله فاعلٌ فعلٌ مذكورٌ بمعناه " .

يَرُدُّ عليه : ماتَ زيدٌ موتًا ، ولم يضربَ ضربًا ، وهل ضربتُ ضربًا ،  
فإنَّه مفعولٌ مطلقٌ ولم يفعلها فاعلٌ فعلٌ مذكور .

(٥)

قال : " مثل : جلستُ جلوسًا " إلى آخره .

تمثيل التوكيد والعدد ، صحيح ، أمَّا المصدرُ للنوع ، فشرطه أخذ ثلاثة :

إمَّا وصفه ، مثل : جلستُ حسنةً .

أو إضافته ، مثل : جلستُ زيد .

أو الإضافة إليه ، مثل : أحسنَ جلستُ .

(٦)

والأوَّل : لم يثن ولم يُجمع ؛ لأنَّه في حكم إعادة الفعل . والفعلُ

لا يثنى ولا يُجمع ؛ لأنَّ المرادَ به نفس الحقيقة ، بخلاف النوع ، والعدد ؛  
لتعدد مدلولاتها .

(١) ساقط من ( ب ) .

(٢) في الكافية : ٨٤ : " المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية " .

(٣) في ب : " دور " وينظر تعريف الدور ص : ١١٩

(٤) الكافية : ٨٤ : " فمنه المفعول المطلق وهو اسم ، مفعله فاعلٌ فعلٌ مذكور  
بمعناه " .

(٥) الكافية : ٨٤ : " ويكون للتأكيد ، والنوع ، والعدد ، مثل جلستُ جلوسًا  
وجلستُ وجلستُ " .

(٦) في ( ب ) : لا يثنى ولا يجمع " .

(١) قال : " وقد يكون بغير لفظه ، مثل قعدت جلوساً " .

(٢) هذا مذهب المازني، وهو : أَنَّ العاملَ في المصدر هو الفعل المذكور

بمعناه، وإن لم يكن من لفظه .

(٣) ومذهب سيويه : أَنَّ المصدرَ المفايرَ لِلْفِظِ الفعلِ منصوبٌ / بفعل

مقدَّر من لفظه، وحذف ؛ لدلالة المذكور عليه .

(٤) والاولُ أصحُّ ، لأنَّ ضربته كلَّ الضربِ ، واشتمل الصماءُ ، وقعد القرفصاءُ (٥)

ونحو ذلك: منصوبات انتصاب المصادر، ولا عامل لها من لفظها ،

ولا معناها .

(٦) وانتصاب المصدر بفعل بمعناه: أولى (٧) . وتقدير محذوف من غير ضرورة

تكلف (٨) .

(١) الكافية : ٨٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضى على الكافية : ١١٦/١ .

(٣) فى الكتاب ٣٨٣/١ : " وإعلم أَنَّ ناصبَ هذا الباب المؤكَّد به العام

وما وكد به نفسه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الاول " .

(٤ ، ٥) ينظر : الكتاب : ٣٥/١ ، والاصول لابن السراج : ١٦٠/١ ،

والمقتصد : ٥٨٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٩١/٢ .

واشتمال الصماء : أَنَّ يردَّ الرجلُ كساءه من قبل يمينه على يده

اليسرى ثم يردّه ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه ،

الصاح ( صم ) ١٩٦٨/٥ .

والقرفصاء : ضرب من القعود وهو أَنَّ يجلس الرجلُ على أليتيه ويلصق

فخذه ببطنه ، الصاح ( قرفص ) ١٠٥١/٣ .

(٦) فى ( ب ) : " فانتصاب " وكذلك فى ( ج ) .

(٧) فى ( ب ) : " أولى من تقدير " .

(٨) " تكلف " ساقط من ( ب ) .

(١) قال : " سماعاً في مثل سَقِيًّا " إلى آخره .  
 المصدر في هذا الفصل <sup>(٢)</sup> أَنْ قُصِدَ بِهِ معنى الطَّلَبِ ، [كـالـأَمْرِ] ، والدُّعَاءُ ،  
 وشبهه ؛ كَانَ وَجوبُ حذفِ فعله قياساً باتِّفاق ، لا سماعاً ، فلو قلت :  
 قياماً ، أمراً به ؛ كَانَ حَذْفُ فعله واجباً . وكذلك : ضرباً ، وانطلاقاً ،  
 وغير ذلك من المصادر . ومنه : غفرانك ، وسبحانك .  
 وَإِنْ كَانَ خَبَرًا فوجوبه - أيضاً - قياساً عند الفراء <sup>(٥)</sup> ، سماعاً عند

غيره .

(٦) قال : " وقياساً في مواضع " إلى آخره .  
 (٧) قوله : " ما وقع مثبتاً " إلى آخره .  
 يكفى فيه : منها ما هو خبرٌ عن اسم عين محصوراً ، أو مَكْرُراً .  
 وقوله : " ما وقع تفصيلاً لا ثَر [ مضمون ] جملة " <sup>(٨)</sup> إلى آخره .  
 يكفيه : ما وقع تبيناً لعاقبة جملة طلبية ، أو خبرية .

(١) الكافية : ٨٤ : " وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ، كقولك لِمَنْ قَدِمَ ( خَيْرٌ مَقْدَمٌ ) . ووجوباً سماعاً مثل : سَقِيًّا ورعيًّا وخَيْبَةً وَجَدْعًا وحمدًا وشكرًا وعجبًا .  
 وقياساً في مواضع ، منها : ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبراً عنه . . . . . لأثر مضمون جملة متقدمة " .  
 (٢) في الأصل : " والأمر " وما أثبتته من ب و ج .  
 (٣) هذه المسألة في الكتاب : ٣١٢/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٥٧/٣ ، والمقتضب : ٢٦٧/٣  
 (٤) في ( ب ) : " وغيره " .

(٥) قال الفراء في معاني القرآن : ٥٧/٣ " قوله عزَّ وجل : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ نُصِبَ عَلَى الْأَمْرِ وَالَّذِي نُسِبَ بِهِ مَضْمَرٌ ، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء وتركت الأفعال فانصب فيه الأسماء " .  
 وأورد ابن مالك رأى الفراء في شرح الكافية الشافية : ٦٦٢/٢ - ٦٦٣ .  
 " والفراء يرى ذلك مطَّردًا غير متوقف على سماع خبراً كان ما يبرد فيه ذلك أو طلباً " .

(٦) الكافية : ٨٤ .

(٧) الكافية : ٨٥ .

(٨) زيادة من ( ج ) وهى في الكافية : ٨٥ .

(١) وقوله : " للتشبيه " .

علامته : صَحة دخول الكاف على المصدر ، كقولك : لزيد صوتٌ صوتٌ

حمارٌ ، لو قلت : كصوتٍ [حمار] ص .

(٣) وقوله : " علاجاً " .

(٤) احترازاً من مثل : لزيد علمٌ علمٌ الخضر ، وعقلٌ عقلٌ يحيى . (٥)

إذا أردت الغريزة : فإنه لا يجوز نصبه على المصدر ؛ إذ لا معالجة تؤذن بالفعل . فإن أردت بالعلم ظهور آثاره من حسن الفصاحة ، والجدال ، وتقرير الأدلة ، وبالعقل ظهور آثاره من الحلم ، والتدبير : جاز نصبه على المصدر ؛ لا يذانه بالمعالجة .

(١) الكافية : ٨٥ : " منها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ، مثل : مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٌ ، وصراخٌ صراخٌ الشكلى " .

(٢) زيادة من ج .

(٣) الكافية : ٨٥ .

(٤) هو الخضر عليه السلام : نبى من أنبياء الله أعطاه الله علماً كثيراً وقصته مع نبى الله موسى معروفة حكاه المولى - جل شأنه - فى كتابه العزيز :- ﴿ فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمةً من عندنا وعلّمناه من لدنّا علماً ، قال له موسى هل أتبعك على أن تعلّمنى ممّا علّمت رشداً ﴾ سورة الكهف ، الآيتان : ٦٥ ، ٦٦ .

(٥) هو يحيى بن زكريا عليهما السلام ، فقد أعطاه الله الحكم صبياً لرجاحة عقله ، فقال - جل شأنه - : ﴿ فنادته الملائكة وهو قائم يصلى فى المحراب أن الله يبشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيدا وحصواً ونبياً من الصالحين ﴾ سورة آل عمران ، الآية : ٣٩ . وقال تعالى : ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبياً ﴾ سورة مريم الآية : ١٢ .

(٦) " ظهور " ساقط من ( ب ) .

(٧) فى ( ب ) : " من جنس " .

(١) وقوله : " مثل زيد قائم حقا " . (٢)  
 التمثيل الجيد : هذا ابنى حقا ، [و] هذا أخى حقا ؛ لأنه يحتمل  
 بنوة النسب وأخوته / وبنوة التبني ، وأخوة الإسلام .  
 فإذا قلت : حقا : انتفت بنوة غير النسب ، وأخوته ، بخلاف :  
 زيد قائم ، لاتحاد محتمله . (٥) وتقديره : أحق ذلك حقا ، فلذلك

قيل : توكيدا لغيره . (٦)

وقوله : " ما جاء مشنى " . (٧)  
 هذا ليس مشنى ؛ لأن المشنى ماله واحد من لفظه ، ولا قصد به  
 التثنية ؛ بل التكرير ؛ لأن المعنى : الباب بعد الباب ، ومساعدة  
 أو إسعاد بعد مساعدة أو إسعاد .

وليس الباب واحد ( لبيك ) ومساعدة : واحد ( سعديك ) . (٩)  
 والآولى : ومنها اسم مصدر جاء بلفظ التثنية لا مشنى .

(١) الكافية : ٨٥ : " ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ، مثل : زيد قائم حقا ،  
 ويسمى توكيدا لغيره .  
 (٢) " زيد " ساقط من ( ج ) .  
 (٣) في الأمل : " أو " والمثبت من ب و ج .  
 (٤) في ( ج ) : " الإسلام " .  
 (٥-٥) في ( ج ) : " للاتحاد " .

(٦) في الكافية : ٨٦ : " ومنه ما وقع مشنى مثل : لبيك وسعديك " .

(٧) عدّ سيبويه لبيك وسعديك وشبهه من المصادر المثناة فقال فى الكتاب :  
 ٣٤٨/١ " هذا باب ما يجيء من المصادر مشنى منتصبا على إضمار  
 الفعل المتروك إظهاره " . إلى أن قال فى الصفحة : ٣٤٩ — من  
 نفس الجزء : " ومثال ذلك لبيك وسعديك " .  
 وأمّا يونس فيرى بأن لبيك ليس بمشنى .

ينظر : الكتاب : ٣٥١/١ ، والمصاح ( لبي ) ٢٤٧٩/٦ .

(٨) المصاح ( لبي ) : ٢١٦/١ .

(٩) فى ( ب ) : " ولا إسعاد " .

(١)  
المفعول به

- (٢) قال في المفعول به : " وقد يتقدّم على الفعل " .  
حقه : «إلا لمانع» كما لو دخلت على الفعل لَمْ الابتداء ، فإنه لا يجوز  
تقديم مفعوله عليه ، فلا يجوز : زيدا لا ضرب .  
(٣) قوله : " امرأ ونفسه " إلى آخره .  
(٤)  
( امرأ ) مفعول به ، آى : دع امرأ ، ونفسه : مفعول معه ، آى : مع  
نفسه .

- (٥) وأما \* انتهوا خيراً لكم \* فغية ثلاثة أوجه :  
أحدها : أن خيراً صفة لمصدر محذوف ، آى : انتهوا انتهاء خيراً  
لكم . قاله الفراء .  
(٦)  
الشانى : أنه خير كان مقدرة ، آى : يكن الانتهاء خيراً لكم .  
(٧)  
قاله الكسائى .  
(٨)  
الثالث : أنه مفعول فعل محذوف ، آى : انتهوا ، وأتوا خيراً لكم .  
(٩)  
قاله : سيبويه .

- (١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ٨٧ : " المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت زيدا وقد  
يتقدم على الفعل ، وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك : زيدا لمن  
قال : من أضرب ؟ ، ووجوباً في أربعة مواضع الأول سماعي مثل امرأ ونفسه ،  
و \* انتهوا خيراً لكم \* وأهلاً وسهلاً " .

- (٣) الكافية : ٨٧ .  
(٤) " إلى آخره " ساقط من ( ب ) .  
(٥) فى ( ب ) : " وإنما " .  
(٦) سورة النساء الآية : ١٧١ .  
(٧) قال الفراء فى معانى القرآن : ٢٩٥/١ " خيراً منصوب باتصاليه بالامر  
لأنه من صفة الامر " . وحديث الفراء عن الآية : ١٧٠ من سورة النساء .  
(٨) ينظر : مذهب الكسائى فى شرح السيرافى على الكتاب : ٢٨٤/١ .  
وشرح الكافية للرضى : ١٢٩/١ .  
(٩) قال سيبويه فى الكتاب : ٢٨٤/١  
" ومما ينصب فى هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره  
\* انتهوا خيراً لكم \* " .



ووجوب حذف العامل في مسألة : ( انتهوا ) مخصص بما إذا كان

المنصوب ( خيرًا ) .

(١) فلو قلت : أنت امرأ قاصداً وشبهه جاز إظهار الفعل نص عليه

(٢)

سيبويه .

(٣) وقد غلط الرمخشي في هذه ذلك من اللازم إضماره . وكلام المصنف

مشعر به .

---

(١) في ( ب ) : " فإذا " .

(٢) نص كلام سيبويه في الكتاب : ٢٨٤/١ " ونظير ذلك من الكلام قوله :

أنت يا فلان امرأ قاصداً فإنما قلت : أنت وأنت امرأ قاصداً ، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل " .

(٣) قال الرمخشي في الفصل : ٤٨ ، ٤٩ : " فصل : ومن المنصوب باللازم

إضماره " ثم عدّد أشياء كثيرة ذكر منها ✱ انتهوا خيرًا لكم ✱ .

ب (١)  
النداء

(٢) قال في النداء: "نائبُ منابٍ أدعو".

نائبُ الشَّيْءِ قائمٌ / مقامه ، فوجبُ حذفِ العاملِ مع وجودِ نائبِهِ ؛  
(٣) تخالف لفظاً .

والجوابُ : أَنَّهُ نائبُ لفظاً ، لا عملاً ؛ لِأَنَّ الضميرَ إذا ولى عامله ؛  
وجبَ اتِّصاله ولم يقولوا : [إِيَّاكَ] (٤) ؛ بَلْ ( يَا إِيَّاكَ ) فدلَّ على أَنَّهُ غيرَ  
عاملٍ .

(٥) وقوله : " على ما يرتفع به " .

أجودُ من قولهم : على الضَّمِّ ؛ لِيُدْخَلَ فِيهِ التَّثْنِيَّةُ ، والجمعُ . وهذا ؛  
إِنَّ كَانَ مَعْرَبَ الْأَصْلِ ، وَإِلَّا فَـ ( لَكَاعِ ) و ( فَجَارِ ) باقٍ على لفظه ، ويقدرُ  
فيه ما يرتفعُ به ؛ وَلِذَلِكَ تَقُولُ : يَا لَكَاعِ الْقَائِمَةُ .  
(٦) وقوله : " يخفض بلام الاستغاثَةِ " .

لِأَنَّ بِنَاءَ الْمُنَادَى كَانَ لَوْقُوْعِهِ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، بِدَلِيلِ  
قولهم : يَا إِيَّاكَ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ هَذِهِ اللَّامُ عَلَيْهِ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ  
الْمُنْفَصِلِ ؛ ضَعُفَ شَبْهُهُ بِه فَآثَرَتْ فِيهِ عَمَلُهَا .

(١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ٨٩ : " والشَّيْءِ الْمُنَادَى ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِحَرْفِ نَائِبِ  
مَنَابٍ أَدْعُو لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا " .

(٣) في ب : " مخالف " و " لفظاً " ليس في ( ج ) .

(٤) في الأصل : " ياك " وما أثبتته من ب و ج .

(٥) في الكافية : ٨٩ : " ويبني على ما يرفع به إِنْ كَانَ مَفْرُودًا مَعْرِفَةً .....

ويخفض بلام الاستغاثَةِ ..... وينصب ما سواهما " .

(٦) الكافية : ٨٩ .

[توابع المنادى]

- (١) وقوله : " وتوابع المبنى المفردة " إلى آخره .  
 ( لَكَاع ) لا يَرْفَعُ تابعه على لفظه ؛ لكن مراعاةً لِمَحَلِّهِ بِالنَّدَاءِ ،  
 وينصبُ مراعاةً لمفعوليَّتِهِ .  
 (٢) وقوله : " كالحسن " .  
 التَّمثِيلُ بالكريم والمسلم وَمَا يَعْرِفُ تَجَدُّدُ الْاَلِفِ وَاللَّامِ فِيهِ ؛ اَوَّلَى ؛  
 لَأَنَّ الْحَسَنَ إِذَا كَانَ عَلَمًا كَانَ كَالصَّعِقِ .  
 (٣) وقوله : " والمضاهة تنصب " .  
 بل فى الإضافة اللفظية وجهان :  
 الرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَحَلِّ . تقول : يَا زَيْدُ الْحَسَنُ  
 الْوَجْهَ رَفْعًا وَنَصْبًا .

- وقوله : " الموصوف بابن يختار فتحه " .  
 قال شيخنا : المختارُ ضَمٌّ ؛ لاحتياج فتحه إلى اعتذار .  
 (٨)

- (١) الكافية : ٨٩ : " وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد ، والمضة ، وعطف  
 البيان ، والمعطوف بحرف الممتنع دخول (يا) عليه ترفع على لفظه ، وتنصب على  
 محله مثل يازيدُ العاقلُ والعاقلُ . والخليل في المعطوف يختار الرفع وأبو عمرو  
 النصب وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو " .  
 (٢) بعدها في ( ب ) : " ذلك " .  
 (٣) الكافية : ٩٠ .  
 (٤-٤) ساقط من ( ب ) .  
 (٥) في ( ب ) : " مجرد " وفي ( ج ) : " بحذف " .  
 (٦) هو يزيد بن الصَّعِقِ الكلابي ، واسم الصَّعِقِ : عمرو بن خويلد بن كلاب ، فارس  
 جاهلي من الشعراء .  
 أخبره في الشعر والشعراء : ٦٣٦/٢ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي : ١٩٨ ،  
 ومعجم الشعراء للمرزباني : ٤٩٤ .  
 (٧) الكافية : ٩٠ : " والمضاهة تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل  
 مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا إلى علم آخر يختار فتحه " .  
 (٨) يعني ابن مالك ، قال في شرح الكافية الشافية : ١٢٩٧/٣ " يجوز في العلم  
 المضموم في النداء أَنْ يُفْتَحَ إِذَا وُصِفَ بِ ( ابن ) متصل مضاف إلى علم نحو :  
 ( يازيدُ بن عمرو ) ولا يمتنع الضمُّ وهو عند المبرد أَوَّلَى من الفتح " .

لم يذكر المصنف ، والزَمْخَرِيُّ «يَا ذَا» وَيَا أَيُّهَا» من غير صفـة ،  
وهو جائزٌ كقول الشاعر :  
(١)

أَيُّهَذَا كَلَّا زَادَكُمْ

وَدَعَانِي وَاعْلَا فِيمَنْ يَغْلُ

(٢) وقوله : " وتوابعه ؛ لَأَنَّهَا توابع معرب " .

مثل : ( يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ ذُو النِّجْمَةِ ) (٣)

قال الشاعر : (٤)

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي

لا تواعدني حَيَّةً بِالنَّكَزِ / ١/١٩

(٥) رَبِّ النَّكَزِ : اللُّسْع .

قوله : " وقالوا يَا إِلَه " . (٦)

يجوزُ قطعُ الهمزةِ ووصلُها وهو الـاقْبِسُ .

(١) لم أقف على اسمه والبيت في مجالس شعلب : ٥٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ

: ٢٨١/١ ، وشرح شذور الذهب : ١٥٤ ، والمقاصد النحوية : ٢٣٩/٤ .

ويروى : " زاديكما " و " وغل " بدل " يغل " .

(٢) الكافية : ٩١ : " والتزموا رفع الرجل ، لأنَّه هو المقصود بالنداء وتوابعه لأنَّها

توابع معرب . وقالوا يَا إِلَه خاصة " . ينظر الكتاب : ١٩١/٢ ، والمقتضب : ٢١٩/٤ .

(٤) هو روبة بن العجاج ، توفي سنة ١٤٥ هـ ، أخباره في طبقات فحول

الشعراء : ٧٦١/٢ - ٧٦٧ ، والشعر والشعراء : ٥٩٤/٢ - ٦٠١ ، والموتلف

للامدى : ١٧٥ - ١٧٧ . والبيت في ديوانه : ٦٣ ، والكتاب : ١٩٢/٢ ،

والمقتضب : ٢١٨/٤ ، والأصول لابن السراج : ٣٣٧/١ ، وآمالى ابن السجري

: ٣٠٠/٢ ، وشرح المفصل : ١٣٨/٦ ، والمقاصد النحوية : ٢١٩/٤ .

والتنزي : نزع الإنسان إلى الشر ، والنكز : الغرز بشيء محدد الطرف .

(٥) يقال نكرته الحية ، أى : لسعته . الصحاح ( نكر ) ٩٠٠/٣ .

(٦) الكافية : ٩١ .

- (١) وقوله : " خَاصَّةٌ " .
- (٢) أَيْ : فِي الْاِخْتِيَارِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَجُوزُهُ فِي غَيْرِهِ الْكُوفِيُّونَ مُطْلَقًا ،  
(٣)  
وَالْبَصْرِيُّونَ اضْطِرَارًا ، كَقَوْلِهِ :  
(٤)  
مِنْ أَجْلِكَ يَا لَتَى تَيَمَّمْتُ قَلْبِي  
وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي
- (٥) وكقوله :  
فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَّارَا  
أَيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا
- (٦) وقوله : " [ وَلَكَ ] فِي مِثْلِ :  
(٧)  
« يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ »<sup>(٨)</sup> " إِلَى آخِرِهِ .

- (١) الكافية : ٩١ .
- (٢، ٣) أورد الأنبـاري هذه المسألة في الانصاف : ٣٣٥/١ - ٣٤٠ فقال :  
" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الالف واللام نحو يا الرَّجُلُ  
ويا الغلام وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز " .  
وينظر في هذه المسألة الكتاب : ١٩٧/٢ ، والمقتضب : ٢٤١/٤ ،  
والجمل للزجاجي : ١٥٠ - ١٥١ ، والتبيين للعكبري : ٤٤٤ - ٤٤٨ .
- (٤) لم أقف على اسم قائله ، والبيت في الكتاب : ١٩٧/٢ ، والمقتضب :  
٢٤١/٤ ، واللامات للزجاجي : ٥٣ ، والمفصل : ٤٢ ، والانصاف : ٣٣٦/١ ،  
وأسرار العربية : ٢٣٠ ، والتبيين للعكبري : ٤٤٥ .
- ويروى : " بِالْوَدِّ " بدل " بِالْوَصْلِ " .
- (٥) لم أقف على اسم قائله ، والبيت في المقتضب : ٢٤٣/٤ ، والاصول :  
٣٧٣/١ ، واللامات للزجاجي : ٥٣ ، والانصاف : ٣٣٦/١ ، وأسرار العربية :  
٢٣٠ ، والمقرب لابن عصفور : ١٧٧/١ ، والمقاصد النحوية : ٢١٥/٤ ،  
والخزانة : ٢٩٤/٢ .
- (٦) في الأصل : " وذلك " وما أثبتته من (ب) و(ج) وهو موافق لما في الكافية :  
٩٢ " فعبارة الكافية هي : " وذلك في مثل ( ياتيمٌ تيمٌ عدي ) : الضم  
والنصب " .

- (٧) " في مثل " ساقط من ( ج ) .
- (٨) هذا جزء من بيت لجريـر يهجو به عُمرَ بنَ الجأ التيمي ، وهو بتمامه :  
يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكُمْ  
لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سُوءٍ عَمَرٌ

=====

إِذَا ضَمَّ الْأَوَّلُ فَالثَّانِي: إِمَّا بَدَلٌ ؛ وَإِمَّا عَطْفُ بَيَانٍ ؛ أَوْ مُسْتَأْنَفٌ ؛  
أَوْ بِإِضْمَارِ آغْنَى .

وَإِنْ فُتِحَ: فَإِمَّا أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى ( عَدَى ) الظَّاهِرِ ، وَالثَّانِي تَوْكِيدٌ ؛  
أَوْ إِلَى مُقَدَّرٍ آغْنَى عَنْهُ الظَّاهِرُ ، كَقَوْلِهِ :  
(١)

\* بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ \*

أَوْ مَرْكَبًا مَعَ ( تِيم ) الثَّانِي ، كَخَمْسَةِ عَشَرَ ثُمَّ أُضِيفَ الْمَرْكَبُ إِلَى  
( عَدَى ) وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَفْتُوحًا ، لَا مَنْصُوبًا ، كـ " خَمْسَةٌ " فِي ( خَمْسَةِ  
عَشَرَ ) .

(٢) وَقَوْلُهُ : " وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ " إِلَى آخِرِهِ .

هَذَا فِي غَيْرِ الْمَعْتَلِّ ، فَإِنَّ الْمَعْتَلَّ تَشَبَّهَ فِيهِ الْيَاءُ لَزُومًا ، إِمَّا  
مَدْغَمَةً فِي الْمَنْقُوصِ ، مِثْلُ : قَاضٍ ؛ أَوْ مَفْتُوحَةً فِي الْمَقْصُورِ ، مِثْلُ :  
مُوسَى .

====

ديوانه : ٢١٩ ، وهو في الكتاب : ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، والأصول لابن  
السراج : ٣٤٣/١ ، واللامات للزجاجي : ١٠١ ، وجمل الزجاجي : ١٥٧ ،  
والخصائص : ٣٤٥/١ ، والمفصل : ٤٢ ، والمحاجة للزمخشري : ١١٢ ،  
وأمالى ابن السجري : ٨٣/٢ ، والخزانة : ٢٩٨/٢ .

.....

(١) هو الفرزدق ، وصدر البيت :  
\* يَأْمَنُ رَأْيَ عَارِضَا أُسْرِبَهِ \*  
وهو في ديوانه : ٢١٥/١ ، والكتاب : ١٨٠/١ ، ومعاني القرآن  
للفراء : ٣٢٢/٢ ، والمقتضب : ٢٢٩/٤ ، والخصائص : ٤٠٧/٢ ، والمقاصد  
النحوية : ٤٥١/٣ ، والخزانة : ٣١٩/٢ .  
(٢) الكافية : ٩٢ : " وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ يِاْغَلَامِي ، وَيِاْغَلَامِي ،  
وَيِاْغَلَام ، وَيِاْغَلَامَا وَبِالْهَاءِ وَقَفَا " .

أَمَّا مَرَاتِبُ الْوُجُوهِ؛ فَالْأَصْلُ ثُبُوتُ الْيَاءِ مُفْتَوَحَةً ، ثُمَّ سَاكِنَةً ، ثُمَّ قَلْبُهَا الْفَاءُ ، ثُمَّ حَذْفُهَا وَكَسْرُ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ فَتْحُ مَا قَبْلَهَا عَوَضًا عَنْ الْآلِفِ ، ثُمَّ ضَمُّهُ وَهُوَ أَبْعَدُهَا وَعَلَتْهُ : نِيَّةُ الْإِضَافَةِ ، مِثْلُ ( كَل ) .

(١) وقوله : " وقالوا يا أباي " إلى آخره .

يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي يَا غَلَامِي ، وَيَزِيدُ عَلَيْهِ بِإِبْدَالِ الْيَاءِ تَاءً مَعَ فَتْحِهَا ، أَوْ كَسْرِهَا . وَلَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْيَاءِ وَالتَّاءِ ، أَوْ الْآلِفِ ، لِأَنَّهَا جَمْعٌ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوِضِ ، وَجَمَعُوا بَيْنَ التَّاءِ وَالْآلِفِ ، لِأَنَّ الْآلِفَ فِيهِ لَمَدٌ الصَّوْتِ ، كَهَيِّ فِي رَأَيْتُ زَيْدًا .

(٤) وقوله : " يا ابن أمِّ " إلى آخره .

(٥) وقوله : " خاصة " .

(٦) أَيْ : دُونَ كُلِّ مِضَافٍ إِلَى الْمِضَافِ إِلَى الْيَاءِ ؛ فَإِنَّ الْيَاءَ / تَشَبُّهُ فِيهِ قَوْلًا وَاحِدًا مُفْتَوَحَةً أَوْ سَاكِنَةً .

(٧) وقوله : " مثل باب غلامي " .

فِيهِ سَهْوٌ ؛ فَإِنَّ " بَابَ غَلَامِي " يَجُوزُ فِيهِ أَوْجُهُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَبْعَدَ مِنْ بَعْضٍ وَهِيَ : فَتْحُ الْيَاءِ ، وَسُكُونُهَا ، وَحَذْفُهَا بِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا ، وَإِبْدَالُهَا الْفَاءَ وَالْحَاقُّ الْآلِفَ هَاءَ السَّكْتِ ، وَلَا تَجْرِي هَذِهِ الْوُجُوهُ كُلُّهَا فِي ( يَا ابْنَ أُمِّ ) وَ ( يَا ابْنَ عَمِّ ) إِذْ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً ، أَوْ مُتَحَرِّكَةً ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا تَرْكَ لَزُومًا ، لِكَثْرَتِهَا .

(٨) وَإِذَا فُتِحَتِ الْمِيمُ كَانَتْ عِنْدَ سِيَبِيهِهِ مَرْكَبَةً كَ ( خَمْسَةَ عَشَرَ ) .

(١) الْكَافِيَةُ : ٩٢ : " وَقَالُوا يَا أَبِي ، وَيَا أُمِّي ، وَيَا أَبَتَ ، وَيَا أُمَّتَ فَتَحَا وَكَسَرَا وَبِالْآلِفِ دُونَ الْيَاءِ . وَيَا ابْنَ أُمِّ ، وَيَا ابْنَ عَمِّ خَاصَّةً مِثْلُ بَابِ يَا غَلَامِي ، وَقَالُوا : يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمِّ " .

(٢-٢) سَاقِطٌ مِنْ ( ج ) وَفِي ( ب ) : " وَالْآلِفُ " .

(٣) فِي ( ج ) : " وَالْمَعْوِضُ عَنْهُ " .

(٤) فِي ( ج ) : " وَقَوْلُهُ : وَقَالُوا ..... " .

(٥) الْكَافِيَةُ : ٩٢ .

(٦) فِي ( ب ) : " مُضَافٌ " .

(٧) الْكَافِيَةُ : ٩٢ .

(٨) قَالَ سِيَبِيهِ فِي الْكِتَابِ : ٢١٤/٢ " وَقَالُوا يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمِّ فَعَلُوا

ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ " .

(١)  
التَّخِيم

- قال في التَّخِيم : " وفي [ غيره ] ضرورة " (٢)  
 إِنَّمَا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ مَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ فِي النَّدَاءِ .  
 ف ( حارث ) علماً يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ فِي النَّدَاءِ فَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ ، وصفة (٣)  
 لا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ فِي النَّدَاءِ فَلَا يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ (٤)  
 قوله : " وشرطه أَنْ لَا يَكُونَ مضافاً " (٥)  
 آي : عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَجُوزُهُ الْكُوفِيُّونَ ، فَقَالُوا : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ (٦)  
 وَالرَّحَى (٧) فِي تَرْخِيمِ «عَبْدَ الرَّحْمَنِ» ، و« [ عبد ] الرَّحِيمِ » مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ : (٨)  
 أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ (٩)  
 سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
 (٢) في الأصل : " غير " وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) وهو موافق لما في الكافية : ٩٣ :  
 " وتَرْخِيمُ الْمُنَادِي جَائِزٌ ، وَفِي غَيْرِهِ ضَرْوَةٌ ، وَهُوَ حَذَفُ فِي آخِرِهِ تَخْفِيفًا  
 وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مضافاً ، وَلَا مُسْتَفَاشًا وَلَا جُمْلَةً " .  
 (٣) بعدها في ( ير ) : " تَرْخِيمُهُ " .  
 (٤-٤) ساقط من ( ب ) .  
 (٥) الكافية : ٩٣ .  
 (٦) عقد الانباري مسألة لهذا الخلاف برقم ٤٨ .  
 ينظر : الإنصاف : ١ / ٣٤٧ ، والتبيين للعكبري : ٤٥٣ ، وشرح  
 المفصل : ٢٠ / ٢ ، وشرح الرضى على الكافية : ١٤٩ / ١ .  
 (٧-٧) في ( ب ) : " الرَّحِيمِ وَالرَّحْمَا " .  
 (٨) زيادة من ج .  
 (٩) لم أقف على اسم قائلة ، والبيت في أمالي ابن الشجري : ١٢٩ / ١ ،  
 والإنصاف : ١ / ٣٤٨ ، وأسرار العربية : ٢٣٩ ، والتبيين للعكبري :  
 ٤٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٠ / ٢ ، والضرورة الشعرية لابن  
 عصفور : ١٣٩ ، والمقاصد النحوية : ٢٨٧ / ٤ ، والخزانة : ٣٣٦ / ٢ - ٣٣٧ .  
 والتَّخِيمُ بفتح التين : الهلاك .



أَرَادَ : أَبَا عُرْوَةَ .

(١) قوله : " ولا جملة " .

(٢) نَصَّ سَيَبَوِيه عَلَى جَوَازِهِ ، فَقَالَ : إِذَا نَسَبْتَ إِلَى بَرْقٍ نَحَرَهُ وَتَابَّطَ شَرًّا . قُلْتَ : بَرَقَ ، وَتَابَّطَ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : يَا بَرْقُ ، وَيَا تَابَّطُ .

(٣) قوله : " زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ " .

(٤) آيَ : عِنْدَ الْكَثَرِ . وَجَوَّزَهُ الْفَرَاءُ فِي الثَّلَاثِ الْمَتَحَرِّكِ وَسَطَهُ .

(٥) وقوله : " أَوْ بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ " .

عَظْفًا عَلَى ( عِلْمًا ) ؛ لِأَنَّ الَّذِي بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ لَا تُشْتَرِطُ فِيهِ الْعِلْمِيَّةُ ، بَلْ يَجُوزُ فِي ( ثَبَةٍ ) نَكْرَةً : يَا ثُبَّ . وَمَعْنَى ثَبَةٍ : جَمَاعَةٌ مِنْ جَمَاعَةٍ فَكُلُّ

(٦) ذِي تَاءٍ تَأْنِيثٍ يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ بِحَذْفِهَا وَإِنْ بَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا كَالْكَلِمَةِ الزَّائِدَةِ فَأَشْبَهَتْ الْمُرَكَّبَ . /

١/٢٠

(١) الْكَافِيَّةُ ٩٣: " وَيَكُونُ إِمَّا عِلْمًا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَإِمَّا بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ " .

(٢) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ : ٣/٣٧٧ " فَإِذَا أَضِفْتَ إِلَى الْحِكَايَةِ حَذْفًا وَتَرَكْتَ الصِّدْرَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدِ الْقَيْسِ وَخَمْسَةَ عَشَرَ ، حَيْثُ لَزِمَهُ الْحَذْفُ كَمَا لَزِمَهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي تَابَّطَ شَرًّا تَابَّطُ . وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْرِدُ فَيَقُولُ : يَا تَابَّطُ أَقْبَلُ ، فَيَجْعَلُ الْأَوَّلَ مَفْرَدًا . فَكَذَلِكَ تَفْرِدُهُ فِي الْإِضَافَةِ " .

وَقَالَ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي : ٢٦٧ " هَذَا بَابُ التَّرْخِيمِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا مِنْ شَيْئَيْنِ كَانَا بَاثْنَيْنِ فَضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ فَجَعَلَ اسْمًا وَاحِدًا بِمَنْزِلَةِ عُنْتَرَيْسٍ وَحُلْكُوكَ . وَذَلِكَ مِثْلُ حَضْرَمُوتَ ، وَمَعْدَى كَرْبَ " إِلَى أَنَّ قَالِ : " فَرَعَمَ الْخَلِيلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ تَحَذَفُ الْكَلِمَةُ الَّتِي ضُمَّتْ إِلَى الصِّدْرِ " . فِي الصَّفْحَةِ ٢٦٩ مِنْ الْجُزْءِ الثَّانِي قَالَ : " وَاعْلَمْ أَنَّ الْحِكَايَةَ لَا تَرْخُمُ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ غَيْرَ مُنَادَى وَلَيْسَ مِمَّا يَغْيِرُهُ النَّدَاءُ وَذَلِكَ نَحْوُ : تَابَّطَ شَرًّا وَبَرَقَ نَحْرُهُ " .

(٣) الْكَافِيَّةُ : ٩٤ .

(٤) قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ : ١/٣٦٥ " وَالْفَرَاءُ يَرْخُمُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ مُحَرَّكَ الثَّانِي نَحْوُ : قَدَمٌ ، وَعُضْدٌ ، وَكَتِفٌ إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلًا " . وَيَنْظُرُ : شَرْحُ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ : ٣/١٣٥٧ .

(٥) الْكَافِيَّةُ : ٩٤ .

(٦) يَنْظُرُ : الصَّاحِحُ ( ثَبَا ) : ٦/٢٢٩١ .

(٧) " تَاءٌ " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) .

- (١) قوله : " أو حرف صحيح " .  
 لو سَمِيتَ بَ ( معدى ) أو ب ( مهداء ) حَذَفَتْ فِي تَرْخِيمِهِ حَرْفَيْنِ . وليس [في] (٢)  
 آخره حرفاً صحيحاً .  
 أَمَّا ( معدى ) فظاهر ، وَأَمَّا ( مهداء ) ؛ فَلَا تَنْ أَصْلُهُ : مهدى ،  
 فَغُلِبَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً ؛ لِلْمُدَّةِ قَبْلَهَا .  
 ولو قال : «حرف أصلى» لسلم .  
 وقوله : (٤) " قبله مدّة " .  
 لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً ؛ فَلَا يُحْذَفُ مِنْ : مُخْتَار ، وَمُسْتَمِيلٍ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ ،  
 وَإِنْ كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ ؛ لَأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ .  
 وقوله : (٥) " وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرْفٌ وَاحِدٌ " .  
 أَيْ : عَلَى الْإِكْثَرِ ، فَإِنَّ الْجَرْمَ رَحْمَ ( فردوس ) ونحوه بحذف حرفين ،  
 وَرَحْمَ الْفَرَاءِ الرَّبَاعَى بِحذف حرفين . والاكْثَرُ هُوَ الصَّحِيحُ . (٧)

- (١) الكافية : ٩٤ : " فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ الْوَاحِدَةِ كَأَسْمَاءَ وَمُرْوَانَ أَوْ حَرْفٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُ مَدَّةٌ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ حَذَفْنَا " .  
 (٢) زيادة من ج .

- (٣) في ( ب ) : " مهدا " .  
 (٤) الكافية : ٩٤ .  
 (٥) الكافية : ٩٤ .  
 (٦) هو صالح بن إسحاق الجرّم ، فقيه وعالم بالنحو واللغة من أهل البصرة ، سكن بغداد ، وتوفى سنة ٢٢٥ هـ .  
 أخباره في مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوى : ١٢٢ ، وإنبأه الرّواة : ٨٠/٢ - ٨٣ ، وبغية الوعاة : ٨/٢ - ٩ .  
 (٧) قال ابن السراج في الأصول : ٣٦٥/١ " والفراء إذا رَحِمَ : قَمَطَرٌ حَذَفَ الطَّاءَ مَعَ الرَّاءِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ ، وَالنَّحْوِيُّونَ عَلَى خِلَافِهِ ، فَنُحِذَفَ الطَّاءُ " .  
 وينظر : شرح المفصل : ٢١/٢ ، وشرح الرضى : ١٥٤/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٥٦/٣ .

(١)  
المندوب

(٢) قال في المندوب: " المتفجع عليه ب ( يا ) أو ( وا ) " .  
انما تجوز الندبة ب ( يا ) عند أمن اللبس بالنداء . فَإِنْ كَانَ  
تَعَيَّنَتْ ( وا ) .

قوله : " واختص ب ( وا ) " .  
(٤) ظاهره : [أنه] : لم يُستعمل في غيره . وقد سُمِعَ عن العرب : وامصبتاه (٥)  
وشبهه ، وليس بندبة .

وقد تكون ( وا ) للتعجب ، كقول الشاعر : (٦)  
وا بآبى آنت وفوك الاشَّنبُ  
كَانَمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

وهو نبت طيب الرائحة . (٧)  
وقوله : " فَإِنْ خَفَّتَ اللَّبْسُ " إلى آخره . (٨)  
أي : لبس المشنى بالمجموع قلت : واغلامكموه ، أو لبس المخاطبة  
بالمخاطب قلت : واغلامكيه ، أو لبس الغائب بالغائبة قلت : واغلامهوه ،  
ولغظه غير وافي بذلك .

(١) ساقط من ( ب ) و ( ح ) .  
(٢) الكافية : ٩٤ : " وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا  
أو وا واختصوا وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادي ولك زيادة الألف  
في آخره فَإِنْ خَفَّتَ اللَّبْسُ قلت : واغلامكموه " .  
(٣) الكافية : ٩٤ .  
(٤) في الأصل : " أي " وما أثبتته من ب و ج .

(٥) قال الرضى في شرحه على الكافية : ١٥٦/١ " اختص لفظ المنـدوب  
بالندبة بسبب لفظه ( وا ) ف ( وا زيد ) مختص بالندبة ، و ( يا زيد )  
مشارك بين الندبة والنداء وقيل : قد يستعمل ( وا ) في النداء " .  
(٦) لم أقف على اسمه . قال العينى في المقاصد النحوية : قائله راجز  
من رجاز تميم والبيت في الصحاح ( زرنب ) : ١٤٣/١ ، وشرح الكافية  
الشافعية : ١٣٨٦/٣ ، والجنى الدانى : ٣٥٢ ، والمغنى : ٤٨٣ ،  
والمقاصد النحوية : ٣١٠ .  
(٧) الصحاح ( زرنب ) : ١٤٣/١ .  
(٨) الكافية : ٩٤ - ٩٥ .

- (١) قوله : " ولا يندبُ إِلَّا المعروف " .  
 (٢) قد صحَّ في الحديث قول أختِ عبد الله بن رواحة تنديه : " واَجْبَلَاهُ " .  
 (٣) قوله : " وامتنع وا زِيد الطويلة " .  
 (٤) أئ : عند سيويه ولا وجه للمنع . وقد جاء عنهم : واجْمَعْتَنِي  
 الشَّامِيَّتَيْنَاهُ ونحوه / قولهم : وامَنَّ حَفَرَ بئرَ زَمْرَمَاهُ .  
 (٥) (٦)

ب/٢٠

- (١) الكافية : ٩٥ : " فلا يقال : وارجله ، وامتنع وا زِيد الطويلة ، خلافا ليونس " .  
 (٢) جاء في الإصابة : ٦٦/٤ " مرض عبد الله بن رواحة فَأَغْمَى عَلَيْهِ - فعاده النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال : اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ أَجْلُهُ قَدْ حضر فيسره عليه وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حضر أَجْلُهُ فاشفه فوجد خِفَةً فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ آمَنِي تقول : واجبله واظهره " .  
 (٣) الكافية : ٩٥ .  
 (٤) قال سيويه في الكتاب : ٢٢٥/٢ " هذا باب ما لا تلحقه الالف التي تلحق المندوب وذلك قولك : وا زِيد الظريف والظريف . وزعم الخليل - رحمه الله - أَنَّهُ منعه مِنْ أَنْ يقول الظريفاهُ أَنَّ الظريفَ ليس بمنادى " .  
 ثم يقول في الجزء الثاني الصفحة : ٢٢٦ " وَأَمَّا يونس فيلحق الصفة الالف ، فيقول : وا زِيد الظريفاه ، واجْمَعْتَنِي الشَّامِيَّتَيْنَاهُ وزعم الخليل - رحمه الله - أَنَّ هذا خطأ " .  
 (٥) الجمجمة : القدح من الخشب . الصحاح ( جيم ) : ١٨٩١/٥ . وحكى يونس أَنَّ رجلاً ضاع له قدحان فقال هذه العبارة .  
 ينظر : شرح الرضى على الكافية : ١٥٩/١ .  
 (٦) الحافر لبئر زمزم هو عبد المطلب جدُّ رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .  
 ينظر : تاريخ اليعقوبى : ٢٤٦/١ - ٢٥٠ ، ومعجم ما استعجم للبكري : ٧٠٠/١ ، ومعجم البلدان : ١٤٩/٣ ، وقد ورد هذا التركيب النحوى في الكتاب : ٢٢٨/٢ ، والاصول لابن السراج : ٣٥٨/١ ، وزاد عليه الرمخشى في المفصل : ٤٤ " لَا تَهْ بِمَنْزِلَةِ واعبد المطلباه " .

[ حذف حرف النداء ]

- (١) قال : " ويجوز حذف الحرف " إلى آخره .
- قد روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " اشْتَدَّى أَرْمَـةٌ  
تَنْفَرُجِي " ، وحكاية عن موسى - عليه السلام - : " ثَوْبِي حَجْرٌ " وهمـا  
(٢)  
(٣)  
(٤) [ اسما ] جنس .
- (٥) ثُمَّ لَوْ سَلِمَ فشرطه : أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا ؛ فَإِنَّ غَلامَ زَيْدٍ لَا يَخْرُجُ بِإِضافَتِهِ  
عن كونه اسمَ جنسٍ لِغَلمانِ زَيْدٍ .  
(٦)  
(٧) قُلْتُ : كذا قال شيخنا .
- وفي كون ( أَرْمَـة ) و ( حَجْر ) المذكورين اسمَ جنسٍ نظر ؛ لِأَنَّ المقصودَ  
بهما معيّنٌ .  
(٨) وقوله : " واسم الإشارة " .

(١) الكافية : ٩٥ : " ويجوز حذف حرف النداء إِلَّا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث  
والمندوب " .

- (٢) الحديث في الجامع الصغير للسيوطي : ١٣٨ .
- (٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الفضائل ، باب فضائل موسى : ١٨٤١/٤ .  
معنى الحديث : ذهب موسى يغتسل مرّةً فوضع ثوبه على حجر ففرَّ  
الحجرُ بثوبه فأخذ موسى في طلبه وهو يقول : ثَوْبِي حَجْرٌ ، أَي : ثوبِي  
يَا حَجْرُ .
- (٤) في الأصل : " اسم " ، وما أثبتته من ( ب ) ، و ( ج ) .  
(٥-٥) ساقط من ( ج ) .
- (٦) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٢٩٠/٣ " ويجوز  
الاستغناء عن حرف النداء إِنْ لم يكن المنادى ( الله ) ولا مضمراً  
ولامستغاثاً به ، ولا اسم إشارة ، ولا اسم جنس مفرداً غير معيّن " .
- (٧) في ب و ح : " وعندي في كون " .
- (٨) الكافية : ٩٥ .

قد وردَ حذفُه فيه ، قال ذو الرُّمَّةُ (١) :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي [لَهَا] (٢) قَالَ صَاحِبِي

بِنَفْسِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ

(٣) أَيْ : يَاهَذَا .

(٤) ومنه قولُ الشاعر :

نَوَّلِينِي مِنْ بَعْدِ نَأْيِ جُمَانَا

وصليني كما زعمتَ تَلَانَا

الاصْلُ : ( ياتَا الْآنَ ) فاجتمع ساكنانِ فَحُذِفَ الْآلِفُ ، وَالْفَتْحُ حَرَكَةٌ

الهمزة على اللّام ، فصار ( تلانا ) .

وقوله : " وَشَذَّ ( أَصْبَحَ لَيْلٍ ) (٥) وَ ( أَطَرَقَ كَرًا ) (٦) .

(١) البيت في ديوانه : ١٥٩٢/٣ ، وشواهد التوضيح : ٢١١ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٢٩١/٣ ، والمغنى : ٨٤٠ ، والمقاصد النحوية : ٢٣٥/٤ .

ويروى :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ

(٢) في النسخ التي لدى " له " وفي الديوان : " لَهَا " وهو الصَّحِيحُ ، لِأَنَّ

الشاعر يخاطب أطلال محبوبته " مي " فالضمير " لَهَا " يعود على

الأطلال ، وهذا ضمن قصيدة مكونة من عشرة أبيات مطلعها :

عَلَيْكَ يَا أَطْلَالَ مِي بِشِـمَارِعِ

على ماضٍ من عهدِكُنَّ سَلامٌ

(٣-٣) ساقط من ( ب ) .

(٤) نُسِبَ هذا البيت إلى عمرو بن أحمر الباهلي ، وهو في ديوانه : ١٥٤ ،

وإلى جميل بثينة وهو في ديوانه : ٢١٨ .

والبيت من شواهد سر صناعة الإعراب لابن جني : ١٦٦/١ ، والإنصاف

: ١١٠/١ ، والممتع في التصريف لابن عصفور : ٢٧٣/١ ، وشواهد التوضيح

لابن مالك : ٢١١ ، واللسان ( آين ) : ٤٣/١٣ و ( حين ) : ١٣٤/١٣ ،

والخزانة : ١٧٦/٤ ، ١٧٩ و ( جمانا ) : اسم امرأة .

(٥) هو مثل قالته امرأة من طيِّع تزوج بها امرؤ القيس فأبغضته من ليلتها

وكرهت مكانها معه فجعلت تقول : " ياخير الفتيان أصبحت أصبحت

فيرفع رأسه فينظر فإذا الليل كما هو فتقول : أَصْبَحَ لَيْلٌ أَيْ : أدخل

في الصباح " .

ينظر : مجمع الأمثال للميداني : ٤٠٣/١ ، وهو في الكتاب :

٢٣١/٢ ، والمقتضب : ٢٦١/٤ .

هذا بناء على ما تقدم من منعه حذفه من اسم الجنس .  
ويقال في ( أطرق كرا ) ثلاثة أوجه : من الشذوذ : حذف حرف النداء  
وهو : اسم جنس ؛ وترخيّمه ؛ وليس علماً ، وجعله اسماً برأيه على تلك  
اللغة .

(١)  
قال : " ويجوز حذف المنادى " إلى آخره .  
إنما يجوز ذلك مع ( يا ) خاصة دون غيرها من حروف النداء ، ومعنى  
﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ (٢) ﴿ أَلَا يَأْتِيكُمْ رَسُولٌ مِّنْ لَّدُنَّ اللَّهِ فَاصْبِرُوا ﴾ (٣)  
ومنه قول الشاعر :

يَالْعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ (٤)

وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ

أَي : ياقوم . ومنه قولهم : يابوس لزيد ، أَي : ياقوم . وبوس : مبتدأ  
وصح تنكيره ، لأنه مصدر ، خارج مخرج الدعاء فصح تنكيره / ك ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (٥) .

٢/٢١

=====

(٦) هو مثل يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له : اسكت وتوق  
انتشار ما تلفظ به ، ويقال : هي رقية كانوا يصيدون بها الكرا .  
والكرا : الكروان نفسه ، ويقال إنه مرخم الكروان .  
ينظر : مجمع الأمثال : ٤٣١/١ ، والكتاب : ٢٣١/٢ ، والمقتضب :  
٢٦١/٤ .

.....

(١) الكافية : ٩٦ : " وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو :  
﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ .  
(٢) سورة النمل : آية : ٢٥ .  
وقراءة التخفيف هذه قرأ بها الكسائي ، وأبو عبد الرحمن  
السلمي والحسن وحميد الأعرج .  
ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٩٠/٢ ، والحجة لابن خالويه :  
٢٧٠ ، والإقناع لابن الباذش : ٧١٩/٢ .  
(٣) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد الكتاب : ٢١٩/٢ ، والكمال :  
٢٧١/٣ ، واللامات للزجاجي : ٣٧ ، وأمالى ابن السجري : ١٥٤/٢ ،  
والإنصاف : ١١٨/١ ، والتبيين للعكبري : ٢٧٨ ، وشرح المفصل : ٢٤/٢ ،  
والمغنى : ٤٨٨ ، والخزانة : ١٩٧/١١ .  
(٤) في ب و ج : " والصالحون " .  
(٥) سورة الرعد : آية : ٢٤ .

(١) ما أضمَر عامله على شريطة التفسير

(٢) قال : " لو سُلِّطَ عليه لَنَصَبَهُ " .

الآقوى : «لعمل فيه» . لأنَّ «المررت به» لو سُلِّطَ على «زيد» في : «زيدًا مررتُ

به» لما نصبه .

ولو قدَّم الشيخ وجوب النَّصب ، ثُمَّ اختيَّره ، ثُمَّ مساواته ، ثُمَّ مرجوحيَّته : لكان أحسن في التَّرتيب هاهنا ؛ لأنَّ البابَ لبيان المنصوب منه .

(٥) قوله : " ك ( إِمَّا ) " إلى آخره .

ليس ( إِمَّا ) المذكورة ، و ( إِذَا ) للمفاجأة سواء ؛ لأنَّ ( إِمَّا ) لا تأشير لها البتة ؛ إلَّا قطع تأشير العطف على الجملة الفعلية فقط ، وحكم الاسم بعدها ؛ كحكمه قبل دخولها في اختيار النَّصب أو الرَّفع . وأمَّا ( إِذَا ) للمفاجأة ؛ فلا يليها الاسم ؛ إلَّا مبتدأ ؛ فلا يجوز الأمران فيها ؛ كما يفهم منه ؛ وليسوا سواء .

(٧) قوله : " ويختار النَّصب بالعطف " إلى آخره .

شرطه : أنَّ يكون الفعل متصرِّفًا ، فالعطف على أفعال التعجب ، والمدح ، والذم ؛ لا تأشير له .

وقوله : " وبعد حرف النفي " .

بشرط أنَّ لا يكون حرف النفي مختصًّا بالفعل ، ك ( لَمْ ) و ( لَمَّا ) .

فإن كان : وجب النَّصب البتة ؛ نحو : لَمَّا زيدًا . أره .

(١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) ؛

(٢) الكافية : ٩٧ : " الثالث : ما أضمَر عامله على شريطة التفسير ، وهو كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره ، أو متعلقه لو سُلِّطَ عليه هو أو مناسبه لنصبه " .

(٣) في ( ب ) : " يزيد " .

(٤) " منه " ساقط من ( ج ) .

(٥) الكافية : ٩٧ : " ويختار الرَّفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه أو عند وجود أقوى منها كإمَّا مع غير الطلب وإذا للمفاجأة " .

(٦) في ( ب ) : " إلَّا إِذَا " .

(٧) الكافية : ٩٧ : " ويختار النَّصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام وإذا الشرطية وحيث وفي الأمر والنهي إذ هي مواقع الفعل " .



(١) وقوله : " والاستفهام " .

شرطه : أَنْ يَكُونَ بِالْهَمْزَةِ ، فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِهَا ، وَجَبَ النَّصْبُ الْبَتَّةَ ، نحو : هل زيدًا ضربته ؟ ومتى زيدًا أَكْرَمْتَهُ ؟

(٢) وقوله : " وإذا الشرطية " .

(٣) تجويزُ الرَّفْعِ : مذهبُ الاِخْفَشِ وهو ضعيفٌ ، والحقُّ : وجوبُ النَّصْبِ بعدها ؛ لِأَنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الشَّرْطِ ، فَوَجَبَ النَّصْبُ بعدها كـ ( إِنْ ) .

(٤) وقوله : " وفي الأمر " .

هذا بشرط أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِفَعْلٍ ، فَلَوْ كَانَ بِاسْمٍ فَعْلٍ : لَمْ يَجَزِ النَّصْبُ ، فلا يجوزُ : زيدًا دَرَاكُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ ، فلا يجوزُ نَصْبُ الاسمِ قبله ، وبشرط أَنْ لَا يَكُونَ الْفَعْلُ خَبْرًا مَقْصُودًا بِهِ الْأَمْرُ ، مثلُ : الصَّلَاةُ يَقِيْمُهُنَّ النَّاسُ .

(٦) وقوله : " ويستوى الأمران " إلى آخره .

أَيُّ : إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ ذَاتَ / وَجْهَيْنِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْفَعْلُ مُتَصَرِّفًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ : كَأَفْعَالِ الْمَدْحِ ، وَالتَّعَجُّبِ لَمْ يَوْثُرِ الْعُظْفُ فَلَا يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ وَقَدْ تَقَدَّمَ .

(٨) وقوله : " وليس مثل : ( أزيد ذهب به ) منه " .

لَاَنَّ ( به ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَلَا نَصْبَ لَهُ ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَكَذَلِكَ : \* وَكُلُّ شَيْءٍ [ فَعْلُوهُ فِي الزَّيْرِ ] \* إِلَى آخِرِهِ .

(١) الكافية : ٩٧ .

(٢) الكافية : ٩٧ .

(٣) ينظر : شرح الرض على الكافية : ١٧٤/١ ، والمغنى : ١٢٧ .

(٤) الكافية : ٩٧ .

(٥) في ( ب ) و ( ج ) : " يشترط " .

(٦) الكافية : ٩٨ : " ويستوى الأمران في مثل زيد قائم وعمرو أكرمته ... وليس مثل أزيد ذهب به منه ، فالرفع لازم وكذلك \* كُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ فِي الزَّيْرِ \* ونحو \* الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا \* الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والألف المختار النَّصْبُ " .

(٧) بعدها في ج : " والذم " .

(٨) الكافية : ٩٨ .

(٩) زيادة من ( ج ) ، وهي الآية : ٥٢ من سورة القمر .

لَاَنَّ الْفَعْلَ مِنْ تَتَمَّةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ صَفْتُهُ ، وَلَيْسَ خَبْرًا عَنْ  
المُضَافِ وَالْمَعْنَى يَبِينُ ذَلِكَ .

(١) قوله : " ونحو ﴿ الزَّانِيَةُ [ وَالزَّانِي ] ﴾ " إلى آخره .  
اتَّفَقَ سَيَّبُويْه ، وَالمَبْرَدُ عَلَى جَوَازِ الْآمِرِينَ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ اخْتِيَارُ  
المَبْرَدِ ، وَالثَّانِي اخْتِيَارُ سَيَّبُويْه .

وَمَذْهَبُ المَبْرَدِ أَقْوَى ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ ، وَلِأَنَّ الْأَلْفَ  
وَاللَّامَ - هَاهُنَا - لِلِاسْتِفْرَاقِ فَتَضَمَّنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ دُخُولُ الْفَاءِ .  
وَمِنْهُ : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ الْآيَةُ .

لَمْ يُرَدِّ ( زَانٍ ) بِعَيْنِهِ ، وَ( سَارِقٌ ) بِعَيْنِهِ ، بَلِ الْمَعْنَى : مَنْ  
زَنَّا فَاجْلِدُوهُ ، وَمَنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ ، لَكَانَ الْمُخْتَارُ النَّصَبُ  
لِأَنَّهُ قَبْلَ جُمْلَةٍ طَلِبِيَّةٍ [ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ]

(١) الكافية : ٩٨ .

(٢) زيادة من ( ج ) وهى الآية : ٢ من سورة النور .

(٣) اختيار سيبويه هو النصب ، وقد قال فى الكتاب : ١٤٤/١ " وقد قرأ  
أناس : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ و ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ وهو فى  
العربية على ما ذكرت لك من القوة . ولكن أبت العامة إلا القراءة  
بالرفع " .

وقراءة النصب قرأ بها عيسى بن عمر ، ويحيى بن يعمر وأبو  
جعفر ، وشيبة ، وعمرو بن فائد ، وأبو السمال وزويس .

ينظر معانى القرآن للفراء : ٢٤٤/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس :  
١٢٧/٣ ، والبحر المحيط : ١٢٧/٦ .

(٤) قال المبرد فى الكامل : ٢٦٥/٢ " فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ :  
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وكذلك : ﴿ الزَّانِيَةُ  
وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ فليس على هذا  
والرفع الوجه ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْجَزَاءُ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ الزَّانِيَةُ ﴾  
أَيُّ : الَّتِى تَزْنَى " .

(٥) سورة المائدة : آية : ٣٨ .

(٦) فى ب و ج : " وَلَا سَارِقٌ " .

(٧) زيادة من ج .

(١)  
التَّحْذِيرُ

- (٢) قال : " معمول بتقدير : اتق " إلى آخره .  
متى كان المعمول في الباب ( إِيَّاكَ ) ، أو كان مكرراً ، أو معطوفاً  
عليه وجب إضمار ناصبه ، مثل : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، والطريق الطريق .  
(٣) وقوله : " الطريق الطريق " .  
ليس من باب التحذير ؛ بل من باب الإغراء ، وهو : مقابل  
التَّحْذِيرُ .  
(٤) . والحديث : " وَأَنْ يَحْذَفَ أَحَدُكُمْ [ بالياء ] " .  
وقولهم : ( مَارِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ ) (٥) ، أصله : يمازني ، وكان أصله :  
ياأخا مازن ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَضَافَ وَأَقَامَ الْمَضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، ثم رَخَّمَ (٦) .

---

(١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ٩٩ : " الرابع التحذير ، وهو معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده  
أو ذكر المحذّر منه مكرراً مثل إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذَفَ وَالطَّرِيقَ  
الطَّرِيقَ " .

(٣) الكافية : ٩٩ .  
(٤) زيادة من ( ج ) ، وهذا أثر ينسب إلى عمر بن الخطاب ، وهو :  
" إِيَّاكَ وَأَنْ يَحْذَفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَعَ بِالْعَصَا " .  
ينظر : الكتاب : ٢٧٤/١ ، وشرح الرض على الكافية : ١٨١/١ .  
(٥) هو مثل ، قال الميداني في مجمع الأمثال : ٢٧٩/٢ " قال الأصمعي :  
أصل ذلك أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ : مازن أسر رجلاً ، وكان رجلاً يطلب المأسور  
بذخل ، فقال له : ماز - أي يمازن - رأسك والسيف " .  
والمثل في الكتاب : ٢٧٥/١ .  
(٦) ساقط من ج .

(١) المفعول فيـــــــــــــــــه

(٢) قال : " وشرط نصبه تقدير في " .

١/٢٢ إرادة معنى ( في ) أَوَّلَى ؛ لَأَتَّيَّهَا لَا / تَقْدَرُ في مثل : زيدٌ عَنـــــــــدَكَ ويرادُ معناها .

(٣) وقوله : " كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَاكَ " .

( مذ ) و ( منذ ) إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ لَا يَقْبَلَانِهِ .

الاجودُ في ظرف المكان أَنَّهُ كَلَّمَ لَا يُتَصَوَّرُ معناها إِلَّا بِإِضَافَتِهِ إِلَى غيرهِ لفظًا أو نية وهذا يَعْمُ جميعُهَا .

والإصالة في ( عِنْدَ ) ، و لَدَا ، و ( مكان ) في الظرفيَّةِ أَوَّلَى ؛ لَأَنَّ إِبْهَامَهَا أَشَدُّ ، فَلَا وَجْهَ لِجَعْلِهَا فَرْوعًا مَحْمُولَةً عَلَى الظُّرُوفِ .

(٤) قوله : " وَمَابَعْدَ دَخَلْتُ [ مثل دخلت ] الدَّارَ " .

(٦) الأصَحُّ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَإِذَا عُدِيَ بِنَفْسِهِ فَحَرْفُ الْجَرِّ مُرَادٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ

تَارَةً يَتَعَدَّى بِ ( إِلَى ) ، وَتَارَةً بِ ( فِي ) .

(١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ١٠٠ : " المفعول فيه هو مافعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان وشرط نصبه تقدير في ، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان إن كان مبهما قبل ذلك وإلا فلا " .

(٣) في الكافية : ١٠٠ " ذلك " ، وكذلك في ب و ح .

(٤) الكافية : ١٠٠ : " وَمَابَعْدَ دَخَلْتُ نَحْوَ دَخَلْتُ الدَّارَ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَنْصَبُ بِعَامِلٍ مَضْمُرٍ وَعَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ " .

(٥) زيادة من ( ج ) وهي مطابقة لما في الكافية : ١٠٠ .

(٦) قال بهذا المبرّد في المقتضب : ٣٣٧/٤ " فَأَمَّا دَخَلْتُ الْبَيْتَ فَإِنَّ الْبَيْتَ مَفْعُولٌ . تَقُولُ : الْبَيْتُ دَخَلْتَهُ " .

وفي ٣٣٩/٤ من المقتضب : " فَهُوَ فِي التَّعَدَّى كَقَوْلِكَ : عَمَرْتُ الدَّارَ وَهَدَمْتُ الدَّارَ " .

وينظر : شرح الرضى على الكافية : ١٨٦/١ .

(١) المفعول لـ

(٢) قال : " مافِعِلَ لاجِلِه " .  
زرتك لخيرك ، أو لزيد : فِعِلَ لاجِلِه فعلٌ مذكورٌ وليس مفعولاً له .  
والأولى : «المصدرُ الذي فُعِلَ لاجِلِه» .  
قلت : قوله فيما بعد : " إذا كان فعلاً لصاحب الفعل المفعول " يبينه :

(٣) قوله : " فاعِلُهُ عنده مصدر " .  
الأولى : فاعِلُهُ عنده مفعولٌ مطلق ، لآتَهُ مصدرٌ عند الكل .  
(٤) قوله : " وإنما يجوز حذفه " إلى آخره .  
الشرطان صحيحان ، ولدخول اللام مع الشرطين تفصيل ، وهو : إن كان مافِعِلَ لاجِلِه نكرةً ، فالأولى : حذف اللام ، نحو : زرتك إكراماً .  
(٥) وقال الجزولي : يجب حذفها فيه .

- 
- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ١٠١ : " المفعول له : هو مافِعِلَ لاجِلِه فعلٌ مذكورٌ مثل : ضربته تأديباً وقعدت عن الحرب جهناً ، خلافاً للزجاج فاعِلُهُ عنده مصدر " .  
(٣) الكافية : ١٠١ .  
(٤) الكافية : ١٠١ : " وشرط نصبه : تقدير اللام ، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المفعول ومقارناً له في الوجود " .  
(٥) قال الجزولي في الجزولية ، لوحة : ٦١ " ويكون معرفة ونكرة ولا يكون منجراً باللام إلا مختصاً " .

(١) قال الشلوبين : لاسلف له في ذلك ، وإن كان معرفاً بالاسلف

(٢) واللام فالأولى : ثبوتها ، نحو : زرتك للإكرام ، ويجوز حذفها والنصب كقولهم :

لأقعد الجبن عن الهيجاء

(٣) ولو توالى زمر الأعمداء

وإن كان مضافاً : استوى ثبوت اللام وحذفها ، نحو : زرتك ابتغاء (٤) الخير ، أو لابتغاء الخير ، وشبهه .

(١) في ب و ج : " قال أبو علي الشلوبين " وينظر قول الشلوبين في

شرح الجزوليية ، لوحة : ١٩٥ " قوله : ولا يكون منجراً باللام إلا مختصاً ، مثاله : قمت لإعظامك ولا يجوز لإعظامك لك ، وهذا غير صحيح ؛ بل هو جائز ؛ لأنه لا مانع يمنع منه ، ولا أعرف له سلفاً في هذا القول " .

(٢-٢) ساقط من ( ب ) .

(٣) لم أقف على اسم قائله ، والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية :

٦٧٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل : ٥٧٥/١ ، والمقاصد

النحوية : ٦٩/٣ .

(٤) في ( ب ) و ( ج ) : " و " .

ب/٢٢

(١) المفعول معه /

- (٢) قال : " مذكور بعد الواو " إلى آخره .  
 اختصم وتضارب زيد وعمرو : كذلك وليس مفعولاً معه .  
 الأول : "مذكور" فضلةً بعد الواو بمعنى ( مع ) لمصاحبة إلى آخره .  
 قوله : " فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَفْظِيًّا " إلى آخره .  
 (٤) (٥) (٦) إن قُصِدَ مجرد معنى المشاركة ، من غير [تعرض] للمعية فالعطف أولى الوجهين ، والنصب ضعيف ، وإن قُصِدَ المشاركة والمعية ؛ فالنصب أولى الوجهين .  
 (٧) قوله : " مثل : جئت وزيداً تعيين النصب " .  
 هذا بناء على أن العطف على ضمير المرفوع المتصل لا يجوز من غير فصل . ويأتى إن شاء الله تعالى جوازُه فى الضمائر .  
 والأولى : فَإِنْ ضَعُفَ الْعَطْفُ مثل : جئت وزيداً ، ومالك وعمراً ، فالراجعُ النصب ، والعطفُ ضعيفٌ . وإن امتنع العطفُ لقريضةً ، مثل : جلستُ والحائطُ ؛ تعيين النصب .

- (١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
 (٢) الكافية : ١٠٢ : " المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمـول فعل لفظاً أو معنى ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَفْظِيًّا وجازَ العطف فالوجهان مثل جئتُ أنا وزيدٌ وزيداً ، وإن لم يجر العطف تعيين النصب مثل : جئتُ وزيداً " .  
 (٣) فى ب : " بمعنى المصاحبة .  
 (٤) فى ج : " لفظاً " .  
 (٥) العبارة فى ب هكذا : " إِنْ قُصِدَ جَرْدَ معنى المشاركة ضعيف ، وَإِنْ قُصِدَ المشاركة من غير تعرض للمعية فالعطف أولى الوجهين والنصب والمعية فالنصب أولى الوجهين " .  
 (٦) فى الأصل : " تعريض " وما أشبهته من ب و ج .  
 (٧) الكافية : ١٠٢ .  
 (٨) تحدث عن هذه المسألة فى باب العطف ينظر ص : ٢١٩ - ٢٢١ ، وينظر باب الضمائر ص : ٢٣٥ - ٢٤٨ .

## فصل

إِذَا عُطِفَ عَلَى الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبٌ آخَرُ لَا يَمْلِحُ جَعْلُهُ مَفْعُولًا مَعَهُ وَجَبَ تَقْدِيرُ  
عَامِلٍ آخَرٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ \*<sup>(١)</sup>  
فَتَقْدِيرُهُ : وَاعْتَقَدُوا الْإِيمَانَ ، أَوْ شَبَّهَهُ مِمَّا يَلِيقُ بِهِ ؛ لِأَنَّ التَّبَوَّاءَ  
لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَكَانِ فَوَجَبَ تَقْدِيرُ عَامِلٍ فِي \* الْإِيمَانَ \* وَمِثْلُهُ قَوْلُ  
الشَّاعِرِ :<sup>(٢)</sup>

\* فَزَجَّجَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا \*  
وَالْعُيُونُ لَا تَزَجُّ ؛ بَلِ الْحَوَاجِبُ ، آيَ : دَقَّقْنَ طَرْفَهَا .  
وَالْأَزَجُ : دَقِيقُ طَرَفِ الْحَاجِبِ ، فَوَجَبَ تَقْدِيرُ : [ وَكَحَلْنَ ] الْعُيُونُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ  
الشَّاعِرِ :<sup>(٣)</sup>  
[ عُلِفَتْهَا ] تَبْنَا وَمَاءً بَارِدًا .....<sup>(٤)</sup>  
الشَّاعِرُ :<sup>(٥)</sup>  
(٦)

- 
- (١) سورة الحشر : آية : ٩ .  
(٢) هو الراعي النميري وصدور البيت :  
\* إِذَا مَا الْغَانِيَاتِ بَرَزْنَ يَوْمًا \*  
وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٥٦ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ  
: ١٢٣/٣ ، ١٩١ ، وَالْخَصَائِصُ : ٤٣٢/٢ ، وَالصَّحَاحُ ( زَجَجَ ) : ٣١٩/١ وَالْإِنْصَافُ  
: ٦١٠/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٦٩٨/٢ .  
(٣) الصَّحَاحُ ( زَجَجَ ) : ٣١٩/١ .  
(٤) فِي الْأَصْلِ : " وَأَكْحَلْنَ " ، وَفِي ج : " وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا " .  
(٥) فِي ( ب ) وَ ( ج ) : " الْآخِرَ " . وَعَجَزَ الْبَيْتُ :  
\* حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً فِينَاهَا \*  
وَهُوَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : ١٤/١ ، ١٢٤/٣ ، وَشَرْحُ الْأَنْبِيَاءِ  
الْمَشْكَلَةِ لِأَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ : ٥٧٣ ، وَالْخَصَائِصُ : ٤٣١/٢ ، وَالصَّحَاحُ  
( زَجَجَ ) : ٣١٩/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٦١٣/٢ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٥٩٥/١ .  
(٦) فِي الْأَصْلِ وَ ج : " فَعُلِفَتْهَا " وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ ب .



أَيَّ : وسقيتها .

قوله : " فَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ مَعْنَى فَإِنْ جازَ الْعَطْفُ تَعْيِينَ " (٢)

لم يتعيّن ؛ بَلْ هُوَ أَوَّلَى ، نَصَّ عَلَيْهِ سيبويه فيجوز ما لزيد وعمرًا ، وعمرو ،

والثَّانِي أَوَّلَى .

قوله : " وَإِلَّا تَعْيِينَ النَّصْبِ " (٤)

جَوَزَ الْأَخْفَشُ الْعَطْفَ فِي مِثْلِ : مَا شَأْنُكَ وَعَمْرُو ، /

لقوله : (٦)

\* فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مَهْنَدٌ \*

فِي رِوَايَةِ الْجَرِّ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الضَّمَائِرِ .

وقوله : " لِأَنَّ الْمَعْنَى مَا تَمْنَعُ وَمَا تَلَبَّسُ " (٧)

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَعْنَى الْفَعْلِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

الْقَائِمُ مَقَامَهُ الْمُتَضَمِّنُ مَعْنَاهُ .

(١) فِي ( ج ) : " وَإِنْ " .

(٢) فِي الْكَافِيَةِ : ١٠٢ : " وَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ مَعْنَى وَجَازَ الْعَطْفُ تَعْيِينَ الْعَطْفِ مِثْلَ مَا لَزِيدُ وَعَمْرُو وَإِلَّا تَعْيِينَ النَّصْبِ مِثْلَ مَالِكٍ وَزَيْدًا وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرُو لِأَنَّ الْمَعْنَى مَا تَمْنَعُ " .

(٣) قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي الْكِتَابِ : ٣١٠/١ ، وَمَنْ نَصَبَ فِي : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا أَيْضًا

قَالَ : مَا لَزِيدُ وَأَخَاهُ " .

(٤) الْكَافِيَةُ : ١٠٢ .

(٥) هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَهِيَ : هَلْ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى

الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مَحَلًّا بِدُونِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ ؟ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى جَوَازِ

ذَلِكَ وَمَنْعَهُ الْبَصْرِيُّونَ . يَنْظُرُ الْإِنْصَافُ : ٤٦٣/٢ ، وَشَرَحَ الْمِفْصَلُ : ٤٨/٢

وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي كِتَابِهِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٤٣٠/١ " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى

\* وَالْأَرْحَامَ \* مَنْصُوبَةٌ أَيْ : اتَّقُوا الْأَرْحَامَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ \* وَالْأَرْحَامَ \*

جَرًّا وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ " . فَالْأَخْفَشُ هُنَا يَجُوزُ الْعَطْفَ لَكِنَّهُ يَرْجِّحُ غَيْرَهُ .

(٦) نُسِبَ فِي ذِيلِ الْأَمَالِيِّ لِلْقَالِي : ١٤٠ إِلَى جَرِيرٍ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ

طَبَاعَةُ دَارِ بَيْرُوتِ ١٣٩٨ .

وَصَدَرَ الْبَيْتُ :

\* إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا \*

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاجِ : ٤١٧/١ ، وَالْأَصُولُ لِابْنِ

السَّرَاجِ : ٣٧/٢ ، وَالْمَخْصَصُ لِابْنِ سِيدَةَ : ١٤/١٦ ، وَالْمِفْصَلُ : ٥٧ ، وَالْمَقَاصِدُ

النَّحْوِيَّةُ : ٨٤/٣ .

وَانْشَقَّتِ الْعَصَا : تَفَرَّقَتِ الْكَلِمَةُ .

(٧) الْكَافِيَةُ : ١٠٢ .

(١)  
الحال

(٢) قال : " الحال ما يُبَيَّن " إلى آخره .

لو قال : هيئة المذكور كفى .

(٣) قوله : " أو معناه " .

العامل هو اللَّفْظُ الْمُتَضَمِّنُ معنى الفعل ، لا المعنى المجرد ، فَإِذَا قُلْتَ كَانَ زَيْدًا طَالِعًا أَسَدًا ، فالعامل ( كَانَ ) المتضمَّنُ معنى : ( أَشْبَهَ ) . (٤)

قوله : " وصاحبها معرفة " .

قد يجوز تنكيره ، قال الله تعالى \* أَوُ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ \* والواو واو الحال ، و عن العرب : " مررتُ بماءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٍ " (٦) و " [ عليه ] مائةٌ بَيْضًا " (٧) وشبهه كثير . (٨)

وقوله : " أرسلها العِراك " . (٩)

أى : معتركة ، وهو أولى من تقدير : تعترك ، لَأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِي كُلِّ مَصْدَرٍ فَيُؤَدَّى إِلَى تَقْدِيرِهِ فِي الْمَصْدَرِ النَّكْرَةِ ، فَتَقْدِيرُ مَصْدَرٍ مَعْهُودِ الْوَقْعِ (١١) أَوْلَى ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَخَالَفَةً [ مِنْ وَجْهِ ] . وفى ذلك مخالفة من وجهين . (١٢) (١٣)

(١) ساقط من (ب) و(ج) .

(٢) الكافية : ١٠٣ : " ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى ... وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه " .

(٣) الكافية : ١٠٣ :

(٤) الكافية : ١٠٣ : " وشرطها أَنْ تكون نكرةً وصاحبها معرفة غالباً و( أرسلها العِراك ) " .

(٥) سورة البقرة : آية : ٢٥٩ .

(٦) قال سيبويه فى الكتاب : ١١٢/٢ " وزعم يونس أَنَّ أَنَسًا يَقُولُونَ : مررتُ بماءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٍ " .

وينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٤٠/٢ .

(٧) فى الأصل : " عليها " وما أثبتته من (ب) و(ج) .

(٨) الكتاب : ١١٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٤٠/٢ .

(٩) فى ب و ج " وأرسلها " هذا جزء من بيت للبيد بن ربيعة العامري والبيت بتمامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذَهْـ

وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدَّخَالِ

وهو فى ديوانه : ٨٦ ، والكتاب : ٣٧٢/١ ، والمقتضب : ٢٣٧/٣ ، والمقتصد

: ٦٧٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٨٤/٢ ، والإنصاف : ٨٢٢/٢ ، وشرح الرضى

على الكافية : ٢٠٢/١ . فأرسلها العِراك : أوردتها معتركة دفعة

واحدة . والذود من الإبل : من الثلاث إلى العشر . والدخال : هو

أَنْ يَشْرَبَ الْبَعِيرُ ثُمَّ يَدْخُلُ بَيْنَ بَعِيرَيْنِ لَمْ يَشْرَبَا .

(١٠) " تقدير " ساقط من (ب) .

(١١) فى (ج) : " الولوغ " وهو تحريف .

(١٢) زيادة من (ج) .

(١٣-١٣) ساقط من (ب) .

(١) قوله : " فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكْرَةً " إلى آخره .  
 إِنَّمَا يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عِنْدَ اللَّبْسِ بِالصِّفَةِ ، بِأَنْ تَكُونَ النِّكْرَةُ مَنْصُوبَةً ، مِثْلُ :  
 رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا . أَمَّا إِذَا لَمْ يُلَيَّسْ ، كَجَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبًا : فَلَا نَسْلَمُ وَجُوبَ  
 تَقْدِيمِ الْحَالِ ، وَلَوْ سَلَّمَ ، فَقَدْ تَكُونُ النِّكْرَةُ مَخْصَصَةً بِصِفَةٍ ، أَوْ إِضَافَةً ، فَلَا يَجِبُ  
 تَأْخِيرُهَا ، مِثْلُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ مُنْطَلِقًا ، وَرَجُلٍ خَيْرٍ صَائِمًا خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ ،  
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ \* ف ( سَوَاءٌ ) : جَالٍ  
 وَ ( أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ ) : صَاحِبُهُ .

(٣) وقوله : " وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ " .  
 قَدْ جُوزَ الْأَخْفَشُ . (٤)

(٦) وقوله : " وَلَا عَلَى الْمَجْرُورِ عَلَى الْأَصَحِّ " . /  
 (٥) الْمُخْتَارُ جَوَازُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :  
 (٧)

غَافِلًا تَعَرَّضُ الْمُنِيَّةُ لِلْمَرِّ

ءٍ فَيُدْعَى وَلَا تَحِينَ إِبَاءً

(٨)

وَمِنْهُ :

مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفَتْ وَإِنَّمَا

(٩) حَكَمَ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

(١) الْكَافِيَةُ : ١٠٤ : " فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكْرَةً : وَجِبَ تَقْدِيمُهَا ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى  
 الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ بِخِلَافِ الظَّرْفِ وَلَا عَلَى الْمَجْرُورِ فِي الْأَصَحِّ " .

(٢) سُورَةُ فَصَّلَتْ : آيَةٌ : ١٠ .

(٣) " وَقَوْلُهُ " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) ، الْكَافِيَةُ : ١٠٤ .

(٤) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرِّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٠٤/١ ، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّاطِمِ  
 : ٣٢٩ .

(٥) الْكَافِيَةُ : ١٠٤ .

(٦) فِي ج : " فِي الْأَصَحِّ " .

(٧) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ ، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٧٤٦/٢ ،

وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٤٢٨/١ ، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّاطِمِ : ٣٢٤ ،

وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٢٨١/٧ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ : ١٦١/٣ .

وَلَا تَحِينَ إِبَاءً : لَيْسَ حِينَ امْتِنَاعٍ .

(٨) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ قَائِلِهِ ، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٤٢٨/١

وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٢٨١/٧ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ : ١٦٢/٣ .

وَيُرْوَى : " حَتَمَ الْفِرَاقُ " .

وَمَشْغُوفَةٌ : مَنْ شَغَفَهُ الْحُبُّ إِذَا بَلَغَ شَغَافَهُ وَهُوَ غُلَافُ الْقَلْبِ .

حَكَمَ الْفِرَاقُ : قَدَّرَ الْفِرَاقُ .

(٩) فِي ( ج ) : " حَمَّ " .

ولأنَّ العملَ للفعلِ، وهو عاملٌ متصرِّفٌ والجارُّ والمجرورُ مفعولٌ . فكما يجوزُ تقديمُها على المفعولِ فكذلك على الجارِّ والمجرورِ ؛ ولأنَّ قائلَ البيت جَوَّزَهَا قبلَ الفعلِ فبعده أَوْلَى .

فمتى كانَ العاملُ فعلاً متصرِّفاً ، أو صفةً متصرِّفةً، جازَ تقديمُ الحالِ عليها ، مثل : مخلصاً دعا زيدٌ ، ومسرَّعاً عمرو راحلٌ .

مسألة : يجوزُ نصبُ الحالِ من المضافِ إليه إذا صحَّ أنْ تقيمه مقامَ المضافِ ، وهو ما إذا كانَ المضافُ بعضَ المضافِ إليه ، أو فى معنى بعضِهِ ، وكذا إنَّ كانَ المضافُ مصدرًا ، مثالُ بعضه : ضَرَبَ ظَهْرُ زَيْدٍ قَازِفًا ، قال الله تعالى : \* وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا [على سرر] \* .

ومثالُ معنى بعضه : أعجبنى كلامُ زيدٍ مُخَاصِمًا .

قال الله تعالى : \* مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا \* (٢)

ومثالُ المصدرِ : أعجبنى ضربُ زيدٍ واقفًا ، قال الله تعالى : \* قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا \* (٣) ف ( خالدين ) حالٌ مِنَ الضَّميرِ وعاملُها المصدرُ .

فالنَّارُ : مبتدأ أولٌ ، ومثواكم : مبتدأ ثانٍ ، وخالدين : حالٌ كما

ذكرنا و ( فيها ) : خبرٌ مثواكم ، ومثواكم وخبرُه : خبرٌ عَنِ النَّارِ . (٤)

قوله : " [ وكلُّ ما دَلَّ (٥) على هيئة صَحَّ أَنْ يَفْعَ حَالًا ] " . (٦)

هذا بشرط أنْ يفيدَ .

(١) زيادة من ب ، سورة الحجر ، آية : ٤٧

(٢) سورة البقرة : آية : ١٣٥ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ١٢٨ .

(٤) فى ( ج ) : " خبرى " .

(٥) الكافية : ١٠٤ .

(٦) زيادة من ( ج ) . وهى فى الكافية : ١٠٤ .

" وخبرية " .

(١)

احترازاً من الطلبية .

(٢)

قوله : " فالاسمية بالواو " إلى آخره .

كان الأصل أن الواو لا تصح معها ؛ لأن الحال كالصق ، والخبر  
أو الظرف ، ولا تصح الواو في ذلك ويقويه ما جاء في القرآن منه مع

المبتدأ ونواسخ الابتداء .

(٣)

فقوله : " [ أو بالضمير ] على ضعف " /

(٤)

[ قد ] يمنع الضعف لورود القرآن [ به ] قال الله تعالى :

\* وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ \* : لأن

(٨)

الرؤية - هنا - رؤية البصر ، ومنه قوله تعالى :

\* [ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ ] وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ

(١٠)

كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ \* .

(١١)

ومنه قوله تعالى : \* وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ \* .

(١٢)

قوله : " ولا بد في الماضي المثبت من ( قد ) ظاهرة أو مقدرة " .

لا حاجة إلى التقدير ، وقد قال الله تعالى : \* لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ \* .

و ( لم ) جواب فعل بغير ( قد ) .

(١) في ب و ج : " احتراز " .

(٢) الكافية : ١٠٥ : " وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير أوبالواو  
أو بالضمير على ضعف " .

(٣) الكافية : ١٠٥ .

(٤) في النسخ التي لدى : " والضمير " وما أثبتته من الكافية : ١٠٥ وهو  
الصحيح .

(٥) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .

(٦) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .

(٧) سورة الزمر : آية : ٦٠ .

(٨) في ( ج ) : " ها هنا " .

(٩) في الأصل و ( ب ) : " فنبدوه " وهو خطأ وصحيح الآية في ( ج ) .

(١٠) سورة البقرة : آية : ١٠١ .

(١١) سورة السعد : آية : ٤١ .

(١٢) الكافية : ١٠٥ .

(١٣) سورة آل عمران : آية : ١٧٤ ، والآية بتمامها : \* فانقلبوا  
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم \* .

[ حذف عامل الحال ]

- (١) قوله : " ويجب في المؤكدة " .  
 (٢) يجب أيضًا في غيرها [وهو كل حال جرت مثلاً] أو في معنى المثل ؛  
 فلا أول مثل : ( أتميمًا مرةً وقيسيًا أخرى ؟ ) (٤)  
 والثاني مثل : ( بعثه بدرهم فصاعدًا ) (٥)

ولا يطرد وجوب حذف العامل أيضًا في المؤكدة ، قال الله تعالى :  
 \* وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ \* ، \* فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا \* (٦) [من قولها] \* وهذه  
 الأمثلة أيضًا ترد .

- (٨) قوله : " شرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية " .  
مسألة : يتعدّد الحال لواحد ، مثل : جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا ، ولأكثر  
 من واحد ، مثل : لقيتُ زيدًا راكبًا ماشيًا ، ويجب في هذه [ المسألة ] (٩)  
 مراعاة الترتيب خوف اللبس ، فيجعل الأول للآخر والثاني للثاني ، فإن  
 لم يكن لبس جاز ترك الترتيب : مثل : لقيتُ هندًا راكبةً ماشيًا . (١٠)

وبقى حالان أخريان :

- الموطئة ، مثل : مررتُ برجلٍ رجلًا كريمًا .  
 والمقدرة ، مثل : مررتُ برجلٍ صائدًا بكلبه غدًا .

- (١) الكافية : ١٠٦ : " ويجب في المؤكدة مثل : زيدٌ أبوك عطوفًا ، أي أحقه " ، وشرطها  
 أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية " .  
 (٢) " يجب " ساقط من ( ج ) .  
 (٣) عبارة الأصل هكذا : " وهي حال مثلاً " والمثبت من ب و ج .

- (٤) الكتاب : ٣٤٣/١ ، والمفصل : ٦٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٦٥/٢ .  
 (٥) المفصل : ٦٥ .  
 (٦) سورة البقرة : آية : ٦٠ .  
 (٧) زيادة من ح ، سورة النمل ، آية : ١٩ .  
 (٨) الكافية : ١٠٦ .  
 (٩) زيادة من ( ي ) .  
 (١٠-١٠) العبارة في ( ي ) هكذا : " ماشية راكبًا " .

(١)  
التَّمْيِيزُ

قال : " فَإِنْ كَانَ بَتْنَوَيْنِ " .<sup>(٢)</sup>

هذا في التَّنْوِينِ الظَّاهِرِ ، والمَقْدَرِ الجَائِزِ حَذْفُهُ ، مثل :

خاتم حديدٍ ، ومثاقيل مسكِ .

أَمَّا التَّنْوِينُ المَقْدَرُ ، الذي لا يجوزُ حَذْفُهُ ، فلا تصحُّ معه الإضافةُ ، نحو :

خمسةَ عشرَ ، وشبهه من العددِ فلا يجوزُ إِضافَتُهُ إِلى مميِّزِهِ ، نحو : خمسةَ

عشرَ درهمٍ .

فَإِنْ لَمْ يُضَفْ / إِلى مميِّزِهِ : جازَ نحو : خمسةَ عشرَ . وإِنَّمَا قلنا إِانَّ خمسةَ

ب/٢٤

عشرَ وشبهه مَنُونٌ تقديراً بدليل تنوينِهِ في الضَّرورةِ ، كقول الشاعر :

كَلَّفَ مِنْ عَنائِهِ وَشَقَوَاتِهِ

بنتَ ثَماني عَشْرَةَ<sup>(٨)</sup> من حِجَّتِهِ

(٩) قوله : " أو بنون التثنية " إِلى آخره .

(١) ساقط من ( ب ) .

(٢) الكافية : ١٠٧ : " ثم إِانَّ كَانَ بالتَّوِينِ ، أو بنون التثنية جازت الإضافة والَّا فلا " .

(٣) في ( ب ) : " ونحوه " .

(٤-٤) ساقط من ( ج ) .

(٥) في ( ب ) : " إِلى غيره " .

(٦) في ( ب ) : " ثبوته " .

(٧) قال الجاحظ في كتاب الحيوان : ٤٦٣/٦ " أنشدني أبو الرُّدَيْنِي قال

أنشدني نفيح بن طارق " ثم أورد البيت وهو في معاني القرآن للغراء

: ٣٤/٢ ، والإِنصاف : ٣٠٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٨٢/٣ ،

والخزانة : ٤٣٠/٦ ، ٤٣٢ ، والهمع : ٣٠٩/٥ .

(٨) في ب : " ثمانَ عَشْرَةَ " وفي ج : " ثمانَ " .

(٩) الكافية : ١٠٧ .

(١) نون الجمع كذلك ، كقوله :

ولاسيَّيْ زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا

إلى حاجةٍ يوماً مُخِيسَةً بَرَّلاً

(٢) المَخِيسَةُ : المطايا المذللة ، وكذلك : نون مشبه الجمع في العدد

(٣) إِذَا أَضْفَتْهُ إِلَى غَيْرِ الْمُمَيَّزِ ، مثل : عشوكَ ، وثلاثو زيدٍ .

(٤) فَإِنَّ ذَكَرْتَ الْمُمَيَّزَ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ، وَإِضَافَةُ إِلَى الْمُمَيَّزِ ، فَلَا يَجُوزُ :  
(٥) (عشرو درهم) وَجُوزَهُ الْكَسَائِي .

والعبارة الجامعة : فَإِنَّ كَانَ بَتْنَوَيْنِ ظَاهِرَيْنِ أَوْ مَقْدَرَيْنِ جَائِزِ الْحَذْفِ  
أَوْ بَنَوْنِ التَّشْنِيعِ ، أَوْ الْجَمْعِ ، أَوْ مَشَبِهِ الْجَمْعِ ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمُمَيَّزُ جَازَتْ  
الإضافة .

(١) هو عمرو بن شاس ويكنى أبا عرار ، شاعر كثير الشعر ، أَسْلَمَ فَنِي  
صدر الإسلام وشهد القادسية .

أخباره في طبقات فحول الشعراء : ١٩٠/١ ، والشعر والشعراء :  
٤٢٥/١ ، ومعجم الشعراء : ٢١٢ .

والبيت في ديوانه : ٩٠ ، وهو من شواهد الكتاب : ١٩٧/١ ،  
والمقتضب : ١٦٠/٤ ، والمنصف لابن جني : ١٠٣/٢ ، والمقتصد للجرجاني  
: ٥٤١/١ ، والمقاصد النحوية : ٥٩٦/٣ .

(٢-٢) ساقط من ( ب ) .

(٣) في ( ب ) : " أضيفت " .

(٤) في ( ب ) : " وثلاثون " .

(٥) قال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ : ٥٢٧/١ :

" لا يُمَيَّزُ الْعَدَدُ الْمُرَكَّبُ وَالْعَشْرُونَ وَأَخَوَاتُهُ إِلَّا بِمُفْرَدٍ مُنْصَوِّبٍ  
كقولك : له أحد عشر ديناراً ، وعشرون درهماً ، وتسعون شاة  
ولا يضافُ شيءٌ منها إلى المميز إلا ما شذَّ من رواية الكسائي عن  
بعض العرب أنه قال : عشرو درهم وأربعو ثوب " .



- (١) قوله : " مثل خاتم حديدًا " .
- (٢) هذا منصوبٌ عند سيبويه على الحال ، وعند المبرد (٣) على التمييز وهو الصحيح ، فَإِنَّ كَانَ معرفةً ، مثل : ( هذا خاتمك حديدًا ) ، فالحال أظهر .
- (٤) وقوله : " أو ماضاها ها " .
- لو قال : وشبهها كفاه .
- (٥) قوله : " لله دَرُّه فارسًا " .
- (٦) اللامُ للتعجب ، ودَرُّ : من إدراهِ المطر والضرع ، أَي : خيرُهُ وفضلُهُ دارٌ كإدراهِهِمَا و ( فارسًا ) يحتملُ الحالَ والتمييزَ .
- (٧) قوله : " فَإِنْ كَانَ اسمًا " .
- يحتزُّ من الصِّفَةِ مثل : ( فارسًا ) .
- " يصح جعله لما انتصب عنه " .
- أَي خبرًا ، فقولك : طابَ زيدٌ أَبًا ، لو جعلت ( أَبًا ) خبرًا عن زيدٍ صحَّ ، وقولك : طابَ زيدٌ دارًا ، لو جعلتها خبرًا عن زيدٍ لم يصحَّ ، فيصحُّ في الأولِ أَنْ تجعلَ التَّمييزَ لزيدٍ ، ولا تَبِيهَ ، ولا يصحُّ في الثاني أَنْ تجعلَهُ لزيدٍ .

- (١) الكافية : ١٠٧ : " وعن غير مقدار ، مثل : خاتم حديدًا ، والخفض أكثر " .
- (٢) الكتاب : ١١٧/٢ - ١١٨ .
- (٣) قال في المقتضب ٢٧٢/٣ : " وإذا قالَ هذا خاتمك حديدًا ، فالحديـدُ لازمٌ فليس للحال هاهنا موضعٌ بيِّنٌ ولا أرى نصبَ هذا إلَّا على التبيين " .
- (٤) الكافية : ١٠٧ : " والثاني عن نسبة في جملة أو ماضاها ..... إلخ ثُمَّ إِنْ كَانَ اسمًا يصح جعله لما انتصب عنه جاز أَنْ يكونَ له ولمتعلِّقه وإلَّا فهو لمتعلِّقه " .
- (٥) الكافية : ١٠٧ .
- (٦) في ج : " دارًا " .
- (٧) في الكافية ١٠٧ : " ثُمَّ إِنْ كَانَ اسمًا " .
- (٨) في ( ب ) : " وقوله " .

[ تقديم التمييز على العامل ]

- (١) قوله : " ولايتقدم التمييز " إلى آخره .  
 هذا إذا لم يكن العامل فعلاً متصرفاً ، فإن كان ، فالصحيح التقديم (٢) (٣)  
 لقوة العامل ، وشبه التمييز بالمفعول / (٤)  
 فكما جاز تقديم المفعول ، فكذلك التمييز وله شواهد كثيرة منها :  
 قول الشاعر : (٥)  
 رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مَقْلَصِي  
 كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا  
 فقدم ( ماء ) المميز على العامل وهو : ( تَحَلَّبَ ) و ( السَّيِّدِ ) :  
 الذئب ، والمقْلَصُ : المرتفع . والكَمِيشُ : الشَّيْءُ اللَّحْمُ ضِدَّ الرَّهْلِ .  
 وقال آخر : (٦)  
 وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ  
 وَلَا يَأْسُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

- (١) الكافية : ١٠٨ : " ولايتقدم التمييز على عامله والأصح أن لايتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد " .  
 (٢) في ح : " فالصحيح جواز التقديم " .  
 (٣) تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلاً مسألاً خلافاً ، فقد ذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك ، ووافقهم على ذلك المازني والمبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لايجوز . ينظر الإنصاف : ٨٢٨/٢ .  
 (٤) العبارة هكذا في ( ب ) : " وشبهه التمييز " .  
 (٥) هو ربيعة بن مقروم الضبي ، شاعر إسلامي مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وشهد القادسية .  
 أخباره في الشعر والشعراء : ٣٢٠/١ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى : ١٢٥ ، والأغاني : ١٠٢/٢٢ .  
 والبيت في المفضليات : ٣٧٦ ، وأمالى ابن السجى : ٣٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك : ٤٧٧/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٧/٢ ، والمقاصد النحوية : ٢٢٩/٣ .  
 (٦) " رددت " ساقط من ( ب ) .  
 (٧) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية : ٧٧٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٣٥٢ ، والمقاصد النحوية : ٢٣٣/٣ .  
 ضاق بالامر ذرعاً ، أى : لم يُطِقْهُ .

وقولهم : لا يجوز تقديمه ، لانه فاعل في المعنى فلا يتقدم على الفعل كالفاعل . غير لازم في كل الصور ، فإن منه : ( امتلاً الكوز ماءً )<sup>(٢)</sup> ولا يصح كونه فاعلاً في المعنى ، ثم وإن كان فاعلاً في المعنى ، ولكن ترك ذلك والمحافظة على ما كان يقتضيه ، للأمر الذي لا جله نسب الفعل إلى غيره وهو المبالغة بنسبة الشيب إلى كل الرأس مثلاً والتفجير إلى جميع الأرض ، والطيب إلى جميع زيد .

مسألة : إذا كان مميّز ( أفعل ) التفصيل فاعلاً في المعنى وجب نصبه مثل : زيدٌ أطيّب داراً ، وأحسن غلاماً .

وإن لم يكن فاعلاً في المعنى جاز جرّه بالإضافة و ب ( من ) ، نحو : زيدٌ أحسن رجلٍ ، وأحسن من عمرو .

مسألة : يجوز أن يجزّ ب ( من ) كل مميّز إلا الفاعل في المعنى كما تقدم ، نحو : طاب زيدٌ نفساً ، فلا يجوز : من نفسٍ ، ولا مميّز العدد ، نحو :<sup>(٥)</sup> عشرون درهماً ، فلا يجوز من درهم .

مسألة : يجوز النصب على التمييز بعد كل فعل يقتضي التعجب ، وكذا أفعال المدح ، والذم ، نحو : ما أكرم زيداً رجلاً ، وأكرم به رجلاً ،<sup>(٦)</sup> ونعم صباحاً زيداً ، وساء مثلاً مثلهم ، ولله أبوك جواداً ، ولله أنت شجاعاً .<sup>(٧)</sup>

(١) ذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلاً متصرفاً ، وذهب أكثر الكوفيين إلى جواز ذلك . ينظر : الكتاب : ٢٠٥/١ ، والمقتضب : ٣٦/٣ ، والإنصاف : ٨٢٨/٢ ، والتبيين للعكبري : ٣٩٤ .

(٢) المفصل : ٦٥ .

(٣) " كان " ساقط من (ب) و (ج) .

(٤) في ج : " وإلا مميّز العدد " .

(٥) ساقط من ( ج ) .

(٦-٦) ساقط من (ج) .

(٧) في ب : " صاحباً " .

(٨) في ب : " جواد " .

(١)  
الاستثناء

- (٢) قال : " بِلَا وَأَخَوَاتِهَا " .  
الْأَوَّلَى : بِلَا أَوْ أَحَدٌ أَخَوَاتِهَا / ؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ بَوَاحِدٍ مِنْهَا .  
قوله : " والمنقطع المذكور بعدها " إلى آخره .  
المنقطع إمَّا لفظًا لا معنىً ، مثل : ما جاءني أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ جَاءَنِي ؛  
لَأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ ، وجاءني خبره .  
(٤) ومنقطع معنى لا لفظًا ، مثل : ما فيها أَحَدٌ إِلَّا وَتِدٌ .  
ثُمَّ مِنْهُ مَا يَصِحُّ نِسْبَةُ الْعَامِلِ إِلَيْهِ ، مثل : ما فيها أَحَدٌ إِلَّا بَسَاطٌ .  
وَمِنْهُ مَا لَا يَصِحُّ ، مثل : ما جاءني أَحَدٌ إِلَّا بَسَاطًا ، فنسبة الاستقراء  
إِلَى الْبَسَاطِ صَحِيحَةٌ فَصَحَّ عَمَلُهُ فِيهِ ، ونسبة المجيء إِلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، فَلَا  
يَصِحُّ عَمَلُهُ فِيهِ .  
قوله : " غير الصفة " .  
متى كانت صفةً فليست من باب الاستثناء .  
قوله : " مُوجِبٌ " .  
الموجب : ما ليس بنفي ولا معنى نفي ، كالنهي ، والاستفهام .  
قوله : " أَوْ كَانَ مُقَدِّمًا " .  
(٥) (٥) (٦)  
هَذَا فِي الْأَكْثَرِ . وَقَدْ حَكَى سِيبَوِيهٌ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْعَرَبِ : مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ  
نَاصِرٌ .

- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ١٠٩ : " المستثنى متمل ومنقطع ، فالمتمل هو المخرج عن متعدد لفظًا ،  
أو تقديرًا بِلَا وَأَخَوَاتِهَا والمنقطع : هو المذكور بعدها غير مخرج . وهو منصوب  
إِذَا كَانَ بَعْدَ إِلَّا غَيْرِ الصِّفَةِ فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ ، أَوْ مُقَدِّمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، أَوْ  
مَنْقُوعًا فِي الْأَكْثَرِ ، أَوْ كَانَ بَعْدَ خَلَا وَعَدَا فِي الْأَكْثَرِ " .  
(٣) في ج : " إِحْدَى " .  
(٤) في ب : " زَيْدٌ " .  
(٥-٥) العبارة في الأصل هكذا " جاء في الأكثر هذا في الأكثر " وما  
أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .  
(٦) قال سيبويه في الكتاب : ٣٣٧/٢ : " وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ الْبُشُوقِ  
بِهِمْ يَقُولُونَ : " مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ " .  
وينظر : شرح الرض على الكافية : ٢٢٧/١ ، وشرح الألفيعة  
لابن الناظم : ٢٩٩ .

ومنهُ قول الشاعر :  
(١)

\* إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعٌ \*

قوله : " وبعد خلا وعدا في الأكثر " .  
(٢)

أَيَّ : فيكونانِ فعلين ، وَإِنْ جُرَّ بهما كأنما حرفين .  
وقوله " أو ماعدا أو ماخلا " (٤)

هذا في الأكثر .

وقد روى الجرمي الجرَّ بهما ، فتكون ( ما ) فيهما زائدة .  
(٥)

والتَّزَمَ في ( ليس ) ، و ( لا يكون ) حذف المرفوع ، والتَّصَبُّ كـ

يلتبساً بغير الاستثناء .

قوله : " إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ المعنى " .  
(٦)

يعنى بِأَنْ يَكُونَ موجباً في معنى نفى ، ومنهُ قوله تعالى :

\* وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ \* (٧) ، لَأَنَّ التَّقْدِيرَ : ولا يفعل الله  
إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ .

(١) هو حَسَّانُ بن شَابَتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - والبيت في ديوانه : ٢٠٨ ، وصدره  
\* لَا تَتَّهَمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً \*

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية : ٧٠٥/٢ ، وشرح الألفية لابن  
الناظم : ٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٦٠٢/١ ، والمقاصد

النحوية : ١١٤/٣ ، والهمع : ٢٥٧/٣ .

ويروى : " فَإِنَّهُمْ " بدل " لَا تَتَّهَمُ " .

والمقصود بالشفاعة - هنا - شفاعته محمد - صلى الله عليه وسلم .

(٢) الكافية : ١٠٩ : " أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر وماخلا وماعدا ، وليس ، ولا يكون " .

(٣) " وبعد " ساقط من (ب) و (ج) .

(٤) في ج : " أو ماخلا أو ماعدا " .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٧٢٢/٢ " وانفرد الجرمي بإجازة الجرِّ بـ

(عدا) و ( خلا ) مقرونين بـ ( ما ) على أَنْ تكون زائدة " .

وينظر : رصف المباني للمالقي : ٢٦٣ ، والمغنى : ١٧٨ ، ١٨٩ ، والجناس

الداني : ٤٣٦ ، ٤٦١ ، وشرح الألفية للمرادي : ١٢٣/٢ - ١٢٤ .

(٦) الكافية : ١١١ : " وهو في غير الموجب ليفيد مثل : ماضربني إِلَّا زَيْدٌ ،

إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ المعنى ، مثل : قرأتُ إِلَّا يَوْمَ كَذَا ، ومن ثمت لم يجز

مازال زيدٌ إِلَّا عالماً " .

(٧) سورة التوبة : آية : ٣٢ .

(١) قوله : " ومن ثم لم يجرَ مازالَ زيدٌ إلا قائماً " .  
 (٢) أي : لنقض (إلا) معناها وجوزة يونس .  
 (٣) قوله : " وإذا تعذرَ البديلُ " إلى آخره .  
 يعنى : إذا لم يعمل ما قبلَ إلا فيما بعدها ، وهو ثلاثة :  
 (٤) ( من ) ، والباءُ الزائدتان ، و ( لا ) النافية للجنس .  
 مسألة : قد يتكرر الاستثناء للتوكيد ، مثل : امرر بهم إلا زيد  
 إلا أبى محمد /

١/٢٦

والثانى : هو الأول وقصد التوكيد .  
 مسألة : إذا استثنيت من الاستثناء المفرغ فابديل بواحد ، وانصب  
 الباقي مقدماً كان أو مؤخرًا ، مثل : ما جاءنى إلا زيدٌ إلا عمرًا ، وما  
 جاءنى إلا عمرًا إلا زيدٌ ، وما جاءنى إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا .  
 قوله : " إذا كانت تابعة لجمع منكورٍ " إلى آخره .  
 ليس بشرط ؛ بل قد تكون ( إلا ) صفة بعد جمع معرف بالالف واللام  
 كقول الشاعر :  
 أنيخت فآلقت بلدةً فوق بلدةٍ  
 قليلٌ بها الأصوات إلا بغامها

- (١) في الكافية : ١١١ : " .... عالما " .  
 (٢-٢) في (ج) : لنقض المعنى " .  
 (٣) الكافية : ١١١ : " وإذا تعذر البديل على اللفظ فعلى الموضع مثل : ما جاءني من  
 أحدٍ إلا زيدٌ " .  
 (٤-٤) العبارة هكذا في (ج) : " لنفي الجنس " .  
 (٥-٥) في (ج) : " إلا زيدًا إلا أبا محمد " وكلاهما جائز .  
 (٦) الكافية : ١١٢ : " وإعراب ( غير ) فيه كإعراب المستثنى بـ إلا على التفصيل  
 وغير صفة حُمِلت على إلا في الاستثناء كما حُمِلت إلا عليها في الصفة إذا كانت  
 تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء نحو \* لو كان فيهما آلهة  
 إلا الله لفسدتا \* .  
 (٧) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ١٠٠٤/٢ ، وهو من شواهد الكتاب :  
 ٣٣٢/٢ ، والمقتضب : ٤٠٩/٤ ، والأصول لابن السراج : ٢٨٦/١ ، والمغنى :  
 ١٠٠ ، والخزانة : ٤١٨/٣ .  
 فآلقت بلدةً فوق بلدةٍ ، أي : ألقت صدرها على الأرض ، فالبلدة  
 الأولى يقصد بها الصدر والثانية الأرض .  
 وبُغَامُ الناقة : صوتٌ لا تفصحُ به .

- أَيَّ : غيرُ بغامِها ، وقليلٌ هنا بمعنى النَّفَى ، أَيَّ : لا يوجد .  
 وقد تكونُ ( إِلَّا ) صفةً لمفرد ، مثل : له ألفُ درهمٍ إِلَّا مائةً ، أَيَّ :  
 غيرُ مائةٍ .  
 قوله : " وإِعرابُ سوي ، وسواءُ النَّصبُ " .  
 هذا مذهب سيبويه وهما عنده منصوبان على الظرفِ تقديراً فـ  
 المقصورة ، ولفظاً في الممدودة . وجعل قوله :  
 تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليمامةِ ناقتى  
 وما قصدتُ من أهلها لسواك  
 شاذاً للضرورة ، والصَّحِيحُ مذهب الكوفيين : أَنَّ سَوَى ، وسواءُ اسمٌ  
 ك ( غير ) بدليل أَنَّها جاءت مبتدأ ، وخبراً ، وفاعلاً ، واسمٌ لـ  
 كقوله :

- (١) في ( ج ) : " هاهنا " .  
 (٢) الكافية : ١١٢ : " وإِعرابُ سوي وسواءُ النَّصبُ على الظرفيةِ على الأصحِّ " .  
 (٣) الكتاب : ٤٠٧/١ - ٤٠٩ .  
 وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين فقد ذهب الكوفيون  
 إلى أَنَّ ( سوي ) تكونُ اسماً وتكون ظرفاً ، وذهب البصريون إلى أَنَّها  
 لا تكون إلا ظرفاً .  
 ينظر : المقتضب : ٤٤٩/٤ ، والإنصاف : ٢٩٤/١ ، والتبيين  
 للعكبري : ٤١٩ .  
 (٤) هـ — والاعشى : ميمون بن قيس ، ديوانه : ٨٩ ، وهو من شواهد  
 الكتاب : ٤٠٨/١ ، والمقتضب : ٣٤٩/٤ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٣٥/١ ،  
 والإنصاف : ٢٩٥/١ ، والتبيين للعكبري : ٤٢٠ ، والهمع : ١٦٢/٣ ،  
 والخزانة : ٤٣٥/٣ .  
 تجانف : تميل ، واليمامة : هو إقليم معروف في نجد ، وجو  
 اليمامة : اسم لناحية اليمامة ، أورد ذلك ياقوت في معجم  
 البلدان : ١٩٠/٢ .  
 (٥) في ج : " شاذ " .  
 (٦) " وخبراً " ساقط من ( ج ) .  
 (٧) هذا الشاهد لقيس بن خويلد المعروف بابن العيزارة نسبة إلى أمِّه . ينظر  
 شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري : ٥٩٢ ، ومنهج السالك لأبي حيان :  
 ٦٦٥/٣ رسالة دكتوراه إعداد البحيري .

- (١) وقال نساءً لو قتلت لساءنا  
سواكن ذو الشجوة الذى أنا فاجع<sup>(١)</sup>
- (٢) وقوله :  
وإذا تباع كريمة أو تشتري  
فسواك بائعها وأنت المشتري
- (٣) وفى الغاعل قوله :  
ولم يبق سوى العـدوا  
ن دناهم كما داننا<sup>(٢)</sup>وا
- (٤) وفى اسم ليس قوله :  
أترك ليلي ليس بينى وبينها  
سوى ليلة إني إذا لصبور<sup>(٣)</sup>  
ويجوز مع القصر ضم السين ، وكسرهما ، ومع المد فتحها والإعراب الظاهر .

- (١-١) ساقط من ( ج ) .  
(٢) هو ابن المولى الممدنى ، واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم مولى بنى عمرو ، شاعر مجيد من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية .  
أخباره فى معجم الشعراء للمرزبانى : ٤١١ ، والأغاني : ٢٨٣/٣ والمقاصد النحوية : ١٢٥/٣ .  
والبيت فى الحيوان للجاحظ : ٥٠٩/٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى : ١٧٦١/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٦١٣/١ ، والمقاصد النحوية : ١٢٥/٣ .  
(٣) الفند الرمانى ، وهو شهل بن شيبان بن ربيعة ، شاعر جاهلى .  
أخباره فى الأغاني : ٨٥/٢٤ ، والخزانة : ٤٣٤/٣ .  
والبيت من قصيدة أوردها أبو تمام فى الحماسة : ٣٣ ، وهو فى أمالى القالى : ٣٢٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى : ٣٥/١ ، والتبيين للعكبرى : ٤٢١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٧١٩/٢ والخزانة : ٤٣١/٣ .  
(٤) نُسب هذا البيت إلى مجنون ليلي : قيس بن الملوح ، وهو فى ديوانه : ٤٨ ، كما نُسب إلى أبى ذؤيب الجهمي ، وهو فى ديوانه : ٢٩ .  
والبيت فى أمالى المرتضى : ١١٨/١ ، والحماسة البصرية : ١٧١/٢ وشرح الكافية الشافية : ٧١٨/٢ ، والهمع : ١٦١/٣ .



(١) خبر كان /

(٢) قال : " وأمره على نحو خبر المبتدأ " .  
(٣) يجوز في خبر المبتدأ الجملة الطلبية ، ولا يجوز في خبر كان [وأخواتها]  
قوله : " ويتقدم معرفة " .

هذا بشرط ظهور الإعراب ، فإن لم يظهر لم يجوز تقديمه ، مثل : كان فتاى فتاك .

(٤) قوله : " وقد يحذف العامل " إلى آخره .  
قد يحذف العامل والاسم ، كقولك : ( فقيهاً ) لِمَنْ قَالَ : ما كان زيد؟  
(٥) والعامل والخبر ، كقولك : ( زيد ) لِمَنْ قَالَ : مَنْ كَانَ صاحبك ؟  
وقد يحذف العامل والاسم والخبر ، كقولك : ( نعم ) ، لِمَنْ قَالَ : هل كان زيد قائماً ؟ .

وقد يحذف العامل فقط كما مثل .  
(٦) وقوله : " في مثل : الناس " إلى آخره .  
لا يختص الحذف بهذه الصورة ، بل يجوز في غيرها ، كقوله تعالى :  
\* انتھوا خيراً لكم \* (٧) في قول من قدر ( يكن ) ، ومنه قولهم : ( كيف  
أنت وقصعة من شريد ؟ ) (٨) إذا نسبت ( قصعة ) ، لأن التقدير : كيف تكون  
وقصعة ، فقصعة على هذا [ مفعول ] معه . (٩)

(١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ١١٣ : " خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخولها ، مثل : كان زيد قائماً .  
وأمره كما مر خبر المبتدأ ، ويتقدم على اسمها معرفة " .  
(٣) زيادة من ج .  
(٤) الكافية : ١١٣ : " وقد يحذف عامله في مثل : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً  
فخير وإن شراً فشر " .

(٥) ساقط من ( ج ) .  
(٦) الكافية : ١١٣ .  
(٧) السورة : النساء ، الآية : ١٧١ .  
(٨) سبق الحديث عن هذا في باب المفعول به .  
(٩) بعدها في ( ب ) : " خيراً " .  
(١٠) في الكتاب : ٢٢٩/١ " كيف أنت وقصعة من شريد " .  
(١١) في الأصل " مفعولا " وما أشبته من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح .

وإن رفعت ( قصعة ) كانت معطوفة على ( أنت ) ، أو على المستتر  
في ( تكون ) المقدرة وانت مؤكدة له .

ثم كان - ها هنا - يجوز أن تكون تامة ، ويجوز أن تكون ناقصة  
و ( كيف ) خبرها [ مقدم<sup>(١)</sup> ] عليها .

وأجود الوجوه الأربعة : نصب الأول : لأن ( إن ) تطلب الفعل ، ورفع  
الثاني : لأن تقدير جملة اسمية أولى بالفاء لطلبها إيّاها ، ورفعهما  
متوسط ، وكذلك نصبهما . وأضعفها : رفع الأول ، ونصب الثاني .  
ومهما رفعت الأول فتقديره : [ إن كان فيه خير<sup>(٢)</sup> ] ، ومهما نصبته فتقديره :  
إن كان خيرا ، ومهما رفعت الثاني فتقديره : فجزاؤه خير<sup>(٣)</sup> ، ومهما نصبته  
فتقديره : يكن جزاؤه خيرا .

قوله : " ويجب الحذف في مثل : أمّا أنت منطلقا انطلقت " .  
أصله : لأن كنت منطلقا - بكسر اللام وفتح ( أن ) الخفيفة فعوض  
عن الفعل ( ما ) فانفصل [ الضمير<sup>(٤)</sup> ] المتصل . ثم حذف حرف الجر كعادته  
كثيرا ثم أدغمت النون في الميم صارت : ( أمّا أنت ) . قال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ  
فَإِنَّ قَوْمًا لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُحُ

(١) في الأصل : " مقدما " وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح .

(٢) في ( ب ) و ( ج ) : " وأضعفها " .

(٣) في الأصل : " فجزاؤه خير " وما أثبتته من ب و ج .

(٤-٤) ساقط من ب .

(٥) الكافية : ١١٣ .

(٦) " منطلقا " ساقط من ( ج ) .

(٧) زيادة من ( ج ) .

(٨) هو العباس بن مرداس ، والبيت في ديوانه : ١٢٨ ، وهو من شواهد الكتاب :

٢٩٣/١ ، والإيضاح العضدي : ١٠٩ ، والخصائص : ٣٨١/٢ ، والأزهية للهوري

: ١٥٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٧٨٣/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٣٤/١ ،

٣٥٠/٢ ، والمسائل الخلافية للعكبري : ١١٨ ، وشرح المفصل : ٩٩/٢ ، والخزانة

: ١٣/٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ .

(١) اسم لا التي لنفسي الجنس

(٢) قال : " اسم لا التي لنفسي الجنس " .

المحمولة على : ( إِنْ ) أَوْلى ؛ لَأَنَّ المحمولة على ( ليس ) قد تكون  
(٣) نافية للجنس ، كقوله

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِ

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ

ويُفرق بينهما بالقرائن .

(٤) واسم ( لا ) هذه مقدرٌ فيه ( مِنْ ) وقد ظهرت في قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ

وقال : أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هُنْدٍ

(١-١) ساقط من (ب) و (ج) .

(٢) في الكافية : ١١٥ : " المنصوب بلا التي لنفس الجنس هو المسند إليه بعد دخولها ، يليها نكرة مضافا أو مشبها به " .

(٣) هو سعد بن مالك بن ضبيعة ، والبيت من شواهد هذا الكتاب : ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ ، والمقتضب : ٣٦٠/٤ ، واللامات للزجاجي : ١٠٥ ، والمفصل : ٣١ ، وأما ابن الشجري : ٢٨٢/١ ، والإنصاف : ٣٦٧/١ ، والمقاصد النحوية : ١٥٠/٢ . ويروي : " من قرأ " بدل " من صد " .

(٤) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد شرح عمدة الحافظ : ٢٥٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٢٢/١ ، والجنى الداني للمرادي : ٢٩٢ ، والمساءد لابن عقيل : ٢٥٠/٢ ، والمقاصد النحوية : ٣٣٢/٢ . ويذود : يدفع .

ولذلك قال سيبويه: لا رجل ، جواب هل من رجل ؟ ، وروى فى رجل الجر  
(٢) بتقدير ( من ) فى قول الشاعر :

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا  
يَدُلُّ عَلَى مَحْصَلَةٍ تَبَيَّنَتْ  
تَرْجُلُ لِمَتَى وَتَقُمُّ بَيْتَى  
وَأُعْطِيهَا الْإِتَاوَةَ إِنْ رَضِيَتْ  
وَرَوَى فِيهِ أَيْضًا النَّصَبُ ؛ إِمَّا بِتَقْدِيرِ فَعَلْ ، أَيْ : أَلَا تُرَوِّنِ رَجُلًا ،  
أَوْ نَصَبَهُ لِلضَّرُورَةِ ، كَمَا جَاءَ فِي النَّدَاءِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :  
فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ  
وإِلَّا يَعْزِلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ  
سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا  
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ  
وَالْمَحْصَلَةُ : الْمَغْرِبَةُ ، وَالْإِتَاوَةُ : الْآتِجَةُ .

(١) قال سيبويه فى الكتاب : ٢٩٥/٢ " وَإِذَا قَالَ : لَا غَلَامَ ، فَإِنَّمَا  
هِيَ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ هَلْ مِنْ غَلَامٍ ؟ " .

(٢) هو عمرو بن قنعا وقيل قنعا المردى المذحجى شاعر جاهلى ،  
ينظر : معجم الشعراء : ٢٣٦ ، والخزانة : ٥٣/٣ .  
والبيت الاول من شواهد الكتاب : ٣٠٨/٢ ، ومقاييس اللغة : ٦٨/٢ ،

والأزهية للهوى : ١٧٣ ، وشروح سقط الزند : ٨٢٥/٢ ، والمقاصد  
النحوية : ٣٦٦/٢ ، والخزانة : ٥١/٣ ، ٩٠/٤ ، ١٨٣ ، ١٩٥ .

(٣) فى ( ب ) " جاز " .

(٤) هو الأحوص واسمه عبدالله بن محمد الأنصارى المتوفى سنة ١٠٥ هـ .

أخباره : فى الأغاني : ١٠٧/٢١ .

والبيتان فى ديوانه : ١٨٣ ، ١٨٤ والبيت الثانى من شواهد الكتاب :  
٢٠٢/٢ ، والمقتضب : ٢١٤/٤ ، والجمل للزجاجى : ١٥٤ ، وأمالى ابن  
الشجرى : ٣٤١/١ ، والإنصاف : ٣١١/١ ، والضرائر لابن عصفور : ٢٦ .

(١) قوله : " ولاعشرين درهماً " .

إِنْ أَرَدْتَ نَفَى الْعَشْرِينَ اقْتَصِرَتْ عَلَيْهَا ، وَإِنْ أَرَدْتَ جِنْسًا ذَكَرْتَ الْمَمَيَّزَ  
كَمَا ذَكَرَ .

(٢) قوله : " وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً " .

تَسَاهَلُ فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ اسْمَ النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ .

قوله : / " أَوْ مَفْصُولًا " إِلَى آخِرِهِ .

أَمَّا الرَّفْعُ فَصَحِيحٌ ، وَأَمَّا التَّكْرِيرُ فَفِي الْأَكْثَرِ .

(٤) قال الشاعر :

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِمَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا

حَيَاتِكَ لَانْفَعُ وَمَوْتِكَ فَاجْعَلْ

وقال الآخر :

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ

رَكَائِبُهَا إِلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

(١) الكافية : ١١٥ : " ... مثل : لأغلام رجل ، ولا عشرين درهماً لك " .

(٢) في ( ب ) : " عشرون " ، وفي ج : " وعشرين " .

(٣) الكافية : ١١٥ : " فَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ  
مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَا : وَجِبَ الرَّفْعِ وَالتَّكْرِيرِ " .

(٤) نَسَبَ هَذَا الْبَيْتَ فِي الْكِتَابِ : ٣٠٥/٢ إِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلُولٍ ، وَفِي شَرْحِ  
أَبِيَاتِ سَيُوبِيهَ لِلْسَّيْرَانِي : ٢٥١/١ مَنْسُوبٌ إِلَى الضَّحَّاكِ بْنِ هَنَامٍ الرَّقَّاشِ  
وَكَذَلِكَ فِي الْخَزَانَةِ : ٣٦/٤ .

وَنَسَبَهُ الْبَحْثِيُّ فِي حِمَاسَتِهِ : ١١٦ إِلَى أَبِي زَيْدِ الطَّائِي .

وَهُوَ بِدُونِ نَسَبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ : ٣٦٠/٤ ، وَالْأَزْهِيَّةُ لِلْهَرَوِيِّ : ١٧١ ،

وَالْمَفْصَلُ : ٨٠ .

(٥) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ ، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٢٩٨/٢ ، وَالْمَفْصَلُ : ٨١

وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٢٢٥/٢ ، وَالْمُرْتَجِلُ لِابْنِ الْخَشَابِ : ٢٥١ ، وَشَرْحُ

ابْنِ يَعْيشٍ عَلَى الْمَفْصَلِ : ١١٢/٢ ، وَالْمَقْرَبُ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١٩٨/١ ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٥٤٠/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٤/٤ .

قوله : " لَنْفَعُ " آي : فيها .  
 (١) قوله : " قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَاحْسَنٍ لَهَا مَتَأُولٌ " .  
 آي : بأحد أمرين : أَمَّا وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمَسْمُومِينَ بِهَذَا الْاسْمِ ، أَوْ وَلَا مِثْلَ  
 (٢) أَبِي حَسَنٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :  
 وَلَا أُمِيَّةٌ بِالْبَلَدِ  
 (٤) وقوله :  
 لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

- (١) الكافية : ١١٦ : " ... ومثل : قضية ولا أباحسن لها : متأول " .  
 (٢) قال سيويه في الكتاب : ٢٩٧/٢ " وتقول قضية ولا أباحسن لها ، تجعله  
 نكرة ، قلت فكيف يكون هذا وإِنَّمَا أَرَادَ عَلِيَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ " . وينظر  
 المقتضب : ٣٦٣/٤ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١٠٤/٢ ، وشرح الرض  
 على الكافية : ٢٦٠/١ .

(٣) هو عبد الله بن الزبير الأسدي ..... والبيت بتمامه

أرى الحاجات عند أبي خبيب  
 نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةٌ بِالْبَلَدِ  
 وهو من شواهد الكتاب : ٢٩٧/٢ ، والمفصل : ٧٧ ، وأمالى ابن  
 الشجري : ٢٣٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/٢ ، والمقرب لابن  
 عصفور : ١٨٩/١ ، والخزانة : ٦١/٤ .

(٤) " أنشد الصَّاعَنِي فِي ( الْعَبَاب ) هَذَا الْبَيْتَ مَعَ أَبْيَاتٍ أُخْرَى عَنْ الْفَرَّاءِ  
 فِي ( نَوَادِرِهِ ) لِبَعْضِ بَنِي دُبَيْرٍ " ( الخزانة : ٥٩/٤ ) .  
 والبيت بكامله :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ  
 وَلَا فَتًى مِثْلَ ابْنِ خَبِيبٍ  
 وهو من شواهد الكتاب : ٢٩٦/٢ ، والاصول لابن السراج : ٢٨٢/١ ،  
 وأمالى ابن الشجري : ٢٣٩/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١٠٢/٢ ،  
 ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والخزانة : ٥٧/٤ ، ٥٨ .

- (١) قوله : " وفي مثل لاحول ولا قوّة " إلى آخره .  
 ففتحهما تركيباً وإعمالاً لهما ، ونصبُ الشانِي ، أو رفعه إِيغَاءً ل ( لا )  
 [ وعطفاً ] على اللفظِ ، أو الموضعِ ، ورفعُهُمَا : إمَّا مبتدآن معتمدان على  
 النَّفْيِ ، أو إِيغَاءً ل ( لا ) لضعفها ، أو اسمان ل ( ليس ) . ولو سَمَّيْتَ  
 رجلاً نكرة ب ( زيد ) ، وعمرو قلت : لا زيداً وعمراً حاضرٌ .  
 (٤) قوله : " وإذا دخلت الهمزة " إلى آخره .  
 إذا دخلت الهمزة عليها جاءت للتَّمْنِي ، والاستفهام ، كما قال  
 وتجنّ - أيضاً - للتَّقْرِير ، ولمعني النَّفْيِ ، فالتَّقْرِيرُ ، كقول الشاعر :  
 أَلَا طَعَانَ وَلَا فِرْسَانَ عَادِيَّةً  
 (٦) أَلَا [ تجشؤكم ] حول التَّنَانِيرِ (٧)

(١) الكافية : ١١٦ : " وفي مثل " لاحول ولا قوّة إلا بالله " خمسة أوجه : فتحهما  
 ونصب الثاني ، ورفعها ، ورفعهما ، ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني . وإذا  
 دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني .

- (٢) في الأصل و ( ب ) : " وعطفاً " ، وما أثبتته من ( ج ) .  
 (٣) في ( ب ) : " أو اسمين " .  
 (٤) الكافية : ١١٧ .  
 (٥) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه ، والبيت في ديوانه : ١٢٣ وهو من  
 شواهد الكتاب : ٣٠٦/٢ ، ونسبه السيرافي إلى خدّاش بن زهير في شرح  
 أبيات سيبويه : ٥٨٨/١ .  
 وينظر شرح عمدة الحافظ : ٣١٨/١ ، والمقاصد النحوية : ٣٦٢/٢ ،  
 والخزانة : ٦٩/٤ .  
 (٦) في ب و ج : " ألا " .  
 (٧) في الأصل وج : " تجشؤكم " وصحت في الهامش ( تجشؤكم ) وهو الصحيح في  
 رواية البيت .

كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَسْتُمْ كَذَلِكَ ، وَلِمَعْنَى النَّفْيِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :  
أَلَا أَصْطَبَارَ لَسَلَّمَى أَمَّ لَهَا جَلَدٌ

(٢) إذا أَلَقَى الَّذِي يَلْقَاهُ أَمْثَالِي  
وَلَا تَجِءُ لِلْعَرَضِ كَمَا قَالَ ؛ لِأَنَّ الَّتِي لِلْعَرَضِ تَلْزِمُ الْإِفْعَالَ ؛ لِأَنَّهَا  
طَلَبٌ ، كَالْتَحْضِيضِ لَكِنَّ التَّحْضِيضَ أَشَدُّ تَوْكِيدًا مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ يَحْسُنُ قَوْلُ الْعَبْدِ  
لِسَيِّدِهِ : أَلَا تَعْطِينِي ، وَيَقْبَحُ : لَوْلَا تَعْطِينِي .

١/٢٨ ومتى كانت ( أَلَا ) لِلتَّمْنَى ؛ لَمْ يَبْقَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ / لَوْقَوْعُهَا  
مَوْضِعَ ( لَيْتَ ) وَلَيْتَ : حَرْفٌ فَلَا مَوْضِعَ لَهُ .  
(٣) قَوْلُهُ : " وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ " .  
(٤) ( أَلَا ) [ الَّتِي ] لِلتَّمْنَى لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهَا إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ فَقَطْ  
بِالنَّصْبِ وَالْفَتْحِ ، مِثْلُ : أَلَا مَالٌ وَأَمْنًا وَأَمَّنْ ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَطْفًا عَلَى  
الْمَوْضِعِ ، كَغَيْرِهَا ؛ إِذَا لَا مَوْضِعَ كَمَا ذَكَرْنَا .  
(٥) قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ لَا أَبَ لَهُ وَلَا غَلَامِينَ " إِلَى آخِرِهِ .

(١) هُوَ مَجْنُونٌ لَيْلَى وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ ٢٢٨٠ ، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّاظِمِ : ١٩٢ ،  
وَالْجَنَى الدَّانِي لِلْمِرَادِي : ٣٨٤ ، وَالْمَعْنَى : ٢١ ، ٩٧ ، وَشَرْحُ ابْنِ  
عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَةِ : ٤١٠/١ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ : ٣٥٨/٢ ، وَالْهَمْعُ :  
٢٠٥/٢ .

(٢) فِي ( ج ) : " لَا قَاه " .  
(٣) الْكَافِيَّةُ : ١١٧-١١٨ : " وَإِلَّا فَالْإِعْرَابُ وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ مِثْلُ  
لَا أَبَ وَأَبْنًا ... وَابْنٌ ، وَمِثْلُ لَا أَبَا لَهُ ، وَلَا غَلَامِي لَهُ جَائِزٌ تَشْبِيهًا لَهُ  
بِالْمُضَافِ لِمُشَارَكَتِهِ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ " .

(٤) زِيَادَةُ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) .  
(٥) فِي الْكَافِيَّةِ : ١١٨ : " لَا أَبَالَهُ وَلَا غَلَامِي لَهُ " .





[ خبر ما ولا ]

المشبهتين بليس

(١) قال : " خبر ما ولا " .

ولم يذكر ( إِنْ ) النَّافِيَةَ وقد ذُكِرَتْ قَبْلُ .<sup>(٢)</sup>

قوله : " وإذا زيدت " إلى آخره .<sup>(٣)</sup>

هاهنا رابعٌ يُبْطِلُ عملها - أيضًا - وهو إذا تقدمَ معمولُ الخبرِ وليس ظرفًا ، ولا جارًّا ومجرورًا ، مثل : ماطعاً مَكَ زَيْدٌ أَكَلُ ، لايجوز ( أَكَلًا ) فَإِنْ كَانَ معمولُهُ ظرفًا ، مثل ما يومَ الجمعةِ زَيْدٌ منطلقًا ، أو جارًّا ومجرورًا ، مثل : مابك زَيْدٌ مارًا ، وما عليك زَيْدٌ متأسفًا ، جازَ نصبُ الخبرِ ، كما مثلتُ .

قوله : " وإذا عطفَ عليه " إلى آخره .

بموجب - بكسر الجيم - ، مثل : ما زيدٌ قائمًا ، ولكن جالسٌ ؛ لَأنَّها<sup>(٤)</sup>

بمعنى ( إِنْ ) .

---

(١) الكافية : ١٢٠ : " خبر ما ولا المشبهتين بليس : هو المسند بعد دخولهما وهي لغة أهل الحجاز " .

(٢-٢) في ( ب ) : " ذكرها قبل " ينظر ص : ١٤٩

(٣) الكافية : ١٢٠ : " وإذا زيدت إِنْ مع ما ، أو انتقض النَّفْيُ بِإِلَّا أو تقدم الخبر : بطل العمل . وإذا عطف عليه بموجب فالرفع " .

(٤) في ج : " قائم " .

## المجرورات

- (١) قال : " ما اشتمل " إلى آخره .  
فيه مافى المرفوعات ، والمنصوبات من الدُّور .

### [ الإضافة ]

- (٢) قوله : " مجرداً تنوينه لأجلها " .

( لَدُنْ ) ، و ( عِنْدَ ) ، وشبهه / لا يدخله تنوين ، فلا تجريد فيها .  
والمثنى والمجموع ليست نونه تنويناً ، فلا تجريد تنوين فـ  
إضافتهما . (٣)

مسألة : من الأسماء ما يلزم الإضافة إلى مضمَر ، ك ( وَحْدَهُ )  
و ( لَبَّيْكَ ) وأخواته ، وقد جاء شاذاً ؛  
(٤)

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسْـُوراً  
فَلَبَّيْ فَلَـَـبَّيْ يَدَيَّ مَسْـُورِ

- (١) الكافية : ١٢١ : " المجرورات : هو ما اشتمل على علم المضاف إليه " .  
(٢) الكافية : ١٢١ : " والمضاف إليه : كل اسم نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطة حرف الجر لفظاً  
أو تقديرًا ، مراداً . فالتقدير شرطه أَنْ يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه  
لأجلها " .

- (٣) فى ( ج ) : " إضافتها " .  
(٤) نسب العيني هذا البيت فى المقاصد النحوية : ٣٨١/٣ إلى رجل من بنى  
أسد .

وهو بدون نسبة فى الكتاب : ٣٥٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه  
للسيرافى : ٣٧٩/١ ، وشرح ابن عقيل : ٥٣/٢ ، والخزانة : ٩٢/٢ ،  
٩٣ .

مسور : رجل معوان حسن المداقة إذا دعاه صديق إلى معونة  
لباه .

ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة ، نحو : ( حيث ) ، و ( مُنْذُ )  
و ( مُنْذُ ) ، وقد جاء شاذاً :<sup>(١)</sup>

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالَعًا

### [ الإضافة المعنوية ]

(٢) قوله : " وبمعنى مِنْ " .

ضابطها : كُلُّ مَا أُضِيفَ إِلَى مَا هُوَ بَعْضُهُ وَلَهُ اسْمُهُ ، فَيَصِحُّ عَلَى خَاتَمِ فَضَّةٍ  
فَضَّةٌ وَلَا يَصِحُّ : عَلَى يَدِ زَيْدٍ زَيْدٌ وَهَذَا بَعْضَانِ .

ومتى صحَّ تقديرُ اللامِ و ( مِنْ ) في الإضافة : حُكِمَ فِيهَا بِتَقْدِيرِ اللامِ<sup>(٣)</sup>  
لأنَّهَا الـصَّلُ .

(٤)

قوله : " وبمعنى ( في ) ، في : ظرفية " .

أَيُّ : مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : \* بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ<sup>(٥)</sup>  
وَالنَّهَارِ \* ، أَيُّ : فِي اللَّيْلِ ، وَ \* يَصَاحِبِي السَّجْنِ \*<sup>(٦)</sup> أَيُّ : فِي السَّجْنِ  
\* وَهُوَ الدُّخَانُ \*<sup>(٧)</sup> أَيُّ : فِيهِ .

### (١) محزه :

\* نجما يضئ كالشهاب لامعاً \*

لم أقف على اسم قائله ، وهو من شواهد المفصل : ١٦٩ ، وشرح  
المفصل لابن يعيش : ٩٠/٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٣٧/٢ ، والمغنى  
: ١٧٨ ، والمقاصد النحوية : ٣٨٤/٣ ، والخزانة : ٣/٧ ، ١١ .

وسهيل : نجم يطلع وقت السحر .

(٢) الكافية : ١٢١ : " فالمعنوية : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ فِيهَا غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا ،  
وَهِيَ أَمَّا بِمَعْنَى اللامِ فَيَمَازِجُ جِنْسِ الْمُضَافِ وَظَرْفِهِ أَوْ بِمَعْنَى مَنْ فِي جِنْسِ الْمُضَافِ ،  
أَوْ بِمَعْنَى فِي فِي ظَرْفِهِ وَهُوَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ غَلَامُ زَيْدٍ وَخَاتَمُ فَضَّةٍ وَضَرْبُ الْيَوْمِ " .

(٣) في ( ب ) : " تقدير " .

(٤) في ( ب ) و ( ح ) : " ظرفه " وهو موافق لما في الكافية : ١٢١ .

(٥) سورة سبأ : آية : ٣٣ .

(٦) سورة يوسف : آية : ٣٩ .

(٧) سورة البقرة : آية : ٢٠٤ .

ومنه قولهم :

يَسَارِقُ اللَّيْلَةَ أَهْلَ السَّارِقِ (١)

قوله : (٢) "وتفيد تعريفاً مع المعرفة" .

أَيُّ : إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَنِيَّةُ الْإِنْفِصَالِ مِثْلُ : لَا أَبَاكَ ظَرِيفٌ ، أَوْ لَا أَبَاكَ عَلَى الْمَخْتَارِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وقد تفيد الإضافة إلى المعرفة ما تفيدُه الصِّفَةُ مِنْ زِيَادَةِ الْوَضُوحِ ، كَقَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدُنَا (٣) .

قوله : (٤) " وما أجازهُ الكوفيون " إلى آخره .

تَمَسَّكَ [ البصريون ] فِي مَنْعِهِ بِالْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَقَادِيرِ فَكَمَا (٥)

لَا يَجُوزُ : الرُّطْلُ الزَّيْتُ لَا يَجُوزُ هَذَا ، وَجَوَزَهُ الْكُوفِيُّونَ ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْعَرَبِ (٦) .

- (١) هذا شطر من الرجز ، لم أقف على اسم قائله ، وهو من شواهد الكتاب : ١٧٥/١ ، والأصول لابن السراج : ١٩٥/١ ، وأما ابن الشجري : ٢٥٠/٢ وشرح الكافية الشافية : ١٠١٨/٢ ، والخزانة : ١٠٨/٣ ، ٢٢٣/٤ ، ٢٣٤ .
- (٢) الكافية : ١٢٢ : "وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة ، وشرطها تجريد المضاف من التعريف ، وما أجازهُ الكوفيون من الثلاثِ الأثوابِ وشبهه من العدد ضعيفٌ" .

(٣) " جاء " ساقط من ( ب ) .

(٤) الكافية : ١٢٣ .

(٥) في الأصل : " الكوفيون " وهو تحريف ، وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .

(٦) قال ابن السراج في الأصول ١٤/٢ :

" وَأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ فَيَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ عِنْدَهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ الْوَجْهَ مَفْسُورٌ وَإِذَا دَخَلَ فِي الْأَوَّلِ أَلْفٌ وَلَا مَدْخَلٌ فِي مَفْسُورِهِ عِنْدَهُمْ : خَاصَّةُ الْعَشْرُونَ الدَّرْهَمَ ، وَالْخَمْسَةُ الدَّرَاهِمَ وَالْمِائَةُ الدَّرْهَمَ ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا الْبَصْرِيُّونَ " .

وينظر : شرح ابن يعيش : ١٢١/٢ ، وشرح الرضى على الكافية : ٢٧٧/١ .

[ الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ ]

(١) قوله : " وَاللَّفْظِيَّةُ " إلى آخرها .

التَّحْقِيقُ هِيَ الصِّفَةُ ، الَّتِي يَصِحُّ أَنْ تَرْفَعَ مَعْمُولُهَا ، وَتَنْصِبَ (٢) ، لِأَنَّ

١/٢٩

نَحْوُ : مِثْلُ زَيْدٍ وَكِرَامِ النَّاسِ صِفَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى مَعْمُولِهَا / لِأَنَّ الْمَضَافَ عَامِلٌ فِي الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَتْ لَفْظِيَّةً ، بَلْ مَعْنَوِيَّةٌ .

قوله : " وَلَا تَفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ " .

قَدْ تَفِيدُ تَخْصِيصًا ، لِأَنَّ نَحْوَ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ

الْوَجْهِ " .

أَخْصَ مِنْ رَجُلٍ حَسَنٍ .

قوله : " وَامْتَنَعَ بِزَيْدٍ حَسَنَ الْوَجْهِ " .

يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ نَعْتًا ، فَلَوْ جُعِلَ بَدَلًا لَمْ يَمْتَنِعْ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ

النَّعْتُ بِهِ ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فَلَا تُنْعَتُ بِهِ الْمَعْرِفَةُ ، وَدَلِيلُ تَنْكِيرِهِ نَعْتُ النِّكَرَةِ بِهِ

وَوُقُوعُهُ حَالًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* ثَانِي عَطْفِهِ (٤) \* ، وَصَحَّةُ دُخُولِ ( رَبِّ ) عَلَيْهِ

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* مُمَّطَرْنَا (٥) \* فَلَوْ قُلْتُ : رَبِّ مُمَّطَرْنَا صَحَّ ، وَكَذَا لَوْ قُلْتُ :

( هَذَا عَارِضٌ مُمَّطَرْنَا ) وَنَصْبُهُ حَالًا صَحَّ .

(١) الكافية : ١٢٣ : " وَاللَّفْظِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا مِثْلُ : ضَارَبُ زَيْدٍ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ وَلَا تَفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ ، وَمَنْ ثَمَّتَ جاز " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ

الْوَجْهِ وَامْتَنَعَ بِزَيْدٍ حَسَنَ الْوَجْهِ ..... إلخ " .

(٢) فِي ( ب ) : " أَوْ تَنْصِبُهُ " .

(٣) " مِثْلُ " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) .

(٤) سُورَةُ الْحَجِّ : آيَةُ : ٩ .

(٥) سُورَةُ الْأَحْقَافِ : آيَةُ : ٢٤ .

- (١) قوله : " وجاز الضارب زيد " إلى آخره .  
 كان القياس تجويزهما ، لكن لما امتنع الضارب رجل لبشاعة إضافة  
 المعرفة إلى التكررة حمل عليه الضارب زيد .  
 (٢) والفراء في إجازة ذلك محجوج ، لأن هذا تجويز للإضافة مما لا تخفيف  
 فيه ، ولا تخصيص ، ولا حمل على الحسن الوجه ، وشبهه .  
 (٤) قوله : " وضعف :  
 (٥) \* الواهب المائة [ الهجان ] ... \* [ إلى آخر ] البيت (٦)  
 لم يضعفه الأئمة ، لأن عبدها مضاف إلى ضمير مافيه الألف واللام .  
 ولو قال : الواهب عبد المائة لجاز كما يجوز : الواهب المائة ؛ لأن المضاف  
 إلى ضمير مافيه الألف واللام حكمه حكمه والبيت [ هو ] (٨)  
 :

(١) الكافية: ١٢٤: " وجاز " الضارب زيد " و " الضارب زيد " وامتنع " الضارب  
 زيد " خلافاً للفراء . وضعف : الواهب المائة الهجان وعبدها ..... " .

(٢) قال ابن السراج في الأصول : ١٤/٢ :  
 " وتقول : عبد الله الضارب زيداً ، جميع النحويين على أن هذا  
 في تقدير : الذي ضرب زيداً ولم يجيزوا الإضافة وزعم الفراء : أنه  
 جائز في القياس " .

وقال الزمخشري في المفصل ٨٤ :  
 " ولا تقول : الضارب زيد ؛ لأنك لا تفيد فيه خفةً بالإضافة كما  
 أفدتها في المثنى والمجموع وقد أجاز الفراء . " .  
 وينظر شرح ابن يعيش : ١٢٣/٢ ، وشرح الرضى على الكافية :

٢٨١/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٩١٣/٢ .

(٣) في ( ب ) و ( ج ) : " فيما " .

(٤) في ( ب ) و ( ج ) : " قال " .

(٥) زيادة من ( ج ) وهي في الكافية : ١٢٤ .

(٦) زيادة من ( ب ) .

(٧) في ( ج ) : " جاز " .

(٨) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .

الواهب المائة الهجان وعبيدها

(١) عودًا تُرَجَّى بينها أطفالها

والعود : الحديث العهد بالنتاج . وترجى : تساق .

(٣) قوله : " وإِنَّمَا جاز الضارب الرجل " إلى آخره .

(٥) معناه : الاصل الحسن الوجه بالإضافة ، والضارب الرجل بالنصب

لأنه مفعول فلما شبه الوجه بالرجل ، ونصب مع أنه فاعل في المعنى حملًا

عليه شبه الرجل بالوجه ، وإن كان مفعولًا فجرَّ بالإضافة / حملًا عليه . (٦)

(٧) قوله : " والضاربك وشبهه " إلى آخره .

(١) هذا البيت للآعشى ، مبيون بن قيس في ديوانه : ٢٩ ، وهو من شواهد

الكتاب : ١٨٣/١ ، والمقتضب : ١٦٣/٤ ، والاصول لابن السراج :

١٣٤/١ ، وآمالى المرتضى : ٣٠٣/٢ ، وشرح الرضى على الكافية :

٢٨٣/١ ، والمقرب لابن عصفور : ١٢٦/١ ، والخزانة : ٢٥٦/٤ ، ٢٦٠ ،

١٣١/٥ ، ٤٦٨/٦ .

(٢) فى ( ج ) : " النتاع " وهو خطأ .

(٣) الكافية : ١٢٤ .

(٤-٤) ساقط من ( ج ) .

(٥-٥) ساقط من ( ج ) .

(٦) قال سيبويه فى الكتاب : ١٨٢/١ :

" وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : هذا الضارب الرجل

شبهوه بالحسن الوجه ، وإن كان ليس مثله فى المعنى ولا فى أحواله

إلا أنه اسمٌ وقد يجرُّ كما يجرُّ وينصبُ أيضًا كما ينصبُ " .

(٧) الكافية : ١٢٤ ؛ " وإِنَّمَا جاز " الضارب الرجل " حملًا على المختار فى

" الحسن الوجه " و " الضاربك " وشبهه فيمن قال : إنه مضافٌ حملًا على

" ضاربك " .



(١) مذهبُ سيبويه و الاّخفش أنّ (٢) [كاف] الضّارِبِ في موضع نصبٍ علىـ المفعوليّةِ ، وكذا كاف ضاربك . وحُذِفَ التَّنْوِينُ كيلا ينفصلَ المتّصلُ ، وجوّزَ الاّخفشُ أنّ يكونَ كافُ ضاربك في موضع جرٍّ بالإضافة .  
(٤) (٥) وذهب الرُّمانيُّ والزمخشريُّ إلى أنّ الكافَ في الضّاربِ في موضعٍ جرٍّ حملاً على ضاربك في قول الاّخفش .  
قالوا : لأنّ ضاربك مجرّدٌ ، فكانت الكافُ في موضع المضافِ إليه ، وهو أصلٌ لذى الالف واللام ، وذاك فرعه ، ولا يمتازُ الفرعُ على الأصل .  
(٦) فقولُه : " فيمَنّ قال " .

- (١) ينظر الكتاب ١٨١/١ - ١٨٣ ، وقال الرضى في شرحه على الكافية ٢٨٣/١ : " وأمّا المضمّرُ بعد ذى اللّام فقال سيبويه إنّ لم يكنْ ذو اللّام مثنى أو مجموعاً بالواو والنون فهو منصوب لاغير نحو الضارِبِ " .  
(٢) يحكم الاّخفش بنصب الضمير ، قُرِنَ ما اتّصلَ به من أسماء الفاعليّين بالالف واللام أو لم يُقَرَّنْ .  
ينظر شرح الرضى على الكافية : ٢٨٣/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٩١٥/٢ .  
(٣) في الأصل : " كان " .  
(٤) ماذهب إليه الرّماني ذكره الزمخشري في المفصل : ١٢٥/٢ ، وذكر الرضى في شرحه على الكافية : ٢٨٤/١ مذهب الرّماني فقال : " وقال الرّماني والمبردُ في أحد قوليه : إنّ الضميرَ بعد ذى اللّام مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً مجروراً بالإضافة " .  
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٩١٥/٢ : " وهما عند الرّماني سيّان في استحقاق الجرّ " .  
(٥) قال الزمخشري في المفصل ٨٤ :  
" وإذا كان المضافُ إليه ضميراً متصلاً جاء مافيه تنوين وماعدم واحداً منها شرعاً في صفة الإضافة " .  
(٦) الكافية : ١٢٤ : " أنّه مضاف حملاً على ضاربك " .

- إشارة إلى الرمان والزمخشري .  
 (١) قوله : " ولا يضاف موصوف " إلى آخره .  
 لأنهما لشئ واحد .  
 وتأويل ما ذكر : أنه مؤول معروف .  
 (٢) وقوله : " جرد قطيفة " .  
 لأن جرد بمعنى : عتيق .  
 (٣) قوله : " بخلاف كل الدراهم " إلى آخره .  
 (٤) لأن ( كل ) : صالحة لكل ما تضاف إليه . فإذا أضيفت إلى شئ أفادت .  
 " وعين الشئ " .

- أي : مثل جاء زيد عينه .  
 ومن هذا الباب نحو : يوم الخميس ، وشهر رمضان ، وشبهه ، ذلك  
 معناه : يوم الزمن المسمى بالخميس ، وشهر الزمن المسمى بـرمضان .  
 (٦) قوله : " سعيد كرز " .  
 (٨) متأول ، أي : المسمى بهذا الاسم ، أو صاحبه .  
 (٩)

- (١) في الكافية : ١٢٥ : " ولا يضاف موصوف إلى صفته ولاصفة إلى موصوفها ، ومثل  
 " مسجد الجامع " ، و " جانب الغربي " ، و " صلاة الأولى " و " بقلبة الحمقاء " متأول .  
 (٢) الكافية : ١٢٥ : " ومثل " جرد قطيفة " ، و " أخلاق ثياب " متأول .  
 (٣) اللسان ( جرد ) : ٥٨٧/١ .  
 (٤) الكافية : ١٢٦ : " ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص كلياً  
 وأسد وحس ومنع لعدم الفائدة ، بخلاف كل الدراهم ، وعين الشئ ، فإنك  
 يختص . وقولهم " سعيد كرز " ونحوه متأول .  
 (٥) في ب و ج : " كلا " .  
 (٦، ٧) في ( ب ) : " الزمان " .  
 (٨) الكافية : ١٢٦ .  
 (٩) في ب : " صاحبه " .

[ الإضافةُ إلى ياءِ المتكلمِ ]

- (١) قوله : " والملحقُ به " .  
هو داخلٌ في الصحيح ، لأنَّ الحرفَ لم يعلَّ فيكون صحيحاً .
- قوله : " والياءُ مفتوحة " .  
لأنَّه الأصلُ ؛ لأنَّها اسمٌ فاحتاجتْ إلى التقوية ، ولا يـرـدُّ واوُ  
المخاطبين ، وياءُ المخاطبةِ ؛ لأنَّهما في حكمِ الانفصالِ ، فكانا كالكلمةِ  
المنفصلة . وسكونُ الياءِ تخفيفٌ .
- قوله : " وهذيلٌ تغلبُها " .  
أى : مثلُ عَصَى ، وقَفَى<sup>(٢)</sup> ، ولم تُغلبْ في التثنيةِ / ؛ لأنَّ الالفَ فيها  
كالكلمةِ المستقلةِ ، ولوقوعِ اللَّبسِ .

[ إضافة الأسماءِ الستةِ إلى ياءِ المتكلمِ ]

- (٣) قوله : " وأجاز المبرِّدُ أَخِي وأَبِي<sup>(٤)</sup> " .  
تَمَسُّكًا بقولِ الشاعرِ<sup>(٥)</sup> :  
وَأَبِيَّ مَالِكٍ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ

- (١) في الكافية ١٢٦ : " وإذا أُضيفَ الاسمُ الصحيح ، أو الملحقُ به إلى ياءِ المتكلمِ  
كسر آخره والياءُ مفتوحةٌ أو ساكنةٌ . فَإِنْ كانَ آخره الفاتحةً وهذيلٌ  
تغلبُها لغيرِ التثنيةِ ياءٌ " .
- (٢) هذيلٌ تبدلُ الالفَ المقصورَ ياءً عند الإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ . ينظر :  
الكتاب : ٤١٣/٣ - ٤١٤ ، والمفصل : ١٠٧ ، وشرح الرضى على الكافية :  
٢٩٤/١ ، وجاء في اللسان ( هوى ) ٤٧٢٨/٦ : " قال : هوى لغة هذيل  
وكذلك تقول : قَفَى وَعَصَى " .
- (٣) مِمَّنْ نسبَ إلى المبرِّدِ هذا القولُ الزمخشري ، قال في المفصل ١٠٩ : " قد  
أجاز المبرِّدُ أَبِيَّ وَأَخِيَّ " والرضى في شرحه على الكافية : ٢٩٦/١ ، وابن  
مالك في شرح الكافية الشافية : ١٠٠٩/٢ .
- (٤) في الكافية : ١٢٧ : " وَأَمَّا الأسماءُ الستةُ فأخي وأبي وأجاز المبرِّدُ أَخِيَّ وَأَبِيَّ " .
- (٥) سبق تخريجه ينظر ص : ٩٨ .

- وليس متمسكاً لاحتمال جمع السلامة .  
 (١) قوله : " وجاء حمٌ " إلى آخره .  
 (٢) فيه لغة خامسة [ وهى ] حمًا مثل : ظمًا .  
 (٣) (٤)  
 (٥) قوله : " مطلقاً " .  
 (٦) أى مضافاً وغير مضاف .  
 (٧) قوله : " وجاء هنٌ " إلى آخره .  
 (٨) الأجرؤ إجراء ( هن ) مجرى ( يد ) مطلقاً . ومنه الحديث :  
 " فَأَعْضَوْهُ بَيْنَ أَبِيهِ " ترتيبها :  
 الإعراب بالحروف واجبٌ فى ( ذو ) ، و ( فو ) إذا لم تُقْلَبْ واؤه ميمًا .  
 مختارٌ فى ( أخ ) ، و ( أب ) ، و ( حم ) .  
 مرجوحٌ فى ( هن ) .  
 أما القصر فممنوعٌ فى ( ذو ) و ( فو ) و ( هن ) . مشهورٌ فى ( حم )  
 و ( أخ ) ، و ( أب ) .  
 (٩) والهـن : اسم يطلق على كل ما لا يراد التصريح بذكره .

- (١) الكافية : ١٢٧ : " وجاء حمٌ مثل " يدٌ " وخَبٌ " و " دلوٌ " و " عَمًا " مطلقاً .  
 وجاء " هنٌ " مثل " يدٌ " مطلقاً .  
 (٢) فى ( ب ) : " ففيها " .  
 (٣) زيادة من ( ب ) .  
 (٤) ينظر شرح الرضى : ٢٩٦/١ .  
 (٥) الكافية : ١٢٧ .  
 (٦) فى ( ب ) : " أو غير " .  
 (٧) الكافية : ١٢٧ .  
 (٨) الحديث أخرجه الإمام أحمدٌ فى مسنده : ١٣٦/٥ ، وهو فى غريب الحديث  
 للإمام أبى إسحاق الحربى : ٩١٩/٣ .  
 (٩) جاء فى اللسان ( هنا ) ٤٧١٣/٦ : " قال أبو الهيثم وهى كناية عن  
 الشئ يستفحش ذكره " .

(١)  
[ التوابع ]

- (٢) قال : " كلُّ شَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ " إِلَى آخِرِهِ .  
الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ ، وَالْحَالُ فِي مِثْلِ : كَفَى بَزِيدٍ رَجُلًا  
صَانِحًا كَذَلِكَ ، لَا تَنْهَمَا فَضْلَةً .  
وَقَوْلُهُ : " مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ " (٤)  
يُصْلَحُ لِكُلِّ جِهَةٍ أَيْ جِهَةٍ كَانَتْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَلَّ مِنْ جِهَةٍ كَذَا (٥) . وَالْأَجُودُ  
فِيهِ : الْمَوَافِقُ مُتَبَوِّعًا فِي إِعْرَابِهِ مُطْلَقًا ، أَيْ : مَعَ اخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ .

- 
- (١) ساقط من ( ج ) .  
(٢) الكافية : ١٢٨ : " كلُّ شَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ " .  
(٣) الكافية : ١٢٨ .  
(٤) " من " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٥) " من " ساقط من ( ب ) .

[ النعت ]

(١) قال : " النعت تابع " إلى آخره .  
( كلهم ) في قولك : جاء القوم كلهم : يدل على معنى في متبوعه  
وهو : الاستغراق .

قلت : قوله : " مطلقاً " يخرج قوله : " لمجرد الشئ " إلى آخره .

يكون أيضاً لرابع وهو : الترحم ، مثل : مررت بغلامك البائس  
الفقير ، واللهم ارحم عبادك الضعفاء .

(٢) [ وقوله ] : " ولا فصل " إلى آخره .

الأولى : وحقه أن يكون مشتقاً أو في معناه .

قوله : " إذا كان وضعه لغرض المعنى " .

آى : لتحصيل معناه ، مثل تميمي ، لأن معناه منسوب إليها /  
" وذو مال " لأن معناه صاحب .

(٣) قوله : " عموماً " .

آى : في كل ما هو كذلك لا يختص بالالفاظ المذكورة ، فتقول : قرشي  
ودمشقي وبصري ، وهاشمي . [ وذو مال ] (٤)

(١) الكافية : ١٢٩ : " النعت : تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً ،

وفائدته تخصيص أو توضيح . وقد يكون لمجرد الشئ أو الذم أو التأكيد . . .  
ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً .

(٢) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .

(٣) الكافية : ١٢٩ .

(٤) زيادة من ( ب ) و ( ج ) . وهي في ب : " ذي " .

(١)  
العطف

(٢) قال : " العطفُ تابعٌ " إلى آخره .  
قد يكون المعطوف غير مقصود بالنسبة ، كقولك : قام زيد وعمرو لم  
يقعد .

ثم النسبة قد تكون على سبيل التشريك ، وهي في العطف بأحد الحروف  
الأربعة الأول ، وقد تكون على سبيل التفريد نحو : ماقام زيداً لكن  
عمرو .

والأولى : هو التابع بواسطة ، ليعم الكل .

قوله : " وإذا عطف على المرفوع " إلى آخره .  
ليس التأكيد [ أو الفصل ] لازماً ولا بد . قال الله تعالى : \* مَا  
أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا \* لا يقال : حصل الفصل ب ( لا ) لأنها بعد حرف العطف  
فلم تفصل .

(١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ١٣٢ : " العطف : تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه  
وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وسيأتي مثل : قام زيد وعمرو . وإذا  
عطف على الضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل : ضربت أنا وزيداً إلا أن  
يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيداً " .

(٣) الأربعة : ساقط من ( ج ) .

(٤) في الأصل و ( ب ) : " والفصل " وما أثبتته من ( ج ) .  
وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون  
لا يجوزون العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا على قُبْح ، والكوفيون  
يجوزون ذلك في اختيار الكلام .

ينظر الكتاب : ٣٧٨/٢ ، والمقتضب : ٢١٠/٣ ، والإنصاف :

٤٧٤/٢

(٥) سورة الانعام : آية : ١٤٨ .

وفى حديث عليّ - رضي الله عنه - : " رحمك الله أبا بكرٍ ، فلقد كنتُ كثيرًا ما أسمعُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ " ، وقال الشاعرُ (١) :

نالَ الأُخَيْطَلُ معَ سَفَاهَةٍ رَأْيِهِ

مالمَ يَكُنْ وأَبُّ لَهُ لِينًا لَا

(٣) وَيُرَوَّى : وَرَجَا الأُخَيْطَلُ .

(٤) وقال الآخرُ :

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتَ وَزُهِرَ تَهَادَى

كِعَاجِ المَلَا تَعْسَفَنَ رَمَلًا

- 
- (١) أخرجه مسلمٌ فى صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة : ١٨٥٨/٤ .  
(٢) هو جرير بن عطية بن الخطفى ، والبيت فى ديوانه : ٣٦٢ ، والكامل للمبرد : ٣٢٢/١ ، والإنصاف : ٤٧٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٥/٣ ، والمقاصد النحوية : ١٦٠/٤ ، والهمع : ٢٦٧/٥ .  
ويروى : " من سفاهة " بدل " مع سفاهة " .  
(٣-٣) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٤) هو عمرُ بن أبى ربيعة ، والبيت فى ديوانه : ٣٤٠ ، وهو من شواهد الكتاب : ٣٧٩/٢ ، والكامل للمبرد : ٣٩/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى : ١٠١/٢ ، والخصائص : ٣٨٦/٢ ، والمفصل : ١٢٤ ، والإنصاف : ٤٧٥/٢ ، وشرح المفصل : ٧٦/٣ ، والمقاصد النحوية : ١٦١/٤ .



لا يقال: هذا للضرورة؛ لأنَّ نصبهما على المفعول معه كان ممكناً  
فَعَلِمَ أَنْ رَفَعَهُمَا اخْتِيَارًا، وَظَنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى:  
\* اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ \* [ونحو] قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ عَطْفَ الظَّاهِرِ عَلَى  
المضمر، وليس كذلك؛ لأنَّ شرطَ / المعطوفِ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لَا أَنْ يُعْمَلَ  
فيه مَاعْمَلٌ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وهذا فيما ذكرَ متعذِّرٌ، <sup>(١)</sup> لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ:  
اسْكُنْ زَوْجَكَ، وَقُمْ زَيْدٌ، فَيَبْطُلَ كَوْنُهُ مَعْطُوفًا عَلَى الْمُضْمَرِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ  
تَعَالَى: \* لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ \* <sup>(٢)</sup> لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (مَوْلُودٌ)  
مَعْطُوفًا عَلَى (وَالِدَةٍ)، لِأَجْلِ تَاءِ الْمُضَارَعَةِ، أَوْ الْأَمْرِ، <sup>(٣)</sup> فَالْوَاجِبُ فِي  
ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِمَقْدَرٍ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ، وَدَلَّ الْمَذْكُورُ عَلَيْهِ  
التَّقْدِيرُ: اسْكُنْ أَنْتَ، وَلَيْسْكَ زَوْجَكَ، وَقُمْ أَنْتَ، وَلِيَقُمْ زَيْدٌ، وَلَا تُضَارَّ  
وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا، وَلَا يَضَارَّ وَالِدٌ. <sup>(٤)</sup>  
قوله: " وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ " إِلَى آخِرِهِ .  
لَيْسَ إِعَادَةُ الْخَافِضِ بِلَازِمٍ وَلَا بَدَلٌ؛ بَلْ هُوَ أَوَّلَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
\* يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ \* <sup>(٥)</sup> الْآيَةِ . حَتَّى قَالَ: \* وَكَفَرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ

- 
- (١) فِي ( ج ) : " النَحْوِيِّينَ " .  
(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةُ : ٣٥ .  
(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) .  
(٤) فِي ( ب ) : " لَا يُقَالُ " .  
(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةُ : ٢٢٣ .  
(٦) فِي ( ب ) : " وَالْأَمْرُ " .  
(٧) فِي ( ج ) : " دَلَّ " بِدُونِ الْوَائِ .  
(٨) بَوْلِدِهَا " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) .  
(٩) الْكَافِيَةُ : ١٣٢ : " وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِكَ وَبَزَيْدٍ " .

- (١٠) هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ بَيْنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ ، فَقَدْ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى  
جَوَازِ عَطْفِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ مَحَلًّا بِدُونِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ  
وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ .  
يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ٣٨١/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّائِ : ٢٥٢/١ ،  
وَالْإِنْصَافُ : ٤٦٣/٢ ، وَشَرْحُ الرِّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ : ٣٢٠/١ .  
(١١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةُ : ٢١٧ .

(١) الْحَرَامُ \* لا يقال : هو معطوف على \* سبيل \* (٢) إِذْ لَوْ كَانَ [ معطوفاً ] (٣) لَكَانَ  
من تَتَمَّتْهُ وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ : \* وَكُفِّرَ بِهِ \* عطفاً على الاسمِ قبلَ تمامِهِ ، وهو  
غيرُ جائزٍ . وقالَ الشَّاعِرُ (٤) :

فَالْيَوْمَ قَرَبْتُ تَهْجُونََا وَتَشْتُمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وَالْقِسْمُ بِالْأَيَّامِ بَعِيدٌ لَمْ يُعْهَدْ فَتَعَيَّنَ الْعَطْفُ (٥)

(٦)  
ومنه :

فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مَهْنَدٌ

رواه الأَثَمَةُ بِالْجَرِّ وَلَمْ يَعْيبُوهُ ، وَرُؤْيُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِـدَاءِ (٧)

(٨) [ أَيْ ] وَالضَّحَاكُ كَذَلِكَ ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ .

(١) سورة البقرة : آية : ٢١٧ .

(٢) يقصد \* سبيل الله \* وهو من الآية : ٢١٧ من سورة البقرة .

(٣) زيادة من ( ب ) .

(٤) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد الكتاب : ٣٨٣/٢ ، والكامل :

٣٩/٣ ، والأصول لابن السراج : ١١٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي

: ٢٠٧/٢ ، والإنصاف : ٤٦٤/٢ ، والمقرب لابن عصفور : ٢٣٤/١ ، والمقاصد

النحوية : ١٦٣/٤ ، والخزانة : ١٢٣/٥ ، ١٢٩ .

(٥) لما كَانَ هَذَا الْبَيْتُ يُورَدُ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ جَرِّ ( الْإِرْحَامِ ) - فِي الْآيَةِ

الْكَرِيمَةِ - بِوَاوِ الْقِسْمِ وَهُوَ مُمَكَّنٌ فِي الْآيَةِ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ يَقْسِمُونَ

بِأَبَائِهِمْ وَهُوَ فِي الْإِسْلَامِ مُحَرَّمٌ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :

" لَا تُقْسِمُوا بِأَبَائِكُمْ " ، فَإِنَّ الْقِسْمَ فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مُمَكَّنٍ ، لِأَنَّ الْقِسْمَ

بِالْأَيَّامِ بَعِيدٌ وَهُوَ شَيْءٌ لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا " .

(٦) سبق تخريجه ينظر ص : ١٨١ .

(٧) قال ابن السراج في الأصول : ٣٧/٢ " فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصَبُ ( الضَّحَاكَ )

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجَرُّ وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ " .

(٨) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .

(١) ونَقَلَ الْأَخْفَشُ ، عَنْ الْعَرَبِ مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَبَعِيرُهُ ، بِجَرِّ بَعِيرِهِ (٢) .  
(٣) قوله : " وَالْمَعْطُوفُ فِي حَكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ " .

هَذَا إِذَا كَانَ مَفْرَدًا ، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : \* مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ \* (٤) لَيْسَ الْمَعْطُوفُ فِي حَكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ (٥) ؛ لِأَنَّ الثَّانِي مَثْبُوتٌ ، وَالْأَوَّلُ مَنْفَعٌ .

(٦) قوله : " وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجَزْ مَا زَيْدٌ / بِقَائِمٍ " إِلَى آخِرِهِ .  
لَأَنَّهُ يُوَدَّى إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ ( مَا ) عَلَى اسْمِهَا بِخِلَافِ ( لَيْسَ )  
فِيَّانَهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لَجَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا ، وَهَذَا بَشْرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَعْطُوفُ الْمَنْصُوبُ  
مَتَعَلِّقًا بِالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِهِ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ ، مِثْلُ :  
مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا أَخُوهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : مَا زَيْدٌ قَاعِدًا أَخُوهُ لَصَحَّ  
بِخِلَافِ وَلَا قَاعِدًا عَمُرُو .

قوله : " وَإِنَّمَا جَازَ الَّذِي يَطِيرُ " إِلَى آخِرِهِ .  
أَيُّ : إِنَّ الْفَاءَ جَعَلَتِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي حَكْمِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ  
مِنْ سَبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَتَيْتَ بِالْوَاوِ ، (أَوْ) ثَمَّ ( لَمْ يَمَحْ )  
لِفَوَاتِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْفَاءُ مِنَ الرِّبْطِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (٧)

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٢٥٠/٣ " وَمِثْلُ هَذِهِ  
الْقِرَاءَةُ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : ( مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسُهُ ) رَوَاهُ قُطْرُبٌ بِجَرِّ  
فَرَسِهِ " .

(٢-٢) فِي ( ب ) : " بِجَرِّ غَيْرِهِ " .

(٣) الْكَافِيَةُ : ١٣٣ .

(٤) سُورَةُ الْأَحْزَابِ : آيَةٌ : ٤٠ .

(٥-٥) سَاقَطَ مِنْ ( ج ) .

(٦) الْكَافِيَةُ : ١٣٣ : بَعْدَهُ " أَوْقَائِمًا ، وَلَا ذَاهِبَ عَمُرُو إِلَّا الرَّفْعَ ، وَإِنَّمَا جَازَ " الَّذِي يَطِيرُ  
فِيغْضِبُ زَيْدٌ الذَّبَابَ لِأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ " .

(٧) " لَصَحَّ " سَاقَطَ مِنْ ( ج ) .

(٨) فِي ( ب ) : " وَكَذَلِكَ " .

(٩) فِي ( ب ) : " وَثُمَّ " .

(١٠) هُوَ ذُو الرِّمَّةِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ٤٦٠/١ ، وَهُوَ فِي الْمُقَرَّبِ لِابْنِ

عَصْفُورٍ : ٨٣/١ ، وَالْمَغْنَى : ٦٥١ ، وَالْهَمْعُ : ١٩/٢ ، وَالْخَزَانَةُ عَرْضًا :

١٩٢/٢

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الدَّمْعَ تَارَةً  
(١) [ فيبدوا ] ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ  
(٢) وَلَوْ قَالَ : [ وَيَبْدُوا ] لَمْ يَجُزْ ، لِأَنَّ الْخَيْرَ يَكُونُ جُمْلَةً مِنْ غَيْرِ  
رَابِطٍ .

---

(٢٠١) فِي الْأَصْلِ : " فَيَبْدُوا " بِالْفَاءِ بَعْدَ الْوَاوِ وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ  
(ب) وَ (ج) .

التوكيد (١)

- (٢) قال : " التوكيد " إلى آخره .  
 (٣) (٤) يدخل فيه البدل في نحو : مررت بقومك أولهم ، وآخرهم ، وصغيرهم  
 وكبيرهم . تابع " يقرر أمر المتبوع في الشمول وليس بتوكيد .  
 قوله : " وهو لفظي " .  
 هذا باب التوكيد المعنوي ، فلا حاجة لذكر اللفظي .  
 قوله : " بالفاظ محصورة " .  
 فاته ( عامة ) و ( جميع ) (٥)  
 قوله : " فالأولان [ يعمان ] " إلى آخره .  
 (٦) يعنى نفسه ، وعينه ، لا يستعمل منهما إلا المفرد وجمع القلة ، نحو :  
 قام زيد نفسه ، والزيدون أنفسهم .  
 قوله : " كلاهما " .  
 أي : للمذكر .  
 " كلتاها " .

- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
 (٢) الكافية : ١٣٥ : " التأكيد : تابع " يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ،  
 وهولفظي ومعنوي ، فاللفظي تكرير اللفظ الأول ، مثل : جاءني زيد ، زيد ،  
 ويجري في الألفاظ كلها . والمعنوي بالفاظ محصورة ، وهي : نفسه ،  
 وعينه ، وكلاهما ، وكله ، وأجمع ، وأكثع ، وأبثع ، وأبمع .....  
 والثاني للمثنى كلاهما وكلتاها ، والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير  
 في كله وكلها وكلهم وكلهن " .  
 (٣-٣) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
 (٤) في ( ج ) : " في قولك " .  
 (٥) زيادة من ( ب )  
 (٦) في ( ب ) و ( ج ) : " منها " .

أَيَّ : لِلْمُؤَنَّثِ ، وَقَدْ جَاءَ شَاذًا لِلْمُؤَنَّثِ ( كِلَاهُمَا ) (١) ، كَمَا جَاءَ :  
 ( كِلْتَهُنَّ ) (٢) لِلْمُؤَنَّثِ نَحْوُ : قَامَ الْمَرَاتَانِ كِلَاهُمَا وَالنِّسْوَةُ كِلْتَهُنَّ (٣) .  
 قَوْلُهُ : (٤) " وَأَكْتَعُ وَأُخَوَاهُ " إِلَى آخِرِهِ .  
 لَكَ أَنْ تَبْدَأَ بَعْدَ ( أَجْمَعَ ) بِأَيِّهَا شَتَّى ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا (٥)  
 بِإِجْمَاعٍ .

---

(١) قَالَ الْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٤٣/٢ : " وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ  
 لِلْأُنثَى : كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا " .  
 وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَنْبَارِيُّ فِي كِتَابِهِ ( الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ ) ٢٩٣/٢ :  
 " وَكَذَلِكَ تَقُولُ : إِنَّ الْمَرَاتَيْنِ كِلَيْهِمَا قَائِمَتَانِ ، وَكِلْتَاهُمَا قَائِمَتَانِ " .  
 (٣، ٢) فِي ( ج ) : " كِلْتَهُنَّ " . قَالَ سَيْبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٤٠٧/٢ : " كَمَا أَنَّ  
 بَعْضَ الْعَرَبِ فِيمَا زَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ : كِلْتَهُنَّ " .  
 (٤) الْكَافِيَّةُ : ١٣٦ : " وَأَكْتَعُ وَأُخَوَاهُ أَتْبَاعَ لِأَجْمَعَ فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَهَا  
 دُونَهُ ضَعِيفٌ " .  
 (٥) فِي ( ب ) : " مِنْهُمَا " وَالْعِبَارَةُ فِي ( ج ) هَكَذَا : وَلَا يَتَقَدَّمُ مِنْهَا عَلَيْهِ  
 بِالْإِجْمَاعِ " .

(١)  
البدل

- (٢) قال : " وهو أربعة " .  
(٣) هاهنا خامس ، وهو / : بدل البداء <sup>(٤)</sup> ويُقال له : بدل الإضراب ، وهو : ١/٣٢  
أَنْ يَذْكُرَ شَيْئاً مَقْصُوداً ثُمَّ يَذْكُرَ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ ، مثل : أعط زيدا درهما  
درهمين ، وعلامته صَحَّةٌ معنى بل . والفرق بينه وبين بدل الغلط أَنَّ بدل  
الغلط لم يُقصد ، وهذا قصد : ولأنَّ بدل الغلط لم يأت في كلام فصيح <sup>(٥)</sup>  
وبدل الإضراب جاء فيه كثيرا <sup>(٦)</sup> .  
قوله : " بدل الكل " <sup>(٧)</sup> .

قال بعضهم : لا يُقال : ( الكل ) ، و ( البعض ) ؛ لأنَّهما يلزمان  
الإضافة ، فلا يعرفان بالالف واللام <sup>(٨)</sup> إذ لا يجمع بينهما ، والمختار جوازه

- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) العبارة في الكافية ١٣٧ هكذا :  
" وهو بدل الكل ، والبعض ، والاشتمال ، والغلط ، ولم يذكر  
كلمة ( أربعة ) .  
(٣) في ( ب ) و ( ج ) : " هنا " .  
(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٢٧٧/٣ : " من البـ بدل  
مايبين المبدل منه وهو على ضربين :  
أحدهما : ما يذكر متبوعه بقصد ، ويسمى بدل البداء ، وبدل  
الإضراب " .  
(٥-٥) العبارة هكذا في ( ج ) : " ما جاء في كلام اللـ " .  
(٦) " فيه " ساقط من ( ج ) .  
(٧) الكافية : ١٣٧ .  
(٨) في ب و ج : " ولا يجمع " .

وَأَنَّ لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، لَكِنْ جَاءَ فِي كَلَامِ سَيَبَوِيهِ (١) وَغَيْرِهِ مِنْ  
الْفَصَحَاءِ ، وَالْقِيَاسُ جَوَازُهُ حَمَلًا لَ ( كَل ) عَلَى جَمِيعٍ ، وَلَ ( بَعْض ) عَلَى

جزء .

وَقَوْلُهُمْ : هُوَ مُلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ مَمْنُوعٌ ؛ لَمَّا رَوَى الْأَخْفَشُ عَنِ الْعَرَبِ : جَاءَ  
قَوْلُكَ كَلًّا : مَنصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَمِنْهُ الْقِرَاءَةُ : \* قَالُوا إِنَّا كَلَّا فِيهَا \* (٢)

نَصْبًا عَلَى الْحَالِ .

وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِيهِ إِنَّ ( كَلًّا ) مُوَكَّدٌ لِلزَّمِيرِ الْمَنصُوبِ بِ ( إِنَّ )  
مَرْدُودٌ

(١) لَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ إِشَارَةً إِلَى تَعْرِيفِ ( كَل ) وَ ( بَعْض ) بِاللَّامِ  
لَكِنَّهُ يَجِيزُ تَجْرِيدَهُمَا مِنَ الْإِضَافَةِ .

قَالَ فِي الْكِتَابِ ١١٤/٢ : " هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ خَبْرُهُ ، لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ  
وَهِيَ مَعْرِفَةٌ لَا تُوصَفُ وَلَا تُكُونُ وَصْفًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمٍ  
وَمَرَرْتُ بِبَعْضٍ قَائِمًا " .

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ ( كَلَّل ) ١٨١٢/٥ : " وَكُلُّ وَبَعْضٌ  
مَعْرِفَتَانِ ، وَلَمْ يَجِءْ عَنِ الْعَرَبِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَهُوَ جَائِزٌ ، لِأَنَّ فِيهِمَا  
مَعْنَى الْإِضَافَةِ أَضَفْتُ أَوْ لَمْ تَضَفْ " .

وَالْجَرَجَانِي يَجِيزُ تَعْرِيفَهُمَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، قَالَ فِي الْمَقْتَصَدِ  
٩٣٠/٢ : " الْأَوَّلُ أَنَّ يُقَالَ بَدَلَ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ " .

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ١٢٧٦/٣ : " وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَرِيدُ  
النَّحْوِيُّونَ بِقَوْلِهِمْ بَدَلَ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ " .

(٢) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلأَخْفَشِ ٦٧٨/٢ : " وَقَالَ \* إِنَّا كُلٌّ فِيهَا \* فَجَعَلَ  
( كَل ) اسْمًا مُبْتَدَأً " .

(٣) سُورَةُ غَافِرٍ : آيَةٌ : ٤٨ .  
قَالَ النَّحَّاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٣٦/٤ : " وَأَجَارَ الْفَرَاءُ وَالْكَسَائِيُّ  
\* إِنَّا كَلَّا فِيهَا \* بِالنَّصْبِ عَلَى النَّعْتِ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَهَذَا مِنْ  
عَظِيمِ الْخَطَا أَنْ يُنْعَتَ الْمَضْمُرُ " .

وَيَنْظُرُ مُشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي : ٢٦٧/٢ .

وَقِرَاءَةُ النَّصْبِ هَذِهِ قَرَأَ بِهَا ابْنُ السَّمِيعَةِ ، وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو .

يَنْظُرُ الْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٤٦٩/٧ .

(٤) قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ ٣٧٤/٣ : " وَقُرِئَ ( كَلَّا ) عَلَى التَّأَكِيدِ لِاسْمِ  
إِنَّ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ وَالتَّنْوِينُ عَوْضٌ عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، يَرِيدُ : إِنَّ كَلَّنَا ، أَوْ  
كَلَّنَا فِيهَا " .



- (١) قوله : " بدل الاشتمال " .  
هو لمعنى فى المتبوعِ إمَّا حقيقةً كَأَعَجِبَنِي زَيْدٌ حَسَنُهُ ، أو اسلترامًا  
كَأَعَجِبْتَنِي الْجَارِيَةُ حُلِيِّهَا .  
(٢) قوله : " وإذا كان نكرةً من معرفةٍ فالنعت " .  
هذا فى الأكثرِ . وقيل : فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى فى السَّمَاءِ ﴾  
إِلَهُ \* . ﴿ إِنَّ إِلَهًا ﴾ بدلٌ من الضمير الذى فى الموصولِ .  
(٣) قوله : " ولا يبدلُ ظاهرٌ من مضميرٍ بدل الكل " إلى آخره .  
(٤) يجوزُ إبدالُ الظاهرِ من المضميرِ من المتكلمِ بدل الكلِّ من كلِّ إذا أفادَ  
الإحاطةَ بالتَّفَاقُّ كقوله :  
(٥)

فَمَا بَرَحَتْ أَقْدَامُنَا فى مَقَامِنَا  
ثَلَاثَتَنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمُنَاشِيَا

- (١) الكافية : ١٣٧ .  
(٢) الكافية : ١٣٨ : " وإذا كان نكرةً من معرفةٍ فالنعت ، مثل ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ﴾ نَاصِيَةٍ كاذبة \* .  
(٣) سورة الزخرف : آية : ٨٤ .  
(٤) الكافية : ١٣٩ : بعده : " إلا من الغائب نحو ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ " .  
(٥) هو عبدة بن الحارث بن عبدالمطلب : ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم . كان مع النبى - عليه السلام - فى مكة ثم هاجر وشهد بدرًا ، وبارز فيها مع حمزة وعلقى رضى الله عنهما .  
أخبره فى الإصابة : ٢٠٩/٤ - ٢١٠ ، والمقاصد النحوية :  
١٨٨/٤ .  
والبيت فى شواهد التوضيح لابن مالك : ٢٠٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٨٢/٣ ، وشرح الالفية لابن الناطم : ٥٥٩ ، والمقاصد النحوية : ١٨٨/٤ ، ٥٧٢ .

وَأَجَارَهُ الْإِخْفَشَ وَإِنْ لَمْ يَفِدِ الْإِحَاطَةَ وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى :  
 \* لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ \* فَأَبْدَلَ<sup>(٢)</sup>  
 \* الَّذِينَ \* مِنَ الضَّمِيرِ / فِي \* لِيَجْمَعَنَّكُمْ \* وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِهِ :<sup>(٣)</sup>

ب/٣٢

وشوَّاهَا تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعْدِ  
 بِمُسْتَلْتُمْ<sup>(٤)</sup> مِثْلَ الْفَنِيقِ الْمَجْدَلِ<sup>(٥)</sup>  
 فَأَبْدَلَ : مُسْتَلْتُمْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ( بِي ) وَالْمُسْتَلْتُمْ : لَا بَسَ لَا مَمَّةَ<sup>(٦)</sup>  
 الْحَرْبِ .<sup>(٧)</sup>

- (١) قَالَ الْإِخْفَشُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٤٨٢/٢ :  
 " وَقَالَ : \* كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ \* فَانصَبَ  
 لَامَ \* لِيَجْمَعَنَّكُمْ \* لِأَنَّ مَعْنَى \* كَتَبَ \* كَانَتْهُ قَالَ : وَاللَّهِ  
 لِيَجْمَعَنَّكُمْ ثُمَّ أَبْدَلَ فَقَالَ : \* الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ \* أَي : لِيَجْمَعَنَّ  
 الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ " .  
 (٢) سُورَةُ الْإِنْعَامِ : آيَةٌ : ١٢ .  
 (٣) هُوَ ذُو الرُّمَّةِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٤٩٩/٣ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ شَرْحِ  
 الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٢٨٤/٣ ، وَشَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢٠٨ ، وَشَرْحِ  
 الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّازِمِ : ٥٦٠ .

- (٤) فِي ( ب ) : " بِمُسْتَلَام " .  
 (٥) فِي ( ج ) : " الْمَرْجَلُ " وَهَنَاكَ رَوَايَتَانِ أُخْرَيَانِ هُمَا : الْمَدَجَّلُ  
 وَالْمَرْجَلُ .  
 (٦) فِي ( ب ) : ( مُسْتَلَامَا " .  
 (٧) فِي ( ب ) : " وَالْمُسْتَلَام " .

ويبدل الظاهر من ضمير المتكلم بدل اشتمال ، وبدل بعض باتفاق .  
(١)  
فبدل الاشتمال ، كقوله :

ذريني إنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا  
وَمَا الْفَيْتِنَى حِلْمِي مُضَاعَا

فأبدل ( حِلْمِي ) من الياء .  
(٢)  
وبدل بعض ، كقوله :

أَوْ عَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي وَرَجُلِي شَنَّةُ الْمَنَاسِمِ  
فأبدل ( رَجُلِي ) من الياء .  
(٣)  
وروى الأَخفش : مَرَرْتُ بِكُمْ الزَّيْدِينَ .

(١) هو عدى بن زيد العبَّادى ، شاعر جاهلى سكن الحيرة .  
أخباره فى معجم الشعراء : ٢٤٩ ، والمقاصد النحوية : ١٩٢/٤ .  
والبيت فى ديوانه : ٣٥ ، والكتاب : ١٥٦/١ ، ومعانى القرآن  
للغراء : ٣/٢ ، ٤٢٤ ، والأصول لابن السراج : ٥١/٢ ، وشرح أبيات  
سيبويه للسيرافى : ١٢٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/٣ ، وشواهد  
التوضيح لابن مالك : ٢٠٧ ، والمقاصد النحوية : ١٩٢/٤ ، والخزانة :  
١٩١/٥ - ١٩٢ .

(٢) هو العديل بن الفرخ بن معن ، شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية .  
أخباره فى الشعر والشعراء : ٤١٣/١ ، والأغانى : ٣٢٨/٢٢ ،  
والخزانة : ١٩٠/٥ .  
والبيت من شواهد معجم مقاييس اللغة : ١٢٥/٦ ، والمحكم لابن  
سيدة : ٢٣٧/٢ ، وشرح المفصل : ٧٠/٣ ، وشواهد التوضيح لابن مالك :  
٢٠٦ ، واللسان ( دهم ) ١٤٤٤/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية :  
٢٥١/٢ ، والمقاصد النحوية : ١٩٠/٤ ، والهمع : ٢١٧/٥ ، والخزانة :  
١٨٨/٥ .

(٣) قال ابن الناظم فى شرح الألفية : ٥٦٠ " وأجاز الأَخفش الإبدال من  
الضمير الحاضر " .

(١)  
عطف البيان

(٢)

قال: " عطف البيان " إلى آخره .  
عَطَفَتِ الشَّيْءَ : شَبَّهَتْهُ . وَلَوْ سَكَّيْتُ التَّوَابِعَ كُلَّهَا عَطْفًا كَانَ سَائِغًا .  
والبيان : التوضيح .  
(٣) [ قال ] " غير صفة " .  
(٤)

ليخرج النعت ؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ لِلتَّوْضِيحِ (٤) . والفرقُ بينهُ وبين النعتِ : أَنَّ النَّعْتَ يَكُونُ مُشْتَقًّا ، أَوْ فِي تَأْوِيلِهِ ، بخلافِ عطفِ البيانِ ، فَإِنَّ وَقَعَ كَذَلِكَ فَمَرْفُوضُ الْأَصْلِ وَجَارٍ مَجْرَى الْأَعْلَامِ . والفرقُ بينهُ وبين البَدَلِ أَنَّ الْبَدَلَ يَكُونُ مَعْرِفَةً مِنْ نَكْرَةٍ ، وبالعكس ، وعطفُ البيانِ يشترطُ فيه المساواةُ فـي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَيَصِحُّ جَعْلُ كُلِّ عَطْفٍ بَيَانًا بَدَلًا إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ ، وَلَا يَنْعَكَسُ فِعْطُفُ الْبَيَانِ مُشَابِهَ الْبَدَلِ لَفْظًا فِي صَحَّةِ جَعْلِهِ بَدَلًا وَيُشَابِهُ الصِّفَةَ مَعْنَى فـي كَوْنِهِ لِلتَّوْضِيحِ .

واشترط بعضهم : أَنَّ يَكُونَ الشَّيْءُ أَشْهَرَ وَأَعْرَفَ . والقياسُ المختارُ جَوَازُ الْمَسَاوِي ، وَالْأَدْنَى : لَأَنَّهُ لِلتَّوْضِيحِ كَالصِّفَةِ ، وَالصِّفَةُ دُونَ الْمُوصُوفِ .  
وقد / قال سيبويه في مثل : يَا هَذَا ذَا الْجَمَّةِ : إِنَّ ذَا الْجَمَّةِ عَطْفُ بَيَانٍ وَاسْمٌ الْإِشَارَةِ أَعْرَفُ مِنْهُ .  
(٥)

قوله : " وفصلهُ من البَدَلِ لَفْظًا " .  
أَيُّ : لَا مَعْنَى ، لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِخِلَافِ عَطْفِ الْبَيَانِ فَإِنَّ الْمَتَّبِعَ هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَهُوَ مُكَمَّلٌ لَهُ وَمَوْضَحٌ وَإِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ يَكُونُ فِي مَوْضِعَيْنِ :

- (١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .
- (٢) الكافية : ١٤٠ : " عطف البيان : تابع غير صفة يوضح متبوعه ، مثل ( أقسم بالله أبو حفص عمر ) وفصله من البَدَلِ لَفْظًا مثل : أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ " .
- (٣) زيادة يقتضيها السياق .
- (٤-٤) ساقط من ( ج ) .
- (٥) قال سيبويه في الكتاب : ١٨٩/٢ : " وَإِنَّمَا قُلْتُ : يَا هَذَا ذَا الْجَمَّةِ ، لِأَنَّ ذَا الْجَمَّةِ لَا تَوْصِفُ بِهِ الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ ، إِنَّمَا يَكُونُ بَدَلًا أَوْ عَطْفًا عَلَى الْأَسْمَاءِ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَوَكَّدَ " .
- (٦) الْجَمَّةُ بِالضَّم : مَجْتَمَعُ شَعْرِ الرَّأْسِ . وَفِي الْحَدِيثِ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جُمَّةٌ جَعْدَةٌ .
- اللسان ( جيم ) ٦٨٧/١ .
- (٧) الكافية : ١٤٠ .

الأول : ما ذكره وهو ما إذا كان تابعا لمجرور بإضافة صفة بالالف واللام وهو مجرد عنهما ، مثل :  
(١)

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ

عليه الظيرُ تَرْقُبَةٌ وَقُوَعَا

ومثل : رأيتُ الضَّارِبَ الرَّجُلَ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ كونه بدلًا ؛ لِأَنَّهُ  
يكون إِذْ ذَاكَ هو المقصود ؛ فيصيرُ : أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بَشَرٍ ، ورأيتُ الضَّارِبَ  
زَيْدٍ ، وهو غير جائزٍ ، كما تقدّم (٢)

الثاني : في النداء ، مثل : يَا غُلَامَ بَشَرٍ ، وبَشَرًا (٤) ، لا يجوزُ أَنْ يَكُونَ  
بدلًا ، إِذْ لو كَانَ ؛ لوجبَ بناؤه على الضمِّ .

(١) هذا البيت لمرار بن سعيد الفقعسي ، شاعرٌ إسلامي كثير الشعر ——— :

والبيت في ديوانه : ١٦٩ وهو من شواهد الكتاب : ١٨٢/١ ، والأصول  
لابن السراج : ١٣٥/١ ، وشرح أبيات سيويه للسيرافي : ١٠٧/١ ،  
والمفصل : ١٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٢/٣ ، وشرح الكافية  
للرّضى : ٢٨٤/١ ، والمقرب لابن عمفور : ٢٨٤/١ ، والمقاصد النحوية :

١٢١/٤ ، والخزانة : ١٨٣/٥ .  
(٢) العبارة في ب هكذا : " فنظيرُ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ : رأيتُ الضَّارِبَ  
زَيْدٌ وهو غير جائز كما تقدّم " .

(٣) ينظر ص : ٢١١ .

(٤) العبارة في (ب) هكذا : " يا غلامَ بَشَرٍ بَشَرًا وبَشَرًا " .

## المبنى

- قال : " [ المبنى ] ما ناسب مبنى الأصل " .<sup>(١)</sup>
- ( ضاربٌ ) في ( زيدٌ ضاربٌ عمرو ) يناسب : ( ضَرْبٌ ) ، لَأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ  
وليس بمبنىٍّ ، والأَجودُ : المبنىُّ ما أشبه الحرفَ بوجه اعتبرته العربُ .
- وقولنا : اعتبرته العربُ احترازاً من مثل : ( أَيْ ) شرطيةٌ ، فَإِنَّهَا<sup>(٢)</sup>  
أشبهت الحرفَ ، لكنْ لم تعتبر العربُ هذه المشابهةَ .<sup>(٣)</sup>
- قال : " والْقَابُ " .<sup>(٤)</sup>
- أَيْ : عند المتأخرين . وبعضُ المتقدمين يطلقُ عليه : الْقَابُ المعربُ .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) زيادة من (ج) وهي في الكافية : ١٤٢ .
- (٢) في ج : " احتراز " .
- (٣) " العرب " ساقط من ب
- (٤) الكافية : ١٤٢ : بعده : " أو وقع غير مركب ... والْقَابُ : ضمٌ ، وفتح وكسر ، ووقف " .
- (٥) قال الرضى في شرحه على الكافية : ٣/٢ :
- " والتميز بين الْقَابِ حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما فى  
اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السَّامِعِ ، وَأَمَّا  
الكوفيون فيذكرون الْقَابِ الإعرابَ فى المبنى وعلى العكس ولا يفرقون  
بينهما " .

(١)

## الضمير

(٢)

وبنيت الضمائر لمشابهة الحرف بالنقص في الاتصال ، وبعدم الاستقلال ولا يرد نحو : نحن ، وأنتم ، لأننا نعن بالضمائر المتملة ؛ لأنها الأصل وغيرها ملحق بها ، بدليل أنه لا يجوز المنفصل إلا / عند تعذر المتصل ، وليس في المتصل أكثر من حرفين ولا يستقل أيضا بنفسه ، فاشبه الحرف بهما .

قوله : " فالأول من ضربت " إلى آخره .

ياء المخاطبة من : تفعلين ، وافعلين : غير داخلة فيما ذكر .  
وتفصيل الضمائر معروفة متصلها ، ومنفصلها .

قوله : " ولا يسوغ المنفصل " .

قد ساغ في : ( أعطيتك ) ، و ( ضربتك ) الضمائر المنفصلة ولا تعذر .

(٦)

قوله : " بالتقدم على عامله " .

هذا مخصص بالمنصوب ، إذ لا يجوز تقدم غيره على عامله .  
قوله : " أو بالفصل لغرض " .

هو في ثلاثة مواضع :

ب ( إلا ) ، وإنما ، واللام الفارقة ، مثل : ما آكرمك إلا أنا ، وإنما آكرمك أنا ، وإن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه .

قوله : " أو بالحذف " .

آى : حذف العامل في مثل : إيتاك والاسد .

(١) ساقط من (ب) و(ج) وفي الكافية : ١٤٣ : " المضمرا موضع لمتكلم ، أو مخاطب أو غائب ،

تقدم ذكره لفظا أمعنى ، أو حكما وهو متصل ومنفصل " .

(٢) في ( ج ) : " المضمرات " .

(٣) العبارة في ( ج ) : " فالأول ضربت " وهى موافقة لما في الكافية :

١٤٣ : " فالأول : ضربت ، وضربت ، إلى ضربين وضربين " .

(٤) الكافية : ١٤٥ : " ولايسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل ، وذلك بالتقديم على عامله أو بالفصل لغرض أو بالحذف أو يكون العامل معنويا أو حرفا والضمير مرفوع " .

(٥) في ( ج ) : " ضربيك " .

(٦) في ( ب ) : " بالتقدير " وفي الكافية : ١٤٥ : " بالتقديم " .

(٧) في ( ب ) و ( ج ) : " تقديم " .

(٨) الكافية : ١٤٥ .

(٩) الكافية : ١٤٥ .

(١) قوله : " أو يكون العامل معنويًا " .

أى : الابتداء ، مثل أنا زيد .

(٢) [ قوله ] " أو حرفًا " .

مثل : ما أنت قائمًا ، وهذا مخصوصٌ بـ ( ما ) وحدها وظاهر كلامه

الإطلاق .

(٤) قوله : " أو لكونه مسندًا إليه صفة جرت " إلى آخره .

هذا عند البصريين مطلقًا ، والكوفيون يجيزون حذف هذا الضمير

المنفصل عند عدم اللبس مثل : ( هندٌ زيدٌ ضاربته ) .

(٧) واستدلوا على ذلك بقوله :

فقلت له هذه هاتهما

إلينا بأدماءٍ مقتادها

ولم يقل : مقتادها أنت .

(١) الكافية : ١٤٥ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الكافية : ١٤٥ .

(٤) الكافية : ١٤٥ : " أو يكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير من هي لم " .

(٥ ، ٦) قال الأنباري في الإنصاف ٥٧/١ : " ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله نحو قولك : هندٌ زيدٌ ضاربته هي . لا يجب إبرازُه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازُه " .

وينظر : شرح الرضى على الكافية : ١٧/٢ ، والخزانة : ٢٩١/٥ .

(٧) هو الأعشى ، ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٥١ ، ورواية الديوان هكذا :

فقلنا له هذه هاتهما

بأدماءٍ في حبلٍ مقتادها

وهو في معاني الفراء : ٣٤٧/٢ وروايته : " فجاء " بدل : " إلينا " والخزانة : ٢٢٢/٨ .

قال الفراء في المعاني : ٣٤٧/٢ : " وقد ينشد بأدماءٍ مقتادها

تخفف الأدماء لإضافتها إلى المقتاد ومعناه بملء يدي من اقتادها " . وجاء في اللسان ( آدم ) ٤٦/١ : " والأدمة في الإبل : البياض " .



(١)  
ومنه :

ترى أرباقهم متقلديها  
إذا صدى الحديد على الكمة  
ولم يقل : متقلديها هم .  
(٢)  
وبقوله :

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت  
بكنه ذلك قحطان وعدنان  
ولم يقل : بانوها هم .

وقرى شاذاً \* إلى طعام غير ناظرين إناءه \* بكسر ( غيـ ) (٥)  
ولم يقل : [غير ناظرين] أنتم .  
وأما ( إيا ) فالمختار أنه اسم مضاف إلى ما اتصل به من الضمائر /  
بدليل قولهم : ( فإياه وإيا الشواب ) (٧)  
٢/٣٤

(١) لم أقف على اسم قائله ، والبيت فى معانى القرآن للفراء : ٢٧٧/٢ ،  
والإنصاف : ٥٩/١ ، والخزانة : ٢٩١/٥ ( عرضاً ) .  
ويروى : " كما صدى " .

(٢) لم أقف على اسمه ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك : ٤١٨/١ ، وشرح  
ابن عقيل : ٢٠٨/١ ، والهمع : ١٢/٢ .  
(٣) قال الزمخشري فى الكشاف : ٢٤٤/٣ : " وعن ابن أبى عبله أنه قرأ  
\* غير ناظرين \* مجروراً صفة لطعام وليس بالوجه " وقال أبو حيان  
فى البحر المحيط : ٢٤٦/٧ : " وقرأ الجمهور ( غير ) بالنصب على الحال  
وابن أبى عبله بالكسر صفة لطعام " .  
وينظر : التبيين للعكبرى : ١٠٩٤/٢ .  
(٤) سورة الأحزاب : آية : ٥٣ .  
(٥) ساقط من ج .  
(٦) زيادة من ج .  
(٧) الكتاب : ٢٧٩/١ . وينظر : الأصول لابن السراج : ٢٥١/٢ ، وسر الصناعة لابن  
جنى : ٣١٣/١ - ٣١٤ .

قوله : " وإذا اجتمع ضميران " إلى آخره " وليس أحدهما مرفوعاً " .<sup>(١)</sup>

لأنه لو كان لوجب تقديمه .

قوله : " فلك الخيار في الثاني " .

مذهب سيبويه : أن الاتصال واجب . وقال غيره : الاتصال أجود ، ويجوز الانفصال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> \* فالتخيير والحالة هذه ؛ بعيد .<sup>(٣)</sup>

ولم يجرء الانفصال إلا قليلاً ، ومنه الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : " مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ مَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ " .<sup>(٤)</sup>

فإن كانا مفعولين ( حسب ) ، فالمختار عند الجميع الانفصال ، مثل :  
حسبتك إياه ، وجوزوا فيه الاتصال ، مثل : حسبتك ، قال شيخنا : وهو المختار عندي .<sup>(٥)</sup>

(١) الكافية : ١٤٥ : بعده : " وليس أحدهما مرفوعاً ، فإن كان أحدهما أعرف ، وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل أعطيتك وأعطيتك إياه ، وضربك ، وضربي إياك وإلا فهو منفصل مثل أعطيتك إياك وإياه " .

(٢) قال سيبويه في الكتاب : ٣٦٤/٢ : " فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً ، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب ، فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إيا ، وذلك قوله : أعطيتك ، وقد أعطاك ، وقال عز وجل - ﴿ فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ \* فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب " .

(٣) قال الرمخشى في المفصل ١٣٠ : " فإذا التقى ضميران في نحو قولهم : الدرهم أعطيتك والدرهم أعطيتكموه والدرهم زيد معطيكه وعجبت من ضربه جاز أن يتملا كما ترى وأن يفصل الثاني " .

(٤) سورة هود : آية : ٢٨ .

(٥) أخرجه الذهبي في كتاب الكبائر : ٢٠٥ .

(٦) في ( ب ) : " مفعولين " .

(٧) قال سيبويه في الكتاب : ٣٦٥/٢ : " وتقول " حسبتك إياه ، وحسبنتي إياه لأن حسبتنيه ، وحسبتك قليل في كلامهم " .

(٨) هو ابن مالك قال في الألفية :

كذلك خلتني واتصلا

أختار ، غير اختار الانفصالا

وقال في شرح الكافية الشافية : ٢٤١/١ - ٢٣٢ " وعندى أن اتصاله أولى " .

- (١) قوله : " والمختار في خبر باب كان الانفصال " .  
 الفصيح في الكلام المختار<sup>(٢)</sup> الاتصال ، ومنه الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : في حديث ابن صياد : " إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ . وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ " .<sup>(٣)</sup>  
 (٤) ومنه ما روى من قوله - صلى الله عليه وسلم - لعائشة لما كشف<sup>(٥)</sup> له وقعة الجمل : " إِيَّاكَ يَا حَمِيرَاءُ أَنْ تَكُونِيهَا " .<sup>(٦)</sup>  
 ولم يأت الانفصال إلا في ضرورة الشعر<sup>(٧)</sup> .  
 (٨) قوله : " والأكثر لولا أنت إلى آخرها " .<sup>(٩)</sup>  
 (١٠) آي : من الضمائر المنفصلة .

(١) الكافية : ١٤٦ : " والمختار في باب خبر كان الانفصال ، والأكثر (لولا أنت) إلى آخرها وعسيت إلى آخرها وجاء لولاك وعساک " .

- (٢) " المختار " ساقط من ج .  
 من ( ج ) .  
 (٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفتن : ٢٢٤٤/٤ .  
 (٤-٤) العبارة في ( ج ) هكذا : " وما روى قوله " .  
 (٥) في ب : " كشفت " .  
 (٦) استشهد ابن مالك بهذا في شرح الكافية الشافية : ٢٣١ : ١ ، وشرح التسهيل : ٢١٠/١ والحديث في سنن ابن ماجه ٨٢٧/٢ .  
 (٧) " ضرورة " ساقط من ( ج ) .  
 وقد اختار بعض النحاة الانفصال في غير ضرورة الشعر - قال سيبويه في الكتاب : ٣٥٨/٢ : " ومثل ذلك كان إِيَّاه ؛ لَأَنَّ كانه قليلة " .  
 وينظر : شرح الرض : ١٨/٢ .  
 (٨) الكافية : ١٤٦ .  
 (٩-٩) في ( ج ) : " لولاك " .  
 (١٠) في ( ب ) : " في " .

"وعسيت إلى آخرها " .

أَيُّ : من [ الضمائر ] الممتطلة <sup>(١)</sup> .

قول : " وقد جاء لولاك ، وعساك " <sup>(٢)</sup> .

أَيُّ : وهو خلاف الاتصال ؛ لأنَّ الكافَ ضميرٌ منصوبٌ ، أو مجرورٌ ، وليس  
ذاتك موضعَهُما ، فمن شواهد الكاف قوله : <sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>

لولاك هذا العامَ لمَ أَحَجُّ

وإذا اتصلَ بـ ( لولا ) ياءُ المتكلمِ على هذه اللفظة قيل : لَوْلَايَ ، كقول  
الشاعر : <sup>(٥)</sup>  
<sup>(٦)</sup>

وَأَنْتَ أَمْرٌ لَوْلَايَ طَحْتَ كَمَا هُوَ

بِأَجْرَامِهِ [من] قَلَّةِ النَّيِّقِ مِنْهُوِي / <sup>(٧)</sup>  
٣٤٤ ب

(١) زيادة من ( ج ) .

(٢) الكافية : ١٤٦ .

(٣) في ( ب ) : " ذلك " .

(٤) صدر البيت :

\* أَوَمَّتْ بَعِينِيهَا مِنَ الْهُودِجِ \*

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه : ٨٠ ، والبيت في

المفصل : ١٣٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨١/١ ، والإنصاف : ٦٩٣/٢ ،

وشرح الرضى على الكافية : ٢٠/٢ ، والهمع : ٢٠٩/٤ ، والخزانة :

٣٣٣/٥ .

(٥) في ( ب ) : " قلت " .

(٦) هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاصي الثقفي ، والبيت في الكتاب :

٣٧٤/٢ ، والكامل : ٣٤٥/٣ ، والخصائص : ٢٥٩/٢ ، والمنصف لابن جني : ٧٢/١ ،

والأزهية للهروي : ١٨٠ ، والمفصل : ١٣٥ ، والإنصاف : ٦٩١/٢ ، والمقاصد

النحوية : ٢٦٢/٣ ، والخزانة ٣٣٦/٥ . ويروي :

وكم موطن لولاي طحت كما هو

بأجرامه من قلة النيق منهوي .

(٧) في الأصل : " في " وما أثبتته من ب و ج .

وَإِنْ اتَّصَلَتْ ب ( عسى ) فَلَا يُقَالُ إِلَّا : عَسَى ، بنون الوقاية ، لِأَنَّهُ  
قياسُ ياءِ المتكلم مع الأفعال ، إِلَّا ( ليس ) فقط ، فَإِنَّهُ وَرَدَ فِيهِمَا  
النُّونُ ، وَحُذِفَتْ .

قال بعضُ العرب : [ عَلَيْهِ رَجُلًا <sup>(١)</sup> ] ليسنى <sup>(٢)</sup> ، بنون الوقاية .

---

(١) فى الأصل و ( ب ) : " عليها رجل " وما أثبتته من ( ج ) .  
(٢) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٢٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية :

[ نون الوقاية ]

(١) قوله : " ونون الوقاية " إلى آخره .  
 هي لازمة في الأمر - أيضاً - وهي معه أحق ؛ لأن المحذور من كسرة  
 الفعل موجود فيه ، ويزيد باللَّس بامر المخاطبة .  
 قوله : " وفي المضارع خليا " إلى آخره .  
 المختار أن المحذوف في المضارع المرفوع نون الإعراب ، والبقية  
 نون الوقاية ؛ لأن نون الإعراب كجزء الكلمة فكسرها كأنه فعل  
 مفرم منه من كسر آخر الفعل ؛ ولأن نون الإعراب حذفت في مواضع يقتضيها من  
 غير مقتضى لحذفها ، كقوله

أبيت أسرى وتبتي تدلكي

(٦) وَجَّهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمَسْكِ الذَّكِيِّ

وكما جاء في الحديث : " ولا تؤمنوا حتى تحابوا " . فقد عهد حذفها  
 منفردة ، ونون الوقاية لم تحذف مع مقتضيها . فحذف ما عهد حذفه أولى  
 ولأن نون الضمير حذفت لاجلها في قوله :  
 (١٠)

- 
- (١) الكافية : ١٤٧ : " ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ، وفي المضارع  
 عربيا عن نون الإعراب " .  
 (٢) في ( ج ) : " وهو " ، وفي ب : " وهي مع الأمر أحق " .  
 (٣) الكافية : ١٤٧ .  
 (٤) في الكافية ١٤٧ : " عربيا " ، وكذلك في ج .  
 (٥) لم أقف على اسم قائله ، والسبت من شواهد الخصائص : ٣٨٨/١ ، وشرح  
 الكافية الشافية : ٢١٠/١ ، وشواهد التوضيح لابن مالك : ١٧٣ ، واللسان  
 ( ذلك ) : ١٤١٢/٢ ، والخزانة : ٣٣٩/٨ .

- (٦-٦) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
 (٧) أخرج الحديث مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان : ٧٤/١ .  
 (٨) في ب : " مفردة مع مقتضى " .  
 (٩) " أولى " ساقط من ( ب ) .

=====

تراه كالشَّغَامِ يُعَلِّمُكَ مَسْكَهَا

يسوءُ الغاليات إذا فليَنسَى

وأصله : فليَنسَى ، فَحَذَفُ نُونِ الإِعْرَابِ أَوَّلَى (١)

ومعنى البيت : أَنَّهُ يَصْفُرُ رَأْسَهُ بِالشَّيْبِ . وَالشَّغَامُ : نَبْتُ لَهُ زَهَرٌ يُشَبِّهُ الشَّيْبَ . (٣) والغاليات : النساءُ . (٤)

قوله : " وَأَنْتَ مَعَ النَّوْنِ " إِلَى آخِرِهِ . (٥)

الحذف مع ( لَدُنْ ) قليل ، ولذلك قُلَّ القِراءَةُ بِهِ . (٦)

والحذف وعدمه فى ( إِنْ ) سَيِّئَانِ ، وهما فى القرآن كثيران . (٧)

قوله : " وَيَخْتَارُ فى لَيْتَ " . (٨)

=====

(١٠) هو عمر بن معد يكرب الزبيدي ، كان من فرسان العرب المشهورين

والبيت فى ديوانه : ١٧٣ ، والكتاب : ٥٢٠/٣ ، ومعانى الفراء

: ٩٠/٢ ، والحجة لابن خالويه : ١٤٣ ، والمنصف لابن جنى : ٣٣٧/٢ ،

والصاح ( فلا ) : ٢٤٥٧/٦ ، والخزانة : ٣٧١/٥ .

ويروى " رأته " .

.....

(١) بعدها فى ( ب ) : " من غيرها " .

(٢) فى ( ب ) : " وهو " .

(٣) قال الجوهري فى الصحاح ( شغم ) : ١٨٨٠/٥ : " الشَّغَامُ : نَبْتُ يَكُونُ فى

الجبل يَبْيَضُ إِذَا يَبَسَ " .

(٤) الغاليات : جمع فالية ، وهى المرأة التى تغلى الشعر .

(٥) الكافية : ١٤٧ .

(٦) قرأ نافع وأبو بكر الآية ٧٦ من سورة الكهف بحذف نون الوقاية

من ( لدن ) : \* قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ

مِنَ لَدُنِي عُذْرًا \* . بحذف نون الوقاية من ( لدن ) .

ينظر الحجة فى القراءات لابن خالويه : ٢٢٨ ، والإقناع لابن

البازش : ٦٩١/٢ .

(٧) فى ( ب ) : " كثير " .

(٨) الكافية : ١٤٧ .

وَقَدْ جَاءَ بِغَيْرِهَا قَلِيلًا ، كَقَوْلِ زَيْدِ الْخَيْلِ الطَّائِي (١) :

كَمُنِّيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي

أُصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي (٢) /

١/٣٥

قوله : " وَمِنْ ، وَعَنْ " . (٣)

لم يَجِءِ الحذفُ فيهما إِلَّا فِي بَيْتٍ لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ ، وَهُوَ : (٤)

" أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنْنِي

وَأَمَّا ( قَدْ ) وَ ( قَط ) فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : " قَطَى قَطَى " . (٥)

قوله : " وَعَكْسُهَا لَعَلَّ " . (٦)

(١) البيت من شواهد الكتاب : ٢٧٠/٢ ، والمقتضب : ٣٨٥/١ ، والمفصل : ١٣٨ ،

والمقرب لابن عصفور : ١٠٨/١ ، واللسان ( ليت ) : ٤١١/٥ ، وشرح

ابن عقيل : ١١١/١ ، والمقاصد النحوية : ٢٤٦/١ ، والخزانة : ٣٧٥/٥ ،

وجابر : رجل من غطفان تمتنى أَنْ يَلْقَى زَيْدًا فَلَمَّا التَقِيَ طَعَنَ زَيْدًا جَابِرًا

بَرَمَحَ لَهُ فَانْقَلَبَ ظَهْرًا لِبَطْنٍ وَانْكَسَرَ ظَهْرُهُ .

(٢) فِي ( ب ) وَ ( ج ) : " بَعْضٌ " . (٣) الكافية : ١٤٧ : " وَيَخْتَارُ فِي لَيْتٍ وَمِنْ وَعَنْ وَقَدْ وَقَطَ وَعَكْسُهَا لَعَلَّ " .

(٤) البيت من شواهد الحجة لابن خالويه : ٢٢٨ ، وشرح الرضى على الكافية :

٢٣/٢ ، وشرح الالفية لابن الناظم : ٧٠ ، وشرح ابن عقيل : ١١٤/١ ،

والمقاصد النحوية : ٣٥٢/١ ، والهمع : ٢٢٤/١ ، والخزانة : ٣٨٠/٥ ،

وقيس : هو أبو قبيلة من مضر ، ويقال له : قيس-يلان .

(٥) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه فى باب قول الله تعالى :

\* وهو العزيز الحكيم \* من كتاب التوحيد : ١٦٦/٨ .

(٦) الكافية : ١٤٧ .



وهي لغة القرآن<sup>(١)</sup> ، وقد جاء بالنون<sup>(٢)</sup> ، كقوله :  
فقلتُ أعيروني القَدومَ<sup>(٣)</sup> لعلني  
أخطُ بها قبرًا لا يبيض ما جدد

- 
- (١) قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي مَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ سورة غافر ، آية : ٣٦ .
- (٢) لم أقف على اسم قائله ، والبيت من شواهد شرح الالفية لابن الناظم : ٦٩ ، واللسان ( قدم ) : ٣٥٥٦/٥ ، وشرح ابن عقيل على الالفية ١/١١٣ ، والمقاصد النحوية : ٣٥٠/١ ، والهمع : ٢٢٤/١ .
- ويروى : " أعيروني " .
- (٣) في ب و ج : " قدوما " .

[ ضمير الفصل ]

- (١) قوله : " قبل العوامل وبعدها " .  
 بعدها لا يكون مبتدأ ، ويسمى فصلاً لما ذكر ، وعماداً (٣) ، أى : عماداً (٤)  
 لهذا المعنى المذكور .  
 (٥) قوله : " معرفة أو أفعل من كذا " .  
 وأيضاً إذا كان الخبر ( غير ) و ( مثل ) وشبههما ، مثل :  
 كان زيدٌ هو غير صديقى .  
 (٦) قوله : " ولا موضع له عند الخليل " .  
 وسيبويه أيضاً .  
 (٨) وقول بعضهم : " إنّه حرفٌ ، إذ لو كان اسماً لكان مستقلاً وتابعا ، وليس (٩)  
 بهما فتعني حرفيته ، ليس يلزم (١٠) ، لأنّه جاء مجيء الحرف ، ولا يلزم  
 من ذلك كونه حرفاً ، ولاتّفاق المتقدمين على إسميته .

- (١) الكافية : ١٤٨ : " ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها " .  
 (٢) في ج : " كما " .  
 (٣) في ب : " وعماد " .  
 (٤) في ج : " عماد " .  
 (٥) الكافية : ١٤٨ : " وشرطه أن يكون الخبر معرفة أو أفعل من كذا مثل : (كان زيدٌ هو أفضل من عمرو) ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ أو ما بعده خبره " .  
 (٦) الكافية : ١٤٨ .  
 (٧) ينظر : فى هذه المسألة الكتاب : ٣٨٩/٢ - ٣٩٥ ، والمقتضب :  
 ١٠٣/٤ ، والإنصاف : ٧٠٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٤٤/١ .  
 (٨) قال سيبويه فى الكتاب : ٣٩٠/٢ : " وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها فى كلام العرب فأجره كما أجره " . وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : ٢٤٥/١ : " وإذا لم يكن له موضع من الإعراب فالحكم عليه بالحرفية أوّل من الحكم بالاسمية " .  
 (٩) فى ( ب ) و ( ج ) : " أو تابعا " .  
 (١٠-١٠) فى ( ب ) و ( ج ) : " غير لازم " .

(١) ضمير الشأن

(٢) قال : " ويتقدم على الجملة " إلى آخره .

جاء بضمير الشأن ، لتعظيم الأمر ، وتهويله ، ولذلك جاء في الأكثر  
لوعيد ، أو وعد ، أو تهديد ، كقوله تعالى \* إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا \*<sup>(٣)</sup>  
\* إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ \*<sup>(٤)</sup> ، \* إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ \*<sup>(٥)</sup> .  
قوله : " يُفسر بالجملة " .<sup>(٦)</sup>

قد يفسر بـ ( أَنْ ) الخفيفة المفتوحة وهي وما دخلت عليه بتأويل  
مفرد كقوله :<sup>(٧)</sup>

وما هو إلا أَنْ أراها فجاءةً  
فَأَبْهَتْ حَتَّى لَا أَكَادُ أَجِيبُ

(١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ١٤٩ : " ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن والقصة  
يُفسر بالجملة بعده ويكون منفصلاً ومتصلاً ، مستتراً أو بارزاً على حسب  
العوامل " .

(٢) الكافية : ١٤٩ .

(٣) سورة طه : آية : ٧٤ .

(٤) سورة المؤمنون : آية : ١١٧ .

(٥) سورة يوسف : آية : ٩٠ .

(٦) الكافية : ١٤٩ .

(٧) هذا البيت من الشواهد النحوية التي نُسبت إلى أكثر من شاعر ، فقد  
نُسب للأحوص وهو في ديوانه : ٢٨٨ ، ونُسب إلى كثير عزة وهو في  
ديوانه : ٥٢٢ ، وإلى مجنون ليلى ولم أجده في ديوانه بتحقيق شوقية .  
إِنَّا لَجَقُّ وَإِلَى عُرْوَةٍ بَنِ حَزَامٍ .

والبيت من شواهد الكتاب : ٥٤/٣ ، والمفصل : ٢٥١ ، وشـرح  
المفصل : ٣٨/٧ ، والخزانة : ٥٦٠/٨ .

استشهد سيبويه والزمخشري وابن يعيش وغيرهم بهذا البيت على جواز  
نصب ( أبهت ) ورفعها على القطع .

وقال البغدادى في الخزانة : ٥٦١/٨ " وليس ( هو ) في البيت  
ضمير الشأن " إلى أَنْ قَالَ :

" لَأَنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ لَا بَدَّ أَنْ يُفَسَّرَ بِجُمْلَةٍ وَلَا جُمْلَةٌ هُنَا " .

وفى الحديث عن عُمرَ : " فما هو إلاَّ أنَّ رأيتُ اللهَ قد شرحَ صدرَ أبي بكرٍ  
لشيءٍ فَعَرَفْتُ / أَنَّهُ الحقُّ " (١)

ب/٣٥

(٢) قوله : " منصوبًا ضعيفٌ " .

(٣) الأَوَّلَى : قليل وهو إشارةٌ إلى قولِ الشاعرِ :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكَنِيسَةَ يَوْمًا

يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظَبَاءَ

---

(١) الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب الإيمان : ٥١/١ - ٥٢ ، وأبو داود فى السنن كتاب الزكاة : ٩٣/٢ - ٩٤ .

(٢) الكافية : ١٤٩ .

(٣) هو الأخطل والبيت فى ملحقات ديوانه : ٣٧٦ ، والجمل للزجاجي : ٢١٥ ،  
وأمالي ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، والمقرب لابن عصفور : ١٠٩/١ ، ٢٧٧ ، وضائر  
الشعر لابن عصفور : ١٧٨ ، والمغنى : ٥٦ ، والخزانة : ٤٥٧/١ .

(١) [ أسماء ] الإشارة (٢)

(٣) قال : " اسم الإشارة " إلى آخره .  
(٤) في المَوْنَتَ عشر لغات خمس مع الـ ذال : ذى ، ذه ، ذات ، ذه ، ذه  
وخمس مع التاء : تي ، وتا ، وتة ، وتة ، وتة .

(٥) قوله : " ولمثنائه " .  
لم يثن من اللغات المذكورة إلا ( تا ) ، و ( تن ) فقط ، وحذفت  
الـ لُف والتاء في التثنية لانه قياسي حرف العلة إذ لو ثبت لَحَرَكَ (٦) وهو  
لا يتصرف فيه بالحركة ، وحولف الـ لُف في ( فتیان ) وشبهه للـ لُف الحاصل  
عند الإضافة بين المثنى والواحد ، وهذا مأمُون في اسم الإشارة ؛ لعدم  
إضافته .  
(٧) قوله : " وجمعهما " .  
(٨) أي : المذكر ، والمؤنث ، والعاقل ، وغيره . قال الله تعالى :  
\* كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا \* (٩)

- 
- (١) زيادة من ج .  
(٢) ساقط من ( ب ) .  
(٣) في الكافية : ١٥٠ " أسماء الإشارة : مواضع لمشار إليه ، وهي خمسة ... " .  
(٤) ساقط من ( ج ) .  
(٥) الكافية : ١٥٠ .  
(٦) في ( ج ) : " تحرك " .  
(٧) الكافية : ١٥٠ .  
(٨) " وغيره " ساقط من ب .  
(٩) سورة الإسراء : آية : ٣٦ .

وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

\* والعيش بعد أولئك الأيام \*

قوله: " ويلحقها حرف التنبيه " .<sup>(٢)</sup>

قال الله تعالى: \* ألا ذلك هو الخسران المبين<sup>(٣)</sup> \*

وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

رأيت بنى غبراء لا يُنكرُونَنِي

ولا أهل هَذَاكَ الطَّرَافِ المُمَدِّدِ

قوله: " ويتصل بها حرف الخطاب " .<sup>(٥)</sup>

الأكثر أن حرف الخطاب يكون على حسب المخاطب ؛ فتقول :

( ذلك ) ، و ( ذلك ) ، و ( ذالكما ) ، و ( ذالكم ) ، و ( ذلكن )

وقد يستعمل الواحد المذكور في مكان الخمسة فيقال لكل ( ذلك ) كقوله

تعالى: \* ذلك يوعظ به من كان منكم يومئذ [ يالله ]<sup>(٦)</sup> \* ، وكقوله

تعالى: \* يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك<sup>(٨)</sup> \* وهذا كله يدل على أنه حرف

وليس اسماً .

(١) هو جرير ، وصدر البيت :

\* ذم المنازل بعد منزلة اللوى \*

وهو في ديوانه : ٢ / ٩٩٠ ، والكامل للمبرد : ٣٤٠ / ١ ، والمقتضب :

٤٣٠ / ١ ، والمفصل : ١٤٠ ، والمقاصد النحوية : ٤٠٨ / ١ ، والخزانة :

٤٣٠ / ٥ .

(٢) الكافية : ١٥٠ : " ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب " .

(٣) سورة الزمر: آية : ١٥ .

(٤) هو طرفة بن العبد والبيت في ديوانه : ٣١ ، والمسائل الحلبيات : ٢٢ ،

وشرح الكافية الشافية : ٣١٧ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني : ٨٦ ، واللسان

( غبر ) : ٣٢٠٦ / ٥ ، والمقاصد النحوية : ٤١٠ / ١ .

(٥) الكافية : ١٥٠ .

(٦) زيادة من ( ب ) .

(٧) سورة البقرة : آية : ٢٣٢ .

(٨) سورة الأحزاب : آية : ٣٠ .

(١) قوله : " وَيُقَالُ ذَا لِلْقَرِيبِ " إلى آخره .

التحقيق أَنَّ ( ذَا ) للقريب ، و ( ذَاكَ ) ، و ( ذَلِكَ ) لغير القريب  
متوسطاً / كَانَ أو غَيْرَهُ .

ثم البعد قد يَكُونُ لِلزَّمانِ وَلِلْمكانِ ، وقد يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ ؛ كَقَوْلِهِ  
تعالى : ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ (٢) . ومنه ﴿ ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ (٣)  
وقد يَكُونُ لِلتَّحْقِيرِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ بِحَضْرَتِكَ - معرضاً عنه - : لو فهمَ ذلكَ الرَّجُلُ  
لِكَلِمَتِهِ .

قوله : " وَذَانِكَ وَتَانِكَ " إلى آخره .

أَيُّ : لِلْبَعِيدِ ، وقد يَكُونَانِ لِلْقَرِيبِ ؛ بِدَلِيلِ الْقِرَاءَةِ : ﴿ إِنْ هَذَانِ ﴾ (٤)  
وهو لِلْقَرِيبِ قَطْعاً ، وَعَلَّتُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا شَنُّوا كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولُوا :  
( ذَيَّانِ ) ، و ( تَيَّانِ ) ، فَلَمَّا حَذَفُوا الْإِلْفَ وَلَمْ يَقْلِبُوها عَوَّضُوا عَنْهَا  
التَّشْدِيدَ كَمَا قَالُوا : اللَّتَانِ بِالتَّشْدِيدِ ؛ لِيَكُونَ عَوَضاً عَنِ الْيَاءِ فَـ (٥)  
( اللَّتَيَانِ ) عَلَى مَا كَانَ الْقِيَاسُ . (٦)

قوله : " وَأَوَّلَاكَ " .

أَيُّ : لِلْبَعِيدِ ، إِلَّا أَنْ ( أَوَّلَاكَ ) قَلِيلٌ شاذٌّ ، وَالْمُسْتَعْمَلُ ( أَوْلَاكَ )  
وبه جاء القرآن العزيز . (٧)  
قوله : " وَهَنَا لِلْمكانِ خَاصَّةً " .

(١) الكافية: ١٥٠: "ويقال: ذا للقريب، وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط، وتلك،  
وذائك وتاتك مشددتين. وأولالك مثل ذلك. وأما ثم وهنا وهنكا  
فللمكان خاصة " .

(٢) سورة الانعام : آية : ١٠٢ .

(٣) سورة السجدة : آية : ٦ .

(٤) سورة طه : آية : ٦٣ ، وقراءة التشديد هذه قرأ بها ابن كثير .  
ينظر الحجة لابن خالويه : ٢٤٢ ، والإقناع لابن الباذش : ٦٩٩/٢ .

(٥) ساقط من ( ج ) .

(٦) في ( ب ) : " اللتان " .

(٧) قال تعالى : ﴿ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ﴾ سورة النساء : آية : ٥٢ ،  
وقال تعالى : ﴿ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ سورة النساء :  
آية : ٦٣ .

قد تكون ( هـ ) للزَّمان - أيضاً - ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُغُوا  
رُكُوسَ مَا أَسْلَفْتُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومنه ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ويقال فيه  
- أيضاً - : ( هـ ) [ بكسر الهاء وتشديد النون ]<sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) " هـ " ساقط من ( ج ) .  
(٢) سورة يونس : آية : ٣٠ .  
(٣) زيادة من ج وهي من الآية ٤٤ من سورة الكهف .  
(٤) سورة الاحزاب : آية : ١١ .  
(٥) زيادة من ( ب ) و ( ح ) .



[الموصلول]

(١) [قال] [الموصلول] [إلى آخره] (٢)

(٣) قوله : " ما لا يتم " إلى آخره .  
اللَّذان ، واللَّتَان ، وبأَيَّهم (٤) هو أَشَدُّ ، معربة قبل مجيء الصَّلَة  
والإعراب دليل تمامها ، والأَوَّلَى : مالاتيم إفادته (٥) .

قال : " وعائد " .  
احترازاً من ( حَيْثُ ) ، و ( إِذْ ) ، و ( إِذَا ) ، لَأَنَّهَا لا تتلصق إلا (٦)

بجملة .  
(٨) قوله : " وصلته جملة خبرية " .  
صلة الألف واللام مفردة ، وقد ذكرها بعد ؛ ولكن هنا أولى ؛ لا خذ  
في الحد .

" وخبرية " .  
لأنَّ الطَّلَبِيَّةَ لا تكون صلة .  
قوله : " وهي الذي " (٩)  
وفيها لغات (١٠) .

(١) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) زيادة من ( ج ) .  
(٣-٣) ساقط من ( ج ) في الكافية : ١٥٢ : "الموصلول" : مالاتيم حزاً إلا بصلة وعائد  
وصلته جملة خبرية ، والعائد ضمير له .

(٤) في ( ج ) : " وأَيَّهم " .  
(٥) بعدها في ( ب ) إلى آخره .  
(٦) في ( ب ) و ( ج ) : " احتراز " .  
(٧) " إلا " ساقط من ( ب ) .  
(٨) الكافية : ١٥٢ .  
(٩) في ( ج ) : " وهي " وهذا موافق لما في الكافية : ١٥٢ : " وهي : الذي ، والتي ،  
واللَّذان ، واللَّتَان ، بالألف والياء " .  
(١٠) فيها أربع لغات : تخفيف الياء : ( الذِي ) ، وتشديدها : ( الذِي )  
وحذفها مع كسر ما قبلها : ( الذِ ) ، وحذفها مع سكون ما قبلها :  
( الذِ ) .

(١) قوله : " والأولى " .

وهي لجمع المذكر ، والمؤنث ؛ لكنها في المذكر أكثر . قال  
(٢) الشاعر يصف نواصب الدهر وفعلها :

وتُغْنِي الأولى يَسْتَلْثَمُونَ عَلَى الأولى

تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدَا الْقُبْلِ

فالأولى : للمذكر ، بدليل : يستلثمون ، والثانية للمؤنث ، بدليل

: تَرَاهُنَّ .

" والذين "

للمذكر خاصة ، والمشهور أنها بالياء مطلقاً وفيها لغة أن ترفعها (٤) (٥)

بالواو ، نحو : اللذون .

(١) الكافية : ١٥٢ : " والأولى ؛ والذين ، والآثي ، والآء ، والآي ، والآتي  
واللواتي " .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين : ٩٢/١ ، وشرح  
الكافية الشافية : ٢٧١/١ ، وشرح الالفية لابن النازم : ٨٥ ، وشرح  
ابن عقيل على الالفية : ١٤٢/١ ، والمقاصد النحوية : ٤٥٥/١ ، والهمع  
: ٢٨٦/١ .

ويروى : " وتبلى " بدل " تغنى " .

(٣) " أنها " ساقط من ( ج ) .

(٤) لغة طيء ، وهذيل ، وعُقيل إعراب ( الذين ) ففي النصب والجر  
بالياء ، وفي الرفع بالواو ( اللذون ) .

ينظر الأصول لابن السراج : ٢٦٢/٢ ، والمصاح ( لذي ) : ٢٤٨٢/٦ ،  
والمفصل : ١٤٢ ، وشرح الرضى على الكافية : ٤٠/٢ ، وشرح الكافية  
الشافية : ٢٥٨/١ ، واللسان ( لذا ) : ٤٢٤/٥ ، والمساعد لابن  
عقيل : ١٤٢/١ .

(٥) في ب : " أن رفعها " .

(١) وقوله : " بالالف " .

أَي : رَفَعًا .

(٢) " والياء " .

أَي : جَزًا وَنَصَبًا ، كسائر المَبْنِيَّاتِ .

قوله : " واللاء " .

(٣) هـ : مَهْمُوزَةٌ فِي مَوْضِعِ الْيَاءِ لِلْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَهِيَ فِي الْمُؤَنَّثِ أَكْثَرُ

عَكْسُ ( الْأُنثَى ) .

وَيَجْمَعُ ( اللَّاءُ ) عَلَى ( اللَّوَاتِي ) ، كَمَا يَجْمَعُ ( اللَّاتِي ) بِالتَّاءِ (٤)

عَلَى ( اللَّوَاتِي ) ، وَهَذَا الَّذِي بِالتَّاءِ لِلْمُؤَنَّثِ خَاصَّةً .

قوله : " وذو الطائية " .

(٥) هَذِهِ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مُوَصُولًا لِلْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَالتَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ

فَيَقُولُ : جَاءَنِي ذُو أَكْرَمَكَ ، وَذُو أَكْرَمَتِكَ ، وَذُو أَكْرَمَاكَ ، إِلَى آخِرِ

الضَّمَائِرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَغَيِّرُهَا عَلَى حَسَبِ الْمَذْكُورِ فِي صِلَتِهَا ، فَيَقُولُ :

جَاءَنِي ذُو أَكْرَمِكَ ، وَذَاتُ أَكْرَمَتِكَ ، وَذُو أَكْرَمَاكَ ، وَذُو أَكْرَمُوكَ ، كَمَا

(٦) رَوَى عَنْ الْعَرَبِ :

" أَمَّا الْفَضْلُ فَذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَأَمَّا الْكِرَامَةُ فَذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ

بِهِ " .

(١) الْكَافِيَّةُ : ١٥٣ : " وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَيَّ ، وَأَيَّةً ، وَذَوِ الطَّائِيَّةِ ، وَذَا بَعْدَ مَا

لِلْإِسْتِفْهَامِ وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْعَائِدِ وَالْمَفْعُولِ يَجُوزُ حَذْفُهُ " .

(٢) فِي ج : " وَبِالْيَاءِ " .

(٣) فِي ب : " مَهْمُوزٌ " .

(٤) " بِالتَّاءِ " لَيْسَ فِي ج .

(٥) حَكَى الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ : ٤١/١٥ - ٤٥ أَنْ ( ذُو ) فِي لُغَةِ طَبِيعِيٍّ

يَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى ( الَّذِي ) وَ ( الَّتِي ) فَيَقَالُ : رَأَيْتُ ذُو فَعْلٍ ، وَذُو

فَعْلَتٍ ، وَذُو فَعْلَا ، وَذُو فَعْلَتَا ، وَذُو فَعْلُوا ، وَذُو فَعْلُنَ .

وَيَنْظُرُ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٦/٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةُ الشَّافِيَّةُ :

٢٧٣/١ ، وَاللِّسَانُ ( ذُو ) ١٤٧٨/٣ .

(٦) يَنْظُرُ الْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ : ٢٦٣/٢ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٦/٢ ،

وَشَرَحَ الْكَافِيَّةُ الشَّافِيَّةُ : ٢٧٥/١ ، وَاللِّسَانُ ( ذُو ) ١٤٧٨/٣ .

(٧) هَذِهِ هِيَ رِوَايَةُ الْفَرَّاءِ عَنِ الْعَرَبِ ، يَنْظُرُ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٥/٢ - ٣٠٦

وَشَرَحَ الْكَافِيَّةُ الشَّافِيَّةُ : ٢٧٥/١ ، وَاللِّسَانُ ( ذُو ) ١٤٧٨/٣ .

وَيُرْوَى : " الْفَضْلُ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ

اللَّهُ بِهِ " .



ليس على إطلاقه ، وإنما يجوز حذفه ، إذا كان متصلاً ، مثل :  
جاء الذى أكرمْتُ ، فلو كان منفصلاً لم يجوز ، مثل : جاء الذى أيساهُ  
أكرمْتُ .

(١) مسألة يجوز حذف العائد المنصوب المتصل بفعل أو صفة ، مثل :  
جاء الذى أكرمْتُ / أو الذى إنك مكرمٌ .

فلو كان متصلاً بحرف لم يجوز حذفه ، مثل : جاء الذى إنه لكريم .  
مسألة : قد تحذف الصلة كلها ، لدليل يدل عليها ، كقوله :  
(٢) نحن الالى فاجمع جُمُوعاً

عَكَ ثَمَّ وَجْهَهُم إِلَيْنَا  
(٤) ومنه قول الآخر :

فَإِنْ أَدَعَ اللّوَاتِي مِنْ أَنْبَاسٍ  
أَصَاعُوهُنَّ لَا أَدَعَ الذِّينَ إِلَيْنَا  
أى : الذين أصاعوهن .

- (١) في ب : " قد يجوز " .  
(٢) " قد " ساقط من ( ب ) .

(٣) هو عبيد بن الأبرص والبيت في ديوانه : ١٤٢ ورواية الديوان :

نحن الالى جمع جُمُوعاً

عَا ثَمَّ وَجْهَهُم إِلَيْنَا

وهو من شواهد أمالى ابن الشجرى : ٢٩/١ ، ١٧٩/٢ ، وشرح الكافية  
الشافية : ٣١٢/١ ، والمغنى : ١١٩ ، ٨١٦ ، والمقاصد النحوية : ٤٩٠/١  
والخزانة : ٢٨٩/٢ ، ٥٤٢/٦ .

نحن الالى أى : نحن الذين عرفوا بالشجاعة .

(٤) هو الكميت بن زيد والبيت في ديوانه : ١٣٠/٢ ، وهو من شواهد المسائل  
العضديات للفارسي : ١٦٧ ، واللسان ( لذا ) : ٤٠٢٥/٥ ، والخزانة : ١٥٧/٦  
ويروى : " أصاعرهن " بدل : " أصاعوهن " .

- (١) قوله : " وإذا أخبرت بالذى " .  
وكذلك بأحد فروعها .  
(٢) وقوله : " بالذى " .  
(٣) للنحاة فى هذا الباب اصطلاحٌ ثانٍ يرافق اللغة ، لأن زيداً فـ...  
المسألة المذكورة مخبرٌ عنه لغةً ، وفى الاصطلاح الصناعى : مخبرٌ به .  
(٤) وبعضهم يجعل الباء هنا للاستعانة ، أى : متوصلاً إلى الإخبار بـ (الذى)  
(٥) وقوله : " وجعلت موضع المخبر عنه " .  
الاجود : وجعلت خلفاً عن المخبر عنه .  
(٦) وقوله : " وأخرته خبراً " .  
أى : عن ( الذى ) اصطلاحاً .  
(٧) وقوله : " وكذلك الألف واللام " إلى آخره .  
إنما وصلوا الألف واللام باسم فاعلٍ ، أو مفعولٍ ؛ لأنَّ الصلة من الموصول لها شبهة بالمضاف إليه ، وشبهة بالاسم الأخير من المركب تركيب مزج ، فأتى ببعض الصلات جملة لازمة حالة واحدة تشبيهاً بالمضاف إليه ،  
(٨) (٩)
- 
- (١) الكافية : ١٥٣ : " وإذا أخبرت بالذى مدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً ..... " .  
(٢) الكافية : ١٥٣ : " ..... وكذلك الألف واللام فى الجملة الفعلية خاصة " .  
(٣) يقصد المثال الذى أورده ابنُ الحاجب فى الكافية : ١٥٣ " الذى ضربته زيدٌ " .  
(٤) قال الجامى فى الفوائد الضيائية : ١٠٣/٢ - ١٠٤ :  
" إذا أردت أن تُخبر عن جزء جملة ب ( الذى ) أى : باستعانة الذى أو التى أو الألف واللام . فإنَّ الباء ليست صلة للإخبار لأنَّ الذى مخبرٌ عنها لا مخبرٌ بها " .  
(٥) فى ( ج ) : " ها هنا " .  
(٦) الكافية : ١٥٣ .  
(٧) الكافية : ١٥٣ .  
(٨) الكافية : ١٥٣ .  
(٩) فى ( ب ) : " الصلة " .

وبعضها مفرداً معرباً ، وهو : صلة الالف واللام تشبيهاً بالاسم الآخر<sup>(٢)</sup>  
من المركب مراعاةً للشبهين .<sup>(٢)</sup>

وقيل : لما أشبهت الالف واللام الموصولة الالف واللام المعرفة لسم  
تدخل إلا على ما دخلت [ عليه ] تلك .<sup>(٣)</sup>  
وتلك : لا تدخل إلا على المفرد ، فكذلك هذه . وصلة الالف واللام  
شروط :

أحدها : [ أن تكون ] جملة فعلية ؛ لما ذكر .<sup>(٤)</sup>  
الثاني : أن يكون فعلها متصرفاً تصرفاً تاماً ، لأن غير المتصرف  
مطلقاً ك ( عسى ) ، أو تصرفاً [ غير تام ] ك ( كاد ) ليس له اسم فاعل<sup>(٥)</sup>  
ولا مفعول فلا يصح صلة / لذلك .  
الثالث : أن لا يكون منفياً نحو : ماضرب زيد ، فلا يصح : الماضارب  
زيد .

الرابع : أن لا يتقدم معموله عليه ، فلا يصح : الزيدا ضارب .  
قوله : " فإن تعذر أمر منها " إلى آخره .<sup>(٦)</sup>  
أي : من جميع ما ذكر من تقديم ما ذكر وجوب تقديمه ، وتأخير ما ذكر  
وجوب تأخيره وتحمل الضمير خلفاً عنه ، وكون صلة الالف واللام بالشروط  
المذكورة تعذر الإخبار ؛ لعدم شروطه .  
قوله : " امتنع في ضمير الشأن " .  
مثل : الذي هو زيد منطلق هو ، فهذا لا يصح ، لأن لضمير الشأن  
صدر الكلام فلا يجوز تأخيرها .

(١-١) ساقط من ( ج ) .

(٢-٢) ساقط من ( ج ) .

(٣) في الأصل و ( ب ) : " عليها " ، وما أثبتته من ( ج ) .

(٤) في الأصل : " أن لا تكون " ، وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .

(٥) في الأصل و ( ب ) : " تاماً " ، وما أثبتته من ( ج ) لآته الصواب .

(٦) الكافية : ١٥٣ : " فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار ، ومن ثمت امتنع  
في ضمير الشأن ، والموصوف ، والصفة والمصدر العامل ، والحال ، والضمير  
المستحق لغيرها ، والاسم المشتمل عليه " .

" وأنموذج " (١)

[مثل] ضربت زيداً الخبيث ، فلا يجوز : الذى ضربته الخبيث زيد  
لأنه يلزم وصف المضمّر بالخبيث ، والمضمّر لا يوصف .  
" والصفة " .

مثل : الذى ضربت زيداً إياه الخبيث ، ولو جاز لآضمرت الصفة ، وهى  
لاتضمّر ولا يكون المضمّر صفةً .  
" والمصدر العامل " .

مثل : عرفتُ ضرب زيد عمراً ، لا يجوز : الذى عرفته زيد عمراً ضرب  
لأنه يلزم إضافة الضمير والضمائر لاتضاف ، وإعمال الضمير عمل المصدر  
والمصدر لا يعمل إلا إذا كانت فيه حروف الفعل فضميره لا يكون عاملاً .  
" والحال " .

مثل : الذى ضربته زيداً راكب ، لا يجوز : لأنه يلزم أن يكون الحال  
معرفةً ؛ لأن الضمير معرفةً ، والحال لا تكون إلا نكرةً .  
" والضمير المستحق لغيرها " .

كقولك فى مثل : زيد ضربت غلامه ، الذى زيد ضربت غلامه هو ؛ لأن  
الضمير مستحق لغير الموصول وهو ( زيد ) فيخلو من العائد ، ولو قدر  
رجوعه إلى الموصول لخلا منه زيد ، الذى يستحقه فامتنعت المسألة .

(١) زيادة من ج .

(٢) فى ( ج ) : " الضمير " .

(٣) فى ( ج ) : " زيد " .

(٤) فى ( ج ) : " فلا يكون " .

(٥) العبارة فى ( ج ) هكذا : " فيه الذى [عر] فته " .

(٦) فى ج : " زيد ضربته " .

(٧) فى ج : " الذى زيد ضربته هو " .

(٨) " من " ساقط من ب .



" والاسم المشتمل عليه " .

(١) آى : فى مثل : زيد ضربت غلامه ، فلا يحوز : الذى زيد ضربته غلامه  
لَا نَكَ أَنْ أَعَدْتَ الضَّمِيرَ / على زيد بقى الموصول بلا عائد ، وَأَنْ أَعَدْتَهُ عَلَى  
الموصول بقى المبتدأ بلا عائد .

مسألة : لايحوز الفصل بين الموصول والصلّة إِلَّا فى النداء خاصة ، وهو  
إِذَا مَا مستحسنٌ بَأَنْ يكون فى الصلّة ضمير المنادى ، كقوله :  
وَأَنْتَ الذى - يياسعد - أَبَتَ بِمَشْهَدٍ

كريمٍ وَأَثَوَابِ المكارمِ والمجدِ  
(٣) أو ضعيفٌ بخلافه ، كقوله :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنى لَا تَخُونَنِ  
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ - يَأْذِئِبُ - يَصْطَحِبَانِ

(١) بعدها فى ( ج ) : " قلت " .

(٢) هو حسان بن ثابت رضى الله عنه ، والبيت فى ديوانه : ٤٠٥ ، وأورد  
ابن هشام البيت فى السيرة : ٢٨٢/٣ ضمن أبيات لحسان يرثى بهـا  
سعد بن معاذ ويذكر حكمه فيهم .

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية : ٣٠٩/١ ، وشرح التسهيل  
السفر الاول : ٣١٩ ، والهمع : ٣٠٣/١ .

ويروى : " بَوَّتَ " بدل " أَبَتَ " ، و " الحمد " بدل " المجد " .  
(٣) هو الفرزدق ، والبيت فى ديوانه : ٨٧٠/٢ ، والكتاب : ٤١٦/٢ ،  
والمقتضب : ٢٩٤/٢ ، والاصول لابن السراج : ٣٩٧/٢ ، والمفصل :  
١٤٦ ، وأمالى ابن السجى : ٣١١/٢ ، وشرح الكافية الشافية :  
٣٠٩/١ ، والمقاصد النحوية : ٤٦١/١ ، والهمع : ٣٠٣/١ .

مسألة : قد تكون ( الذى ) مصدرية<sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى : \* ذَلِكَ الذى يُبَشِّرُ اللهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا \* الآية<sup>(٢)</sup> ، إِذْ لو كانت موصولةً كان العائدُ ( به ) ، وكان غيرَ جائزِ الحذف ؛ لأنَّ الموصولَ لم يتصلَّ بما اتصلَ به ومعلومٌ أَنَّهُ لا يجوزُ حذفُ العائدِ المجرورِ [مالم]<sup>(٣)</sup> يتصل الموصول بمثلــــه فلا يجوزُ : رأيتُ الذى مررت ، ويجوزُ : مررتُ بالذى مررت .  
وقد تكون ( الذى ) موصوفةً ، كما نقلَ الفراءُ عن العرب : ( جاءنى الذى أبوك ) ، و ( مررت بالذى أخيك ) ، ف ( أبوك ) ، و ( أخوك ) صفةٌ لـ ( الذى ) .

<sup>(٥)</sup>  
قوله : " و ( ما ) الاسمية " إلى آخره .  
( ما ) لاتكون صفةً ، وهى فى ( ضرباً ما ) ، و ( عندى شيئاً ما ) زائدةٌ عوضاً من الصفةِ وهى حرفٌ ، وليست باسمٍ ، بل هى كالواقعةِ بعد ( حيث ) عوضاً عن المضافِ إليه ، لأنَّ ( حيث ) كانت تعملُ الجرَّ فيما أضيفتُ إليه كغيرها ، فلمَّا أريدَ أعمالُها الجزمُ حُذِفَ منها المضافُ إليه وعُوضَ عنه ( ما ) . هذا قول المحققين<sup>(٦)</sup> .

(١) ذهب الى القول بأنَّ ( الذى ) قد تكونُ مصدريةً الفراءُ ، وأبو على الفارسى ، وابنُ خروفٍ، وابنُ مالك ، فقد قال الفراءُ فى معانى القرآن ٣٦٥/١ : " وَإِنْ شئتَ جعلتَ ( الذى ) على معنى ( ما ) تريد : تماماً على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماماً على إحسانه " .

وينظر شرح الكافية الشافية : ٢٦٥/١ .

(٢) سورة الشورى : آية : ٢٣ .

(٣) فى الأصل و ب : " بمالم " والمثبت من ج .

(٤) قال الفراء فى معانى القرآن ٣٦٥/١ : " وكذلك يقولون مررت بالذى أخيك ، وبالذى مثلك " .

وينظر شرح الكافية الشافية : ٢٦٣/١ .

(٥) الكافية : ١٥٤ : " وما الاسمية : موصولة ، واستفهامية ، وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيئٍ وصفة ..... " .

(٦) قال المرادى فى الجنى الدانى ٣٣٣ : " والثانى كقولهم : حيثما وإذما ذ ( ما ) فيهما عوضٌ من الإضافة ؛ لأنَّهما قصد الجزم بهما قطعاً عن الإضافة وجبىء ب ( ما ) عوضاً عنها " .

وينظر المغنى : ١٧٨ .

وقد تكون ( ما ) بمعنى ( رَبِّ ) في قولهم : ( إِنِّي مِمَّا أَفْعَلُ كَذَا )<sup>(١)</sup> و<sup>(٢)</sup>  
أَيُّ : رَبِّمَا أَفْعَلُهُ .

وقد تكون ( ما ) معرفة غير موصولة ، ونكرة غير موصولة :  
فالأول : كقولك : ( إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلُ كَذَا )<sup>(٣)</sup> ، أَيُّ : إِنِّي من الأمر  
أَنْ أَفْعَلُ كَذَا .

والثانية : ( ما ) التعجبية /

قوله : " وَمَنْ كَمَا " إلى آخره .<sup>(٤)</sup>

قد تكون ( مَنْ ) رائدة ، كقول عنتره :<sup>(٥)</sup>

يَاشَاةَ مَنْ قَنَصِي لِمَنْ حَلَّتْ لَسُهُ

حُرِمَتْ عَلَيْكَ وَلِيَّتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

قوله : " وَأَيُّ وَآيَةٍ " إلى آخره .<sup>(٦)</sup>

(١) في ( ب ) : " ما " .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢٨١/١

(٣-٣) في ( ب ) : " إِنَّنِي مَا إِذَا " .

(٤) في الكافية : ١٥٤ " ومن كذلك " .

(٥) البيت في ديوانه : ٢١٣ ، وهو في شرح المعلقات السبع للزوزنى :

١٢٦ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة للقرآن : ٣٢٤ ، ومعاني الحروف

للرمانى : ١٥٥ ، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور : ٤٥٨/٢ ، والضرائر

لابن عصفور : ٨١ ، والمغنى : ٤٣٤ ، والخزانة : ١٣٠/٦ ، ١٣٢ .

ويروى : " ما قنص " .

(٦) الكافية : ١٥٥ : " وَأَيُّ ، وَآيَةٍ كَمَنْ وَهِيَ مَعْرَبَةٌ وَحْدَهَا إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ

صَلَّتْهَا " .

قد تكون ( أ ) صفة أيضا إذا وقعت بعد نكرة ، كقولك : مررت  
برجل أى رجل ، وتكون حالا إذا وقعت بعد معرفة ، كقولك : لله دَرَزِيدُ  
أى رجل ، وكقول الشاعر :  
(٤)

فَأَوَّمَاتُ أَيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبَّتِ  
فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبَّتِ أَيْمَاءُ فَتَنِي

قلت وقد ذكره الشيخ فى النعت ، وتكون أيضا نافية ، كقول  
الشاعر :  
(٥)

فَأَذْهَبَ فَأَيُّ فَتَنِي فِي النَّاسِ أَحْزَرُهُ  
عن حتفه ظلم دُجْ ولا جَبَلُ

- (١) قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٢٨٦/١ : " وتجيء نعتا لتكرة  
دالا على الكمال كقولك : مررت برجل أى رجل " .  
(٢) " بعد " ساقط من ( ب ) .  
(٣) " دَرَزِيدُ " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٤) هو الراعى النميرى .  
والبيت فى الكتاب : ١٨٠/٢ ، ومعانى الغراء : ٣٩٥/١ ، وروايته  
فى المعانى :

فَقَامَ إِلَيْهَا حَبَّتِ بِسَلاَحِهِ  
فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبَّتِ أَيْمَاءُ فَتَنِي

- والكامل : ٣٤/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى : ٢٢٩/١ ، وشرح  
ابن عقيل : ٦٥/٢ ، والخزانة : ٣٧١/٩ .  
(٥) هو المتنخل الهذلي ، والبيت من قصيدة يرثو بها ولده أشيله ، وهو فى  
ديوان الهذليين : ٣٥/٢ ، ومعانى القرآن للغراء : ١٦٤/١ ، والخصائص :  
٤٣٣/٢ ، وأمالى ابن الشجري : ٧٧/١ ، ٣٢/٢ ، والمغنى : ٤٦٤ ، والخزانة  
: ١٣/٥ .  
ويروى : " من حتفه " بدل " عن حتفه " و " حيل " بدل " جيل "

فالعطف عليها بـ ( لا ) النافية دليل على كونها نافية .<sup>(١)</sup>

(۲)  
 قوله : " وهى معربة وحدها " ~

(٣) آي: دون غيرها من الموصولات؛ لِلزومِ الِإضافة، فإذا حُذِفَ شَطْرُ  
 صلتها فالبناء أولى، ويجوز الإعراب. قَيَّانٌ أُصِفَتْ فِي النِّعَةِ أُعْرِبَتْ  
 مثل: (كل) ويجوز حذف بعض صلة غير (أي) تَسْتَطِيعُ، مثل: رَأَيْتُ  
الَّذِي مَعْطِيكَ غَدًا دَرْهَمًا، قَيَّانٌ لَمْ تَطُلْ الْعَالَةَ فَالْحَدْفُ قَلِيلٌ شَاءَ، ومنه  
 القراءة: تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ بِالرَّفْعِ (٥)

تقديره : على الذي هو أحسن .

(v)

(٦) وقوله : " وفى ( مادة صتعت ) [وجهان] " إلى آخره .

جوابُ ما الذي بالرفع ، وأي شيء بالنصب ؟ التشاكل الجملتين  
وليس بواجب ، بل يجوز جواب كل منهما بما أُجيب به الآخر وفوات مشاكلة  
اللفظ مع بقاء مشاكلة المعنى لا يضر . ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَـنَّ رَبُّ  
السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ <sup>(٨)</sup> وَالْأَرْضِ .

- (۱) فی (ج) : " اَنَّهُا " .

- (٢) الكافية : ١٥٥ •

- (۳) فی ( ج ) : " صدر " .

- (٤) في ج : " فإذا " .

- (٥) سورة الانعام : آية : ١٥٤ .

وقراءة الرِّفْع هذه قرأ بها يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق .

ينظر معاني القرآن للفرَّاء : ١/٣٦٥ ، والمحتسب : ١/٢٣٤ والكشاف

للزمخشري : ٤٩/٢ ، والبحر المحيط : ٢٥٥/٤ ، وإتحاف فضلاء البشر :

• २२ •

- (٦) الكافية : ١٥٥ : " وفي ماذا صنعت وجهان ، أحدهما : مألذي ، وجوابه :

رفع. والآخر : أي شيء ، وجوابه : نصب " .

- (٧) زيادة من ب •

- (٨) سورة المؤمنون : آية : ٨٦ .

قُرِءَ : \* سَيَقُولُونَ اللَّهُ (١) ، و \* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ (٢) ، فالأول :

لمشكلة اللَّفْظِ والمعنى ، والثانى : لمشكلة المعنى فقط .

وقد / تكون ( ذا ) بعد ( ما ) الاستفهامية زائدة ملغاة ، كما

(٤) أنشد [ الاتخفش ] فى كتاب المعانى :

يَا خُزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بِالْ نِسْوَتِكُمْ

لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرِينِ تَحَنَانًا

(٢٠١) سورة المؤمنون : آية : ٨٧ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب بإثبات الالف قبل اللام ورفع هاء الجلالة ( الله ) ووافقهما اليزيدى ، وقرأ الباكون بغير الف وجر هاء الجلالة ( لِلَّهِ ) .

ينظر الحجة لابن خالويه : ٢٥٨ ، والتيسير للدانى : ١٦٠ ،

والإقناع لابن الباذش : ٧٠٩/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر : ٣٢٠ .

(٣) " ذا " ساقط من ( ب ) .

(٤) فى الأصل : " الفراء " ، وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) وهو الصحيح

لأنَّ الفراء لم ينشد هذا البيت فى معانيه ، وإنما أنشده الاتخفش فى

المعانى : ٤٦٤/٢ .

والبيت لجريز بن عطية الخطفى فى ديوانه : ٤٩٤ ، وهو من

شواهد المسائل المشككة لأبى على الفارسى : ٣٧٣ ، والمغنى : ٣٩٦ ،

والهمع : ٢٩٠/١ .

والخزر : جمع أخزر وهو صغير العينين .

أسماء الأفعــــــــال

[قال أسماء الأفعال<sup>(١)</sup>]

أَمَّا مراتبُها فهي في الأمرِ أكثرُ ، لصَحَّتْها من كلِّ فعلٍ ثلاثي قياسًا<sup>(٢)</sup> مطردًا ، مثل : ( نَزَالَ ) ، و ( دَرَاكَ ) ، و ( رُوِيَداً ) ، وشبهه .  
وأسماءُ الفعل الماضي أقلُّ منه ، مثل : ( هَيَّهَاتَ ) ، آيُ : بعدد و ( شَتَانِ ) ، آيُ : افترق وشبهه .

وأسماءُ الفعل المضارع أقلُّ منه ، ولم يذكرها المصنّف ، مثل : ( آوَه ) ، آيُ : اتَّوَجَّعَ ، و ( أَفَّ ) ، آيُ : اتَّضَجَّرَ ، و ( وَئِي ) و ( وَاهَا ) آيُ : اتَّعَجَّبَ ، و ( إِلَيَّ ) ، آيُ : اتَّخَصَّ ، لِمَنْ قَالَ : إِلَيْكَ ، آيُ : تنَحَّ .  
وَأَمَّا ( عَلَيْكَ ) فمعناها : الزم .

(٤) قوله : " وَفَعَالٍ بِمعنى الأمر من الثلاثي " .  
آيُ : المجرّد ولم يَنْبَهِ عليه ، فَإِنْ قِيلَ : اسْتَعْنَى بِالثلاثي ، قِيلَ : فَلِمَ لَمْ يَسْتَعْنِ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ ، بَلْ قِيدَهُ .

قوله : " وَفَعَالٍ مُصَدَّرًا " .  
آيُ : إِذَا أَرَدْتَ اسْمَ الْمَصْدَرِ ، ك ( فَجَارَ ) فَإِنَّهُ اسْمٌ لِلْفَجَرَةِ عُلِمَ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهَا ، كَمَا أَنَّ ( بَرَّةً ) اسْمٌ لِلْمَبْرَةِ عُلِمَ عَلَيْهَا ، قَالَ النابغة الذبياني :  
(٦)

(١) زيادة من ب و ج .

(٢) في ( ب ) : " أمر " .

(٣) في ب : " إِيَّاي " .

(٤) الكافية : ١٥٦ : " أسماء الأفعال : ما كان بمعنى الأمر ، أو الماضي مثل : ( رُوِيَداً ) أي : أمهله ، و ( هَيَّهَاتَ ذَاكَ ) ، آيُ : بَعْدَ . وَفَعَالٍ بِمعنى الأمر من الثلاثي قياس كَنَزَالَ بِمعنى انزل وَفَعَالٍ مُصَدَّرًا معرفة " .

(٥) بعدها في الأصل و ( ج ) : " الشاعر " .

(٦-٦) ساقط من ( ج ) ، والبيت في ديوانه : ٥٩ ، وهو من شواهد الكتاب :

٢٧٤/٣ ، ومجالس ثعلب : ٣٩٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى :

٢١٦/٢ ، والخصائص : ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ومقاييس اللغة : ١٧٨/١ ، وأمالى

ابن الشجري : ١١٣/٢ ، والمرتلج لابن الخشاب : ٩٧ ، واللسان

( برر ) ٢٥٣/١ ، والخزانة : ٣٢٧/٦ .

أَنَا اقْتَسَمْنَا وَبَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

أَيُّ : حَمَلْتُ أَنَا الْمَبْرَّةَ ، وَاحْتَمَلْتُ أَنْتَ الْفَجْرَةَ .

(١)

قوله : " أوصفة " .

أَيُّ : وَكَذَا إِذَا قَصَدْتَ بَ ( فَعَالٍ ) الصِّفَةَ مِثْلَ : فَجَارَ ، لِلْفَاجِرَةِ

و ( فَسَاقٍ ) لِلْفَاسِقَةِ .

و ( فَعَالٍ ) الصِّفَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى :

(٢)

مَخْصُوصَةٌ بِالنِّدَاءِ ، وَإِلَى غَيْرِ مَخْصُوصَةٍ بِالنِّدَاءِ .

(٤)

فَالْمَخْصُوصَةُ بِالنِّدَاءِ مَقِيسَةٌ عِنْدَ سَبْيُوِيهِ ، وَمَسْمُوعَةٌ عِنْدَ الْمَبْرَدِ .

(٣)

وغير المخصوصة تنقسم إلى :

حال ، وإلى صفة غالبة .

(٥)

فَالْحَالُ : كَقَوْلِهِمْ : ( جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ ) ، أَيُّ : مُتَبَدِّدَةٌ ، وَكَقَوْلِهِ : (٧)

\* أَوْدَى فَلَيْتَ الْحَادِثَاتِ كِفَافِي \*

أَيُّ : كَافَةٌ .

(١) فِي ب : " قَوْلُهُ وَصِفَةٌ " وَفِي ج : " قَالَ وَصِفَةٌ " .

(٢) " بِالنِّدَاءِ " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) .

(٣) قَالَ سَبْيُوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢٨٠/٣ : " وَاعْلَمْ أَنَّ فَعَالٍ لَيْسَ بِمُطْرَدٍ فَيُفِي الصِّفَاتِ نَحْوُ : حَلَّاقٍ ، وَلَا فِي مَصْدَرٍ نَحْوُ : فَجَارٍ ، وَإِنَّمَا يُطْرَدُ هَذَا الْبَابُ فِي النِّدَاءِ وَالْأَمْرِ " .

(٤) يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ : ٣٦٨/٣ .

(٥) سَاقِطٌ مِنْ ( ج ) .

(٦) قَالَ الرَّمْخُشْرِيُّ فِي الْمِفْصَلِ ١٥٥ : " جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ ، أَيُّ : مُتَبَدِّدَةٌ " وَيَنْظُرُ الْكَامِلُ : ٣٦٨/٣ ، وَالْمَحَاحِ ( بَدَد ) : ٤٤٤/٢ ، وَاللِّسَانُ

( بَدَد ) : ٢٢٦/١ .

(٧) فِي ب وَ ج : " وَكَقَوْلِهِمْ " .



- ب/٣٩ والصِّفَةُ الغالبة ك ( سَبَاطٍ ) لِلْحُمَى / ، و ( حَنَازٍ ) لِلشَّمْسِ .  
 وإِنَّمَا تَكُونُ ( فَعَالٍ ) الصِّفَةُ عِنْدَ سَبَوِيهِ قِيَاسًا مَطْرَدًا بِثَلَاثَةِ  
 شروط : أَنْ تَكُونَ صِفَةً ذَمًّا لِمَوْنَتٍ فِي النَّدَاءِ : مِثْلُ يَانَجَاسٍ ، وَخَبَاسٍ ، وَلِكَاعٍ  
 وَكَسَالٍ ، وَشَبَهَةٍ ، فَإِنْ فُقِدَ وَاحِدٌ مِنَ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ يَأْنُ تَكُونُ لِمَذْكَرٍ  
 (٤) أَوْ فِي صِفَةٍ مَدْحٍ ، أَوْ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ فَلَيْسَ مِنْهُ . فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي  
 (٥) غَيْرِ النَّدَاءِ فَشَاءَ مَسْمُوعٌ لَا يِقَاسُ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :  
 أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوَى  
 إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ  
 وَنَظِيرُهُ فِي التَّخْصِيصِ بِالنَّدَاءِ ، وَشَذُوذِهِ فِي غَيْرِهِ ( فُلٍ ) فَإِنْ جَاءَ  
 (٧) مِنْهُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ فَشَاءَ لَا يِقَاسُ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :  
 (٨) \* فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ \*

- (٢٠١) المفصل : ٥٧ ، وشرح الرضى : ٧٧/٢ .  
 (٣) ينظر الكتاب : ٢٨٠/٣ .  
 (٤) في ح : " وياخبث ، ويالكاع ، وياكسال " .  
 (٥) " أو " ساقط من ب .  
 (٦) هو الحطيئة ، والبيت في ديوانه : ٢٨٠ ، وهو من شواهد المقتضب :  
 ٢٣٨/٤ ، والكامل : ٢٦١/١ ، والصاح ( لكع ) : ١٢٨٠/٣ ، وأمالى  
 ابن الشحرى : ١٠٧/٢ ، والمرتل لابن الخشاب : ٩٧ ، والخزانة :  
 ٤٠٤/٢ .  
 ونُسبَ فِي اللِّسَانِ ( لكع ) : ٤٠٦٨/٥ إلى أَبِي الْغَرِيبِ النَّصْرِيِّ .  
 (٧) فِي الْأَصْلِ : " فَإِنْ مَاحَاءَ مِنْهُ " وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ ب وَ ج .  
 (٨) هُوَ أَبُو النِّجْمِ الْعَجَلِيُّ ، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣  
 وَالْمَقْتَضَب : ٢٣٨/٤ وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ : ٣٤٩/١ ، وَالطَّرَائِفُ الْأَدَبِيَّةُ : ٦٦  
 وَأَمَالِي ابْنِ الشَّحْرِى : ١٠١/٢ ، وَالْمَقْرَبُ لِابْنِ عَمْفُورٍ : ١٨٢/١ ، وَالْخَزَانَةُ :  
 ٣٩٠/٢ .

- (١)  
وهذا بخلاف ( فلان ) فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي النَّدَاءِ وَغَيْرِهِ .  
(٢)  
قوله : " إِلَّا مَا آخِرُهُ رَاءِ " .  
(٣)  
عند تميم فيه وجهان : البناء والإعرابُ

- 
- (١) في ب : " وفي غيره " .  
(٢) الكافية : ١٥٦ : " وعلما للأعيان مؤنثا كقطام ، وغلاب : مبنى في الحجاز  
ومعرب في بني تميم إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ رَاءِ نحو حَفَار " .  
(٣) ينظر الكتاب : ٢٧٨/٣ - ٢٧٩ ، والمقتضب : ٤٩/٣ - ٥٠ ، والمفصل :  
١٦٠ ، وشرح الرض على الكافية : ٧٩/٢ .

(١) [ أسماء ] الأصوات (٢)

(٣)

قال : " أو صَوَّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ " .

من هذا أيضا ما يَصَوَّتُ بِهِ لِلصَّبِيِّ قبل فهمه كقوله - صلى الله عليه وسلم - للحسن عند أخذ ثمرة الصدقة : " كَخِ كَخِ " (٤) ، [ ومنه ] : بخ ، ودخ (٦) و ( غَاقٌ ) حكاية صوت الغراب ، و ( مِءٌ ) بكسر الميم والإمالة والهمز : حكاية صوت الطبيرة ، و ( نَخٌ ) (٧) للجمل بكسر النون وتشديد الخاء أو (٨) تخفيفها مع سكونها .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٣) السلفية : ١٥٧ : " الأصوات : كل لفظ حكى به صوت ، أو صَوَّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ

فالأول : كغَاق ، والثاني : كِنَخٌ " .

(٤) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الزكاة باب ما يذكر فى

الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم : ١٣٥/٢ .

(٥) زيادة من ب و هـ .

(٦) زيادة من ( ب ) .

(٧-٧) العبارة فى ( ج ) هكذا : " و نَخٌ حكاية صوت الجمل " .

(٨) فى ب و ج : " وتخفيفها " .

(١)  
المركبات

(٢)

قال : " ليس بينهما نسبة " .

امروء القيس ، وبعلمك كذلك وهما معربان .

قوله : " وإِلَّا أَعْرَبَ الشَّانِي " .

أَيَّ : من الجريين .

قوله : " وبنى الأول " .

الاجود أَنَّهُ إِنَّمَا بَنَى الْأَوَّلَ (٣) عَلَى الْفَتْحِ ، لِأَنَّ الشَّانِي مَنْزِلُ مَنْزِلَةِ

تَاءِ التَّانِيثِ ، لِرِيَادَتِهِ ، وَمَا قَبْلَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ، فَكَذَلِكَ هَذَا ، إِلَّا

إِذَا كَانَ مَاقْبِلَ / الْآخِرِيَاءِ ، فَإِنَّهُ التَّزَمَ سَكُونُهَا ، وَلَمْ تَحْرُكْ بِالْفَتْحِ

تَخْفِيفًا لِثَقُلِ الْيَاءِ .

١/٤٠

---

(١) " المركبات " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ١٥٨ : " المركبات ؛ كُلُّ اسم مركب من كلمتين ليس بينهما

نسبة فَإِنَّ تَضَمَّنَ الشَّانِي حَرْفًا بَنِيَا كخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَحَادِي عَشَرَ ، وَأَخَوَاتِهَا

إِلَّا اثْنِي عَشَرَ وَإِلَّا أَعْرَبَ الشَّانِي كبعلمك وَبُنِيَ الْأَوَّلُ فِي الْأَفْصَحِ " .

(٣) فِي ج : " يَبْنِي " .

(٤) " الأول " ليس فِي ج .

(١)  
الكنايات

(٢)

قال : " كم وكذا للعدد " .

( كذا ) ليس كنايةً عن العدد خاصة ؛ بل يُكْنَى بها أيضاً عن الجمَلِ  
ومنه الحديث عن رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أتذكر يومَ كذا وكذا  
فعلتَ كذا وكذا " (٣) .

قوله : " كَيْتَ وَذَيْتَ " .

أى على البدل ولا يجمع بينهما ، تقول : قلتَ كَيْتَ وَكَيْتَ ، وقلتَ  
: ذَيْتَ وَذَيْتَ .

وفى ( كَيْتَ ) أربعُ لغاتٍ : تُقَالُ يسكون الياءُ مع فتح التاءِ ، وضمُّها  
وكسرها وبفتح الياءِ مشددةً مع فتح التاءِ .  
قوله : " وكَم " إلى آخره .

---

(١) " الكنايات " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ١٥٩ : " الكنايات : كم وكذا للعدد ، وَكَيْتَ وَذَيْتَ للحديث . فكَم  
الاستفهامية مميّزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع " .

(٣) الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة  
منزلة : ١٧٧/١ " حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير . حدثنا أبى  
حدثنا الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبى ذرٍّ قال : قال رسولُ اللَّهِ  
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنْئى لَأَعْلَمَ آخرَ أهلِ الجنّةِ دخولاً الجنّةَ  
وآخرَ أهلِ النارِ خروجاً منها . رجلٌ يُؤْتى به يومَ القيامةِ فيُقَالُ :  
أعرضوا عليه صفارَ ذنوبه وارفعوا عنه كبارها فتعرضُ عليه صفار  
ذنوبه . فيُقَالُ : عملتَ يومَ كذا وكذا وكذا وكذا . " الحديث .

(١) يجوز عند تميم نصب مميّز ( كم ) الخبريّة ، وجره ، ويفرق بينهما بالقرائن وعليه حمل :

(٢) \* كم عمّة ... \*

بالنصب .

(٣) فَإِنْ قُصِلَ بَيْنَ ( كم ) الخبريّة ومميّزها بجملة وجب النصب ، كقوله :  
كم نالني منهم فضلاً على عَدَمِ

(٤) إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمَلُ

(٥) وَإِنْ فُعِلَ بَجَارٍّ وَمَحْرُورٍ أَوْ ظَرَفِي جَارَ النَّصْبِ وَالْجُرِّ .  
كقوله :

(١) قال سيبويه في الكتاب ١٦١/٢ - ١٦٢ : " واعلم أَنَّ أناساً يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام " .

وهذه المسألة في الأصول : ٣١٨/١ .

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٧٠٧/٤ : " ثمَّ أشرتُ إلى أَنَّ بنى تميم يجرون الخبريّة مجرى الاستفهاميّة فينصبون مميّزها وَإِنْ كَانَ جَمْعًا " .

(٢) ينظر ص : ٢٧٦ .

(٣) هو القطامي والبيت في ديوانه ٣٠ ، وهومن شواهد الجمل المنسوب للخليل : ٩٧ .

والكتاب : ١٦٥/٢ ، والمقتضب : ٦٠/٣ ، والإنصاف : ٣٠٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/٤ ، والخزانة : ٤٧٧/٦ .

(٤) ضرب عليه الناسخ بالقلم في الأصل ، وهو موجود في (ب) و (ج) .

(٥) نسب هذا الشاهد إلى أنس بن زعيم وإلى عبد الله بن كريب وإلى أبي الأسود ، وهو من شواهد الجمل المنسوب إلى الخليل : ٩٧ ، والكتاب : ١٦٧/٢ ، والأصول لابن السراج : ٣٢٠/١ ، وجمل الزجاجي : ١٣٦ ، والإنصاف : ٣٠٣/١ ، وشرح المفصل : ١٣٢/٤ ، والمقرب لابن عصفور : ٣١٣/١ .

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَّالَ الْعُلَى

وكريمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

الْمُقْرِفُ : مَنْ أَبَوَهُ رَفِيقٌ ، وَأُمُّهُ حُرَّةٌ ، وَالْهَجِينُ : ضِدُّ ذَلِكَ .

وَالْأَجُودُ : وَتَدَخَّلَ ( مِنْ ) عَلَى مَمَيِّزِهَا .

قَوْلُهُ : " مَبْتَدَأُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا " .

أَي : ( كَمْ ) مِثْلُ : كَمْ رَجُلًا إِخْوَتُكَ ، وَكَمْ دِرْهَمًا مَالُكَ .

" وَخَبَرَ إِنْ كَانَ ظَرْفًا " .

مِثْلُ : كَمْ يَوْمًا صَوْمُكَ ، هَذَا مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ .

وَإِنَّمَا جُعِلَ ( كَمْ ) مَبْتَدَأُ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَإِخْوَتُكَ وَمَالُكَ خَبَرًا وَإِنْ

كَانَ مَعْرِفَةً ، لِأَنَّ وَقُوعَ الْمَعَارِفِ بَعْدَ ( كَمْ ) أَقْلُ مِنْ وَقُوعِ النِّكَاسَاتِ

فَالْحَقُّ الْأَقْلُ بِالْأَكْثَرِ .

قَوْلُهُ : " وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ " .

مِثْلُ : مِنْ أَبُوكَ ، وَمَنْ تَلَقَّ الْقَ .

(١) الصَّاحِبُ : ( قُرْف ) : ١٤١٥/٤ .

(٢) الْكَافِيَّةُ : ١٦٠ : " وَكُلَاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا ، فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ

فَعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغَلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ ، كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولًا عَلَى حِسْبِهِ ، وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ

حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مِضَافٍ فَمَجْرُورٌ ، وَإِلَّا فَمَرْفُوعٌ مَبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا ، وَخَبَرَ

إِنْ كَانَ ظَرْفًا . وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ " .

(٣) قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢١٩/١ :

" وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ وَجَعَلْتَ كَمْ ظَرْفًا كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِينَ " .

وَقَالَ فِي الْكِتَابِ ١٥٩/٢ - ١٦٠ :

" كَمْ عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَكَ ، فَكَمْ ظَرْفٌ مِنَ الْإِيَّامِ وَلَيْسَ يَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ

تَفْسِيرًا لِلْإِيَّامِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا . وَالتَّفْسِيرُ : كَمْ يَوْمًا عَبْدُ اللَّهِ

مَا كَثُرَ ، أَوْ كَمْ شَهْرًا عَبْدُ اللَّهِ عِنْدَكَ ، فَعَبْدُ اللَّهِ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ " .

(٤) فِي ج : " وَكَذَا " .

(١) مذهب سيبويه في الكل/أنها مبتدآت ، وأخبارها مابعدا وإن كانت  
معارف ، لأن وقوع المعارف بعدها أقل ، فالحق الأقل بالاكثر .

(٢) قوله : " وفي تمييز "

\* كم عممة ... \*

(٣) البيت : للفرزدق وهو :

كم عممة لك يا جريرو وخالصة

فدعاء قد حلبت على عشاري  
فالجراً ظاهر للتكثير ، والنصب إنما لاستفهام التقرير والتوبيخ ، أو  
على لغة تميم ، والرفع على أن المميز محذوف ، و ( عممة ) : مبتدأ  
موصوف ب ( لك ) والخبر ( قد حلبت ) التقدير : كم مرة عممة لك حلبت .

(١) ينظر الكتاب : ١٥٨/٢ .

(٢) الكافية : ١٦١ .

(٣) هو في ديوانه : ٤٥١ ، والكتاب : ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، والمقتضب : ٥٨/٣ ،

والأصول : ٣١٨/١ ، والمفصل : ١٨٢ ، والخزانة : ٤٨٥/٦ .



(١)  
الظروف

(٢) قال : " كَقَبْلُ وَبَعْدُ " .

تبني هذه إذا قطعت عن الإضافة وكانت منوية<sup>(٤)</sup> ، كقوله :  
قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ يَغْتَنَنَـمُ

حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النَّعَمِ

ولم ينو المضاف إليه ، فإن لم تنو الإضافة أعربت وإذا لم ينو المضاف إليه  
وبنيت فبناؤها على الضم أكثر وأجود وهو المشهور .

ومنهم من بقاها على لفظها في الإعراب وهو قليل ، ومنه قراءة

جدر [ و ] العقيلي : \* لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ \*<sup>(٦)</sup> بالكسر بلا  
تنوين ، ومنه قول الشاعر :<sup>(٨)</sup>

(١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) انكافية : ١٦٢ : " الظروف : منها ما قطع عن الإضافة كقَبْلُ وَبَعْدُ " .

(٣) " وكانت " ساقط من ( ج ) .

(٤) يقصد : وكانت الإضافة منوية معنى لا لفظاً .

(٥) لم أقف على اسم قائله وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك : ٥٧٠/٢

والمساعد لابن عقيل : ٣٥٢/٢ .

(٦) في النسخ التي لدى : " جدر العقيلي " ولم أقف على ترجمة له ولعله

أراد : " جدر والعقيلي " فسقط الواو سهواً من الناسخ . وجدر هو :

جدر بن عبد الرحمن اليماني .

أخبره في غاية النهاية : ١٩٠/١ .

والعقيلي هو : عون العقيلي ، له اختيار في القراءة ، أخذ

القراءة عرضاً عن نصر بن عاصم ، وروى القراءة عنه المعلّى بن عيسى .

أخبره في غاية النهاية : ٦٠٦/١ .

وأما القراءة فقد قال العكبري في التبيان ١٨٤/٢ : " وقُرِئَ

شاذاً بالكسر فيهما على إرادة المضاف إليه " .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ١٦٢/٧ : " وقرأ أبو السماك

والجدرى وعون العقيلي من قبل ومن بعد بالكسر والتنوين فيهما " .

إلى أن قال : " وقال ابن عطية ومن العرب من يقول : من قبل ومن

بعد بالخفض " .

أَكَابِدَهَا حَتَّى أَعْرَسَ بَعْدَهَا

- (١) يَكُونُ سَحِيرًا أَوْ بَعِيدَ فَأَهْجَعَا  
وقد تنون مع [يفاءها] على الضم في الضرورة ، كقول الشاعر :  
ونحن قتلنا الأسدَّ أسدَّ شنوءةٍ  
فما شربوا بعد على لذةٍ خمرا  
(٢)  
(٣) قوله في : " حيث " .

في الأكثر لم تضاف إلى مفرد إلا في موضعين :  
(٤)  
قوله :

(٥) ..... حيث لى العمائم

وقوله

(٦) أما ترى حيث سهيل طالعا

(٧) سورة الروم : آية : ٤٠ . قال الزمخشري في الكشاف : ١٩٧/٣ : " وقرئ من

قبل ومن بعد على الجر من غير تقدير مضاف إليه " .

(٨) هو سويد بن كراع العكلي : ينظر شعراء مقلون : ٦٢ ويروى :

أكالشها حتى أعرس بعد ما

يكون سحير أو بعيد فأهجعها

والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء : ٣٢٠/٢ ، وشواهد التوضيح

لابن مالك : ٤٠ ، والخزانة ( عرضا ) : ٥٠٥/٦ .

عرس بالمكان : أقام به . سحيرا ، أي : وقت السحر .

.....

(١) في الأصل وب : " بنائها " وما أثبتته من ج .

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٣٢١/٢ : " وأنشدني بعض بني عقيل ثم

أورد البيت ، وهو من شواهد الضرورة للقرآن : ٣١٦ ، وشرح الرضى على الكافية

: ١٠٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٦٥/٢ ، واللسان ( بعد ) : ٣١١/١ ،

والخزانة : ٥٠١/٦ ، ٥٠٦ .

(٣) الكافية : ١٦٢ : " ومنها حيث ولا يضاف إلا إلى في حملة في الأكثر " .

(٤) نسبه العيني في المقاصد النحوية ٣٨٧/٣ للفرزدق ، والبيت بتمامه :

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم

ببيض المواضي حيث لى العمائم

والبيت من شواهد المفصل : ١٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعش : ٩٢/٤ ،

وشرح الرضى على الكافية : ١٠٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٣٨/٢ ،

والمقاصد النحوية : ٣٨٧/٣ ، والهمع : ٢٠٦/٣ ، والخزانة : ٥٥٣/٦ .

(٥) سبق في ص : ٢٠٨ .

(٦) " أما ترى " ساقط من ج .

ولم تُضَفْ فيما عداها إِلَّا إلى جملةٍ وَأَكْثَرُ تَقْتَضِي اشتراكهما في الكثرة  
وليسا مشتركين فيها .

وقد يَحْذَفُ أحدُ جزأَيِ الجملة بعدها ؛ لدليلٍ يدلُّ عليه كَقَوْلِهِ : (١)  
سَمَوْا فِي الْمَعَالَى رَتَبَةً فَوْقَ رَتَبَةٍ

أَحَلَّتْهُمْ حَيْثُ النِّعَامِ وَالنِّسْرِ (٢)  
أَيُّ : حَالَانِ . وَهَذَا فِي ( إِذْ ) أَكْثَرُ مِنْهُ فِي ( حَيْثُ ) كَقَوْلِ الْخَنَسَاءِ : (٣)

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا حَمًى يُتَّقَى (٤)  
إِذِ النَّاسِ إِذْ ذَاكَ مِنْ عَزَّ بَرًا

(٥) قَوْلُهُ : " فَلِذَلِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ " .  
بَلْ وَقَوَّعَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ كَ ( إِنْ ) فَوَجِبَ الْفِعْلُ  
بَعْدَهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَ ( إِنْ ) وَلَمْ يَجُوزْ بَعْدَهَا الْأِسْمُ إِلَّا الْإِخْفَشُ وَهُوَ (٦)  
فِيهِ مَحْجُوجٌ .

- (١) " عَلَيْهِ " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) .  
(٢) فِي ( ب ) وَ ( ج ) : " إِذَا " .

- (٣) الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهَا : ٨٦ ، وَالصَّاحِبِيُّ : ٢٤٩ ، وَأَمَالِيُّ ابْنِ  
الشَّجَرِيِّ : ٢٤١/١ ، وَالْمَغْنِيُّ : ١١٨ .  
مِنْ عَزَّ بَرَّ : مِثْلُ وَمَعْنَاهُ : مَنْ غَلَبَ سَلَبَ .  
يَنْظُرُ مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ : ٣٠٧/٢ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٣٥٧/٢ .

- (٤) فِي ب وَ ج : " إِذَا " ،  
(٥) الْكَافِيَّةُ : ١٦٢ ؛ وَمِنْهَا إِذَا وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ فَلِذَلِكَ اخْتِيرَ  
بَعْدَهَا الْفِعْلُ .  
(٦) قَالَ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ : ١٠٩/٢ : " وَمِنْ جِهَةِ عَرُوضِ مَعْنَى الشَّرْطِ  
فِيهَا لَمْ يَلْزَمْ عِنْدَ الْإِخْفَشِ وَقَوَّعَ الْفِعْلِيَّةَ بَعْدَهَا " .  
وَيَنْظُرُ شَرْحَ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ : ٩٤٤/٢ ، وَالْمَغْنِيُّ : ١٢٧ .

- (١) قوله : " وَإِذْ لَمَّا مَضَى " .  
 هذا في الأكثر ، وقد تجيء للمستقبل ، كقوله تعالى : \* فَسَوْفَ  
 يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ (٢) وَالسَّلَاسِلُ (٣) \* فَإِنَّ ( إِذْ ) مفعولة لفعل دخل  
 عليه ( سوف ) وهي تخلص الفعل للاستقبال .  
 : "وتقع بعدها الجملتان " .  
 لَآتِيهَا بِمَعْنَى زَمَانٍ مَجْرَدٍ عَنِ الشَّرْطِ فَصَحَّ تَفْسِيرُهَا بِهِمَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ  
 جَوَازُ حَذْفِ أَحَدِ جُزْئِي جُمْلَتَيْهَا (٤)  
 قوله : " وَأَنْتَى " (٥)  
 قد تكون (أَنْتَى) - أيضا - بمعنى : ( كَيْفَ ) وهو أكثر فيها من  
 الاستفهام ، والشرط ، كقوله تعالى : \* أَنْتَى شَتَمَ (٦) \*  
 قوله : " وَأَيَّانَ " (٨)  
 قد تكون للزَّمان شرطاً ، كقوله (٩)  
 أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا  
 لَمْ تَدْرِكِ الْإِثْمَ مِنْ مِّنَا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

- 
- (١) الكافية : ١٦٢ : " ومنها: إِذْ لِلْمَاضِي وَتَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ " .  
 (٢) زيادة من ب و ج .  
 (٣) زيادة من ب : الآيتان ٧٠ ، ٧١ من سورة غافر .  
 (٤-٤) في ج : " إحدى جملتيها " وفي ب : " جملتيها " .  
 (٥) الكافية : ١٦٢ : " ومنها أَيْنَ وَأَنْتَى لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَامًا وَشَرْطًا " .  
 (٦-٦) في (ج) و(ب) : " وتكون أَنْتَى " .  
 (٧) سورة البقرة : آية : ٢٢٣ .  
 (٨) الكافية : ١٦٣ : " ومتى للزَّمان فيهما ، وَأَيَّانَ للزَّمان استِفْهَامًا " .  
 (٩) في (ج) : " أيضا تكون " .  
 (١٠) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد شرح ابن عقيل : ٣٦٦/٢ ، وشرح  
 شذور الذهب : ٣٣٦ ، والمقاصد النحوية : ٤٢٣/٤ .

- (١) قوله : " وكيف " .
- (٢) تكون أيضاً شرطاً إلا أنها لاتعملُ الجزمَ ، ومنه قوله تعالى :  
\* يَصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ \* (٣)
- (٤) فَإِنَّهَا هُنَا شَرْطِيَّةٌ قَطْعاً ، أَيْ : كَيْفَ يَشَاءُ يَصَوِّرُكُمْ ، وجوابها إمَّا  
مَقْدَرٌ ، كَقَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ ، أَوْ مَقْدَمٌ ، كَقَوْلِ الْكُوفِيِّينَ . (٥)
- وَعُدُّ ( كَيْفَ ) فِي الظُّرُوفِ تَسَامُحٌ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ ظَرْفًا . (٦)
- (٧) قوله : " وقد يقع المصدر أو الفعل " إلى آخره .
- أَيْ : بَعْدَ ( مُذِّ ) وَ ( مُنْذُ ) مِثْلُ : مُنْذُ سَفَرِهِ ، أَوْ مُذْ سَفَافَرٍ ، أَوْ مُنْذُ  
أَنَّهُ مُقِيمٌ .
- " فيقدر زمان مضاف " .
- (٨) أَيْ : إِلَى [ مَا بَعْدَهُمَا ] مِنَ الثَّلَاثَةِ ، [ وَتَقْدِيرُهَا ] فِي الْمَصْدَرِ  
و ( أَنْ ) صَحِيحٌ / ، لِأَنََّّهُمَا مُفْرَدَانِ ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ  
مَقَامَهُ . (٩)

ب/٤٩

- (١) الكافية : ١٦٣ : " وكيف للحال استفهاماً " .
- (٢) " تكون " ساقط من ( ج ) .
- (٣) سورة آل عمران : آية : ٦ .
- (٤) فِي ( ج ) : " هَاهُنَا " .
- (٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنَى ٢٧١ : " قَالُوا : وَمِنْ وَرُودِهَا شَرْطًا \* يَنْفَقُ  
كَيْفَ يَشَاءُ \* ، \* يَصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ \* ، \* فَيَبْسُطُهُ فِي  
السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ \* وَجَوَابُهَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلُهَا " .
- (٦) قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢٦٧/٣ : " وَكَذَلِكَ قَبْلُ وَبَعْدُ ، تَقُولُ : قَبِيلٌ  
وَبَعِيدٌ . وَكَذَلِكَ أَيْنَ وَكَيْفَ وَمَتَى عِنْدُنَا لِأَنَّهَا ظُرُوفٌ " .
- وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنَى ٢٧٢ : " وَعَنْ سَيَبَوِيهِ أَنَّ كَيْفَ ظَرْفٌ وَعَنْ  
السِّيَرَانِ وَالْإِخْفَافِ أَنَّهَا اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ " .
- (٧) الكافية : ١٦٣ : " وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن ، فيقدر زمان مضاف وهو  
مبتدأ وخبره ما بعده خلافا للزجاج " .
- (٨) فِي الْأَصْلِ ( ب ) : " بعدها " ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ ( ج ) .
- (٩) فِي الْأَصْلِ : " وتقديره هذا " وفي ج : " وتقدير هذا " وما أثبتته من ب .

(١) وَأَمَّا تَقْدِيرُهُ قَبْلَ الْفِعْلِ فَلَيْسَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ ؛ لِأَنَّ زَمْنَ حِينَئِذٍ يَكُونُ مَظَافًا إِلَى جُمْلَةٍ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا كَانَ جُمْلَةً فَيُلْزَمُ حَذْفُ الْمَظَافِ وَإِقَامَةُ الْجُمْلَةِ الْمَظَافِ إِلَيْهَا مَقَامَهُ كَالْمَظَافِ إِلَيْهِ ، وَقِيَامُ الْجُمْلَةِ مَقَامَ الْمَفْرَدِ الْمَظَافِ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ ، لِقَلَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلِ فَلَا يُلْحَقُ بِالكَثِيرِ الْمَطْرُودِ .

(٣) وَقَوْلُهُ : " وَهُوَ مُبْتَدَأٌ " .

أَيُّ : ( مُذٌّ ) وَ ( مُنْذٌ ) إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُمَا الْمَفْرَدُ الْمَعْرُوفَةُ ، أَوْ الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي مِثْلِ : مُذُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ : أَوَّلُ الْمُدَّةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَفِي مِثْلِ : مُنْذُ يَوْمَانِ : جَمِيعُ الْمُدَّةِ يَوْمَانِ .

فَإِنَّ كَانَ مَا بَعْدَهُمَا مَجْرُورًا كَانَتَا حَرْفَيْنِ .

(٥) وَقَوْلُهُ : " خَلَاْفًا لِلزَّجَّاجِ " .

(٦) لَيْسَ لِلزَّجَّاجِ فِي هَذَا خَلَاْفٌ ، وَإِنَّمَا الْخَلَاْفُ لِأَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ فَإِنَّهُ يَقُولُ : هُوَ خَيْرٌ .

- (١) فِي ( ج ) : " تَقْدِيرُهَا " .  
 (٢) قَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ١١٧/٣ : " وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ أَيْضًا قَوْلُكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ كَانَ عِنْدِي . وَمُذُّ جَاءَنِي " .  
 (٣) الْكَافِيَّةُ : ١٦٣ .  
 (٤) " جَمِيعٌ " سَاقِطٌ مِنْ ( ج ) .  
 (٥) الْكَافِيَّةُ : ١٦٤ .  
 (٦) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلٍ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ ، كَانَ يَخْرِطُ الزَّجَّاجَ ثُمَّ مَالَ إِلَى النُّحُو فُلَزِمَ الْمُبَرَّدَ ، مَاتَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ .

- أَخْبَارُهُ فِي إِنْبَاءِ الرُّوَاةِ : ١٩٤/١ ، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ : ٤١١/١ .  
 (٧) هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ ، صَاحِبُ كِتَابِ الْجَمَلِ مَنْسُوبٍ إِلَى شَيْخِهِ إِبْرَاهِيمَ الزَّجَّاجِ ، نَزَلَ بِبَغْدَادَ وَلِزِمَ الزَّجَّاجَ حَتَّى بَرَعَ فِي النُّحُو ، تَوَفَّى سَنَةَ ٣٣٩ تَقْرِيبًا .  
 أَخْبَارُهُ فِي تَارِيخِ الْعُلَمَاءِ النُّحَوِيِّينَ : ٣٦ ، وَإِنْبَاءُ الرُّوَاةِ : ١٦٠/٢ ، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ : ٧٧/٢ .  
 قَالَ فِي الْجَمَلِ ١٣٩ : " أَعْلَمُ أَنَّ ( مُنْذٌ ) تَخْفُضُ مَا بَعْدَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَهِيَ فِي الزَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ ( مِنْ ) فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ ، تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ " .



(١)

" و ( قط ) للماضي المنفي " .

هذا في الأكثر ، وقد جاء في الحديث : " قصرنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آمن ما كنا قط وأكثر " . فاستعملها بغير نفي .  
و ( قط ) تفيد الاستغراق للزمن الماضي المنفي ، كما أن ( عوض )  
تفيد استغراق النفي للزمن المستقبل ، مثل : ( أبداً ) ، وهذان بخلاف :  
( إذا ) ، و ( إذا ) ، فإنهما يدلان على مطلق الزمان ، إما الماضي في  
( إذا ) أو المستقبل في ( إذا ) .

ويستفاد الاستغراق فيهما أن قصد بقرينة لائيهما .

(٥)

قوله : " والظرف المضاف إلى جملة " إلى آخره .

هاهنا تفصيل ، وهو : أن الجملة إنما يضاف إليها من الظروف ما لم

يكن زمناً معيناً ، مثل : حين ، ساعة ، ويوم .

(٦)

فإن كان معيناً ، ك ( نهار ) ، وليل ، وشبهه ، فلا .

(١) في ب : " وقط الماضي المنفي " وفي الكافية ١٦٤ : " وقط للماضي المنفي ، وعوض للمستقبل المنفي . والظروف المضافة إلى الجملة ، وإذا يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وإن وأن " .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب الصلاة بمنى : ١٧٣/٢ .

(٣) بعدها في ج : " النفي " .

(٤) عوض معناه : الأبد وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن ( قط )  
للماضي من الزمان ؛ لأنك تقول :

عوض لا تفارقك ، تريد : لا أفارقك أبداً ، كما تقول قط  
ما فارقتك .

وقيل : هو بمعنى قسم ، يقال : عوض لا أفعله .

وقيل : عوض كلمة تجرى مجرى اليمين .

الصحاح ( عوض ) : ١٠٩٣/٣ ، واللسان ( عوض ) : ٣١٧١/٤ .

(٥) في الكافية : ١٦٤ : " والظروف المضافة إلى جملة " .

(٦) " فلا " ساقط من ( ج ) .



وَسَمَّ إِذَا أُضِيفَ الظَّرْفُ إِلَى الْجُمْلَةِ فَإِنَّ كَانَتْ اِسْمِيَّةً؛ أَعْرَبَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ  
وَجُوبًا ، وَجَوَزَ الْكُوفِيُّونَ الْإِعْرَابَ وَالْبِنَاءَ عَلَى الْفَتْحِ .  
وَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ مَعْرَبٌ؛ فَالْوَجْهَانِ ، وَالْإِعْرَابُ أَجُودُ .  
وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا ، كَالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ الْمَتَّصِلِ بِهِ إِحْدَى النُّونَيْنِ (٢) ؛  
فَالْوَجْهَانِ ، وَالْبِنَاءُ أَجُودُ ؛ لِلْمَشَاكِلَةِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ .

---

(١) فِي بَوْجٍ : " أَعْرَبْتُ " .

(٢) فِي جٍ : " نُونِي التَّوَكِيدِ " .

(١) المعرفة والنكرة

(٢) قال : " المعرفة ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه " .  
لو قيل : « ما عُلِقَ على شيءٍ » كانَ أَوْلَى ؛ لَأَنَّ المفهومَ من الوضْعِ  
وضْعُ الواضعِ الاِصْطِلَاقِيِّ فيريدُ المنقولَ والمعرِّفَ باللامِ .  
قوله : " أو بالتَّداًءِ " .

(٣) أكثر المتقدِّمين لا يذكرونه في باب المعرفة ، والصوابُ ذكره ؛ لِأَنَّهُ  
معرفة قطعاً وليس من الأقسام التي يذكرونها ، ومثاله :

يا رجلُ ، إذا قصدت واحداً بعينه .  
قوله : " وبالإضافة إلى أحدها معنى " .  
لتخرج الإضافة لفظاً ، كحسن الوجه ؛ إذ لا تفيدُ تعريفاً ، ولتدخل  
الإضافة لفظاً ومعنى / ، كغلام زيدٍ ، والإضافةُ معنى لا لفظاً مثل :  
( كل ) و ( بعض ) إذا نُويِّ المضافُ إليه .  
قوله في العلم : " بوضع واحد " .  
(٤) (٥)

ليخرج نحو : ( زيد ) لو سُمِّيَ به جماعة ، لِأَنَّ وَضْعَهُ لِلثَّانِي بوضعِ  
شانٍ فليسا بوضع واحد ؛ بخلاف اسم الجنس .

- 
- (١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ١٦٥ : بعده : " وهي المضمورات ، والأعلام ، والمبهمات ، وما عرِّفَ  
باللام ، وبالتَّداًءِ ، والمضافُ إلى أحدها معنى " .  
(٣) قال الرضي في شرحه على الكافية : ١٣١/٢ " ومن لم يعدّه من النحويين  
في المعارف فلكونه فرع المضمورات " .  
وقال ابن الناظم في شرحه على الألفية : ٥٥ " وواحد أهمله المصنِّفُ  
وهو المعارف بالتَّداًءِ ، نحو : يا رجل . فهذه السبعة هي المعارف " .  
(٤) الكافية : ١٦٥ : " العلم : ما وضع لشيءٍ بعينه غير متناول غيره بوضع  
واحدٍ " .  
(٥) في ( ج ) : " لا بوضع واحد " .  
(٦) " للثاني " ساقط من ( ج ) .

- (١) قوله : " وأعرفها " إلى آخره .
- قد يكون ضميرُ الغائب ، ولفظُ العلمُ أعرفَ الكلِّ إذا كان مُمتنعَ الإلباس ، مثاله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٢) بخلاف قول واحدٍ من جماعةٍ يشتبهى الأصواتُ في ظلمةٍ : أَنَا ، وَأَنْتَ ؛ لعدمِ التَّعيينِ إذ ذاك .
- (٤) قوله في النكرة : " ما وُضع لشيءٍ " إلى آخره .
- (٥) الأجود : ما دلَّ على شائعٍ في جنسه ؛ فَإِنَّهُ جعل الشيءَ غيرَ عينه ، وعينُ الشيءِ اصطلاحاً نفسه .

- 
- (١) الكافية : ١٦٥ : " وأعرفها المضمَر المتكلم ، ثم المخاطب " .
- (٢) " إِنَّ " ساقطة من ب و ج .
- (٣) سورة التوبة آية : ١١٦ .
- (٤) الكافية : ١٦٦ : " والنكرة : ما وُضع لشيءٍ لا بعينه " .
- (٥) في ( ب ) : " الأحسن " .

(١)

العدد

(٢)

قال : " لكمية آحاد " .

الكمية : غير عربية ، وجعل الأصول : اثني عشر ؛ لأنه جعل

( عشرين ) وأخواتها مشتقة من الآحاد ، وفروعاً عليها لا أصولاً .

(٣)

قوله : " وتميم تكسر الشين " .

أي : من ( عشرة ) في إحدى عشرة وأخواتها ، وتخالف عاداتها في

المسألة من تسكين الوسط المتحرك بالكسر ، مثل : كَتَفٍ ، وكَبَدٍ ؛ فإنها

تسكنهما وشبههما .

(٦)

قوله : " وفي ثمانى " .

أصله : ثمانية فلما حذفت الهاء بقيت الياء كما كانت وسكونها [تخفيفاً] (٧)

ك ( قاضيكم ) ، وغازيكم .

قوله : " وشذ حذفها بفتح النون " .

(٨)

لأنه على لغة من يعرب فيقول : جاءني ثمان ، ورأيت ثماناً ، ومررت

بثمان ، فإذا ركبت بناها على الفتح ، كخمسة عشر .

(١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ١٦٧ : " أسماء العدد : ما وضع لكمية آحاد الأشياء أصولها اثنتا عشرة كلمة " .

(٣) الكافية : ١٦٧ : " وفي ثمانى عشرة فتح الياء ، وحاء إسكانها وشذ حذفها

بفتح النون " .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : ٥٥٧/٣ : " وإذا جاوز المؤنث العشر فزاد

واحدًا قلت : إحدى عشرة بلغة بني تميم ، كأنما قلت : إحدى نبيقة .

وبلغة الحجاز : إحدى عشرة كأنما قلت : إحدى تمرّة " .

وينظر : الأصول لابن السراج : ٤٢٤/٢ ، وشرح الرضى على

الكافية : ١٥٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح الشافية للرضى : ٣٩/١ - ٤٠ .

(٦) في ب : " وفي ثمان " .

(٧) في الأصل : " تخفيفاً " وما أثبتته من ب و ج .

(٨) ينظر : شرح الرضى على الكافية : ١٥٢/٢ .

(٩) في ج : " ثمانيا " .

(١)

قوله في مميّز الثلاثة : " مجموع " .

آى : جمع قلة ، إلا ما جاء منه مسموعاً في إفرادِهِ ، كـ ( ثلاثمائة ) وفى جمعه جمع كثرة كقوله :

(٢)

..... ثلاث شُخُوص .....

وسيدكر . وإنما جمع كيلا يوهم إضافة أجزاء المعدود إليه إذا أُفرد .

إذ لو قيل : سبعة درهم ، أوهم : سبعة أجزاء درهم .

(٣)

قوله : " إلا فى / ثلاثمائة " .

أفردوا مميّزها ، لاحتياجه إلى مميّز آخر ، وكيلا يجتمع جمعان ،

وتأنيشان فيما هو كالاسم الواحد ، لثقل الجمع والتأنيث .

وقد جاء على القياس قول الشاعر :

ثلاث مئتين للملوك وفى بها

(٥)  
ردائى وجلّت عن ملوك [ الأهاتِم ]

(١) الكافية : ١٦٨ : " ومميّز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظاً أو معنى إلا فى

ثلاثمائة إلى تسعمائة وكان قياسها مئات أو مئتين " .

(٢) فى ب : " كـ ثلاث شُخُوص " وينظر تخريج البيت ص : ٢٩٠ .

(٣) الكافية : ١٦٨ .

(٤) هو الفرزق ، والبيت فى ديوانه ٨٥٣ هكذا :

فدى لسيوف من تميم وفى بها

.....

ولاشاهد فيه حينئذ .

وهو من شواهد اللآلى للبكرى : ٥٩٩/١ ، والمفصل : ٢١٣ ، وأمالى

ابن الشجرى : ٢٤/٢ ، ٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢١/٦ ، والمقاصد

النحوية : ٤٨/٤ ، والخزانة : ٣٧٠/٧ .

والرواية : " عن وجوه " .

(٥) فى الأصل " الهواتم " وما أشبهته من ( ب ) و ( ج ) .

"ومميّز" (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) مفرد " .

لحصول المقصود به، منصوب، كيلا يكون ثلاثة أسماء كاسم واحد لو جرّوه

بالإضافة .

(٢)

قوله : " وإذا كان المعدود مؤنثا " إلى آخره .

(٤)

الاعتبار منه باللفظ فقط فلا يُقال فيه وجهان ، وما جاء من اعتبار

المعنى فشاذ لا اعتبار به ، كقول الشاعر :  
(٥)

فكان مجنىّ دون من كنت اتقى

ثلاث شخوص كاعيان ومُعَصِرُ

وفى هذا البيت شذوذ من وجهين :

اعتبار المعنى ، وتمييز ما دون العشرة بجمع الكثرة .

(٦)

قوله : " وتقول للمفرد " إلى آخره .

إذا صيغ اسم فاعل من فعل مُشتقٍّ من عددٍ، فإنَّ قُصدَ كونه أحدها أضيفَ

إلى العدد الذي اشتقَّ فعله منه وتعينت الإضافة ، نحو :

(٧)

ثالث ثلاثة .

وإنَّ قُصدَ أَنَّهُ جعلها كذلك وصيرها أضيفَ إلى العدد ، الذي قبـل

العدد الذي اشتقَّ فعله منه . ولك أنَّ تنوَّنه ، وتنصب ما بعده مفعولاً به

(١) في ب : " كيما " .

(٢) " ثلاثة " ساقط من ج .

(٣) الكافية : ١٦٨ : " وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان " .

(٤) في ( ب ) و ( ج ) : " فيه " .

(٥) هو عمر بن أبي ربيعة ، والبيت في ديوانه : ١٢٦ ، وفي كتاب الجمل

المنسوب إلى الخليل : ٢٧١ ، والكتاب : ٥٦٦/٣ ، والخصائص : ٤١٧/٢ ،

والمخصص : ١١٧/١٧ ، والإنصاف : ٧٧٠/٢ ، والمقرب لابن عمفور : ٣٠٧/١ ،

والخزانة : ٣٩٤/٧ .

ويروى : " وكان نصيري " .

والمجن : الترس . والمُعَصِر : التي دخلت عصر شبابها .

(٦) في الكافية ١٦٨ : " وتقول في المفرد من المتعدد باعتباره تصديره :

الثاني والثانية إلى العاشر والعاشرة لغير " .

(٧) " ثلاثة " ساقط من ( ب ) .

(٨-٨) في ( ب ) : " صيرها كذلك " .

- (١) له نحو : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة . وهذا الثاني مخصوص بالعشرة ؛ لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل لما بعدها ، ولثقل التركيب .  
(٢) قوله : " وتقول على الثاني خاصة حادى عشر أحد عشر ، وإن شئت : حادى أحد عشر " .  
(٣) فد ( حادى ) على الاول : مبنى ، وأما على الثاني إن لم تُركب مع ( عشرة ) منوية فهو معرب إعراب قاض مضافاً ، تسكن ياءه رفعاً ، وجرّاً وتفتح نصباً .  
(٤) وإن ركبته مع عشرة منوية كان مبنياً مضافاً إلى المركب الثانى ، فتسكن ياءه بناءً فى ( ٥ ) / الاحوال كلها .  
(٥) ( ٥ ) تسكن ياءه بناءً فى ( ٥ ) / الاحوال كلها .  
(٦) تسكن ياءه بناءً فى ( ٥ ) / الاحوال كلها .

- (١) له " ساقط من ب .  
(٢) فى ج : " اشتق " .  
(٣) الكافية : ١٦٩ .  
(٤) فى ( ب ) : " فاؤه .  
(٥-٥) ساقط من ( ب ) .  
(٦) " كلها " ساقط من ( ب ) .

## [ المذكر والمؤنث ]

(١) قال في المذكر والمؤنث " لفظاً "

كقائمة وحمراء ، وحبل .

و " تقديرًا " .

كهند ، وعين ، وأذن ، لعود الهاء في التمييز ، نحو :

هنيدة ، وعينة <sup>(٢)</sup> ، وأذينة <sup>(٣)</sup> ، لأنه يرد الشيء إلى أصله ، ولم تعد

التاء في تمييز زينب ، و عقاب ، لقيام الحرف الرابع مقامها .

قوله : " ما بإزائه ذكر " إلى آخره .

ماله فرج أولي ؛ لأن العقاب لا ذكر له من جنسه ، وذكره طائر يقال

له : الزمج <sup>(٥)</sup> .

قوله : " وإذا أسند الفعل إليه " .

الفعل يعم والتاء مختصة بالماضي منه .

قوله : " وأنت في ظاهر غير الحقيقي " إلى آخره .

إن لم يكن بين الفعل الماضي والفاعل المؤنث فصل وجبت التاء في <sup>(٨)</sup>

الحقيقي وحذفها منه في غاية الضعف ، والشذوذ ، وثبوتها في غير الحقيقي

أجود .

(١) الكافية : ١٧٠ : " المؤنث : مافيه علامة التانيث لفظاً أو تقديرًا " .

(٢) في ب : " وعويينة " .

(٣) " وأذينة " ساقط من ( ب ) .

(٤) الكافية : ١٧١ : " علامة التانيث : التاء ، والألف مقصورة أو ممدودة وهو حقيقي

ولفظي ، فالحقيقي : ما بإزائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقاة " .

(٥) الزمج كدمل : طائر دون العقاب يصاد به ، وقيل هو ذكر العقاب وقد يقال

زمجة . اللسان ( زمج ) : ١٨٦٠/٣ ، والتاج ( زمج ) : ٥٤/٢ .

(٦) الكافية : ١٧١ : " واللفظي بخلافه كظلمة وعين ، وإذا أسند إليه الفعل فبالتاء

وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار " .

(٧) الكافية : ١٧١ .

(٨) " الماضي " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .



وَأِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فُصْلٌ كَانَ ثَبُوتُ التَّاءِ فِي الْحَقِيقِ وَغَيْرِهِ أَجُودَ ،  
وَالْحَذْفُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ فِي غَيْرِ الْحَقِيقِ أَحْسَنُ مِنْهُ قَبْلَ الْفَصْلِ .

قوله : " وحكم ظاهر الجمع " إلى آخره .

الجمعان السَّالِمَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ثَبُوتُهَا فِي الْمَذْكُورِ  
(٤) مِنْهُ ، وَلَا حَذْفُهَا فِي الْمَوْتِثِ ، فَلَا يَجُوزُ : قَامَتِ الْمُسْلِمُونَ ، وَلَا قَامَ [الْمُسْلِمَاتُ] (٥)

لِسَلَامَةِ الْمَفْرَدِ فِيهِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ الشَّائِي ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ .

وَلَا يَرِدُ \* إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ (٦) ، لِأَنَّهُ مُوصُولٌ تَقْدِيرُهُ :

الْأُتَى آمَنَ ، وَالْأُتَى : جَمْعٌ لِلْمَذْكُورِ .

وَلَوْ سُلِّمَ أَنَّ الْاَلْفَ وَاللَّامَ لَيْسَ [مُوصُولًا] (٧) فَالْفَصْلُ بِالْمَفْعُولِ سَوَوُغَ  
حَذْفِهَا .

قوله : " وتقول في ضمير العاقلين " إلى آخره .

إِنَّمَا يَجُوزُ الْاِمْرَانِ فِي ضَمِيرِ جَمْعِ الْمَذْكُورِينَ إِذَا كَانَ مُكْسَرًا ، أَمَّا  
الصَّحِيحُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا ( فَعَلُوا ) وَكَلَامُهُ يَعْمُ .

أَمَّا ضَمِيرُ جَمْعِ الْمَوْتِثِ فَالْاَجُودُ لِلْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا فَعَلْنَ ، وَلَمَّا فَوْقَهَا

فَعَلْتَ وَكَذَلِكَ فِي ( هَا ) وَ ( هُنَّ ) الْاَجُودُ لِلْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا ( هُنَّ ) وَلَمَّا

فَوْقَهَا ( هَا ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : \* ائْتَا عَشْرَ شَهْرًا \* حَتَّى / قَالَ : ٤٤ / أ

\* مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِ (١٠) \* وَكَذَلِكَ

يُقَالُ فِي التَّارِيخِ لَخَمْسٍ مَضِينَ ، وَلِخَمْسٍ عَشْرَةٍ مَضَتْ ، وَكَذَلِكَ يَقِينُ وَيَقِيتُ (١١) .

(١) " وَغَيْرِهِ " لَيْسَ فِي ح .

(٢) الْكَافِيَةُ : ١٧١ : " وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ مُطْلَقًا حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِ

وَضَمِيرِ الْعَاقِلِينَ غَيْرِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فَعَلْتُ وَفَعَلُوا ، وَالنِّسَاءُ وَالْأَيَّامُ فَعَلْتُ وَفَعَلْنَ " .

(٣) فِي ب : " لَيْسَ " .

(٤) " مِنْهُ " سَاقِطٌ مِنْ ( ج ) .

(٥) فِي الْأَمَلِ : " الْمُسْلِمَانِ " وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ب وَ ج .

(٦) سُورَةُ الْمُمْتَحِنَةِ : آيَةُ : ١٠ .

(٧) فِي الْأَمَلِ وَ ( ب ) : " مُوصُولَةٌ " وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ ( ج ) .

(٨) الْكَافِيَةُ : ١٧١ .

(٩) سُورَةُ التَّوْبَةِ : آيَةُ : ٣٦ .

(١٠) سُورَةُ التَّوْبَةِ : آيَةُ : ٣٦ .

(١١) يَنْظُرُ : الْجَمْلُ لِلزَّجَاجِيِّ : ١٤٥ .

(١)

المثنى

(٢) قال : " ليدلَّ على أَنَّ معه مثله " .

(٣) خرج به ( كلا ) و ( كلتا ) ، ولا يردُّ على قوله : " مفتوح ما قبلها " (٤)  
( مُصْطَفَيْنِ ) ؛ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، وَفَتْحُهُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فـى  
( مُصْطَفَيْنِ ) لَفْظًا إِشْعَارًا بِالْأَلْفِ الْمَحذُوفَةِ لَا تَقْدِيرًا .  
(٥)

قوله : " عن واو " .

(٦) وكذلك إِذَا جُهِلَ وَلَمْ تُعْلَمْ الْعَرَبُ ؛ لَأَنَّ عَدَمَ إِمَالَتِهِ يُقَوِّي جَانِبَ الْوَاوِ ،  
(٧) وَلِذَلِكَ إِنَّ ( مَتَى ) لَمَّا جُهِلَ أَصْلُ أَتْفَهِهَا قَلَبَتْ يَاءً فِى التَّشْنِيفِ ، لِإِمَالَتِهِمْ  
إِيَّاهَا فَيُقَالُ : مَتِيَان .

(٨) و ( أَلَا ) الَّتِى لِلتَّنْبِيهِ لَوْ سُمِّيَ بِهَا وَشُنِيَ قِيلَ : ( أَلَوَان ) ؛ لَأَنَّ  
الْعَرَبَ لَمْ تُعْلَمْهَا فَكُلُّ مَا جُهِلَ أَصْلُهُ مِنَ الْمَقْصُورِ الثَّلَاثِ : إِنْ أُمِيلَ قَلْبًا  
أَلْفُهُ يَاءً ، وَإِنْ لَمْ يُعْمَلْ قَلْبًا وَآوًا .  
(٩)

قوله : " والممدود " إِلَى آخِرِهِ .

الَّذِى هَمَزَتْهُ أَصْلِيَّةٌ ، كـ ( قُرَاء ) ، و ( قُرَاءَان ) ، و ( كُـلَّـلَا )

و ( كَلَاءَان ) .

(١٠) وَالْكَلاُ : الَّذِى يَكَلَأُ أَيَّ : يَحْفَظُ ، وَمِنْهُ \* قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ \*  
" وَإِلَّا فُوجِهَان " (١١) .

(١) ساقط من ( ب ) و ( ح ) .

(٢) الكافية : ١٧٢ : " المثنى : مالحق آخره ألف ، أوياء مفتوح ما قبلها ، ونون  
مكسورة ليدلَّ على أَنَّ معه مثله من جنسه . فالمقصود أَنَّ كَانَتْ أَلْفُهُ عَنْ وَآوِ  
وَهُوَ ثَلَاثِي قَلْبٍ وَآوًا وَإِلْأَقْبَالِيَاءِ وَالْمَدْدُودِ إِنَّ كَانَتْ هَمَزَتْهُ أَصْلِيَّةٌ تَثَبَتْ ، وَإِنْ  
كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قَلْبٌ وَآوًا وَإِلَّا فَالْوَجْهَانِ " .  
(٣) الكافية : ١٧٢ .

(٤) قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : \* وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لِمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ \*  
سُورَةُ ص آيَةٌ : ٤٧ .

(٥) الكافية : ١٧٢ .

(٦) " وكذلك " ساقط من ( ب ) وفي ج : " كذلك " .

(٧) وفي ب : " وكذلك متى " .

(٨) " وَشُنِيَ " ساقط من ( ب ) .

(٩) الكافية : ١٧٢ .

(١٠) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ آيَةٌ : ٤٢ .

(١١) فِي ج : " فَالْوَجْهَانِ " .

أَيَّ : سواء أكانت همزته عن واو ك ( كسَاءِ ) ، لَأَنَّهُ من الكسوة  
 أو عن ياء ك ( رداً ) ، لَأَنَّهُ من الرَّدِيَّةِ ، أي كانت لِلِلَحْـاقِ  
 ك ( عِلْبَاءِ ) .  
 قوله : " وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّانِيثِ " إلى آخره .  
 قد جاء عن العرب : ( خُصِيَّتَانِ ، وَآلِيَّتَانِ ) بالتَّاءِ .  
 أَمَّا ( خُصِيَّتَانِ ) : فجاء في شعر الهذليين ، وَأَمَّا ( آليَّتَانِ ) ففي  
 قول عنتره :  
 مَتَى مَا تَلَقَى فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ  
 رَوَانِفُ آلِيَّتَيْكَ وَتُسْتَطَارُ

- (١) في ( ب ) و ( ج ) : " كانت " .  
 (٢) جاء في اللسان ( علب ) ٣٠٦٣/٤ : " وَالْعِلْبَاءُ ، ممدودٌ : عصب العنق " .  
 (٣) الكافية : ١٧٣ : " ويحذف نونه للإضافة ، وحذفت تاء التَّانِيثِ في خُصِيَّانِ  
 واليَّانِ " .  
 (٤) قال المبرد في المقتضب ٤١/٣ : " فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : ( خُصِيَّانِ ) فَإِنَّمَا  
 بنوه على قولهم : خُصِيٌّ فاعلم ، ومن ثَنَى على قولهم ( خُصِيَّة ) لَمْ  
 يَقُلْ إِلَّا خُصِيَّتَانِ .  
 وكذلك يقولون : آليَّةٌ وآلِيٌّ في معنى . فَمَنْ قَالَ : آليَّةٌ قَالَ :  
 آليَّتَانِ ، ومن قَالَ : آلِيٌّ قَالَ : آليَّانِ " .  
 وينظر : الصحاح : ٢٣٢٧/٦ ، وشرح الرضى على الكافية : ١٧٦/٢ .  
 (٥) جاء في اللسان ( خصا ) ١١٧٩/٢ : " وقد جاء خُصِيَّتَانِ وَآليَّتَانِ بالتَّاءِ  
 فيهما ، قال يزيد بن الصَّعْقِ :  
 وَإِنَّ الْفَحْلَ تُنْرَعُ خُصِيَّتَاهُ  
 فيضى جافراً قرح العجبانِ

- قال النابغة الجعدي :  
 كَذَى دَاءٌ بِأَحَدَى خُصِيَّتَيْهِ  
 وَأُخْرَى مَا تَوَجَّعَ مِنْ سُقَامٍ " .  
 (٦) البيت في ديوانه : ٢٣٤ ، وهو من شواهد المسائل البصريات : ٧٨١/٢ ،  
 ٨٠٣ ، والمفصل : ٦٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٩/١ ، وشرح المفصل  
 لابن يعيش : ٥٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٥٥/٢ ، والمقاصد  
 النحوية : ١٧٤/٣ ، والخزانة : ٢٩٧/٤ ، ٥٠٧/٧ ، ٥١٤ ، ٥٥٣ ، ٥٢٢/٨ .

والتحقيق أَنَّ ( خُصِيْن ) تشنية ( خُصِيٌّ ) ، و ( أَلِيْن ) تشنية ( أَلِيٌّ )  
 ( أَلِيٌّ ) ؛ لَأَنَّ فِيهِمَا لَغَتَيْنِ : ( خُصِيٌّ ) ، و خُصِيَّةٌ ، و ( أَلِيٌّ )  
 و ( أَلِيَّةٌ ) .

واستغنوا بتثنية ( خُصِيٌّ ) و ( أَلِيٌّ ) في الأكثر تخفيفاً ، كما  
 استغنوا / بتثنية ( رَسِيٌّ ) في الأكثر عن تشنية ( سَوَاءٌ ) تخفيفاً ؛ لِأَنَّهُمَا  
 لَغَتَانِ فَقَالُوا : ( سَيَّانٌ ) مكان ( سَوَاءٌ ) .

ب/٤٤

- 
- (١) في ب : " خصيتين " .  
 (٢) في ب : " أليتين " .  
 (٣-٣) ساقط من ( ب ) .  
 (٤) " تشنية " ساقط من ( ج ) .

(١)  
الجمع

- (٢) قال في الجمع : " بحروف مفردة " .  
(٣) احترازاً من نحو : الإنسان والرجل إذا أُريدَ به الجنس ، كقولـه  
تعالى : \* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ \* (٤) ، وقولك : الرجل خيرٌ من المرأة ، إذا  
أردتَ الجنسَيْن ، و " أَهْلَكَ النَّاسَ حُبَّ الدِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ " ، فَإِنَّ هَذَا قُصِدَ  
(٥) به الدلالة على الاتحاد ؛ لكن بالالف واللام الدالين على الاستغراق .  
(٦) قوله : " بتغيير ما " .  
(٧) إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمَكْسَرِ فَلَا يَدْخُلُ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُغَيَّرْ .  
فقوله بعد ذلك : " وهو صحيح ومكسر " .

تسامح .

- قوله : " فنحو تَمَرٍ " إلى آخره .  
أَمَّا ( تَمَرٌ ) فاسمُ جمع ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ دَلَّتْ عَلَى آحَادٍ ، وَتَلَحُّقُ  
وَاحِدَهَا النَّاءُ أَوْ يَاءُ النَّسَبِ فَهُوَ : اسمُ جمعٍ للجنس ، وليس بجمعٍ ، كـ ( نَبَق )  
ونبقة ، وكلم ، وكلمة ، وشبه ذلك .  
وياءُ النَّسَبِ ، كـ ( حَبَشٍ ) وَحَبَشٍ ، وَرُومٍ وَرُومٍ ، وشبهه .  
وَأَمَّا ( رَكَبٌ ) فليس بجمع ؛ لِأَنَّهُ يَصَغُرُ بِلَفْظِهِ فَتَقُولُ : رَكِيبٌ  
(٨) وَالْجُمُوعُ لَا تَصَغُرُ بِلَفْظِهَا ؛ وَلِذَلِكَ تُصَغَّرُ : رَكَبَانٌ ، أَوْ رَكَّابٌ (٩) عَلَى  
( رُوكِبُونَ ) فَتُرَدُّ إِلَى وَاحِدِهِ ثُمَّ تَجْمَعُهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا صَغُرَتْ ( رَجَالٌ )  
(١٠) قُلْتَ : ( رُوكِبُونَ ) .

- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ١٧٤ : " المجموع : ما دلَّ على آحاد مقصورة بحروف مفردة بتغيرها  
فنحو تمر وركب ليس بجمع على الأصح ونحو فُلْكَ جمع " .  
(٣) في ج : " احتراز " .  
(٤) سورة العصر : آية : ٢ .  
(٥) في ( ج ) : " الجنس " .  
(٦) في ب : " بها " .  
(٧) في ب : " بتغير ما " .  
(٨) في ج : " والمجموع " .  
(٩) في ج : " وركاب " .  
(١٠) في ب : " ويجلون " وفي ج : " رجيلون " .

(١) قوله : " ونحو فُلْكَ جمع " .

آي : عند الأكثر خلافاً لابن السراج <sup>(٢)</sup> فإنه قال : هو اسم جمع ك ( تَمَرٍ )  
فعلى الأول تكون ضمة أوله غير الضمة التي كانت في واحده وكأنَّ تلك  
الضمة زالت وعقبها هذه الضمة علامة للجمع وهي تقديرية ويُقال للواحد  
والجماعة .

وقال بعضهم هو : ك ( جُنُبٍ ) يطلق على الواحد والاثنيين والجماعة  
والمذكر والمؤنث .

- 
- (١) الكافية : ١٧٤ : " ونحو ذلك جمع " .  
(٢) جاء في الأصول ٤٣١/٢ : " وقد جاء في ( فَعَلٍ ) ( فَعَلٌ ) وهو قولهم :  
الفُلْكَ للواحد وللجميع الفُلُكُ وهو اسم للجميع لا يقاس عليه " .  
(٣) جاء في اللسان ( فلك ) ٣٤٦٥/٥ : " والفُلْكَ ، بالضم : السفينة  
تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثنيين والجمع ، فإن شئت جعلته من  
باب ( جنب ) ، وإن شئت من باب ( دِلاص ) " .  
وينظر الكتاب : ٥٧٧/٣ ، والمقتضب : ٢٠٣/٢ ، والكشاف : ١٢١/٣  
والبحر المحيط : ٣٢/٧ .

[جمع المذكر السالم]

(١) قوله : " واو مضموم ماقبلها ، أو ياء مكسور ماقبلها " .

أَي : لفظاً ، أو تقديرًا ، فلا يَرُدُّ ( مُصْطَفُونَ ) و ( مُصْطَفَيْن ) / وبابه  
لَاَنَّ الضَّمَّةَ قبل الواو ، والكسرة قبل الياء مَقْدَرَةٌ تقديرًا والفتحة إِنَّمَا  
هى للدلالة على الالف المحذوفة ؛ لتدل على أَنَّ معه أكثر منه ، أَي :  
اثنين فصاعدًا ؛ لَأَنَّ أدنى مراتب ما هو أكثر من واحد : اثنان ، فيكون  
(٢)  
المجموع ثلاثة .

قوله : " فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كسرة حذفت " .

روى ابن جنى عن بعض السلف أَنَّهُ قرأ : \* وَالصَّابِيُونَ \* (٢) بالياءِ  
الخالصة وَكَأَنَّهُ لَمَّا قُلِبَتْ عن الهمزة أَبَقَوْهَا إِشارةً إِلَى ما هى بدلٌ عَنْهُ  
وَكأَنَّهُا موجودةٌ فى اللفظ ، ومثل هذا قولهم : جَيْلٌ ، وَمَيْلٌ مَعَ أَن  
القاعدة أَنَّ الواو والياء إِذَا تحركتا وانفتحت ماقبلها قُلِبَتِ الْفَاءُ ؛ لَكِنْ  
لَمَّا كَانَ أَصْلُهَا : ( جَيْالٌ ) ، ( وَمَيْالٌ ) حذفوا الهمزة استخفافًا ، ونقلوا  
حركة الهمزة إِلَى الياء ولم يجروها على القياس إِشعارًا بالهمزة المحذوفة  
وكذلك قولهم : ( الطجع ) لَمَّا قَلَبُوا التَّاءَ طَاءً ؛ لقربها مِنَ الضَّادِ لَمْ  
يُغَيِّرُوهَا عند إِبدالِ الضَّادِ بِاللَّامِ إِشعارًا بِأَنَّ الضَّادَ الَّتِى اقْتَضَتْ قَلْبَهَا  
كالموجودة ، إِذْ كَانَ الْأَصْلُ : اضجع ، ثم عادت : ( اضجع ) .

(١) الكافية : ١٧٤ : " المذكر : ما لحق آخره واو مضموم ماقبلها ، أو ياء مكسور ماقبلها ونون مفتوحة ليدل على أَنَّ معه أكثر منه " .

(٢) فى ب : " الجموع " وفى ج : " الجمع " .

(٣) سورة المائدة : آية : ٦٩ .  
وهى قراءة الحسن والزهرى ، كذا قال أبو الفتح فى المحتسب  
٢١٦/١ وقال : " يثبت الياء ولا يهمز " .

(٤) قال الجوهري فى الصحاح ( جال ) ١٦٥٠/٤ : " جَيْالٌ : اسم للضبع على  
فَيْعَلٍ ، وهو معرفة بالالف واللام " إِلَى أَنَّ قَالَ : " قال الكسائى : هـ  
جِيالة . وقال أبو على النحوى : وَرَيْثًا قَالُوا : جَيْلٌ لِلتَّخْفِيفِ  
ويتركون الياء مصححة " .

(٥-٥) فى ( ب ) و ( ج ) : " بالهمزة حذفوها " .

(٦) فى ج : " ولم " .

(٧) فى ح : " فى التى " .

- (١) قوله : " فمذكر علم يعقل " .  
 (٢) الأولي : فعلم لمذكر يعقل ؛ لأن حمراء ، وسعدى لو سمى به رجل  
 وجمع جمع صحة جمع بالواو والنون وليس الاسم مذكرا ، ولأن الاسم لا يوصف  
 بالعقل ، إنما العاقل مسماه .  
 ولو قال : وما حمل عليه كان جيدا ؛ لأن ( عالمين ) جمع ( عالم )  
 وليس علما ، وهو معاملة معاملة هذا الجمع ، وكذلك ( أهلون ) ، وأشد  
 منه ( سنون ) ، لتأنيثه ، وكذا غيره من الثنائى المؤنث ، مثل :  
 (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧)  
 ( عضون ) ، و ( ميئون ) ، و ( عزون ) ، و ( قلون ) ، و ( برون )  
 و ( ثيون ) ، و ( ظيون ) ل ( عضة ) و ( مائة ) ، و ( عزة ) ، و ( قلة )  
 و ( برة ) ، و ( ثبة ) ، و ( ظبة ) .

- (١) الكافية : ١٧٥ : " وشرطه : إن كان اسما فمذكر علم يعقل " .  
 (٢) فى ( ب ) : " سداء " .  
 (٣) جاء فى اللسان ( عضا ) ٢٩٩٣/٤ : " والعضة القطعة والفرقة وفى  
 التنزيل : \* جعلوا القرآن عشرين \* واحدها ( عضة ) ونقصانها الواو  
 أو الهاء ... والعضة : من الأسماء الناقصة وأصلها عضوة فنقصت  
 الواو " .  
 (٤) فى ( ب ) : " مون " .  
 (٥) جاء فى اللسان ( عزا ) ٢٩٣٥/٤ : " والعزة : عصة من النحاس  
 والجمع : عزون " .  
 (٦) القلة : عود يجعل فى وسطه حبل ثم يدفن ويجعل للحبل كفة فيها  
 عيدان ، فإذا وطئ الطبى عليها عشت على أطراف أكراعه . والجمع :  
 قلون . اللسان ( قلا ) : ٣٧٣٢/٥ .  
 (٧) البرة : الخلال ، وقيل هى الحلقة فى أنف البعير .  
 اللسان : ( برى ) ٢٧٢/١ .  
 (٨) جاء فى اللسان ( ثبا ) ٤٧٠/١ : " الثبة : العصة من الفرسان  
 والجمع : ثبات ، وثبون " .  
 (٩) " وظيون " ليس فى ج والظبة : هذ السيف والسنان والنمل ، والجمع : ظبات  
 وظيون . اللسان ( ظبا ) : ٢٧٤٣/٤ .  
 (١٠) فى ب : " كعضة " .  
 (١١) " وظبة " ليس فى ج .



ثم قال الفراء<sup>(١)</sup> : هو قياس<sup>(٢)</sup> في كل ثلاثي بتاء تانيث لم يجمع جمع<sup>(٣)</sup> تكسير وهو ظاهر كلام سيبويه في (عدة)<sup>(٤)</sup> ؛ لأنه / جمعها على (عدين) .

وقيل : هو سماعي ، ومثله : (قنسرُونَ) و (مِفون) وكـذلك (فَتَكْرُونَ) و (أَمْرُونَ) ، و (بِرَحُونَ)<sup>(٨)</sup> اسم للدواهي كأنهم شبهوها بالماكر ذي الداهية ، فعاملوها في الجمع معاملته .

(١) قال الفراء في معاني القرآن ٩٣/٢ : " وإِنَّمَا جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنقصت لأمه ، فلمَّا جمعه بالثون توهموا أَنَّهُ فُعول " .  
(٢) في ب و ج : " قياسي " .  
(٣) هو ليس في ب .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤٠١/٣ : " وأما عدة فلا تجمع إلاَّ عدات ، لأنه ليس شيء مثل عدة كسر للجمع ، ولكِنَّك إِن شئت قلت : عدون " .  
(٥) في ب و ج : " لأن " .  
(٦) اسم مدينة .

قال ياقوت في معجم البلدان ٤٠٣/٤ : " وكان فتح قنسرين على يد أبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنه - في سنة ١٧ هـ ، وكانت حمص وقنسرين شيئاً واحداً " .

(٧) قال ياقوت في معجم البلدان ٤١٤/٣ : " وصقّين بكسرتين وتشديد الفاء ، وحالها في الإعراب حال صريفين ، وقد ذكرت في هذا الباب أَنَّها تعرب إعراب الجموع وإعراب مالا ينصرف ، وقيل لآبي وائل شقيق بن سلمة : أشهدت صقّين ، قال : نعم وبئست الصقون : وهو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي " .

(٨) في ج : " مرحون " وفي ب : " يرحون " وكلاهما تحريف .

- (١) قوله : " وَإِنْ كَانَ صَفَةً " إلى آخره .
- الاجود : فلمذكر يعقل - لما تقدم - في الاسم ، وَأَنْ يُقَالَ : وماشبهه<sup>(٢)</sup>
- به ، ليدخل نحو : \* رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ \* و \* أَتَيْنَا طَائِعِينَ \* وشبهه<sup>(٣)</sup>
- قوله : " وَأَنْ لَا يَكُونَ أَفْعَلُ فَعْلَاءً " .<sup>(٤)</sup>
- احترز ب ( فَعْلَاءَ ) عن أفعال التفضيل . و ( أَكْمَرَ ) وهو الكبيير<sup>(٥)</sup>
- [ الكمرة ] آى : الحشفة . وفيه خلاف<sup>(٦)</sup> ، لَأَنَّهُ لَا مُؤَنَّثَ لَهُ وهو أمرٌ خَلَقِيٌّ .
- " فعلان فعلى " .
- احترز ب ( فَعْلَى ) عَمَّا لَهُ ( فَعْلَانَهُ ) ، كسيفان ، وحيلان ، فَإِنْ<sup>(٧)</sup>
- وقع مالميسله ( فَعْلَى ) ولا ( فَعْلَانَهُ ) ، ك ( لحيان ) للكثيف اللحيقة<sup>(٨)</sup>
- فالحاقه بفعلان فَعْلَى أَوْلَى ؛ لكثرتة .
- قوله : " ولا مستويا فيه مع المؤنث " .<sup>(٩)</sup>

- (١) الكافية : ١٧٥ : " وَإِنْ كَانَ صَفَةً فمذكريعقل ، وَأَنْ لَا يَكُونَ أَفْعَلُ فَعْلَاءَ مثل آحمر حمراء ، ولا فعلان فَعْلَى مثل سكران سَكْرَى ، ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور " .
- (٢) في ( ب ) " ومايشبهه " .
- (٣) في ( ج ) : " مثل " .
- (٤) سورة يوسف : آية : ٤ .
- (٥) سورة فصلت : آية : ١١ .
- (٦) الكافية : ١٧٥ .
- (٧) اللسان ( كمر ) : ٣٩٢٩/٣ .
- (٨) في الأصل : " التمرة " ، وماأشبهته من ( ب ) و ( ج ) .
- (٩) في ب و ج : " فيه " .
- (١٠) رجل سيفان ، آى : طويل ممشوق ضامر البطن ، وأمرأة سيفانة .
- الصحاح ( سيف ) : ١٣٧٩/٤ .
- (١١) الحبلان : العظيم البطن ، وكذا الحبلانه .
- (١٢) الكافية : ١٧٥ .

ك ( جريح ) و ( صبور ) ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا مَنَعَ من جمع المَوْنَتِ السَّالِمِ لعدم التَّاءِ مُنْعَ جمعُ المذكرِ السَّالِمِ ؛ لَأَنَّ الجمعَينِ متقابلان ، والذي استوى فيه المذكر والمؤنث .  
 (١) أَمَّا الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ فَالْأَوَّلُ : ماهو على : ( فَعُول ) ك ( صَبُور )  
 وَشُكُورٌ وَضُرُوبٌ وَشَبَهه .  
 والثَّانِي : (٢) أَمَّا عَلَى ( فَعِيل ) ، كَقَتِيلٍ وَجَرِيحٍ . وَأَمَّا عَلَى ( مِفْعَال )  
 ك ( مَذْكَار ) ، و ( مِثْنَاث ) (٣) ، وَأَمَّا عَلَى ( مِفْعِيل ) ك ( مِعْطِير ) (٤) للكثير  
 العطر و ( مِثْشِير ) (٥) للكثير [الأشُر] (٦) .  
 وقد جاء ( مِفْعِيل ) بِالتَّاءِ قَلِيلًا فجاء في ( مَسْكِين ) مَسْكِينَةٌ ، وجمل  
 (٧) مِسْفِيرٍ ، آتَى : كثير السفر ، وناقاة مِسْفِيرَةٍ .  
 فَمَنْ قَالَ : مَسْكِينٌ مَعَ قَلَّتِهِ ، قَالَ : مَسْكِينُونَ لِلْمَذْكَرِ ، وَمَسْكِينَاتٌ  
 لِلْمَوْنَتِ .  
 (٧) قوله : " وَلَا بَتَاءَ تَأْنِيثٍ كَعَلَامَةٍ " .

(١) عبارة ب : " أما الفاعل أو المفعول " وعبارة ج : " أما الفاعل وأما المفعول " .

- (٢) " إِمَّا " ساقط من ( ج ) .  
 (٣) جاء في اللسان ( أنث ) ١٤٦/١ : " وَأَنْثَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ مُؤْنَتٌ : وَلِدَتْ الْإِنَاثَ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَهَا عَادَةً فَهِيَ مِثْنَاثٌ ، وَالرَّجُلُ مِثْنَاثٌ أَيْضًا لِأَنَّهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي مِفْعَالٍ " .  
 (٤) في الصحاح ( عطر ) ٧٥١/٢ : " وَرَجُلٌ مِعْطِيرٌ : كَثِيرُ التَّعْطُرِ " .  
 (٥) في الصحاح ( أشر ) ٥٧٩/٢ : " وَمِنْهُ نَاقَةٌ مِثْشِيرٌ ، وَجَوَادٌ مِثْشِيرٌ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمَوْنَتُ " .  
 وتأشير الاثنان : تحريزها .  
 (٦) في الأصل : " لكثير " والمثبت من ب و ح .  
 (٧) في ب : " مفعيلة " .  
 (٨) " مسفير " ساقط من ( ج ) .  
 (٩) الكافية : ١٧٥ : " وَلَا بَتَاءَ تَأْنِيثٍ مِثْلَ عَلَامَةٍ " .

(١) هذا خلاف للكوفيين ، فَإِنَّهُمْ جَوَّزُوا فِي ( علامة ) ، و ( نَسَابَة )  
علامون ، ونسابون ، وكذلك جَوَّزُوا فِي ( طلحة ) ، و ( حمزة ) طلحون  
وحمزون وشبهه .

أ/٤٦ « وشذ نحو : سنين ، وأرضين » لعدم العقل وسلامة الواحد / وشذوذ  
(سنين)؛ أشد لتاء التانيث ، وقد تقدم .

---

(١) قال الأتباري في الإنصاف ١/ ٤٠ : " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي  
آخره تاء التانيث إذا سميته رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون  
وذلك نحو : طلحة وطلحون " .  
وينظر الكتاب : ٣٩٥/٣ ، والأصول لابن السراج : ٤٢٠/٢ والتبيين  
للعكبري : ٢١٩ .

[ جمع المؤنث السالم ]

- (١) قال: " جمع المؤنث السالم " .  
 الأولي: وما حُمِلَ عليه وقد تقدّمت فائدته .  
 (٢) قوله: " فَأَنَّ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ " .  
 لأنَّ (حمراء) ، أو (سكرى) صفةٌ لاتجتمع على حمراوات وسكريات ؛ لأنَّ  
 مذكَّرها لم يجمع بالواو والنون .  
 (٣) قوله: " فَأَنَّ لَا يَكُونَ مُجَرَّدًا كَحَائِضٍ " .  
 لَمَّا لم يكن مفردُهُ بالتاء لم يُجمع بالالف والتاء ، وقد جاء منه :  
 أَكْمَةٌ دُكَاءٌ ، أَيْ : منبسطة ، وَحَلَّةٌ شُوكَاءٌ ، أَيْ : خشنة ؛ لِجِدَّتِهَا (٤) .  
 (٥) [ جمع التكسير ]  
 قال في جمع التكسير : ماتغير بناء واحده " .  
 أَيْ : لقصد الجمع ؛ لأنَّ سَجَدَاتٍ ، وَتَمَرَاتٍ ، وشبهه تَغَيَّرَ بِنِساءٍ  
 واحده ؛ لِكِنَّهُ لَا لِقَصْدَ الْجَمْعِ ؛ بَلْ لِقَصْدَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ؛ لِأَنَّ  
 عَيْنَاتِهِ فِي الصِّفَاتِ تُسَكَّنُ ، مِثْلَ صَعْبَاتٍ (٦) ، وَخَذَلَاتٍ (٧) ، وَفِي الْأَسْمَاءِ تُفْتَحُ  
 مِثْلَ : قَصَعَاتٍ وَجَفَنَاتٍ .

- (١) الكافية : ١٧٦ : " المؤنث : مالحق آخره الف وتاء . وشرطه إِنْ كَانَ صِفَةً وَلَوْ  
 مَذَكَّرَ فَأَنَّ يَكُونَ مَذَكَّرُهُ جُمْعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَذَكَّرٌ فَأَنَّ  
 لَا يَكُونُ مُجَرَّدًا عَنْ تَاءِ التَّانِيثِ كَحَائِضٍ وَإِلَّا جُمْعٌ مُطْلَقًا " .  
 (٢) في الكافية : ١٧٦ " فَأَنَّ يَكُونَ مَذَكَّرُهُ جُمْعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ " .  
 (٣) في الكافية : ١٧٦ " فَأَنَّ لَا يَكُونُ مُجَرَّدًا مِنْ تَاءِ التَّانِيثِ كَحَائِضٍ " .  
 (٤) وَمِمَّا لَمْ يُجْمَعْ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ ( أَكْمَةٌ ) وَ ( حَلَّةٌ ) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ  
 الْمَفْرَدَ بِالتَّاءِ ، فَيُقَالُ فِي جَمْعِ ( أَكْمَةٌ ) : أَكْمٌ ، وَ أَكَامٌ ، وَأَمَّا  
 جَمْعُ ( حَلَّةٌ ) فَهُوَ حُلَلٌ ، وَحِلَالٌ .  
 ينظر اللسان ( أكم ) ١٠٣/١ و ( حلل ) ٩٧٨/٢ ، وشوك .  
 (٥) الكافية : ١٧٦ : " جمع التكسير : ماتغيربناء واحده كر جال وأفراس " .  
 (٦) جاء في اللسان ( صعب ) ٢٤٤٤/٤ : " الصَّعْبُ : خِلَافُ السَّهْلِ ، نَقِيضُ  
 الذَّلُولِ ، وَالْأَنْشَى صَعْبَةٌ بِالْهَاءِ وَجَمْعُهَا : صَعَابٌ ، وَنِسَاءُ صَعْبَاتٍ  
 بِالتَّسْكِينِ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ " .  
 (٧) الخَذَلَةُ مِنَ النَّسَاءِ : الْغُلِيظَةُ السَّاقُ . . اللسان ( خذل ) ١١١٤/٢ .  
 وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/٥ : " اعلم أَنَّ مَا كَانَ مِنْ  
 هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَةِ الْمُؤَنَّثَةِ بِوزنِ ( فَعْلَةٌ ) كَقَمْعَةٍ وَجَفْنَةٍ فَإِنَّكَ تَفْتَحُ

(١) قال : " جمع القلّة " .  
 إِنَّمَا عُرِفَ بِإِضَافَتِهِمْ عَدَدَ الْقِلَّةِ إِلَيْهَا بِالِاسْتِقْرَاءِ ، كَقَوْلِهِمْ : ثَلَاثَةٌ  
 أَثْوَابٍ ، وَسَبْعَةٌ أَجْمَالٍ ، وَخَمْسَةٌ أَغْلِمَةٍ ، وَثَمَانِيَةٌ أَفْلُسٍ ، فَإِنْ جَاءَ خِلَافَ  
 ذَلِكَ فَشَاذٌ .

وذهب الفراء<sup>(٣)</sup> إلى أَنَّ ( فَعَلَ ) بكسر الفاء و ( فُعِلَ ) بضمّها وفتح  
 العين فيهما منه ، كقوله تعالى : \* ثَمَانِي حِجَجٍ \* و \* بَعَشْرَ  
 سَوْرٍ \* .<sup>(٤)</sup>

=====

العين منه في الجمع أبداً إذا كان اسماً نحو : جَفَنَات ، وَقَصَعَات  
 كَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بِذَلِكَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ فَيَفْتَحُونَ عَيْنَ الْأَسْمِ وَيَقُولُونَ  
 تَمَرَاتٍ وَيَسْكُنُونَ الصِّفَةَ فَيَقُولُونَ : جَارِيَةٌ خَذَلَةٌ وَجَوَارٍ خَذَلَاتٌ .

- .....
- (١) الكافية : ١٧٧ : " جمع القلة : أَفْعَل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعَلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ ، والصحيح : وماعدا  
 ذلك جمع كثره " .  
 (٢) في ج : " إليه " .  
 (٣) ينظر شرح الرضى على الكافية : ١٩١/٢ .  
 (٤) " منه " ساقط من ( ج ) .  
 (٥) سورة القصص : آية : ٢٧ .  
 (٦) سورة هود : آية : ١٣ .

(١)

المصدر

(٢)

قال : " هو من الثلاثي سماع " .

هاهنا تفصيل وهو أَنَّ الفعلَ إِنْ كَانَ عَلَى ( فَعَلَ ) [بفتح الفاء والعين] فقياس متعدي ( فَعَلَ ) بسكون العين ، كضَرَبَ ضَرْبًا ، وقياس لازمة على ( فَعُول ) بضم الفاء كخَرَجَ خُرُوجًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ معنى الامتناع فله ( فَعَالًا ) مثل : أَبِي إِبَاءً ، أو معنى التقلب فله : ( فَعَلَانَا ) [بفتح العين] مثل : جَالِ جَوْلَانَا ، أو معنى التثبوت فله ( فَعَالًا ) بضم الفاء مثل : صَرَخَ صُرَاخًا ، وَبَكَى بُكَاءً ، وله أيضا ( فَعِيلًا ) مثل : نَهَقَ نَهِيْقًا .

ب/٤٦

وإِنْ كَانَ الفعلُ عَلَى ( فَعَلَ ) بضم العين / فمصدره المشهور على ( فَعَلًا ) بضم الفاء وسكون العين ، ك ( حَسَنَ حُسْنًا ، وَظَرَفَ ظَرْفًا ، وَقَدَّ يَأْتِي لَهُ ( فَعَالَةً ) بفتح الفاء ، ك ( جَزَلَ ) جَزَالَةً ، وَمَاتَى خِلَافَهُ فمسموعٌ ، ك ( سَخِطَ ) سَخِطًا ، وَرَضَى رِضًا وشبهه .  
أَمَّا ماعدا الثلاثي فمقيسٌ ، فَمِنْ ( أَفْعَلَ ) إِفْعَالًا ، وَ ( اسْتَفْعَلَ ) اسْتِفْعَالًا كما قال : مثل أَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ بِالتَّاءِ نَحْوُ : أَقَامَ إِقَامَةً ، وَاسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً .  
وَ ( لَفَعَلَ ) فَعْلَلَةً ك ( لَمَلَمَ ) لَمَلَمَةً ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ ( فَعْلَلًا ) ك ( زَلَزَلَ ) زَلْزَالًا وزلزلة ، وَحَوَّلَ حَيِّقَالًا وَحَوَّلَةً ، وَ ( لَفَعَلَ ) تَفْعِيلًا نَحْوُ : كَلَّمَ تَكْلِيمًا ، وَقَدَّسَ تَقْدِيسًا .

(١) ساقط من (ب) و(ج) .

(٢) الكافية: ١٧٨: المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل ، وهو من الثلاثي سماع ،

ومن غيره قياس مثل : أخرج إخراجًا ، واستخرج استخراجًا .

(٣) زيادة من ج . (٤) في ج : " فَعَال " .

(٥) زيادة من ج . (٦) في ج : " فَعَال " .

(٧) في ج : " فَعِيل " . (٨) في ج : " فَعْل " .

(٩-٩) ساقط من (ج) . (١٠) " له " ساقط من ج .

(١١) في ج : " إِفْعَال " . (١٢) في ج : " استفعال " .

(١٣) " مثل " ساقط من ج . (١٤) " فعلة " ساقط من ج .

(١٥) في ج : " فَعْلَال " . (١٦) في ج : " تفعيل " .

و ( لِفَاعِل ) فِعَالًا وَمُفَاعَلَةً ، كَضَارَبَ ضَرَابًا وَمُضَارِبَةً ، وواصلَ وَصَالًا ومواصلًا .

و ( لَتَفَعَّلَ ) تَفَعَّلًا ، مثل : تَأَثَّمَ تَأَثُّمًا ، وَتَصَوَّبَ تَصَوُّبًا ، وماعدا ذلك مسموعٌ ك ( تَمَلَّقَ ) تَمَلُّقًا <sup>(٢)</sup> .

وتقول للممرّة من الثلاثى : ( فَعَلَةٌ ) كَضَرَبَ ضَرْبَةً ، ومن غيره ( اِفْعَالَةٌ ) و ( اسْتَفْعَالَةٌ ) ك ( أَجْلَسَ ) اِجْلَاسَةً ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجَةً .

وتقول للهيئة : ( فَعَلَةٌ ) بكسر الفاء ك ( جَلَسَ ) جَلِيسَةً عَاقِلٌ وَقَتَلَ قِتْلَةً فَاجِرٌ .

<sup>(٣)</sup> قوله : " ويعملُ عملَ فعله ماضيًا وغيره " .

ومنع بعضهم عمله في الحال وهو ضعيفٌ ؛ لِأَنَّهُ عملٌ لا صالته وهى موجودة ويدل عليه قولك : <sup>(٤)</sup> حَبَّيْ اللّٰهَ وَرَسُولَهُ موجودٌ ، وَظَنَنْ زَيْدًا منطلقًا ثابتٌ <sup>(٥)</sup> .

" ولم يتقدم معموله " ، .

لِأَنَّهُ مَقْدَرٌ بحرف مصدرى ، ولا يتقدم عليه معمولُ الفعلِ .

" ولم يضمّر فيه " ، .

أى : كاسم الفاعل وغيره ، إِذَا لَوْ أُضْمِرَ فِيهِ ؛ لِأُضْمِرَ المثنى والمجموع وَلَوْ أُضْمِرَ المثنى والمجموع لُتَنَّى المصدر ولجمع فيلزم منه تشنيتان وجمعان في اسم واحد .

(٢) قال الجوهري في الصحاح ( ملق ) ١٥٥٦/٤ : " وتملق له تملقًا وتَمَلِّقًا " .  
أى : تَوَدَّدَ إِلَيْهِ .

(٣) الكافية : ١٧٨ : بعده : " إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مطلقًا " .

(٤-٤) فى ( ب ) : " قوله : حسبى " .

(٥) فى الكافية : ١٧٨ : " ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمرفيه ولا يلزم ذكر الفاعل " .

(٦) فى ( ج ) : " وجمع " ، .





أَيُّ : مِمَّا لَمْ يُسَمَّعْ لَهُ فَعْلٌ مِثْلُ : دَفَرًا زَيْدًا ، وَأَفَّةً عَمْرَأًا أَوْ مِمَّا  
التَزَمَ حَذْفُ فَعْلِهِ مِثْلُ : سَقِيًا زَيْدًا ، وَجَدَعًا عَمْرَأً فَوْجَهُانَ :  
أَحَدُهُمَا : لِلْعَمَلِ لِلْفِعْلِ الْمَقْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ نَصَبَ الْمَصْدَرَ فَيَنْصَبُ الْمَفْعُولَ

بِهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْعَمَلَ لِلْمَصْدَرِ ، وَكَانَ الْفِعْلُ لَمْ يُوْجَدْ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ  
وَهَذَا يَكُونُ فِي الدُّعَاءِ مِثْلُ : غَفْرَانِكَ ، وَفِي الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ :  
فَتَدَلَّا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

هَجَرًا الْمَظْهَرَ الْإِخَا إِذَا لَمْ

يَكُ عِنْدَ الْخُطُوبِ جِدَّ مُعِينٍ

(١) الدَفَرُ : النِّتْنُ خَاصَّةً . يُقَالُ : دَفَرًا لَهُ أَيُّ : نَتْنَا .

يَنْظُرُ الصَّاحِ ( دَفَر ) ٦٥٨/٢ .

(٢) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّاحِ ( أَف ) ١٣٣١/٤ : " وَيُقَالُ : أَفَالَهُ وَأَفَّةً  
أَيُّ قَدَرًا لَهُ ، وَالتَّنْوِينُ لِلتَّنْكِيرِ . وَأَفَّةً وَتَفَّةً " .

(٣) الْجَدْعُ : قَطْعُ الْأَنْفِ ، وَقَطْعُ الْأُذُنِ أَيْضًا وَقَطْعُ الشِّفَةِ وَالْيَدِ . وَجَدَعَهُ  
تَجْدِيعًا ، أَيُّ قَالَ لَهُ : جَدَعًا لَكَ .

الصَّاحِ ( جَدَع ) ١١٩٣/٣ - ١١٩٤ .

(٤) قَالَ سِيبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٣١١/١ : " هَذَا بَابُ مَا يَنْصَبُ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى  
إِضْمَارِ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمُسْتَعْمَلِ إِظْهَارَهُ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سَقِيًا وَرَعِيًا ، وَنَحْوُ قَوْلِكَ : خَيْبَةً ، وَدَفَرًا ، وَجَدَعًا  
وَعَقْرًا ، وَبُوسًا ، وَأَفَّةً وَتَفَّةً " .

(٥) صَدَرَ الْبَيْتُ :

\* عَلَى حِينِ آلِهَى النَّاسِ جَلَّ أُمُورُهُمْ \*

وَقَدْ اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِي نِسْبَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، فَنَسَبُوهُ تَارَةً إِلَى أَعَشَى  
هَمْدَانَ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ٩٠ ، وَتَارَةً إِلَى الْأَحْوَصِ وَهُوَ فِي مِلْحَقَاتِ  
دِيْوَانِهِ : ٢٨٩ ، كَمَا نَسَبُوهُ إِلَى جَرِيرٍ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِهِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١١٦/١ ، وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ : ١٦٧/١  
وَشَرَحَ أَبْيَاتُ سِيبَوِيهِ لِلسِّيْرَافِيِّ ٣٧٢/١ ، وَالْخَصَائِصُ : ١٢٠/١ ، وَسَمِعْتُ  
الصَّنَاعَةَ : ٥٠٦/٢ ، وَالصَّاحِ ( نَدَلَ ) : ١٨٢٧/٥ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٩٣/١ ،  
وَاللِّسَانُ ( نَدَلَ ) : ٤٣٨٤/٦ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ : ٥٦٦/١ .

(١) اسم الفاعل

(٢) قال : " ما اشتق من فعل " .

بَلْ هُوَ وَالْفَعْلُ مُشْتَقَّانِ مِنَ الْمَصْدَرِ ، ثم المشتق الذي فيه مافى  
(٣) المشتق منه وزيادة كالفعل فيه دلالة على الحدث وزيادة الزمان وليس فى

اسم الفاعل مافى الفعل فضلاً عن الزيادة .

فَالَاوَلَى : ما اشتق من مصدر فعل .

(٤) قوله : " لِمَنْ قَامَ بِهِ " .

( مستحيل ) : اسم فاعل ولم تَقُمْ / الاستحالة بشئ ؛ لَأَنَّ المستحيل

ليس بشئ إجماعاً .

(٥) قوله : " على معنى الحدوث " .

ليس بل لازم ، فَإِنَّ نحو : مُسْتَقَرٌّ ، وثابت ، ودائم اسم فاعل ، وليس

فيها معنى الحدوث .

(٦) قوله : " وهو من الثلاثى على فاعل " .

أَيَّ : إِلَّا مَا اسْتَعْنَى عَنْهُ بغيره مثل : كَرِيمٌ ، وَظَرِيفٌ ، وَغَنَىٌّ ، وَقَوَىٌّ

و شبهه .

(١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ١٨٠ : " اسم الفاعل : ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث " .

(٣-٣) فى ( ب ) : " الفعل " .

(٤) الكافية : ١٨٠ .

(٥) فى الكافية ١٨٠ : " بمعنى الحدوث " .

(٦) فى الكافية ١٨٠ : " وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل " .

(٧) فى ( ب ) : " ما يستعين " .

(١) قلت : قد جاء من الرباعي ( فاعِل ) ، وهو نادرٌ ، ومنه قولهم :  
( أَبْقَلَ الرَّمْتُ فهو بَاقِلٌ ) ، ولم يقولوا : مُبْقِلٌ ، ( وَأَوْرَسَ فهو وَارِسٌ )  
ولم يقولوا : مُورِسٌ .

(٢) قال الجوهري : هو من النَوَادِرِ .

ومعنى أبقل ، آى : بدت خضرة ورقه ، والرَّمْتُ : مرعى من مراعى الإبل

وهو من الحمض .

وقولهم : أَوْرَسَ المكان إذا اصفرَّ ورقه ، آى : صار مثل الورس ، والله

(١)  
أعلم .

(٣) قوله : " وكسر ما قبل الآخر " .

(٤) احترازاً من المضارع بتاء المطاوعة ، وهو ثلاثة :

يَتَفَعَّلُ مثل يَتَعَلَّمُ ، وَيَتَفَاعَلُ مثل يتدارك وَيَتَقَارَبُ ، وَيَتَفَعَّلُ مثل :

يَتَدَحْرَجُ ؛ لأنَّ ما قبل أواخرها مفتوحٌ ، ولابدَّ من كسره فى اسمِ الفاعلِ .

قوله : " بشرط معنى الحال أو الاستقبال " .

(٥) الماضى المحكىُّ به الحال كذلك مثل : \* وكلبهم باسط ذراعيه

(٦)

بالوصيد \* .

(٧)

قوله : " والاعتماد على صاحبه " .

الاعتمادُ على شيءٍ مِنْ سببه أيضاً كافٍ كفاعلِ الصفةِ الجاريةِ على غيرِ

مَنْ هى له مثل : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عبداً ، وكذا الحال فى مثل : مررتُ

(٩) برجلٍ ضارباً أبوه زيداً ، ثُمَّ الاعتمادُ قد يكونُ على ظاهرٍ كما ذُكرَ ، وقد

يكونُ على مضميرٍ مقدَّرٍ كقوله !

(١-١) ساقط من ( ب ) .

(٢) قال الجوهري فى الصحاح ( أبقل ) ١٦٣٦/٤ : " بقل نابُ البعير ، أى :

طلع ، وأبقل الرَّمْتُ وذلك إذا أدبى وظهرت خضرة ورقه فهو بَاقِلٌ ، ولم

يقولوا : مُبْقِلٌ ، كما قالوا : أَوْرَسَ فهو وَارِسٌ ، ولم يقولوا : مُورِسٌ

وهو من النَوَادِرِ " .

(٣) الكافية : ١٨٠ : " ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل

الآخر مثل : مخرج ومستخرج . ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال

والاعتماد على صاحبه أو الهمزة أو ما " .

(٤) فى ج : " احتراز " .

=====

## كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا

فَلَمْ يَفْزَرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

تقديره : كَوَعْلٍ نَاطِحٍ ، (١) وَالْوَعْلُ : (٢) الْاَرَوَى وهو بقر الوحش .  
(٣) قوله : " أَوِ الْهَمَزَةُ أَوْ مَا " .

ليس مختصاً بهما ؛ بَلْ كُلُّ أَدَاةٍ اسْتَفْهَمَ كَذَلِكَ اسْمًا [ كَانَتْ ] (٤) أَوْ

١/٤٨

حَرْفًا مِثْلَ : أَضَارَبُ / زَيْدٌ عَمْرًا ، وَهَلْ ضَارَبَ ؟ وَأَيْنَ ضَارَبَ ، وَمَتَى ضَارَبَ ؟  
زَيْدٌ عَمْرًا .

=====

(٥) " كَذَلِكَ " ساقط من ( ج ) .

(٦) سورة الكهف : آية : ١٨ .

(٧) الكافية : ١٨٠ .

(٨) في ( ج ) : " عَمْرًا " .

(٩-٩) ساقط من ( ج ) ، .

(١٠) هو الأعرشي ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٦١ ، وهو من شواهد

الكامل : ٢٦٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٣٠/٢ ، وشرح الألفيعة

لابن الناظم : ٤٢٤ ، وشرح شذور الذهب : ٣٩٠ ، وشرح ابن عقيل : ١٠٩/٢

ويروى : " ليفلقها " بدل " ليوهنها " .

.....

(١-١) ساقط من ( ب ) .

(٢) قال الجوهري في الصحاح (وعل) : ١٨٤٣/٥ : " وَالْوَعْلُ : الْاَرَوَى ، وَالْجَمْعُ

: الْوُعُولُ " .

(٣) الكافية : ١٨٠ .

(٤) في الأصل و ( ب ) : " كان " ، وما أثبتته من ( ج ) .

وكذلك لافرق في النفي بين ( ما ) و ( لا ) و ( إن ) النافية ، ثم  
أداة الاستفهام قد تكون ظاهرة ، وقد تكون أيضاً مضمرة مثل : <sup>(٢)</sup> قائلهم  
أنت ؟

ومن إضمار الاستفهام مقاله الاختف في قوله تعالى : \* <sup>(٣)</sup> وتـــــــلك  
نعمــــة تــــمــــنــــها عــــلــــى <sup>(٤)</sup> \* .

معناه : أو تلك نعمة تمنها <sup>(٥)</sup> ، وأوضح منه حديث أبي ذر : " وإن زنى  
وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق " <sup>(٦)</sup> تقديره : أو إن زنى ؟ لأن أبا  
ذر لم يقله إلا مستفهماً ، ولذلك أجابه النبي - صلى الله عليه وسلم - .  
فالأول : استفهام ، والثاني خبر .

ومن شروط أعمال اسم الفاعل عدم التصغير فمتى صغر لم يعمل ، لخروجه  
عن شبه الفعل لفظاً . والفرق بين التصغير والمبالغة أن المبالغة فيها  
ما في اسم الفاعل وزيادة وكأنه مكرر والتصغير أنقص منه .

قوله : <sup>(٨)</sup> " وجبت الإضافة معنى " :  
إلا أن يكون محكيًا به الحال كما تقدم .  
ولو قال : المعنوية كان أولى ؛ لأن ( قبل ) ، و ( بعد ) ، و ( حينئذ )  
مضافات معنى .

- (١) في ( ج ) : " إما " .
- (٢) في ( ج ) : " مقدرة " .
- (٣) قال الاختف في معاني القرآن ٦٤٥/٢ - ٦٤٦ : " قال : \* وتـــــــلك  
نعمــــة تــــمــــنــــها عــــلــــى \* فيقال : هذا استفهام كأنه قال : أو تلك نعمة  
تمنها " .
- (٤) سورة الشعراء : آية : ٢٢ .
- (٥) " تمنها " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .
- (٦) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، باب الجنائز : ٦٩/٢ ، ومسلم في  
صحيحه ، كتاب الإيمان : ٩٤/١ - ٩٥ ، والزكاة : ٦٨٧/٢ - ٦٨٩ .
- (٧) " شروط " ساقط من ( ج ) .
- (٨) الكافية : ١٨٠ .
- (٩) في ( ب ) : " المتعدية " .

- (١) قوله : " فبفعل مقدر " .  
 التقدير : تكلف والأصل عدمه .  
 (٢) ومذهب الكسائي قوي ، لأن شبه الفعل باقي معنى وإن لم يبق لفظاً .  
 وقولهم : إذا كان للماضي ذهب شبه المضارع لفظاً .  
 قلنا : وإذا كان للمبالغة كذلك وقد أُعْمِلَ فدل على اعتبار معنى (٣)  
 الفعل وهو موجود في الماضي .  
 (٤) قوله : " فإن دخلت اللام " .  
 الأولى : فإن وصل بالالف واللام الموصولتين ، إذ لو كانتا  
 للتعريف منعاً من العمل للبعد عن شبه الفعل ، إذ الفعل لا يقبل التعريف  
 فدخلهما كما تقدم في المصدر .  
 (٥) ولما منع المازني أن يكون الالف واللام موصولة احتج عليه بالعمل  
 هاهنا ، لأن اسم الفاعل قد عمل معهما ، ولو كانتا للتعريف لما عمل  
 لبعده بالتعريف عن شبه الفعل .

ب/٤٨

- (١) الكافية : ١٨٠ : " فإن كان له معسول آخر فبفعل مقدر نحو : زيد معطي  
 عمرو درهماً أمس . فإن دخلت اللام استوى الجميع " .  
 (٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٦ : " وذهب الكسائي من الكوفييين  
 إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وأن يقال : هذا  
 ضاربٌ زيداً أمس واحتج بأمور منها : قوله تعالى : \* وكلبهم  
 بأسط ذراعيه بالوصيد \* .  
 وينظر الإيضاح العضدي : ١٤٢ ، والمقتصد : ٥١٢/١ - ٥١٩ ، وشرح  
 الرضى على الكافية : ٢٠٠ / ٢ .  
 (٣) " معنى " ساقط من ( ج ) .  
 (٤) الكافية : ١٨٠ .  
 (٥) قال الرضى في شرح الكافية : ٢٠١/٢ : " ونُقِلَ عن المازني أن انتصاب  
 المنصوب بعده بفعل مقدر وإنما ارتكب ذلك ، لأن اللام عنده ليس  
 بموصول " .

(١) قوله : " وَمَا وَضَعَ مِنْهُ لِلْمَبَالِغَةِ " .  
 (٢) هذا مذهب البصريين ، ومنع الكوفيون إعمال التي للمبالغة ولا فرق  
 (٣) بين المفرد والمجموع في أبنية المبالغة في العمل ، ثُمَّ لَيْسَ جَمِيعُ  
 (٤) أبنية المبالغة سواء ، فَإِنَّ الْعَمَلَ فِي ( فَعِل ) و ( فَعِيل ) تَقَرَّدَ بِهِ  
 (٦) سِبْوَيه وَضَعَهُ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَّا بِبَيْتٍ قِيلَ : إِنَّهُ مِنْ شَعْرٍ مِنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ، وَقِيلَ :  
 (٧) إِنْ أَبْنَ الْمُقْفَعِ وَضَعَهُ ، وَهُوَ :  
 (٨)

حَذَرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمْرًا

مَالِيَسُ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْسَادِ

- (١) الكافية : ١٨١ : " وما وضع منه للمبالغة كضراب ، وضروب ، ومضرب ، وعليه وحذر : مثله " .  
 (٢،٣) ينظر الكتاب : ١٦٠/١ ، والمقتضب : ١١٣/٢ ، وشرح الرضى على الكافية : ٢٠٢/٢ ، وشرح شذور الذهب : ٣٩٦ .  
 (٤) في ( ج ) : " المثنى " .  
 (٥) " جميع " ساقط من ( ج ) .  
 (٦) ينظر الكتاب : ١١٢/١ - ١١٣ ، والمقتضب : ١١٣/٢ .  
 (٧) احتج سبويه في الكتاب : ١١٢/١ أيضا بببيت آخر للبيد هو :  
 أَوْ مُسْحِلٌ شَجَّ عَصَاةً سَكَمَحَجَّ  
 بَسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُّوْمُ  
 والشاهد فيه : إعمال " شج " في " عَصَاة " .  
 والببيت في ديوان لبيد : ١٢٥ ، والخزانة : ١٦٩/٨ .  
 (٨) قِيلَ : إِنْ الَّذِي وَضَعَ هَذَا الْبَيْتَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ اللَّاحِقِيِّ .

قال السيرافي في شرح أبيات سبويه : ٤٠٩/١ : " زعم قوم أن أبا يحيى اللّاحق حكي أن سبويه سأل عن شاهد في إعمال ( فَعِيل ) فعمل له البيت " .  
 وقال البغدادى في الخزانة ١٧١/٨ : " وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ اللَّاحِقِيِّ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ فَقَدْ حَكَاهُ الْمَازِنِيُّ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو يَحْيَى اللَّاحِقِيُّ قَالَ : سَأَلَنِي سِبْوَيه عَنْ ( فَعِل ) يَتَعَدَّى فَوَضَعْتُ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ " .  
 وينظر شرح الرضى على الكافية : ٢٠٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٢/٦ .

والبيت في الكتاب : ١١٣/١ ، والمقتضب : ١١٥/٢ ، وشرح أبيات سبويه للسيرافي : ٤٠٩/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٠٢/٢ ، وشرح

=====



(١)  
لكن قد احتج لسيوييه ببيت قاله زيد الخيل ، وهو :  
أتانى أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرَضِي  
جَحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ

(٢)  
ومنه أيضا :  
فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهُهُ  
هَلَالًا وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا

====

الرضى على الكافية : ٢٠٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٨١/٢ ، والخزانة :  
١٦٩/٨ .

.....

(١) سق الشريفيه البيت في ديوانه : ٤٢ ، وهو من شواهد  
شرح المفصل لابن يعيش : ٧٣/٦ ، والمقرب لابن عصفور : ١٢٨/١ ، وشرح  
الكافية الشافية : ١٠٤٠/٢ ، وشرح الالفية لابن الناطم : ٤٢٨ ، وشرح  
شذور الذهب : ٣٦٤ ، وشرح ابن عقيل على الالفية : ١١٥/٢ ، والخزانة :  
١٦٩/٨ .

جَحَاشُ : أَيْ : هُم جَحَاشُ ، وهو جمع جَحَشَ ، والجَحَشُ : ولد الحمار .  
والكَرْمَلِينَ : اسم ماء في جبل طيب . والفديدُ : الصوت .  
المعنى : هم عندي بمنزلة الجحاش التي تنهق عند ذلك الماء فلا  
أعيا بهم .

(٢) هذا الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في ديوانه وفي شرح الكافية  
الشافية : ١٠٣٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٦٨٠/٢ .

وعن العرب : (إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءُنَا) (١) ، ومنه : (٢)  
 \* أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعُ ..... \*  
 (٣) وقوله : " ويجوزُ حذفُ النُّونِ مع العملِ والتعريفِ " .  
 آئٍ : بالالف واللام وشاهده مع قلته قوله : (٤)  
 أُسَيْدٌ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَارًا  
 من المَتَلَقِّطِي قَرَدِ الْقِمَامِ (٥)  
 ومنه : (٦)

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا  
 يَأْتِيهِمْ مِنْ ورائِهِمْ نَطْفٌ (٧)  
 والنطف : العيبُ ، ويُروى ( وَكَفَّ ) ورد بالاعمال والإضافة (٨) .

(١) فى شرح عمدة الحافظ : ٦٨٠/٢ " إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءٌ مِنْ دَعَاةٍ " .  
 (٢) عجز البيت :  
 \* يُوَرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ \*

وهو لعمر بن معد يكرب الزبيدي فى ديوانه : ١٢٨ .  
 والبيت فى الشعر والشعراء : ٣٧٢/١ ، والكامل للمبرِّد : ٢٠١/١  
 واللائىء للبكرى : ٤٠/١ ، وأمالى ابن السجى : ٦٤/١ ، ١٠٦/٢ ، وشرح  
 المفصل لابن يعيش : ٧٣/٦ ، وشرح الرضى على الكافية : ٢٠٢/٢ ،  
 واللسان ( سمع ) : ٢٠٩٦/٣ ، والخزانة : ١٧٨/٨ .  
 (٣) الكافية : ١٨١ .  
 (٤) هو الفرزدق ، والبيت فى ديوانه : ٨٣٥/٢ ، وهو من شواهد الكتاب :  
 ١٨٥/١ ، ومعانى القرآن للفراء : ٢٢٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه  
 للسيرافى : ١٨٢/١ ، والخصائص : ١٥٦/١ ، والتبصرة للصيرى : ٢٢٢/١ ،  
 واللسان ( قرد ) : ٣٥٧٥/٥ .  
 جاء فى اللسان ( قرد ) : ٣٥٧٥/٥ : " يعنى بالأسيد ههنا : سويداء  
 وقال : من المتلقطى قَرَدَ الْقِمَامِ ، ليثبت أَنَّهَا امرأة ، لَأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ  
 قَرَدَ الْقِمَامِ إِلَّا النِّسَاءُ " .  
 الخُرَيْطَةُ : تصغير خُرَيْطَةٍ . والقَرَدُ : نفاية الصوف .

(١) اسم المفعول

(٢) قال في اسم المفعول : " ما اشتق من فَعَلَ " إلى آخره .

يَرِدُ عليه ماعلى اسم الفاعل ولا يحتاج - هاهنا - إلى أن يقول :  
 " صيغته على مفعول " إلا أن يُستغنى عنه بغيره ، فإن صيغة ( مفعول )  
 في الثلاثي مُطْرَدَةٌ ، ووقع في بعض النسخ " بفتح العين " بدل " وفتح  
 ما قبل الآخر " وهذا يَرِدُ عليه ( مُسْرُول ) ، و ( مُسْرَبِل ) ، وشبهه ، فإنّه /  
 اسم مفعول وليس مفتوح العين .

٢/٤٩

=====

(٥) في ج : " برد " .

(٦) نُسِبَ هذا الشَّاهد إلى قيس بن الخطيم ، وهو في ملحق ديوانه : ١٧٢ ،  
 ونسبه سيبويه في الكتاب : ١٨٦/١ إلى رجل من الانصار ، ونسبه  
 السيرافي في شرح أبيات سيبويه : ٢٠٥/١ إلى شريح بن عمران من بني  
 قريظة ، ونسبه البغدادى في الخزانة : ٢٧٢/٤ إلى عمرو بن امرئ  
 القيس الخزرجي .

والبيت في المقتضب : ١٤٥/٤ ، والإيضاح العضدى : ١٤٩/١ ،  
 والمنصف لابن جنى : ٦٧/١ .

ويروى : " لاياتيهم من ورائنا وكف " .  
 (٧) في ج : " وكف " .  
 (٨-٨) ساقط من ( ج ) .

.....

(١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ١٨٢ : " اسم المفعول : هو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ، وصيغته  
 من الثلاثي المجرد على مفعول كمضروب ، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم  
 مضمومه ويفتح ما قبل الآخر كمستخرج " .

(٣) في (ج) : مسولي " .

(٤) " مسربل " ساقط من ( ب ) .

[ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ ]

- (١) قال : " الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ " .
- (٢) قال الشيخ : اخْتَصَّتْ بِتَسْمِيَّتِهَا مَشْبَهَةً بِالْفِعْلِ ؛ لِأَعْمَالِهَا النَّصْبَ فِي
- مثل : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا اخْتَصَّتْ بِهِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ
- أَيْضًا يُشْبِهَانِهِ .
- (٤) قوله : " مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ " .
- يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ .
- (٥) قوله : " عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ " .
- يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ : دَائِمٌ ، وَثَابِتٌ ، وَلاَزِمٌ ، فَإِنَّهُ كَذَلِكَ وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ
- فَيَرُدُّ - هَاهُنَا - عَلَى الطَّرْدِ كَمَا وَرَدَتْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْعَكْسِ .
- وَالضَّابِطُ فِيهَا أَنَّهَا كُلُّ صِفَةٍ صَحَّتْ إِضَافَتُهَا إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى
- مثل : حَسَنٌ وَجْهَهُ ، وَظَرِيفٌ غُلَامُهُ .
- (٦) قوله : " وَصِيغَتُهَا مُخَالَفَةٌ لَصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ " .
- (٧) (٨) (٩) (١٠) هذا ظَاهِرُهُ أَنَّهَا [ تَخَالَفُهَا ] مُطْلَقًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْ
- (١١) (١٢) [ بَعْضُ ] الثَّلَاثِي فَقَطْ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَعَلَى غَيْرِهَا .

- (١) الكافية : ١٨٣ .
- (٢-٢) ساقط من ( ج ) .
- (٣) في ( ب ) : " بِالتَّسْمِيَةِ " .
- (٤) الكافية : ١٨٣ .
- (٥) الكافية : ١٨٣ .
- (٦) الكافية : ١٨٣ .
- (٧) " هذا " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .
- (٨) في ب : " ظَاهِرُهَا " .
- (٩) في الاصل : " تَخَالَفُهُ " وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ ( ب ) و ( ج ) .
- (١٠) في ب و ج : " تَكُونُ " .
- (١١) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .
- (١٢) بعدها في الاصل : " تَكُونُ " .

(١) أَمَّا مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِ فَهِيَ مِنْهُ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِثْلُ : مُنْطَلِقُ  
الْفَرَسِ ، وَمُسْتَبْشِرُ الْوَجْهِ وَشَبِيهِهِ .

(٢) قوله : " اثنان منهما ممتنعان " .

(٣) الضَّابِطُ فَيُحْيِيهِمَا أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الصِّفَةُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَكَانَ الْمَعْمُولُ  
مَجْرَدًا عَنْهُمَا ، أَوْ مَضَافًا إِلَى غَيْرِ مَعْرِفٍ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ لَمْ تَجِزِ الْإِضَافَةُ  
فَمِثَالُ الْمَعْمُولِ الْمَجْرَدِ : ( الْحَسَنُ وَجْهِ ) وَمِثَالُ الْمَضَافِ إِلَى غَيْرِ الْمَعْرِفِ  
بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ : ( الْحَسَنُ وَجْهِهِ ) وَالْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ ، وَالْحَسَنُ وَجْهِ غُلَامِهِ .

فَإِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ مَضَافًا إِلَى مَعْرِفٍ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ جَازَتْ الْإِضَافَةُ مِثْلُ :  
الْحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ ، وَالظَّرِيفُ غُلَامِ الْإِبْنِ .

(٤) قوله : " وَاخْتَلَفَ فِي حَسَنِ وَجْهِهِ " .

(٥) فَجَوَّزَهَا الْكُوفِيُّونَ مَطْلَقًا نَظْمًا وَنَثْرًا ، وَمَنْعَهَا بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ مَطْلَقًا .  
وَمَنْعَهَا بَعْضُهُمْ فِي النَّثْرِ دُونَ النَّظْمِ حَمَلًا عَلَى : ( الْحَسَنِ وَجْهِهِ ) مُحْتَاجًا بِأَنَّ  
هَذِهِ الْإِضَافَةُ لَا تَفِيدُ شَيْئًا .

(١) " مِنْ " سَاقِطٌ مِنْ (ج) .

(٢) الْكَافِيَةُ : ١٨٣ : بَعْدَهُ : " الْحَسَنُ وَجْهِهِ ، الْحَسَنُ وَجْهِهِ ، وَاخْتَلَفَ فِي حَسَنِ وَجْهِهِ " .

(٣) فِي ب وَ ج : " فِيْهَا " .

(٤) الْكَافِيَةُ : ١٨٣ .

(٥) قَالَ الرُّضَى فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢٠٧/٢ :

" وَمَسْأَلَةٌ مِنْهَا مُخْتَلَفٌ عَلَيْهَا وَهِيَ الصِّفَةُ مَجْرَدَةٌ مِنَ اللَّامِ الْمَضَافَةِ  
إِلَى مَعْمُولِهَا الْمَضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ نَحْوُ : ( حَسَنِ وَجْهِهِ ) فَسَيَبُوهِ  
وَجَمِيعُ الْبَصْرِيِّينَ يَجُوزُونَهَا عَلَى قَبْحٍ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ فَقَطْ ، وَالْكُوفِيُّونَ  
يَجُوزُونَهَا بِلا قَبْحٍ فِي السَّعَةِ . وَلَيْسَ اسْتِقْبَاحًا لِأَجْلِ اجْتِمَاعِ الضَّمِيرَيْنِ " .  
وَيَنْظُرُ الْكِتَابُ : ١٩٩/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٦٩/٢ .

- ٤٩/ب قال الشيخ : (١) / والمختارُ مذهبُ الكوفيين ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وعن الصحابة مثله ، فعنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حديث الدجال " أَعُورُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى " (٢) وفي صفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - " شَتْنُ كَفِّهِ " (٤) ، وجاء في حديثِ أُمِّ زَرْعٍ (٥) نحو ذلك أيضا . (٦)  
قوله : " وما فيه ضميران حسن " .  
بَلْ هُوَ ضَعِيفٌ .  
[ قوله ] : (٧) " وما لا ضميرَ فيه قبيحٌ " .  
هو أَضْعَفُ مِمَّا فِيهِ ضَمِيرَانِ .

- (١) هو ابن مالك ، ومثل هذا في شرح الكافية الشافية : ١٠٦٩/٢ : " وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كُلِّهِ ، وهو الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ مَثْلَهُ قَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ كَقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ : صَفْرُ وَشَاحِيهَا وَفِي حَدِيثِ الدَّجَالِ : أَعُورُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى " .  
(٢-٢) ساقط من ( ب ) .  
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الفتن ، باب ذكر الدجال : ١٠٢/٨ ، وكتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : \* وَلَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي \* ١٧٢/٨ ومسلم في صحيحه ، كتاب الفتن ، باب ذكر الدجال : ٢٢٤٧/٤ ، وابن ماجة في السنن ، كتاب الفتن ، باب فتنة الدجال : ١٣٥٢/٢ .  
(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده : ١ / ٨٩ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٥١ .  
(٥) هو حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة : ١٨٩٦/٤ - ١٩٠٢ ومِمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ مَوْضِعُ الْإِسْتِشْهَادِ : " وَقَالَ : وَصَفْرُ رِدَائِهَا ، وَخَيْرُ نَسَائِهَا وَعَقْرُ جَارَتِهَا " .  
(٦) الكافية : ١٨٣ : " ما كان فيه ضمير واحد حسن ، وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح " .  
(٧) زيادة يقتضيها السياق .

- (١) قوله : " ومتى رفعتَ بها " .  
 آي : مابعدَها .  
 " فلا ضمير فيها فهي كالفعل " .  
 فلا يكون لها فاعلان .  
 " وإلاَّ " .  
 آي : وإن لم ترفعَ بها .  
 (٢) " ففيها ضمير الموصوف فتَوْنَتْ وتَشْنَى وتَجْمَع " .  
 آي : إِنْ كَانَ كَذَلِكَ مِثْلَ : مررتُ برجلين حَسَنِي الوجوه ، وامرأةٍ حَسَنَةِ  
 الْوَجْهِ ، وَحَسَنَةِ وَجْهٍ ، وبرجال حَسَنِي الْوُجُوهِ وَحَسَنِينَ وَجُوهَا وَحَسَانَ الْوُجُوهِ .  
 وَلَا يُقَالُ : برجلين حَسَنِي الوجْهِ ، وَحَسَانَ الْوَجْهِ ، إِلَّا بَضْعٍ . وَالْوَجْهُ  
 جَمْعُ الْمَعْمُولِ فِي ذَلِكَ مَطْلَقًا كَقَوْلِهِ [ تَعَالَى ] : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ .  
 قوله : " وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين " .  
 الْأَوَّلَى : غير المتعديّات ، أَوِ الْمُتَعَدِّيَّةِ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْأَسْمَاءَ .  
 قوله : " مثل الصِّفَةِ " .  
 (٩) كيف يكون مثَلُهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : [ زَيْدٌ ] قَائِمٌ أَبًا ، أَوْ أَبٌ كَمَا  
 تَقُولُ : قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَكَذَلِكَ : قَاعِدٌ وَشَبْهُهُ . وَيُقَالُ : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا .

- (١) الكافية : ١٨٣ : " ومتى رفعتَ بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل ، وإلاَّ ففيها  
 ضمير الموصوف فتَوْنَتْ ، وتَشْنَى ، وتَجْمَع . واسما الفاعل والمفعول غير  
 المتعديين مثل الصِّفَةِ فيما ذكر " .  
 (٢) في ب : " المنصوب " .  
 (٣) في ج : " وجهها " .  
 (٤) في ج : " وحسني وجهًا " .  
 (٥) زيادة من ( ج ) .  
 (٦) سورة التحريم : آية : ٤ .  
 (٧) الكافية : ١٨٤ .  
 (٨) الكافية : ١٨٤ .  
 (٩) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .  
 (١٠) في ( ب ) : " وأب " .

[ اسم التفضيل ]

(١) قال : " اسم التفضيل ما اشتق من فعل " .  
يُرد عليه ماتقدم .

قوله : " لموصوف بزيادة على غيره " .

ضَرَابٌ وضروبٌ وغيرهما من صيغ المبالغة لموصوف بزيادة وليس به .  
(٣) قلت : قوله : " [ بزيادة ] (٤) على غيره وهو ( أَفْعَل ) (٥) : " يخرج .  
ولو قال : بأفعل لم يرد السؤال البتة .

(٦) قوله : " وشرطه أَنْ يُبْنَى مِنْ ثَلَاثِ مَجَرَّدٍ " /٥٠ أ

مذهب سيويه جوازُه من الرُّبَاعِ أَيْضًا فِي التَّفْضِيلِ وَالتَّعَجُّبِ ، مِثْلُ :  
(٨) زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْ عَمْرٍو وَيُقْصَدُ بِهِ مِنْ ( كَرَمٍ ) ، وَمِنْ ( أَكْرَمَ ) ، وَأَحْسَنُ مِنْ بَكْرٍ  
وَيُقْصَدُ بِهِ مِنْ ( حَسَنٍ ) وَمِنْ ( أَحْسَنَ ) وَشَبَّهَ ذَلِكَ .  
(٩)  
(١٠) قوله : " لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ " .

(١) الكافية : ١٨٥ : اسم التفضيل : ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره  
وهو أَفْعَل " .

(٢-٢) ساقط من ( ب ) و ( ا ج ) .

(٣) الكافية : ١٨٥ .

(٤) زيادة من ج .

(٥) " وهو أَفْعَل " ليس في ج .

(٦) الكافية : ١٨٥ .

(٧) قال سيويه في الكتاب ٧٣/١ : " وبنائُه أَبَدًا مِنْ فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ  
وَأَفْعَلَ ، هَذَا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَتَمَرَّفَ ، فَجَعَلُوا لَهُ مِثَالًا وَاحِدًا  
يَجْرِي عَلَيْهِ فَشَبَّهَ بِمَا لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوَ لَاتٍ وَمَا . وَإِنْ كَانَ مِنْ  
حَسَنٍ وَكَرَمٍ وَأَعْطَى " .

وَجَوَّزَهُ الْأَخْفَشُ أَيْضًا فِي كُلِّ فِعْلٍ مَزِيدٍ .

ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٢/٦ ، وشرح الرضى على

الكافية : ٢١٤/٢ ، والهمع : ٤٢/٦ .

(٨) " زيد " ساقط من ج .

(٩) " من " ساقط من ج .

(١٠) الكافية : ١٨٥ .



ليس ذلك مطلقاً في كلِّ عيبٍ ، فإنَّ الجَهْلَ ، والبخلَ ، والبخلادةَ وشبهها عيوبٌ وُيِّنَ منها أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فيقالُ : زيدٌ أَجْهَلُ مِنْ عَمْرِو وشبهه .

(١) وقوله : " لَأَنَّ مِنْهُمَا أَفْعَلُ لغيره " .

(٢) الجَهْلُ ، والبخلُ وشبههما ليس منهما أَفْعَلُ لغيره .

(٣) قوله : " وقد جاءَ للمفعولِ " .

هذا يُشْعِرُ بقلَّةِ ، ومجيئهِ للمفعولِ كثيرٌ مطَّردٌ ، إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ مثل : أَبْهَتْ مِنْ زَيْدٍ ، من ( أَبْهَتْ ) لَأَنَّهُ لم يَجِءْ إِلَّا لما لم يُسَمَّ فاعله كقوله تعالى : ﴿ فَبِئْسَ الَّذِي كَفَرَ ﴾ (٤) .

ثم مجيئهِ للمفعولِ على ثلاثة أقسام .

الأَوَّلُ : عند أَمِنَ اللَّبْسِ فيجوزُ مطلقاً مثل : ( أَبْهَتْ ) من قولهم :

بُهِتَ زَيْدٌ ، وهو أَعْنَى بِحَاجَتِي ، أَيْ : أَكْثَرُ عَنَايَةً من قولهم : عَنِ زَيْدٍ (٥) (٦) (٧)

بكذا ، ومنه أَسْقَطُ [ منه ] من قولهم : سَقَطَ في يده ، كقوله تعالى :

﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ (٩) لم يُسْتَعْمَلْ إِلَّا لما لم يُسَمَّ فاعله .

القسم الثاني : مايجوزُ عند القرينةِ [ كقولهم ] : ( أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ

(١١) النَّحْيَيْنِ ) من ( شَغَلَ ) .

(١) الكافية : ١٨٥ .

(٢) في ( ج ) : " وشبهها " .

(٣) الكافية : ١٨٥ : " وقد جاءَ للمفعولِ نحو : أعذر ، وألوم ، وأشهر ، وأشغل " .

(٤) سورة البقرة : آية : ٢٥٨ .

(٥) " زيد " ساقط من ( ج ) .

(٦-٦) ساقط من ( ب ) .

(٧) " زيد " ساقط من ( ج ) .

(٨) زيادة من ( ج ) .

(٩) سورة الأعراف : آية : ١٤٩ .

(١٠) في الأصل و ( ب ) : " كقوله " ، وما أثبتته من ( ج ) .

(١١) هو مثل . ينظر الأمثال للقاسم بن سلام : ٣٧٤ ، و مجمع الأمثال :

٣٧٦/١ ، والمفصل : ٢٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٢٧/٢ .

والتَّحَى: وعاء السَّمَنِ ، وأشهر من (شهر).

والثَّالِثُ: مالا يجوز مطلقاً وهو عند اللَّبْسِ إذا لم تكن قرينة مثل :  
( أَنْفَعُ ) وشبهه .

قوله : " فَإِذَا أُضِيفَ فله معنيان " إلى آخره .

أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ المضاف إِذَا أَنْ يُضَافَ إِلَى نَكْرَةٍ ، أَوْ معرفة .

فَالأَوَّلُ : يجب إفراده ، وتذكيره مثل : مررتُ برجلٍ أَحْسَنَ رجلاً  
وبامرأةٍ أَحْسَنَ امرأةً ، وبرجلين أَحْسَنَ رجلين ، وبرجالٍ أَحْسَنَ رجالٍ .  
والثَّانِي: إِذَا أَنْ يُقْصَدُ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ وهو الأكثر  
أو لَا يُقْصَدُ .

فَإِنْ قُصِدَ فَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ ، وهذه الإضافةُ بمعنى ( مِنْ ) فيجوزُ /  
فيها الإفرادُ ، لَأَنَّهَا بِمَعْنَى ( مِنْ ) ، وتَجُوزُ المِطَابَقَةُ ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى  
الْإِلْفِ وَاللَّامِ فَجَازَ فِيهَا الْوَجْهَانِ ؛ لِشَبِّهِ الْآمِرِينَ ، وَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ  
إِلَّا الزِّيَادَةُ الْمُطْلَقَةُ فَيُضَافُ لِتَوْضِيحِهِ وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا : يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ  
لَأَنَّهَا لَيْسَ بِمَعْنَى ( مِنْ ) بَخْلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى ( مِنْ ) .  
فلو قُلْتُ : ( يَوْسُفُ أَحْسَنُ الْإِخْوَةِ ) جَازَ فِيهَا الْوَجْهَانِ وَهِيَ بِمَعْنَى  
( مِنْ ) .

قوله : والذي يَمِنْ مفرد مذكر لاغير " .

مثل : هذا أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، [و] هُمَا أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ ، وَهُم أَفْضَلُ مِنْ  
[ بَكْرٍ ] .

(١) في (ب) : " زق " .  
(٢) الكافية : ١٨٦ : " ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه : مضافاً ، أَوْ يَمِنْ أَوْ مَعْرِفَةً بِاللَّامِ ...  
فَإِذَا أُضِيفَ فله معنيان ، أحدهما وهو الأكثر : أَنْ تُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ  
إِلَيْهِ فَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مِثْلَ زَيْدٍ أَفْضَلُ النَّاسِ ، فَلَا يَجُوزُ يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ  
لَخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ وَالثَّانِي : أَنْ تُقْصَدَ بِهِ زِيَادَةُ مُطْلَقَةٍ وَيُضَافُ  
لِلتَّوْضِيحِ فَيَجُوزُ يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ " .

(٣) زيادة من ج .

(٤) " بمعنى " ساقط من (ب) .

(٥) " ليس " ساقط من (ج) .

(٦) في (ج) : " وهو " .

(٧) في ج : " بمعنى من " .

(٨) زيادة من ب و ج .

(٩) في الأصل و (ب) : " راكب " وما أشبهته من (ج) .

قوله : " ولا يجوز إلا فضل من عمرو ولا زيد أفضل إلا [أن يعلم] <sup>(١)</sup> .  
 مثل : الله أكبر ، والله أعلم ، وشبههما <sup>(٢)</sup> .  
 وقول الشاعر : <sup>(٣)</sup>

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًّا

وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاشِرِ

فيه ثلاثة أوجه :

أَنْ يَكُونَ ( مِنْهُمْ ) مُتَعَلِّقًا بِ ( لَسْتَ ) ، أَيْ : لَسْتَ مِنْهُمْ <sup>(٤)</sup> ، أَوْ  
 بِالْأَكْثَرِ مِنْ غَيْرِهِمْ حَصًّا <sup>(٥)</sup> ، أَوْ بِالْأَكْثَرِ مَقْدَرَةً ، أَيْ : لَسْتَ بِالْأَكْثَرِ بِأَكْثَرِ  
 [ مِنْهُمْ ] <sup>(٦)</sup> .  
 قوله : " ولا يعمل في مظهر " <sup>(٧)</sup> .

يعنى رفعاً ، لِأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ نَصْبًا ، وَجَرًّا بِالتَّفَاقِ مِثْلُ : هُوَ  
 أَشَدُّ قُوَّةً وَأَكْثَرُ [ مَا لَا ] <sup>(٨)</sup> .  
 وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب أنهم يرفعون به الظاهر فيقولون <sup>(٩)</sup>  
 : ( رَأَيْتُ رَجُلًا أَفْضَلَ مِنْهُ أَبَوَهُ ) وشبه ذلك .

(١) في الأصل و ب : " إِنْ عَلِمَ " وما أثبتته من ج وهو موافق لمافي الكافية :

١٨٦ .  
 (٢) في ( ج ) : " وشبهها " .

(٣) هو الأعرشي ، ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ١٤٣ ، والخصائص :  
 ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٣ ، ومعجم مقاييس اللغة : ٢٣٤/٥ ، وشروح سقط الزند :  
 ٤٥٢/١ ، والمخصص لابن سيده : ١٢٣/٣ ، والمفصل : ٢٣٦ ، وشرح الكافية  
 الشافية : ١١٣٥/٢ ، والخزانة : ٢٥٠/٨ .

(٤-٤) في ( ج ) : " لست من بينهم " والعبارة في ب : هكذا : " لست من بينهم  
 بالأكثرحصا ، أو بالأكثرممن غيرهم حصا ، أو بالأكثرمقدرة ، أي : لست بالأكثرممنهم " .

(٥) " حصا " ساقط من ( ج ) .

(٦) زيادة من ( ب ) و ( ح ) .

(٧) الكافية : ١٨٧ : " ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان صفة لشئ وهو في المعنى لمسيب  
 مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيًا مثل ..... " .

(٨) في الأصل و ( ج ) : " مال " وما أثبتته من ( ب ) .

(٩) ينظر الكتاب : ٣٠/٢ - ٣٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٣٩/٢ ، وشرح

الرضى على الكافية : ٢٢١/٢ .

(١) قوله : " إِلَّا إِذَا كَانَ لشيءٍ " إلى آخره .  
 الأسهل في العبارة : إِلَّا إِذَا كَانَ لشيءٍ مفضلٌ على نفسه باعتبار  
 حالين ، أو وقتين وكان منفيًا ، ولم ينبه المصنف على النفي وهو شرط في  
 المسألة ، فلو قلت : ( رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد )  
 لم يجز ؛ بل لا بُدَّ أن يكون في سياق نفي .  
 قلت : لم يذكر المصنف في " شرحه " حل هذه العبارة مع أنها عبارة  
 (٢) غلقة قلقة ، ولا شيخنا - أيضا .  
 ومعناه - والله أعلم - : إِلَّا إِذَا كَانَ ( أَفْعَلُ ) التفضيل لشيءٍ مثل :

( رجل ) المذكور .

" وهو " .

٢/٥١

أَي : أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ /

" في المعنى لمسبب " .

أَي : الكحل .

" مفضل باعتبار الأول " .

أَي : ( رجلاً ) .

" على نفسه " .

أَي : الكحل .

(١) في الكافية : ١٨٧ : " إِلَّا إِذَا كَانَ صفةً لشيءٍ " .

(٢) ينظر الكتاب : ٣٢/٢ ، والمقتضب : ٢٤٨/٣ ، وشرح الكافية

الشافعية : ١١٤٠/٢ .

(٣) " غلقة " ساقط من ( ب ) .

• " باعتبار غيره "

أَيُّ : غير رجل الأول .

(١) والمثال الذى ذكره : " ما رَأَيْتُ رجلاً أَحْسَنَ فى عَيْنِهِ الكحلُ منه فـى

عين زيدٍ " .

فـ ( أَفْعَلُ ) التفضيل لـ ( رجل ) وهو فى المعنى لـ ( الكحل ) ، والكحل

مفضل باعتبار ( رجل ) على نفسه ، أَعْنَى : الكحل باعتبار زيد ، وهو

غير الرجل ، ولهذا لا يجوز إلَّا مَنْفِيًّا .

(٢) وقوله : " لَأَنَّهُ بِمَعْنَى حَسَنٍ " .

فيه نظر ؛ لَأَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : ما رَأَيْتُ رجلاً حَسَنَ فى عَيْنِهِ الكحلُ

مِنْ عَيْنِ زيدٍ .

---

(١) الكافية : ١٨٧ : " لأنه بمعنى حسن ، مع أنهم لو رفعوا لفصلوا بين

أحسن ومعموله بأجنبي وهو الكحل " .

(٢) الكافية : ١٨٧ .

### الفعل

(١) قال : " ما دلَّ على معنى " إلى آخره .

وقد تقدَّم ما عليه من المناقشة لفظاً .

(٣) قوله : " ومن خواصِّه " إلى آخرها .

ذَكَرَ مِنْ علاماتِ الماضي والمضارعِ دُونَ الأَمْرِ ، ولو قالَ بعدَ قولِهِ :

" الساكنة " ونون التوكيد دخلَ الأَمْرُ .

أَمَّا العلاماتُ الْمُخْتَصَّةُ بِتَاءِ الضَّمِيرِ ، وَالتَّانِيثِ يَخْتَصُّ بِالْمَاضِي  
(٥) وَحَرْفِ التَّنْفِيسِ وَالْجَوَازِمِ تَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ ، وَنُونُ التَّوَكِيدِ بِلا قَيْدٍ تَخْتَصُّ

بِالْأَمْرِ .

وَأَمَّا الْمُشْتَرَكَةُ فَقَدْ يَشْتَرِكُ فِيهَا الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ ، وَنُونُ التَّوَكِيدِ  
يَشْتَرِكُ فِيهَا الْأَمْرُ وَالْمُضَارِعُ بِقَيْدٍ ، وَلِحُوقِ ضَمَائِرِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يَشْتَرِكُ  
فِيهَا الثَّلَاثَةُ .

---

(١) الكافية : ١٨٩ : " الفعل : مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " .

(٢) ينظر ص : ٨٩ .

(٣) الكافية : ١٨٩ : " ومن خواصه : دخول قد ، والسين ، وسوف ، والجوازم ، ولحوق تاء التأنيث ساكنة ، ونحو تاء فعلت " .

(٤-٤) في (ب) : " بتاء التأنيث والضمير " .

(٥) في ب و ج : " وحرفا " .

[ الفعل الماضي ]

- (١) قوله : " ما دَلَّ على زمان قبل زمانك " .  
يَرُدُّ على طرده : لم يَقُمْ ، وعلى عكسه : إِنْ قَامَ .  
قُلْتُ : المرادُ وضعًا وهذه خرجت لعوارض طارئة ؛ لكن يُقالُ : فعلى  
هذا لا تبقى حاجةٌ إلى قوله :  
(٢)  
" مع غير ضمير المرفوع " إلى آخره .  
لأنَّ تلك - أيضًا - عوارضُ عرضت على ماهو الأصل وضعًا فلا اعتبار  
بها .

---

(١) الكافية : ١٨٩ : " الماضي : ما دَلَّ على زمان قبل زمانك ، مبني على الفتح  
مع غير الضمير المرفوع المتحرك ، والواو " .  
(٢) " غير " ساقط من ب .

[ الفعل المضارع ]

- (١) قوله : " أشبه الاسم بأحد حروف ( نَأَيْتُ ) " .  
 (٢) لَأَنَّهُ صَارَتْ حَرَكَاتُهُ وَسَكَنَاتُهُ / كَالاسْمِ .  
 (٣) وقوله : " بأحد حروف ( نَأَيْتُ ) " .  
 (٤) ( أَعْلَمَ ) فِي أَوَّلِهِ أَحَدُهَا وَلَيْسَ مُضَارِعًا ، وَالْمَخْتَارُ أَنَّهُ : مُشْتَرَكٌ  
 كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ لَا ( حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ مَجَازٌ فِي الْاسْتِقْبَالِ ) كَمَا قَالُوا :  
 . غَيْرُهُ .  
 قوله : " وَالنُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ " .  
 قَاتَهُ : أَوْ لِلْمَتَكَلِّمِ الْعَظِيمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ : \* إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي  
 الْمَوْتَى \* وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ - سُبْحَانَهُ [ وَتَعَالَى ] . وَيَكْفَى : وَالنُّونُ  
 لِعَظِيمٍ أَوْ مُشَارِكٍ .  
 قوله : " وَالتَّاءُ إِلَى غَيْبَةٍ " .  
 قَدْ تَكُونُ التَّاءُ لِلْغَائِبَاتِ - أَيْضًا - كَقَوْلِكَ : تَقُومُ الْهِنْدَاتُ .  
 وَيَكْفَى : وَالتَّاءُ لِلْمَخَاطَبِ مُطْلَقًا ، وَلِلْمَوْنِثِ الْغَائِبِ مُطْلَقًا إِلَّا مَعَ نُونِ  
 الضَّمِيرِ .

(١) الكافية : ١٩٠ : " المضارع : ما أشبه الاسم بأحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا  
 وتخصيصه بالسين وسوف . فالهمزة للمتكلم مفردا ، والنون له مع غيره ، والتاء  
 للمخاطب ، وللمؤنث والمؤنثين غيبة ، والياء للغائب غيرهما " .

- (٢) فِي ( ب ) وَ ( ج ) : " لَأَنَّ يَه " .  
 (٣) الكافية : ١٩٠ .  
 (٤) الكافية : ١٩٠ .  
 (٥) قَالَ الرُّضَى فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٢٢٦/٢ " قَوْلُهُ : ( لَوْ قَوَّعَهُ -  
 مُشْتَرَكًا ) أَيْ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ  
 حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ مَجَازٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ وَهُوَ أَقْوَى " .  
 وَيَنْظُرُ الْمَفْصَلُ : ٢٤٤ ، وَالْإِنْصَافُ : ٥٤٩/٢ .

- (٦) " وَتَقَدَّسَ " سَاقِطٌ مِنْ ( ج ) .  
 (٧) سُورَةُ يَس : آيَةٌ : ١٢ .  
 (٨) " غَيْرُهُ " سَاقِطٌ مِنْ ج .  
 (٩) زِيَادَةٌ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) .  
 (١٠) فِي ج : " غَائِبَةٌ " .



(١) فقله : " والياء للغائب غيرهما " .  
 (٢) حقه أن يقول غيرهن لما قدمناه من قولهم : تقوم الهندات ، والهندات  
 تقوم ، كما تقول : قامت ، لأن كل ما يقال في ماضيه : ( فعلت ) يقال  
 في مضارعه : ( تفعل ) ، وبعض العرب يقول : يطلع الشمس ، بالياء وعلى  
 هذه اللغة قوله تعالى : \* فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم \*  
 بالياء .

(٥) قوله : " حرف المضارعة مضموم في الرباعي " إلى آخره .  
 أي : مزيدا كان أو مجردا .  
 (٦) قوله : " إذا لم تتصل به نون توكيد " إلى آخره .  
 (٧) إذا لحق الفعل نون التوكيد فإن كان قبلها ضمير الاثنيين ، أو  
 الجماعة ، أو المؤنث بارزا فالفعل معرب ، وإنما يكون [ الفعل ]  
 مبنيا إذا كان الضمير بين الفعل والنون مستترا .

- 
- (١) الكافية : ١٩٠ .  
 (٢-٣) ساقط من ( ج ) .  
 (٣) لم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر من نسب هذه اللغة إلى قبيلة  
 معروفة ، وتحدث سيوييه عن هذه اللغة في الكتاب : ٣٨/٢ فقله :  
 " وقال بعض العرب : ( قال فلانة ) " ، وفصل الحديث عن هذه اللغة  
 دون أن ينسبها إلى جماعة معينة أبو بكر الانباري ، ينظر المذكر  
 والمؤنث : ٢٢٤/٢ فما بعدها .  
 وقال ابن جنى في الخصائص : ٤١١/٢ : " اعلم أن هذا الشرح  
 غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصح  
 الكلام منشورا ومنظوما ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث " ثم  
 يسوق الامثلة من القرآن الكريم وأقوال العرب .  
 (٤) سورة الروم : آية : ٥٧ . وقراءة الياء هذه قرأ بها عاصم وحمزة  
 والكسائي وخلف والباقون بالتاء .  
 ينظر الاقناع لابن الباذش : ٧٣٠/٢ ، والبحر المحيط : ١٨١/٧ ،  
 واتحاف الفضلاء : ٣٤٩ .  
 (٥) الكافية : ١٩٠ : " ولا يعرب من الفعل غيره إذا لم يتصل به نون التوكيد ،  
 ولانون جمع المؤنث " .  
 (٦) الكافية : ١٩٠ .  
 (٧) " الفعل " ساقط من ( ج ) .  
 (٨) زيادة من ( ب ) .

ولعلَّ قوله : " تتصل " .

إشارة إلى ذلك .

مثال الضمير البارز : هل تضربان ، وأتضربون ، وأتضربين ، وعلّة (١) عدم البناء أنّه صار كالمركب ، ولم يركب تركيب مزج من ثلاث كلمات ؛ بل من كلمتين فقط وهذه ثلاث كلمات فبطل التركيب فبطل البناء ؛ ولا أنّه لم يعقل تركيب كلمتين وبينهما جزء أجنبى ، وهذا ذكره أبو على فى

" الإغفال " . /

(٢) قوله : " المجرد عن ضمير بارز " .

تقديم ( بارز ) على ضمير أولى .

قلت : ولو اقتصر على ( بارز ) كفاه عن ذكر ضمير للاصطلاح .

(٣) قوله : " والمتصل به ذلك " .

أى : ضميرًا كان ، أو علامة على لغة : " أكلوني البراغيث " (٤) ويقومان الزيدان ، ويقومون الزيدون ؛ لأنّها عند أهل هذه اللغة علامة مشعرة بحال الفاعل كتاء التانيث الساكنة وليست عندهم بضمائر .

(٥) قوله : " ويرفع إذا تجرد عن الناصب والجازم " .

هذا إشارة إلى أنّ التجرد عنهما هو العامل كما يقوله الكوفيون وهو (٦) الصحيح ، لا ما يقوله البصريون : إنّ العامل وقوعه موقع الاسم . (٧)

(١) " عدم " ساقط من ( ب ) .

(٢) الكافية : ١٩١ : " فالصحيح : المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع ، والمخاطب المؤنث بالضمّة والفتحة لفظا والسكون مثل : يَضْرِبُ . والمتصل به ذلك بالنون وحذفها ..... ويرفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد " .

(٣) الكافية : ١٩١ .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ٧٨/١ : " فإن قلت : ضربت وضربوني قومك نصبت ، إلا فى قول من قال : أَكَلُونِي البراغيث " .

وينظر الأصول لابن السراج : ٧١/١ ، ٥٧٧/٢ ، والهمع : ٢٥٦/٢ . (٥) الكافية : ١٩٢ .

(٦) هذه المسألة وهى عامل الرفع فى الفعل المضارع ذكرها الجرجاني فى

المقتصد : ١٠٤٥/٢ ، وأفرد لها الأنبارى مسألة فى الانصاف :

٥٥٠/٢ ، وينظر : شرح ابن يعيش على المفصل : ١٢/٣ ، وشرح الرضى

على الكافية : ٢٣١/٢ .

(٧) بعدها فى ( ج ) : " من " .

[ نواصب الفعل المضارع ]

(١) قوله : " ف ( أَنْ ) مثل : أُرِيدُ أَنْ نُحَسِّنَ " إلى آخره .  
 ( أَنْ ) تَنْصِبُ الفعلَ المضارعَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَفْسُورَةً ، أو زائدةً ، أو بعد  
 ( عِلْمٍ ) ، أو معناه .

(٢) فالمفسرة : التي يَحْسُنُ [ فى ] موضعها ( أَيْ ) ، مثل : أَوَمَاتَ إِلَيْهِ  
 أَنْ يَخَافُ اللَّهَ .

والزائدة : معروفة المواضع ، مثل : آتِيكَ إِذَا أَنْ تَقُومَ .  
 (٣) وزعم الاخفش أَنَّهَا قد تعمل وادعى أَنَّ ( أَنْ ) فى قوله تعالى :  
 \* وَمَالَنَا إِلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ \* زائدة وقد عملت ، وقياساً على  
 الباء الزائدة فى مثل : ما زيدٌ بقائم . والصحيح خلافه .  
 والباء عملت لاختصاصها بالاسم ؛ لأنَّ الحرفَ العاملَ إذا اختصَّ بأحدِ  
 القبيلين عملَ فيه وإنَّ كَانَ زَعْدًا .

و ( أَنْ ) الزائدة لم تختصَّ بالفعل بدليل قوله :  
 (٥) (٦)

\* كَانَ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرٍ السَّلَامَ \*

(١) الكافية: ١٩٤: "فَأَنْ مِثْلَ ( أُرِيدُ أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ ) و ( أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ )  
 والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة " .

(٢) زيادة من ب و ج .

(٣) قال الاخفش فى المعانى ٣٧٧/١ - ٣٧٨: " قال \* وَمَالَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ  
 فى سَبِيلِ اللَّهِ \* ( أَنْ ) ها هنا زائدة كما زيدت بعد ( فلمـبا )  
 و ( لما ) ، و ( لو ) فهى تزداد فى هذا المعنى كثيراً . ومعناه : ( وما  
 لنا لا نقاتل ) فأعمل ( أَنْ ) وهى زائدة " .  
 وينظر : المغنى : ٥١ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٤٦ .

(٥) فى ( ب ) : " هذه " .

(٦) اختلف فى قائل هذا البيت فنُسبَ إلى باغت بن صريم اليشكرى ، وإلى  
 أرقم اليشكرى ، وإلى علباء بن أرقم اليشكرى ، وإلى راشد بن شهاب  
 اليشكرى ، وتكثر نسبة البيت إلى علباء بن أرقم فقد جاء فى الخزانة  
 : ٤١٤/١٠ " ويُقال لعلباء بن أرقم اليشكرى قتاله فى امرأته وهو  
 الصحيح " .

(١)  
وقوله

\* فَاَمَّهْلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَ هَـ (٢)  
والواقعة بعد العِلْم لا تعمل : لَأَنَّهَا مَخْفُفَةٌ مِنَ الشَّقِيلَةِ ، وَقَدْ  
أَعْمَلَتْ قَلِيلًا حَمَلًا لَهَا عَلَى الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الشَّكِّ ، وَالتَّى بَعْدَ الشَّكِّ فِيهَا  
الْوَجْهَانِ : الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً (٤)  
قُرِئَ رَفْعًا وَنَصْبًا (٥) ، وَتَعْمَلُ فِيمَا عِدَا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ ، وَقَدْ جَاءَ تَرْكُ (٦)

=====

ومصدر البيت :

\* وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بَوَاجِهٍ مُقَسَّم \*  
والبيت فى الاتصمعيات : ١٥٧ ، والكتاب : ١٣٤/٢ ، والاصول لابن  
السراج : ٢٤٥/١ ، وشرح أبيات سيويه للسيرافى : ٥٢٥/١ ، والمنصف  
لابن جنى : ١٢٨/٣ ، والمحتسب : ٣٠٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣/٢ ،  
والانصاف : ٢٠٢/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والمقرب  
: ١١١/١ ، ٢٠٤/٢ ، والمغنى : ٥١ ، والخزانة : ٤١١/١٠ .  
ويروى : " وارق " بدل " ناضر " .

.....

(١) هو أَوْسُ بْنُ حَجَرِ بْنِ عَتَّابٍ ، مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَحُولِهَا .  
أَخْبَارُهُ فِى الشَّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ : ٢٠٢/١ ، وَالْأَغَانِى : ٧٣/١١ .  
وَالْبَيْتُ فِى دِيْوَانِهِ : ٧١ .

وعجزه :

\* مُعَاطَى يَدٍ فِى لُحْجَةِ الْمَاءِ غَارِقُ \*  
وهو فى شرح عمدة الحافظ : ٢٢٤/١ ، ومغنى اللبيب : ٥١ ، والهمع  
: ١٤٦/٤ .

(٢) " أَنْ " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) .  
(٣) فى ب و ج : " لَمْ تَعْمَلْ " .  
(٤) سورة المائدة : آية : ٧١ .  
(٥) قرأ أبو عمرو وحمره والكسائى ويعقوب وخلف برفع النون فى ( تكون )  
وقرأ الباكون بالنصب .

يَنْظُرُ الْحِجَّةُ لَابْنَ خَالَوَيْهِ : ١٣٣ ، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكَّى :  
٢٣٩/١ ، وَالْإِقْنَاعُ لَابْنَ الْبَازِشِ : ٦٣٥/٢ ، وَالنَّشْرُ فِى الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ :  
٢٥٥/٢ ، وَإِتْحَافُ فُضْلَاءِ الْبَشَرِ : ٢٠٢ .  
وَيَنْظُرُ مَسْأَلَةَ وَقُوعِ ( أَنْ ) بَعْدَ الشَّكِّ فِى الْجَنَى الدَّانِى : ٢٣٨ ،

وَالْمَغْنَى : ٤٦ - ٤٧ .  
(٦) فى ب : " بَتْرَكَ " .

إعمالها / - أيضا - قليلاً حملاً لها على ( ما ) المصدرية ؛ لانتها أختها  
(١)  
ومنه قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَانَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا  
مَنْ السَّلَامَ وَالْأَشْعَرَا أَحَدَا  
فلم يُعْمَلْهَا فِي الْأَوَّلِ حَمْلًا عَلَى ( ما ) وَأَعْمَلَهَا فِي الثَّانِي عَلَى الْأَمَلِ .  
قوله : " وَلَنْ " .  
(٢)  
قال الزمخشري : تدلُّ على استغراق النَّفْيِ فِي الاستقبالِ وَبَنَى عَلَيْهِ  
(٣)  
اعتزاله فِي \* لَنْ تَرَانِي \* وليس قوله بصحيح .  
(٤)  
(٥)

(١) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد مجالس شعلب : ٣٢٢/١ ، والمنصف  
لابن جنى : ٢٧٨/١ ، والخصائص : ٣٩٠/١ ، والمفصل : ٣١٥ ، والإنصاف :  
٥٦٣/٢ ، وشواهد التوضيح لابن مالك : ١٨٠ ، والمغنى : ٤٦ ، والخزانة  
: ٤٢٠/٨ .

(٢) الكافية : ١٩٤ : والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان . ولن مثل ( لَنْ أَبْرَحَ )  
ومعناها نفي المستقبل " .

(٣) قال الزمخشري في الكشف : ٨٩/٢ : " فكيف قال : \* لَنْ تَرَانِي \* ولم  
يقُلْ : لَنْ تَنْظُرَ إِلَيَّ " . إلى أَنْ قَالَ فِي : ٩٠/٢ : " فَإِنْ قُلْتَ مَا مَعْنَى  
( لَنْ ) قُلْتَ : تَأْكِيدُ النَّفْيِ الَّذِي تُعْطِيهِ ( لَا ) وَذَلِكَ أَنَّ ( لَا ) تَنْفِي  
الْمُسْتَقْبَلَ تَقُولُ : لَا أَفْعَلُ غَدًا فَإِذَا أَكَّدْتَ نَفْيَهَا قُلْتَ : لَنْ أَفْعَلُ  
غَدًا " .

وقال في المفصل : ٣٠٧ : " وَلَنْ لَتَأْكِيدُ مَا تُعْطِيهِ ( لَا ) مِنْ نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ " .  
(٤) تقوم عقيدة المعتزلة على إنكار رؤية المؤمنين لربهم في الجنة فقد  
قال ابن تيمية في الفتاوى : ٣٥٦/٨ : " وفي الجملة فإنكار الرؤية  
والمحبة والكلام - أيضًا - معروف من كلام الجهمية والمعتزلة ومَنْ  
وافقهم " .

أما أهل السنة والجماعة فهم يؤمنون برؤية المؤمنين لربهم في الجنة  
لورود الأحاديث الصريحة في ذلك وقد أورد ابن تيمية عددًا من  
الأحاديث الدالة على الرؤية في الفتاوى : ٤٣١/٦ فما بعدها منها :  
عن أبي سعيد قال : " قلنا : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟  
قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : نعم " الحديث .

(٥) سورة الأعراف آية : ١٤٣ .

والحق أنها لا تدلُّ على استغراقه ولا عدمه كما يفهم من إطلاق المصنفه  
ويُبطِّل قول الرَّمْخَرى قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ  
إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (٢).

قال الشيخ: لا يُقالُ هي مقيدة فلم تفده للتقييد والكلام في الإطلاق؛  
لأنها لو وضعت لذلك لم تستعمل في غيره. (٣)

قلت: في هذا الجواب نظر؛ لأنه لو قال: والله لا أقوم. حثت  
متى قام، ولو قال: حتى يقوم زيد لم يحث بالقيام بعد فلا يلزم من  
دلالة الشيء على أمر عند الإطلاق دلالة عليه عند التقييد بما يمنع  
ولذلك قال سيويه: (لَنْ) جواب سيفعل، و (لَمْ) جواب قد فعل؛ ولذلك  
لا يحسن أن يجاب مَنْ قال: قَدْ فَعَلَ بـ (لَنْ يَفْعَلَ)، ولا مَنْ قال: سَيَفْعَلُ  
بـ (لَمْ يَفْعَلْ).

وقد استعملت (لا) للاستغراق والأبد، كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ  
فِيمُوتُوا﴾ (٨).

قوله: " وَإِذْ إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا " .

أى: على ما قبلها من لفظ المتكلم وإلا فهي معتمدة على لفظ  
[ ما قبلها ] قطعاً، لأنها جواب، لكن لا من المتكلم. (١٠) (١١)

(١) " تعالى " ساقط من ( ج ) .

(٢) سورة طه آية : ٩١ .

(٣) فى ( ج ) : " لغيره " .

(٤) فى ( ج ) : " ولا " .

(٥) ينظر الكتاب : ٢٢٠/٤

(٦-٦) ساقط من ( ج ) .

(٧) فى ب : " وكذلك " .

(٨) سورة فاطر : آية : ٣٦ .

(٩) الكافية : ١٩٤ : " وَإِذْ إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ الْفِعْلُ  
مُسْتَقْبَلًا مِثْلَ : ( إِذْ تَدْخُلُ الْجَنَّةُ ) وَإِذَا وَقَعْتَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْوَجْهَانِ " .

(١٠) فى الأصل و ( ب ) : " قبلها " وما أثبتته من ( ج ) .

(١١) فى ب : " أكن " .

(١) وقوله : " وكان الفعلُ مستقبلاً " .

(٢) وأيضاً بشرط أن يكون غير مفصولٍ بقسم ، أو ( لا ) . فإن فَمَصَّلَ بينهما قسمٌ مثل : إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ ، أو ( لا ) مثل : إِذَنْ لَا أُقْعِدَكَ لِمَ يجب النصبُ .

(٣) وقوله : " فيها بعد الواو والفاء وجهان " .

الرَّاجِعُ الرَّفْعُ وهي لغة القرآن قال الله تعالى : \* وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلَاكَ إِلَّا قَلِيلًا \* وَقُرِئَ بالنصبِ شاذًا : \* وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا \* / قوله : " وكى " إلى آخره .

أ/٥٣

( كى ) تارة تكونُ مصدريةً بمعنى : ( أَنْ ) وهي المقصودةُ هنا ، وتارة

تكون حرفَ جرٍّ .

فَإِنْ كَانَتْ مصدريةً فليست سببيةً وَإِنَّمَا السَّبَبِيَّةُ اللَّامُ الْمُقدَّرَةُ معها فقولك : جِئْتُ كى أَكْرَمَكَ ، كقولك : أَنْ أَكْرَمَكَ ، والتقديرُ : لَأَنْ ، فكذلك التقديرُ لـ ( كى ) .

وَأَمَّا الْجَارَةُ فتختصُ بموضعين :

الأَوَّلُ : ( ما ) الاستفهامية ، كقولك سائلاً عن علة فعل : كَيْمَ فعلت ؟ ومعناها : لِمَ فعلت ؟ ويجبُ حذفُ ألفِ ( ما ) الاستفهامية إِذَا دخلت عليه ( كى ) أو حرفٌ من حروف الجرِّ ، كقوله تعالى \* عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ \* و \* زَفِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا \* و \* بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ \* وشبهه ، ولذلك أُبدلت فى الوقف هاء السكت فقالوا : عَمَّةً ، وَلِمَّةً ، وَكَيْمَةً ؟

(١) الكافية : ١٩٤ .

(٢) في (ب) : " يشترط " والعبارة في ج : " بشرط أن تكون غير مفصلة بقسم " .

(٣-٣) ساقط من ( ج ) .

(٤) سورة الاسراء آية : ٧٦ .

(٥) قال الزمخشري فى الكشاف : ٣٧١/٢ : " وفى قراءة أبى \* لا يلبثوا \* على إعمال ( إِذَا ) " .

وينظر : البحر المحيط لأبى حيان : ٦٦/٦ .

(٦) الكافية : ١٩٤ : " وكى مثل ( أسلمت كى أدخل الجنة ) ومعناها السببية " .

(٧) " ألف " ساقط من ( ج ) .

(٨) سورة النبأ آية : ١ .

(٩) سورة النازعات آية : ٤٣ .

(١٠) سورة النمل آية : ٣٥ .

الثاني : ( ما ) المصدرية ، أو ( أن ) المصدرية ، كقول الشاعر :<sup>(٢)</sup>

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرْ فَإِنَّمَا  
يُرَادُّ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

(٣)

وكقول الآخر :

فَقَالَتْ : أَكَلِ النَّاسِ أَصَبَحْتَ مَانِحًا

لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرُّ وَتَخْدَعَا

(٤)

فما في البيت الأول : مصدرية ، وفي البيت الثاني : زائدة ،

و ( أَنْ ) التي بعدها وما بعدها بتأويل مصدرى ( لِيُغَرَّكَ ) .<sup>(٥)</sup>

قوله : " وحتى " إلى آخره .

أصلها الكثير أَنْ تكون جارة بمعنى ( إلى ) فتدخل على الأسماء<sup>(٦)</sup>

والأفعال وهي بمعنى ( كَيْ ) قليل فتختص بالفعل .

والمرفوع ما بعدها؛ هي التي يصلح بعدها ( فَإِذَا ) فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ :

( مرض فإذا هو لا يرجونه ) صح ، وكذا لو قلت وأنت داخل : ( سرت فإذا

أنا أدخل ) صح .

(١) في ب : " و " .

(٢) اختُلِفَ في قائل هذا البيت قيل هو قيس بن الخطيم وهو في ملحقات

ديوانه : ١٧٠ " كيما يضر وينفع " ، وقيل النابغة الجعدي وهو في

ديوانه : ٤٦ ، وقيل : عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر ، ونسبه البحري

في الحماسة : ٢١٣ إلى عبد الله بن معاوية " كيما يضر وينفع " ،

والبيت في معاني الأَخفش : ٢٦/١ ، ٣٠٦ ، والمسائل المشككة لأبي على

: ٢٩١ ، ٣٥٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٦٦/١ وشرح الكافية الشافية

: ٧٨٢/٢ ، والمقاصد النحوية : ٣٧٩/٤ ، والخزانة : ٤٩٨/٨ .

(٣) هو جميل بثينة ، والبيت في ديوانه : ٦٢ وهو من شواهد المفصل : ٣٢٥ ،

وشرح المفصل لابن يعيش : ١٤/٩ ، ١٦ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٦٧/١ ،

وشرح الكافية الشافية / ٧٨٢/٢ ، والمغنى : ٢٤٢ ، والخزانة : ٤٨١/٨ ،

ويروى : " كي تغر وتخدعا " ولا شاهد فيه حينئذ .

(٤) في ب : " وما " .

(٥) في (ج) : " أي لغرك " .

(٦) الكافية : ١٩٥ : " وحتى إذا كان مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها بمعنى كي أو إلى مثل

( أسلمت حتى أدخل الجنة ) و ( كنت سرت حتى أدخل البلد ) " .....

(٧) في (ج) : " الكسر " وهو تحريف .

(٨) في (ب) : " أن " .

(٩) في (ج) : " وقد تدخل " .



والتي تنصب ما بعدها هي التي لا يصح بعدها ذلك .  
(١)  
قوله : "ولام كي "

هكذا يقول أكثرهم ، والـ "جود" : ولام الجرّ ، ليدخل فيه لام ( كي )  
هذه ، ولام الصيرورة ، كقوله تعالى : \* قَالَتْقَطُهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ  
عَدُوًّا وَحَزَنًا \* (٢) واللام / المزيّدة مثل : \* يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ \* (٣) فَإِنَّ  
هذه الثلاثة تنصب الفعل .

والفرق بين لام ( كي ) ولام الصيرورة : أَنَّ السَّبَبِيَّةَ فِي الْاَوَّلَى  
تُعَلِّمُ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَالسَّبَبِيَّةُ فِي الْثَانِي لَيْسَ تُعَلِّمُ مِنَ الْفَاعِلِ .  
(٤)  
قوله : " بعد النفي لـ ( كان ) " .

هذا بشرط أَنْ تَكُونَ مَاضِيَةً الْمَعْنَى [ سواء كان لفظها ماضياً مثل :  
\* وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ \* (٦) ، أو مضارعاً مثل : \* لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ  
لَهُمْ \* (٧) فلو قلت : ما يكون زيدٌ ليقولَ غداً شراً لم يجز .  
قوله في الغاء : " وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ " إلى آخره .  
(٨)

الامر بأسماء الافعال مثل : ( نَزَالِ ) ، وبالمصادر ، مثل : ( قيامك )  
والنهي في مثل : اِيَّاكَ وَالْاَسَدَ : ليس لها جوابٌ منصوبٌ ، ولو قال : اَمْرٌ ،  
أو نهى بفعلٍ صريحٍ سَلِمَ مِنْ ذَاكَ (٩) .

(١) الكافية : ١٩٥ : "ولام كي مثل (أسلمتُ لأدخل الجنة) ، ولام الجحود : لام تأكيد  
بعد النفي لـ ( كان ) ، مثل \* وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ \* . والفاء يشطرين ،  
أحدهما : السببية ، والثاني : أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرًا ونهي أو استفهام ،  
أو نفي ، أو تمن أو عرض " .

(٢) سورة القصص آية : ٨ .

(٣) سورة النساء آية : ٢٦ .

(٤) الكافية : ١٩٦ .

(٥) في الاصل : " كان " وفي ( ب ) : " لكان " وما أثبتته من ( ج ) .

(٦) سورة الانفال آية : ٣٣ .

(٧) سورة النساء آية : ١٦٨ .

(٨) في ب : " أَنْ " .

(٩) في ( ج ) : " ذلك " .

وَقَوْلُنَا : صَرِيحٌ ، لِيُخْرِجَ بِهِ الْأَمْرَ ، أَوْ النَّهْيَ الْوَاردَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ  
فِيهِ لَا يَنْصَبُ جَوَابَهُ بِالْفَاءِ أَيْضًا .  
(٢) (٣) (٤)  
وقوله : " أَوْ نَفْيٌ " .

لَوْ قَالَ حَقِيقِي ، أَوْ مَوْوَلٌ كَانَ أَوَّلَى ، لِيَدْخُلَ مِثْلُ : قَلَمًا تَأْتِيْنِيَا  
فَتَحْدُثُنَا ، وَغَيْرِ قَلِيلٍ أَنْصَارَكَ فَيُخَافُ عَلَيْكَ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا تَأْتِيْنِيَا  
وَمَا قَلِيلٌ أَنْصَارَكَ ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّخْفِيفَ ، وَالْدَّعَاءَ ، وَالتَّرْجِيَّ فَإِنَّ حَكْمَ  
الثَّلَاثَةِ كَحَكْمِ التَّمْنَى وَغَيْرِهِ مِمَّا تَقْدَمُ .

قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُ دُخُولُ التَّخْفِيفِ فِي الْعَرَضِ ، لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ ، وَالتَّرْجِيَّ  
فِي التَّمْنَى ، وَالْدَّعَاءَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، لِأَنَّهُ [ بِلَفْظِهِمَا ] (٦)  
(٧) تَخَصُّصٌ ذَلِكَ .

وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ جَزَاءِ الشَّرْطِ ، أَوْ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مِثْلُ :  
(٨) (٩) (١٠)  
إِنْ تَسَلَّ تَعْطَ فَتَكْرَمْ ، وَإِنْ تَسَلَّ فَتُحْسِنَ تَحَبَّ ، وَمِنْ الْأَوَّلِ الْقِرَاءَةُ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى : \* يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ \* (١١) (١٢) قَرِئَ : بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ

(١) فِي ب وَ ج : " وَالنَّهْيَ " .

(٢) الْكَافِيَّةُ : ١٩٦ .

(٣-٣) فِي ( ب ) : " أَوْ قَبْلُهَا نَفْيٌ " .

(٤) " مِثْلُ " سَاقَطَ مِنْ ( ج ) .

(٥) فِي ( ج ) : " وَكَذَا التَّرْجِيَّ " .

(٦) فِي الْأَصْلِ : " بِلَفْظِهَا " وَمَا أَشْبَهَتْهُ فِي ( ب ) وَ ( ج ) .

(٧) " تَخَصُّصٌ " سَاقَطَ مِنْ ( ج ) .

(٨) " بَعْدَ " سَاقَطَ مِنْ ( ب ) .

(٩) فِي : " تَسْأَلُ " .

(١٠) فِي ج : " تَسْأَلُ " .

(١١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةٌ : ٢٨٤ .

(١٢) قَرَأَ بِالرَّفْعِ : عَاصِمُ وَابْنُ عَامِرٍ ، وَبِالْجَزْمِ : نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو ، وَحُمَزَةٌ ،  
وَالْكَسَاثِيُّ ، وَبِالنَّصْبِ : ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالْأَمْرُجُ .

يَنْظُرُ : التَّبْسِيرُ لِلدَّانِي : ٨٥ ، وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ١٢١/١ ، وَالْإِقْنَاعُ لِابْنِ  
الْبَازِشِ : ٦١٦/٢ ، وَالتَّبْيَانُ لِلْعَكْبَرِيِّ : ١٢١/١ ، وَاتِّحَافُ الْفَضْلَاءِ : ١٦٧ .

والجزم . وزاد الكوفيون جواب التشبيه نحو : كَأَنَّكَ أَمِيرُنَا فَنُطِيعُكَ ، لِأَنَّ  
معناه : النفي أي : ما أَنْتَ أَمِيرُنَا . وجميع ما ذُكِرَ بِمَقْدَرٍ بِمصدر فكَذلك  
نصب جوابه بتقدير ( أَنْ ) .

فمعنى رَزْنَا فنكرمك / : ليكن منك زيارة فَإِنَّ نُكْرِمَكَ أَي : فَمِنَّا إِكْرَام  
قوله : " والواو بشرطين " .<sup>(٢)</sup>

أحدهما : الجمعُية العاطفة - أيضًا - معناها : الجمعية ؛ لكن جمعًا  
مطلقًا غير مقيد بوقت وهذه شرطها الجمعية في وقت واحد ، ولو قَالَ : الجمعية  
وقتًا لَتَمَّ .

قوله : " و ( أَوْ ) بشرط معنى إلى أَنْ " .  
كون ( أَوْ ) بمعنى : إِلَّا أَنْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، وبمعنى : إلى أَنْ مختلفٌ  
فيه فجوَّزه الكوفيون ومنعه البصريون فكان ذكر المُتَّفَقِ عليه أَوْلَى ، واستدل  
الكوفيون بقول المادح لرسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
إِلَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ أَعْمَلْتُ نَاقَتِي

تَجُوبُ الْفِيَا فِي سَمَلًا بَعْدَ سَمَلٍ

فَمَا لَكَ عِنْدِي رَاحَةً أَوْ تُلْحَلِي

بِبَابِ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمَوْفِقِ

أي : إلى أَنْ

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٥٥٥/٣ : " وزاد الكوفيون  
إجراء التشبيه مُجَرَّى النفي نحو : كَأَنَّكَ أَمِيرُنَا فَنُطِيعُكَ " .  
وينظر شرح الرضى : ٢٤٥/٢ ، والهمع : ١٢٤/٤ .

(٢) الكافية : ١٩٦ : " والواو بشرطين : الجمعية ، وَأَنْ يكون قبلها مثل ذلك .  
وأَوْ بشرط معنى ( إلى أَنْ ) ، أَوْ ( إِلَّا أَنْ ) " .

(٣) في ( ب ) : " يكون " .

(٤) نص غالبية النحاة على أَنَّ ( أَوْ ) بمعنى : ( إِلَّا أَنْ ) .

ينظر : الكتاب : ٤٦/٣ ، والمقتضب : ٢٧/٢ ، والاصول لابن السراج

: ١٥٥/٢ ، ومعاني الحروف للزماني : ٨٩ ، والتبصرة للصيمري : ٣٩٨/١ .

أما ابن مالك في شرح الكافية الشافية فيجيز الأمرين ، شرح الكافية

الشافية : ١٥٣٩/٣ .

وقال الرضى في شرحه على الكافية : ٢٤٩/٢ : " فسيبويه يقدره بـ (إِلاَّ )

وغيره بـ ( إلى ) والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد " .

وقال المالك في رصف المباني : ٢١٢ - ٢١٣ : " وذكر بعضهم أَنَّ ( أَوْ )

تنصب بمعنى ما ذكر وبمعنى ( إلى أَنْ ) " إلى أَنْ قَالَ : " وَإِنَّمَا

الصحيح أنها ملازمة لمعنى : إِلَّا أَنْ " .

وينظر : الجنى الدانى : ٢٤٥ - ٢٤٧ ، والمغنى : ٩٤ .

(٥) هذا الشاهد في شرح عمدة الحافظ : ٣٣٦/١ .

(١)

ومنه قول أبي صخر الهذلي :

فراقُ أخٍ لا يبرحُ الدَّهرَ ذَكَرُهُ

يُهِيمُنِي مَا عَشْتُ أَوْ يَنْفَدَ الْعَمْرُ

أَيُّ : حَتَّى .

(٢)

وقد جمعهما الذريح أبو قيس مجنون بنى عامر حين أمره بتطليق زوجته

(٣)

ليلي ، التي كان مغرمًا بها فقال واضعًا نَفْسَهُ على الرَّمْضاءِ : " وَاللَّهِ

لا أَرِيمُ هذا الموضعَ أَوْ أَمُوتَ أَوْ تُخَلِّيَهَا " (٤)

فَالأَوَّلُ بمعنى : إِلَى أَنْ ، وَالثَّانِيَةُ بمعنى : إِلَّا أَنْ .

فِي أَنْ قِيلَ : فَمَا الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عَلَى مَعْنَى : إِلَّا أَنْ ؟

قُلْنَا : الْمُسْتَثْنَى : الْوَقْتُ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَتَقْدِيرُهُ : لَا لَزِمَكَ الْأَوْقَاتُ

كُلُّهَا إِلَّا وَقْتُ تَعْطِينِي حَقِّي .

(٥)

قَوْلُهُ : " وَالْعَاطِفَةُ " .

لِيَدْخُلَ فِيهِ الْوَاوُ ، وَ (أَوْ) .

(٦)

وقوله : " إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا " .

يَتَّبَعُ أَنْ يَقَالَ : اسْمًا صَرِيحًا ، لِأَنَّ الْفَاءَ ، وَالْوَاوُ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ

عَاطِفَتَانِ عَلَى اسْمٍ فِي الْحَقِيقَةِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْدِيرُهُ : لَكِنَّهُ لَيْسَ اسْمًا صَرِيحًا .

(١) هو عبد الله بن سلمة السهمي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين

للسكري : ٩٥٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٣٦/١ .

ويرد : " لَنْ يَبْرَحَ " بدل " لا يبرحُ " .

(٢) قصة الذريح مع ابنه قيس في الأغاني : ٢١٠/٩ - ٢٦٠ .

(٣) في الأغاني : ٢١٠/٩ - ٢٦٠ وغيره : " لبني " .

(٤) ينظر : شرح عمدة الحافظ : ٣٣٥/١ .

(٥) الكافية : ١٩٧ : " وَالْعَاطِفَةُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا " .

(٦) الكافية : ١٩٧ .

(١) وقوله : " اسْمًا " .

أجود من قول الجزولى : مصدرًا ، لأنَّ كونه مصدرًا لا يشترط ، بل

يجوز / : زيدٌ ويطيعك خيرٌ لك من عمرو ، وخالدٌ ويحبك أجود من بكـ (٢)  
وحضورك وتشير بخير أفضل .

(٣) قوله : " ويجوز إظهار ( أَنْ ) " إلى آخره .

(٤) الأظهر فى التبيين يجب إظهار ( أَنْ ) مع اللام إذا لاقت ( لا ) ويجب

حذفها مع لام الجود ، ويجوز فيما سواهما : الوجهان الإظهار ، والإضمار .

(١) الكافية : ١٩٧ .

(٢) فى ( ج ) : " خير لك " .

(٣) الكافية : ١٩٧ : " ويجوز إظهار أَنْ مع لام كي والعاطفة ، ويجب مع لا فى اللام " .

(٤) قال الزجاجى فى اللامات : ٦٨ : " لام الجود سبيلها فى نصب الأفعال

بعدها باضمار ( أَنْ ) سبيل لام ( كى ) عند البصريين ، إلا أنَّ الفرق بينهما هو أنَّ لام الجود لا يجوز إظهار ( أَنْ ) بعدها " .

وفى جواز إظهار ( أَنْ ) بعد لام الجود مسألة خلافية ، قال الأنبارى

فى الانصاف : ٥٩٣/٢ : " ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام الجود هــ

النَّاصِبُ بنفسها ويجوز إظهار ( أَنْ ) بعدها للتوكيد ، نحو :

ما كان زيد لأنَّ يدخل دارك " إلى أنَّ قال :

" وذهب البصريون إلى أنَّ النَّاصِبَ للفعل ( أَنْ ) مقدرة بعدهـ

ولا يجوز إظهارها " .

(١)  
الجـواز

- (٢) قال : " ويجزم ب ( لم ) " إلى آخره .  
لم يذكر الدعاء ودخوله في الأمر ليس بأدب .  
قوله : " وكلم المجازاة " .  
ليعمّ الأسماء والحروف (٣)  
قوله : " ومهما " (٤)  
الزمخشري ، والجزولي يجعلان ( مهما ) اسما مجردا عن الزمان ك ( من )  
وكذلك يجعلان ( ما ) و ( أيّا ) (٥) وليس ذلك بتحقيق .

- (١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ١٩٧ : " وينجزم بلم ، ولما ، ولأم الأمر ، ولا في النهي ، وكلم المجازاة ، وهي : إن ، ومهما ، وإدما ، وحيثما ، وأين ، ومتى ، وما ، ومن ، وأي ، وأتي " .  
(٣) " الحروف " ساقط من ( ج ) .  
(٤) قال الزمخشري في الكشاف ٨٥/٢ :  
" وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب ( مهما ) بمعنى : ( متى ما ) ويقول : مهما جئتني أعطيتك ، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء ، ثم يذهب فيفسر \* مهما تأتينا به من آية \* بمعنى : الوقت " .  
وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٦٢٥/٣ :  
" وإيّا قلت : و ( ما ) و ( مهما ) في الأشهر ؛ لأنّ جميع النحويين يجعلون ( ما ) و ( مهما ) مثل ( من ) في لزوم التجرد عن الظرفية مع أنّ استعمالهما طرفين ثابت " .  
وينظر : المغنى : ٤٣٧ .  
(٥) ينظر : المفصل : ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ .

أَمَّا ( مهما ) فقد جاءت مقصوداً بها الزَّمانُ كقول حاتم الطائي :  
وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سَوَّلَهُ

وَفَرَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدِّمِ أَجْمَعَا

(٢) والمراد : وَإِنَّكَ مَتَى تُعْطِ .

وَأَمَّا ( مَا ) فقد جاءت - أيضاً - شرطية متضمنة معنى الزَّمانِ فـ  
قول الشاعر تميم العجلاني :  
(٣) (٣)

وَلَوْ كُحِلَتْ حَوَاجِبُ خَيْلٍ قِيَسِ

بِتَغْلِبَ بَعْدَ كَلْبٍ مَا قَذَيْنَا

فَمَا تَسْلَمَ لَكُمْ أَفْرَاسُ قِيَسِ

(٥) فلا ترجوا البنات ولا البنين

(٦) وأيضاً منه :

فَمَا تَحَى لَا نَسَامَ حَيَاةً وَإِنْ تَمَّتْ

فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعِيشِ أَجْمَعَا

وَأَمَّا ( أَى ) فَإِنَّهَا بحسب ما تضاف إليه ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الزَّمانِ  
تضمنت معناه ، كقولك : أَى حِينَ تَقُمُ أَقُمُ ، ولا يلزم من هذا أَنْ تكون دالة  
على الزَّمانِ بنفسها كما قال بعضهم ، لَأَنَّكَ لو أضفتها إلى مكان كقولك :  
أَى مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسْ دَلَّتْ عَلَى الْمَكَانِ ولم يلزم من ذلك أَنْ تكون ظرفَ مكان .  
(٨)

(١) البيت في ديوانه : ٦٨ ، ورواية الديوان : " وَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَ " ولا

شاهد فيه على هذه الرواية . وهو من شواهد شرح الكافية الشافية

: ١٦٢٧/٣ ، وشواهد التوضيح : ١٥ ، والمغنى : ٤٣٧ ، والهمع : ٣١٩/٤

(٢) " المراد " ساقط من ( ج ) .

(٣-٣) ساقط من ( ج ) والبيتان في ديوان تميم العجلاني : ٣١٤ " بكلب

بعد تغلب " ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٢٦/٣ .

(٤) في ( ب ) : " قيس " .

(٥) في ج : " فما " .

(٦) في ج : " ومنه " . نسب ابن مالك البيت في شرح الكافية الشافية : ١٦٢٧/٣ إلى

عبدالله بن الزبير الأسدي .

(٧) في ب : " فهي " .

(٨) في ج : " ولا " .

(١) قوله : " وحيثما " .

(٢) يريد كقول الشاعر :

حيثما تستقم يُقَدِّرُ لك الله

٢/٥٥ نجاحاً في غابر الأزمان /

وهي ظرف مكان على أصلها .

(٣)

ومنه :

حاز لك الله ما أعطاك من حسن

وحيثما يقض أمرًا صالحًا تكن

(٤) قوله : " وإذا " .

(٧)

(٥) قال المبرد : هي اسم والصحيح قول سيبويه أنها حرف بمعنى : [إن] .

لأنها قد أفادت المجازاة باتفاق ودعوى دلالتها على زمن مستقبل كما قال

(٨)

المبرد غير مسلم وشاهدها قول الشاعر :

(١) الكافية : ١٩٨ .

(٢) لم أقف على اسمه ، والبيت من شواهد الكامل : ٢٩٠/١ ، وشرح عمدة

الحافظ : ٣٦٥/١ ، وشرح الالفية لابن الناطم : ٦٩٥ ، والمغنى : ١٧٨

وشرح شذور الذهب : ٣٣٧ ، وشرح ابن عقيل على الالفية : ٣٦٨/٢ .

(٣) لم أقف على اسم قائله ، والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء :

١٠٣/٢ ، والمقتصد للجرجاني : ١١١٣/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٦٥/١ ،

وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٢/٣ .

ويروى : " وحيثما يك أمر صالح تكن " .

(٤) الكافية : ١٩٨ .

(٥) قال المبرد في المقتضب : ٤٥/٢ : " ومن الحروف التي جاءت لمعنى

: [إن] ، وإذا " .

يبدو هنا أن المبرد قد حكم بحرفية ( إذا ) ؛ لكنه قال

أيضاً في المقتضب ٤٦/٢ : " ولا يكون الجزاء في ( إذ ) ولا في

( حيث ) بغير ( ما ) ، لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال " فحكم

هنا بظرفية ( إذا ) .

وقال في الكامل ٢٩٠/١ : " والحرف الثاني إذا " .

وقال ابن هشام في المغنى ١٢٠ : " وظرف عند المبرد " .

===



(١)  
إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ  
حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

(٢)  
ومنه :  
وَإِنَّكَ إِذَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ  
بِهِ لَا تَجِدُ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فَأَعْلَا

(٣)  
قوله : " وَأَيِّنَ " .  
ولم يذكر ( أَيَّانَ ) وقد تقدم في الظروف أنها تكون شرطاً أيضاً كقول  
الشاعر :  
(٤)

====  
(٦) بعد أَنْ ذكر سيبويه ما يجازى به من الأسماء غير الظروف ، وما يجازى  
به من الظروف قال : " ومن غيرهما : إِنْ ، وَإِذَا " يقصد ما يجازى به  
من الحروف . الكتاب : ٥٦/٣  
(٧) في الأصل و ج : " إِنْ لَا " وما أثبتته من ب .  
(٨) هو العباس بن مرداس ، والبيت في ديوانه : ٧٢ من قصيدة قالها في  
غزوة حنين - يخاطب بها النبي - صلى الله عليه وسلم

وهو من شواهد الكتاب : ٥٧/٣ ، والمقتضب : ٤٦/٢ ، والكامل :  
٢٩٠/١ ، والخصائص : ١٣٢/١ ، والمرتل لابن الخشاب : ٢٧٤ ، وشرح  
المفصل : ٩٧/٤ ، والخزانة : ٢٩/٩ .  
ويروى : " إِذَا مَا دَخَلْتَ " .  
(١) في ب و ج : " إِذَا مَا أَتَيْتَ " .  
(٢) لم أقف على اسم قائله ، والبيت من شواهد شرح عمدة الحفاظ : ٣٦٥/١  
وشرح الالفية لابن الناظم : ٦٩٥ ، وشرح ابن عقيل على الالفية :  
٣٦٧/٢ ، والمقاصد النحوية : ٤٢٥/٤ .  
ويروى : " تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا " .  
(٣) الكافية : ١٩٨ .  
(٤) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي ، والبيت في ديوان الهذليين : ١٩٤/٢ ،  
وشرح عمدة الحفاظ : ٣٦٣/١ ، والبحر المحيط : ٤١٩/٤ ، والهمع :  
٣٤١/٤ .  
ويروى : العيناء ، والاذناء ، والعجفاء بدل : الغراء .

إِذَا النُّعْجَةُ الْفُرَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ  
فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلُ

(١) قوله : " ومتى " .

(٢)

كقول الشاعر :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ  
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

(٣)

ومنه قول الآخر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّمٌ بِنَا فِي مَدْيَارِنَا  
تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجَا

(٤) قوله : " وأنى " .

(٥)

كقول الشاعر :

فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا  
كَلَّا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رَجْلِكَ شَاجِرُ

(١) الكافية : ١٩٨ .

(٢) هو الحُطَيْفَةُ ، والبيت في ديوانه : ١٦١ ، وهو من شواهد الكتاب :

٨٦/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٦٥/٢ ، والمفصل : ٢٥٤

وأما إلى ابن الشجري : ٢٧٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ،

وشرح عمدة الحافظ : ٣٦٣/١ ، والخزانة : ٣/٧٤ ، ٥/٢١٠ ، ٧/١٥٦ ، ٩/٩٢ .

(٣) هو عبيد الله بن الحرّ الجعفي ، شهد القادسية ، وكان شجاعاً .

أخباره في الخزانة : ١٥٥/٢ - ١٦٠ .

والبيت من شواهد الكتاب : ٨٦/٣ ، والمقتضب : ٦٣/٢ ، وشرح

أبيات سيبويه للسيرافي : ٦٦/٢ ، والمفصل : ٢٥٥ ، والإنصاف : ٥٨٣/٢

والخزانة : ٩٠/٩ .

تُلِمُّمٌ : آى : تَأْتَى . والجَزَلُ : الغليظ .

(٤) الكافية : ١٩٨ .

(٥) هو لبيد ، والبيت في ديوانه : ٢٢٠ ، وهو من شواهد الكتاب : ٥٨/٣ ،

والمقتضب : ٤٧/٢ ، وجمل الزجاجي : ٢١٦ ، والمرتجل لابن الخشاب :

٢٧٥ ، وشرح المفصل : ١٠٩/٤ ، ١١٠ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٦٤/١ ،

والخزانة : ٩١/٧ .

ويروى : " تبتئس بها " ، و " تشتجر بها " .

(١) ومنه أيضاً قوله :

فَأَيُّهُمُ شَرِّينَ أَنِّي دَعَوْتَهُمْ

أَجَابُوا عَلَى مَرْقُومَةٍ بِالْقِرَائِمِ

(٢) قوله : " وَأَمَّا مَعَ ( كَيْفَمَا ) وَ ( إِذَا ) فَشَاد " .

(٣) ( كَيْفَ ) [عَنْ] عَرَبِيٍّ قَطُّ لَا شَادًا وَلَا غَيْرَهُ

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : \* هُوَ الَّذِي / يَمُورُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ \* فَآتَى بَعْدَهَا بِالْمُضَارِعِ غَيْرَ مَجْزُومٍ وَهِيَ - هُنَا - شَرْطِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ

الاسْتِفْهَامَ - هُنَا - غَيْرُ سَائِغٍ ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ مُخَالَفَةٌ لِقَاعِدَةِ مَطْرَدَةٍ وَهُوَ أَنَّهُ مَتَى تَقَدَّمَ عَلَى آدَاءِ الشَّرْطِ مَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْجَوَابِ أَوْ يَفْهَمُ مِنْهُ الْجَوَابُ

فَلَا يَكُونُ الشَّرْطُ إِلَّا مَاضِيًا فَلَا يَجُوزُ : سَوْفَ أَكْرِمُكَ إِنْ تَأْتَنِي ، بَلْ : إِنْ أَتَيْتَنِي وَقَدْ جَاءَ هَاهُنَا بَعْدَ آدَاءِ الشَّرْطِ فَعَلَّ مُضَارِعٌ وَلَمْ يَجْزَمْ بِهِ .

وَأَمَّا ( إِذَا ) فَالْجَزْمُ بِهَا كَثِيرٌ وَلَيْسَ بِشَادٍ ؛ لَكِنْ فِي الشَّعْرِ فَقَطْ فَلَا

يَكُونُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَدْ تُحْمَلُ ( إِذَا ) عَلَى ( مَتَى ) فَيَجْزَمُ بِهَا ، وَ ( مَتَى )

عَلَى ( إِذَا ) فَلَا تَجْزَمُ كَمَا حُمِلَتْ ( لَمْ ) عَلَى ( لَا ) ، قَالَا وَلَ كَقَوْلِهِ

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِفَاطِمَةَ [ وَعَلَى ] " إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكَبَّرَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ " الْحَدِيثُ بِجَزْمِ تَكَبَّرَا . (٨) (٩)

(١) هو الفرزدق ، همام بن غالب ، والبيت في ديوانه : ٢٩٩/٢ ، وشرح

عمدة الحافظ : ٣٦٤/١ .

(٢) الكافية : ١٩٩ : " وَأَمَّا مَعَ كَيْفَمَا وَإِذَا فَشَاد ، وَبِإِنْ مَقْدَرَةٌ " .

(٣) بل الجزم بـ ( كَيْفَ ) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، قال

ابن هشام في المغنى : ٢٧٠ : " وَلَا يَجُوزُ كَيْفَ تَجْلِسُ أَجْلِسُ بِالْجَزْمِ عِنْدَ

البصريين إِلَّا قَطْرَبًا لِمُخَالَفَتِهَا لِأَدْوَاتِ الشَّرْطِ بِوَجُوبِ مُوَافَقَةِ جَوَابِهَا

لشَرْطِهَا كَمَا مَرَّ ، وَقِيلَ : يَجُوزُ مَظْلَقًا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ قَطْرَبُ وَالْكُوفِيُّونَ .

وينظر : الإنصاف : ٦٤٣/٢ .

(٤) في ص : " مِنْ " وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ ب وَ ج .

(٥) سورة آل عمران : آية : ٦ .

(٦-٦) ساقط من ( ج ) .

(٧) زيادة من ( ج ) .

(٨) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه كتاب فضائل أصحاب النبي - صلى الله عليه

وسلم - باب مناقب علي بن أبي طالب : ٢٠٧/٤ .

(٩) في ( ب ) : " فَكَبَّرَا " وَفِي ج : " فَجَزَمَ تَكَبَّرَا " .

- (١) قوله : " وكلم المجازاة " .
- (٢) أجود من قولهم : [ وحروف ] المجازاة .
- (٣) قوله : " تدخل على الفعلين [ لسببية الأول ومسببية الثاني ] " .
- الأجود : تدخل على جملتين ؛ ليعم الاسمية والفعلية .
- قوله : " فإن كانا مضارعين ، أو الأول فالجزم " .
- (٤) أى : عند البصريين ، والأجود من مذهب الكوفيين ، وقد جوز الكوفيون فى الثانى الرفع أيضاً مثل : <sup>(٥)</sup> **إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمُكَ** ، ولا فرق عندهم بين أن يكون الشرط ماضياً أم مضارعاً ، وعلّة ارتفاع الجزاء ضعف أداة الشرط لأنها تقتضى جزماً وقد حصل ذلك بجزم الأول ويقوى ذلك اتفاقهم على جواز رفعه إذا كان الأول ماضياً والمختار جزم الثانى فى الجميع ، ومتى رفع جزاء شرطه ماضٍ فهو عند سيبويه فى حكم التقديم فإذا قلت : <sup>(٦)</sup> **إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمُكَ** فتقديره : <sup>(٧)</sup> **أَكْرَمُكَ إِنْ أَتَيْتَنِي** ، وعند المبرّد أنه خبر مبتدأ محذوف <sup>(٨)</sup> **أَكْرَمُكَ** فتقديره : **أَكْرَمُكَ إِنْ أَتَيْتَنِي** ، وعند المبرّد أنه خبر مبتدأ محذوف

(١) الكافية : ١٩٩ : " وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثانى ويسميان شرطاً وجزاء . فإن كانا مضارعين أو الأول فالجزم " .

(٢) فى الأعلى : " وحرف " وما أثبتته من ب و ج .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) قال المبرّد فى المقتضب : ٦٩/٢ : " وأما ما لا يجوز إلا فى الشعر فهو **إِنْ تَأْتِنِي أَتَيْكَ** ، وأنت ظالم **إِنْ تَأْتِنِي** ؛ لأنها قد جرمت ، ولأن الجزاء فى موضعه ، فلا يجوز فى قول البصريين فى الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً " .

وذكر الرضى فى شرحه على الكافية : ٢٦١/٢ أن الكوفيين يوجبون

الرفع إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً .

(٥) فى ب و ج : " أو " .

(٦) فى (ج) : " الجمع " .

(٧) قال سيبويه فى الكتاب : ٦٦/٣ : " وقد تقول **إِنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْكَ** ، أى :

**أَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي** " .

(٨) قال المبرّد فى المقتضب : ٦٦/٢ : " ويحسن فى الكلام : **إِنْ أَتَيْتَنِي**

**لَا قَوْمَ** ، وإن لم تأتني لا غضين " .

فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير " . إلى أن قال :

" والذى قال لا يصلح عندى ؛ لأن الجواب فى موضعه " الخ .

تقديره : فَأَنَا أَكْرَمُكَ ، والتَّحْقِيقُ ما ذكرناه أولاً أَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ لَمْ

١/٥٦

تَعْمَلُ فِيهِ لِفَعْفِهَا وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرٍ ، وَلَا تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ / (١)

قوله : " بغير قد لفظاً " . (٢)

مثل : \* إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ \* أو معنى مثل \* وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مَنَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ \* (٤) وينبغي الاحتراز من ثلاثة مواضع يجب فيها الفاء والجزاء ماضٍ وليس هناك ( قَدْ ) لفظاً ولا معنى .

الأول : إِذَا كَانَ الْجَزَاءُ فَعَلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ مِثْلَ : إِنْ أَتَيْتَنِي فَلَسْتُ بِخَائِبٍ لَدَيَّ ، وَإِنْ زُرْتَنِي فَعَسَى أَنْ تَنَالَ خَيْرًا .

الثاني : إِذَا كَانَ فِي الْجَزَاءِ مَعْنَى الطَّلَبِ كَالدُّعَاءِ مِثْلَ : إِنْ زُرْتَنِي فَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ .

الثالث : الْمُقَرَّرُونَ بِ ( رُبَّمَا ) مِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٥)

فَإِنْ تُنَمِّسَ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا

أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوَفُودِ وَفُودُ

(١) في ب و ج : " وَلَا تَأْخِيرَ " .

(٢) الكافية : ٢٠٠ : " وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا بِغَيْرِ قَدْ لَفْظًا ، أَوْ مَعْنَى لَمْ يَجْزِ الْفَاءُ " .

(٣) سورة يوسف آية : ٧٧ .

(٤) سورة يوسف آية : ٢٧ .

(٥) هو أبو العطاء السَّندِي ، واسمه : مرزوق مولى أسد بن خزيمة ، وكان جيد الشعر ، وكانت فيه عجمة ، وهو من شعراء الدولتين الأموية والعباسية .

أخباره في الشعر والشعراء : ٧٦٦/٢ ، ومعجم الشعراء للمرزباني : ٤٨٠ والخزانة : ٥٣٩/٩ .

يمدح أبو العطاء بهذا البيت يزيد بن هبيرة الفزارى أمير من أمراء الدولة الأموية تولى إمارة العراقيين لدولة بني أمية ، وعلى زمنه قامت الدولة العباسية فقاومها ، توفى مقتولا سنة ١٣٢ هـ .

أخباره في وفيات الأعيان : ٢٧٨/٢ ، وتاريخ الإسلام للذهبي : ٣١٥/٥ ، والبيت في الشعر والشعراء : ٧٦٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٨٠٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ٣٥١/١ ، واللسان ( عهد ) : ٣١٥٠/٤ ، والخزانة : ٥٣٩/٩ .

ولا يكون المقدّر فيه ( قد ) أو الملفوظ بها معه إلا ماضياً فـ في  
الغالب لفظاً أو معنى ، وقولنا : في الغالب احترازاً من قول الشاعر :  
(١)

إِنَّ لَمْ يَصْبِكَ عَدُوٌّ فِي مَنَاسِكِ  
فَقَدْ يَكُونُ لَكَ الْمَعْلَاةُ وَالظَّفَرُ

(٢) وقوله : " لم يجز الفاء " .

أي في الغالب كقوله تعالى : \* وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي  
النَّارِ \* (٣)

فإنه ماضٍ بغير ( قد ) لفظاً ولا معنى وهو بالفاء .

قوله : " وَإِنْ كَانَ مضارعاً مثبتاً أو منفيّاً ب ( لا ) فالوجهان " . (٤)

إذا دخل عليه السّين أو ( سَوْفَ ) ، أو ( لَنْ ) ، أو ( ما ) وجبت  
الفاء قولاً واحداً وَإِنْ كَانَ مضارعاً مثبتاً كقوله تعالى : \* وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً  
فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ \* (٥) ، \* إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ  
يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ \* وكذا \* وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ \* (٦)  
(٧)

قوله : " وقد تجيء ( إذا ) مع الجملة الاسمية موضع الفاء " . (٨)

أي : التي للمفاجأة ، ولو عيّنها كان أولى ثم اختلف هل هي اسم

(١) لم أقف على اسمه ، والبيت في شرح عمدة الحافظ : ٣٥٢/١ .

(٢) الكافية : ٢٠٠ .

(٣) سورة النمل آية : ٩٠ .

(٤) الكافية : ٢٠٠ .

(٥) سورة التوبة آية : ٢٨ .

(٦) سورة التوبة آية : ٨٠ .

(٧) سورة آل عمران آية : ١١٥ .

(٨) الكافية : ٢٠٠ : " ويجيء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء وإن مقدرة بعد  
الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية " .

(٩) " قد " ساقط من (ج) وهي - أيضاً - غير موجودة في الكافية .

(١) فَإِنْ قُلْنَا : اسم ، فظرف زمان ، أو ظرف مكان ؟ فيه قولان : (٢)

أَحَدُهُمَا : ظرف زمان كهي لغير المفاجأة .

والثاني : ظرف مكان لتضمنها معنى الحضرة ، والصحيح أنها حرف (٣)

لوقوعها موقع / الفاء وهي حرف ، ولو كانت ظرف زمان أو ظرف مكان (٤)  
لوجبت الفاء ، كقولك : إِنْ تَأْتِنِي فَيَوْمَئِذٍ أَكْرَمُكَ، وَإِنْ تَأْتِنِي فَعِنْدَكَ تواضع . (٥)

(١) ذهب المبرد في المقتضب ١٧٨/٣ إلى أَنَّ ( إِذَا ) التي للمفاجأة تسدُّ مسدَّ الخبر وهذا يعني أَنَّهُ يَعتَبَرُها من الأسماء ، وذهب الزماني في كتابه معاني الحروف : ١١٦ إلى أَنَّها حرف فقال : "ومنها ( إِذَا ) وهي من الحروف" .

وينظر : رصف المباني : ١٤٩ ، وفصل القول في ( إِذَا ) المرادى في كتابه الجنى الداني : ٣٦٠ - ٣٧٠ فقال :

" ( إِذَا ) لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً ، فإذا كانت اسماً فلها

أقسام :  
الأول : أَنْ تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان مضمنة معنى

الشرط . . .  
الثاني : أَنْ تكون ظرفاً لما يُستقبل من الزمان مجردة من معنى

الشرط . . .

الثالث : أَنْ تكون ظرفاً لما مضى من الزمان . . .

الرابع : أَنْ تخرج عن الظرفية فتكون اسماً مجرورة بـ "حتى" إلى أَنْ قَالَ : " وَأَمَّا ( إِذَا ) الحرفية ، فقسم واحد وهي الفجائية " وذكر ابن هشام في المغنى : ١٢٠ أَنَّها حرف عند الأخفش ، وظرف مكان

عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج .

(٢) " فيه " ساقط من ( ب ) .

(٣) في ( ب ) : " مع " .

(٤) " ظرف " ليس في ج .

(٥) في ب : " تأتيني " .

- (١) قوله : " و ( إِنْ ) مقدرة بعد الـ "مر" إلى آخره .
- (٢) (٣) مذهب الخليل وسيبويه أَنَّ الجَزْمَ في أجوبة هذه الأشياء المذكورة (٤)
- بتضمنها معنى حرف الشرط لا بحرف شرط وشرط مقدرين ؛ بل معنى : أَتَيْتَنِي أَكْرَمَكَ (٥) (٦)
- إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَكْرَمَكَ، لَأَنَّ ذَلِكَ أَقْلُ تَقْدِيرًا فَكَانَ أَوَّلَى وَلَمْ يَذْكُرِ الدِّعَاءَ ، وَالتَّحْقِيقَ
- مثل : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَدْخَلَ جَنَّتَكَ وَ \* كَلِمَةً أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَمَّا دَقِّ
- وَأَكُنَّ \* عَلَى قِرَاءَةِ الْجَزْمِ . (٧) (٨)
- (٩) قوله : " خلافاً للكسائي " .
- (١٠) (١١) إِنَّمَا يَقْدَرُ الْكَسَائِيُّ ذَلِكَ فِيمَا يَصِحُّ مَعْنَاهُ وَفِي الْحَدِيثِ مَا يُؤَيِّدُهُ

- (١) الكافية : ٢٠٠ .
- (٢) أورد سيبويه رأى الخليل في هذه المسألة في الكتاب : ٩٣/٣ ، ٩٤ ، فقال :
- " وزعم الخليل : أَنَّ هذه الـ "واو" كلها فيها معنى ( إِنْ ) فلذلك انجزم الجواب " .
- (٣) قال سيبويه في الكتاب ٩٣/٣ ، ٩٤ :
- " وَإِنَّمَا انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب : إِنْ تَأْتَيْتَنِي بِـ " تَأْتَيْتَنِي ، لَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ مَعْلَقًا بِالْأَوَّلِ غَيْرِ مُسْتَفْنٍ عَنْهُ " .
- (٤) " المذكورة " ساقط من ج .
- (٥) في ب و ج : " الشرط " .
- (٦) " معنى " ساقط من ( ج ) .
- (٧) سورة المنافقون آية : ١٠ .
- (٨) قرأ الجميع بالجزم إِلَّا مَا تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو عَمْرٍو مِنَ النَّصَبِ .
- ينظر الحجة لابن خالوية : ٣٤٦ ، والإقناع لابن الباذر : ٧٨٧/٢ .
- (٩) الكافية : ٢٠٠ : " وامتنع ( لا تكفر تدخل النار ) خلافاً للكسائي لَأَنَّ التَّحْقِيرَ : إِنْ لَا تَكْفُرُ " .
- (١٠) قال الرضی فی شرحه علی الکافية : ٢٦٧/٢ :
- " یعنی أَنَّ الْكَسَائِيَّ يَجُوزُ عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ أَنْ يَضْمَرَ الْمَثْبُتَ بَعْدَ الْمُنْفِي وَعَلَى الْعَكْسِ ، فَيَجُوزُ : لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ ، أَيْ : إِنْ تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ " .
- (١١) " ذلك " ساقط من ( ج ) .



وهو قول الصحابي للنبي ﷺ - صلى الله عليه وسلم - يوم [أحد] (٢):  
" لا تُشْرِفْ بِصَبَكِ سَهْمٌ " .

- 
- (١) هو أبو طلحة ، واسمه : زيد بن سهل الأنصاري . الإصابة : ١١٠/٧ .  
(٢) في النَّسخ التي لدى " حنين " والصَّحيح : " أحد " فقد ورد هذا الحديث في صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار باب مناقب أبي طلحة : ٢٢٩/٤ :  
" حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ " إلى قوله : " فيقول أبو طلحة : يَا نَبِيَّ اللَّهِ بَأْسَى أَنْتَ وَأَمِّي لَا تُشْرِفْ بِصَبِكِ سَهْمٌ مِنْ سَهَامِ الْقَوْمِ " .  
وينظر : صحيح مسلم كتاب الجهاد : ١٤٤٣/٣ .

(١)  
الامر

- (٢) قال في الامر : " يطلب بها " .  
احترازاً من نحو : ليقم زيد ولتقم ، فإنه طلب الفعل لكن باللام الدالة على الامر .  
وقوله : " من الفاعل " (٥)  
يرد عليه ما لم يسم فاعله مما لم يستعمل إلا لما لم يسمع له فاعل  
مثل : لتعن حاجتي .  
وأخرج بقوله : " المخاطب " (٧)  
الغائب مثل : ليقم زيد .  
وقوله : بحذف حرف المضارعة " (٨)  
إنما كان مضارعاً قبل جعله أمراً أما بعده فلا خلافاً للكوفيين فإنه عندهم مضارعٌ حذف منه حرف المضارعة والحق أنه صيغة مشتقة من المصدر للامر كالمضارع ، والماضي هذا مذهب البصريين ، ولعله أراد بحذف حرف المضارعة في الصورة أو تقريباً على الطالب .

- 
- (١) ساقط من (ب) و (ج) .  
(٢) الكافية : ٢٠١ : " الامر : صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة . وحكم آخره حكم المجزوم " .  
(٣) " ولتقم " ساقط من (ج) .  
(٤) في (ب) : " للفعل " .  
(٥) الكافية : ٢٠١ .  
(٦-٦) في (ب) : " إلا يسم فاعله " .  
(٧) الكافية : ٢٠١ .  
(٨) الكافية : ٢٠١ .  
(٩) هذه المسألة في الإنصاف : ٥٢٤/٢ ، والتبيين للعكبرى : ١٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦١/٧ ، وشرح الرضى على الكافية : ٢٦٨/٢ .  
(١٠) " للامر " ساقط من (ب) .  
(١١) ينظر الإنصاف : ٢٣٥/١ .

ولو قال : قابلة لنون التوكيد ولحوق الضمائر كان أولى ؛ ليدخل فيه ( هات ) و ( تعال ) ، لَاتَهُمَا فعلا أمر وليسا باسمي فعل كقول الزمخشري ، والفارسي بدليل لحوق الضمائر ، كقولك : هاتي / وهاتما (٤) إلى آخره ، وكقولك : تعالني ، وتعاليا ، إلى آخره ، قال الله تعالى : \* تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ \* ولم ينقل غير ذلك عن العرب فتعين أن يكوننا (٨) فَعَلِيَّ أمر .

قوله : " وحكم آخره حكم المجزوم " . (٩)

أي : وليس بمجزوم عند البصريين خلافاً للكوفيين .

قوله : " فإن كان بعده ساكن " . (١٠)

أي : ملفوظ به فإن ما بعده في ( يقوم ) و ( يعد ) ساكن في الأصل لكنه غير ملفوظ به ، وكذلك ( يسأل ) عند من قلب الهمزة ألفاً ونقل (١٢) حركتها إلى السين .

قوله : " وإن كان رباعياً فمفتوحة مقطوعة " . (١٣)

(١) في ( ب ) : " تعالي " .

(٢) عد الزمخشري " هات " من أسماء الأفعال ولم يذكر : " تعال " .

ينظر : المفصل : ١٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٠/٤ .

(٣) قال أبو علي في المسائل العضديات : ١٣٨ : " علامة أخرى على حد ما يلحق في لفعل هات ، وهاتيا وما تصرف منه .

(٤) في ب : " هاتا وهاتي " .

(٥) في ( ب ) و ( ج ) : " وكذلك " .

(٦-٦) في ( ب ) : " تعلى تعلى " .

(٧) سورة المنافقون : آية : ٥ .

(٨) في ( ب ) : " يكون " .

(٩) الكافية : ٢٠١ .

(١٠) الكافية : ٢٠١ : " فإن كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة

إِنْ كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه مثل : اقْتُلْ ، واضْرِبْ واعْلَمْ . وَإِنْ

كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة " .

(١١-١١) ساقط من ( ج ) .

(١٢) في ج : " أو نقل " .

(١٣) الكافية : ٢٠١ .

ظاهرة : أَنَّ الهمزة التي في أول الأمر من الرباعي مزيّدة وليست كذلك ، بل هي التي كانت في ( يُؤَكِّرِمُ ) على الأصل وحُذِفَتْ في المضارعة مع الثلاثة أعني : الياء ، والتاء ، والنون حملاً على الهمزة في ( أَكْرَمَ ) للاستثقال ، كما حُذِفَتْ الواو مع الثلاثة حملاً على الياء في ( يَعِـدُ ) للاستثقال .<sup>(١)</sup>

(٢)  
وإذا كان حذف الهمزة إنما كان للاستثقال مع همزة المضارعة ، وحملاً لا خواتمها من حروف المضارعة عليها فإذا زال ذلك المقتضى لحذفها عادت فالأولى : وإن كان رباعياً افتتحته بما تفتتح ماضيه ، ولا يخرج عما ذكر إلا الأمر من الأفعال الثلاثة : ( أَخَذَ ) ، و ( أَكَلَ ) ، و ( أَمَرَ ) فـيـان فاءاتها تحذف أيضاً مع حرف المضارعة دون ما عداها من الأفعال المهموزة الفاء مثل : ( أَجَرَ ) ، و ( أَتَى ) فإنك تقول في الثلاثة : ( خَذَ ) ، و ( كَلَّ ) و ( مَرَّ ) وفيما عداها : أَجَرُ ، وأَتَى ، وشبهه . ولا تعود الفاء في شيء من الثلاثة إلا في ( أَمَرَ ) في الوصل خاصة فتقول : خذ ومر عمراً ، وأمر زيداً .

(٣)  
قلت : هذا ضابط حسن عرضه على شيخنا فارتضاه وهو : إذا أمرت من فعلٍ فخذ مضارعه واحذف حرف المضارعة فإن تحرك ما بعده إمّا لفظاً ك ( يُدَحْرِجُ ) أو في الأصل ك ( يُؤَكِّرِمُ ) فباقيه هو الأمر ك ( دَحْرِجُ ) /<sup>(٤)</sup> و ( أَكْرِمُ ) ، وإن سكن ما بعده لفظاً فرد أوله همزة وصل مكسورة إن كان قبل آخره كسرة ، أو فتحة نحو : ( يَكْسِرُ ) ، و ( يَفْلِمُ ) اكسر ، واعلم ومضمومة إن كان قبله ضمة نحو : ( يَقْعُدُ ) اقعد ، إلا ( أَخَذَ ) ، و ( أَكَلَ ) و ( أَمَرَ ) فتحذف فאוّه أيضاً ، ويجوز ردها في ( مَرَّ ) في الوصل خاصة .

ب/٥٧

- (١) في ( ب ) : " للاستقبال "
- (٢) في ( ب ) : " للاستقبال "
- (٣) في ج : " وهذا "
- (٤) في ( ج ) : " مضارعه "
- (٥) في ( ج ) : " كيدحرج "

[ فعل مالم يسم فاعله ]

- (١) قال : " فعل مالم يسم فاعله " .  
 (٢) من هذا الباب مالم يصح لفاعل البتة ك ( سَقَطَ فِي يَدِهِ ) و \* فَبِهَتْ  
 (٣) الَّذِي كَفَرَ \* ، وَعَنِ زَيْدٍ بِكَذَا .  
 (٤) قوله : " يضمُّ الثالث مع همزة الوصل " .  
 مثل : ( اسْتَخْرَجَ ) و ( انْطَلَقَ ) .  
 (٥) قوله : " والثاني مع التاء " .  
 الأولي : مع تاء المطاوعة ؛ لِأَنَّ التَّاءَ أَعَمُّ .  
 (٦) قوله : " وجاءَ الإشمامُ والواو " .  
 (٧) الإشمام لغةً فصيحَةٌ وَرَدَ بِهَا التَّنْزِيلُ ، وَلَوْ قِيلَ : الإِشْمَامُ وَإِشْبَاعُ  
 الضِّمَّةِ لَزِمَ مِنْهُ الْوَائِ وَالْأَفَيْرِدُ عَلَيْهِ ( عُر ) فَإِنَّهُ بِالْوَاوِ مَعَ الْإِشْمَامِ  
 وَلَمْ يَرِدْ هُوَ إِلَّا الْإِشْمَامُ ، أَوْ الْوَائِ مِثْلُ : بَيْعٍ وَبُوعٍ ، وَقِيلَ وَقَوْلُ .

(١) الكافية : ٢٠٢ : " فعل مالم يسم فاعله : هو ماحْذَفَ فاعله ، فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا  
 ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ . ويضم الثالث مع همزة الوصل ، والثاني مع التاء  
 خوف اللبس . ومعتل العين الأفصح : قيل وبيع . وجاءَ الإِشْمَامُ والواو " .

(٢) " لم " ساقط من ب .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٥٨ .

(٤) الكافية : ٢٠٢ .

(٥) الكافية : ٢٠٢ .

(٦) الكافية : ٢٠٢ .

(٧) عرف اشرف علي بن محمد الجرحاني الإِشْمَامَ بقوله : " الإِشْمَامُ : تَهْيِئَةُ الشَّفَتَيْنِ  
 لِلتَّلْفِظِ بِالضَّمِّ ، وَلَكِنْ لَا يَتْلَفُظُ بِهِ تَنْبِيْهُمَا عَلَى ضَمِّ مَا قَبْلُهَا ، أَوْ عَلَى ضَمِّ  
 الْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا وَلَا يَشْعُرُ بِهِ الْإِعْمَى " .

التعريفات : ٢٧ . وذكر الرضی أن مراد النحاة والقراء

بالإشمام هو :

" أَنْ يُنْحَى بِكُسْرَةٍ فَأِ الْفَعْلُ نَحْوَ الضِّمَّةِ ، وَتُمَالُ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ

بعدها نحو الواو قليلا " .

شرح الرضی على الكافية : ٢٧٠/٢ - ٢٧١ .

(١) قوله : " [ومثله] باب اختير وانقيد " .  
 آي : ممّا في أوله ألف المطاوعة ، فإنّ فيه الاتّوجه الثلاثة : الكسر ،  
 والإشمام ، والواو . فيقال : اختير ، واختير ، وانقود .  
 (٢) قوله : " دون استخير " .  
 لأنّ المحوَجَّ إلى التّصريف فيما قبل حرف العلة مباشرة له ، وها هنا  
 ليس التّالث مباشرة له .

فصل : ها هنا موضعان لابدّ من التنبيه عليهما :  
 أحدهما : أنّه متى وقع في الإمعتل العين ليس مع الكسر وجب الإشمام  
 كقول العبد : ( بعث ) فإنّه يجب الكسر إذا كان فاعلاً كما في غيره ، ويجب  
 الإشمام إذا أراد أنه مفعول لما [ لم ] يسم فاعله ، لأنّ الكسر يوقّع  
 في اللبس بين الفاعل والمفعول ، وكذلك متى وقع اللبس مع الضمّ وجب  
 الكسر مثل : ( ظلت ) يجب الضمّ إذا فعلت الطول ، ويجب الكسر إذا فاقك  
 غيرك به .

الثاني : / في المفعف العين ، واللام مثل : ( ردّ ) و ( شدّ ) فإنّه  
 يجوز فيه الإشمام ، والكسر ، وقرأ بعضهم \* هذه بضاعتنا ردتّ إلينا \*  
 بكسر الرّاء .  
 (٩) (١٠) (١١)

- (١) الكافية : ٢٠٢ : "ومثله : باب اختير وانقيد دون استخير وأقيم " .
  - (٢) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .
  - (٣) الكافية : ٢٠٢ .
  - (٤) في ( ج ) : " كقولك " .
  - (٥) في ( ج ) : " أريد " .
  - (٦) " أنه " ساقط من ( ب ) .
  - (٧) زيادة من ( ب ) و ( ج ) والعبارة في ب هكذا : "مفعول مالم يسم فاعله " .
  - (٨) في ( ب ) : " فقت " .
  - (٩) في ( ج ) : " الضم " .
  - (١٠) سورة يوسف آية : ٦٥ .
  - (١١) قرأ بكسر الرّاء علقمة ويحيى .
- ينظر : المحتسب : ٣٤٥/١ ، والتبيان للعكبري : ٥٥/٢ .

المتعدى (١)

- (٢) قال في المتعدى : " ما يُتَوَقَّفُ فهمه على مُتَعَلِّقٍ له " .  
 بعض اللزم كذلك ك ( مُر ) فَإِنَّهُ يستدعى مَمْرُورًا به ، وشبهه ——— .  
 قوله : في المتعدى إلى ثلاثة : " كَأَعْلَمَ " إلى آخره .  
 لا حاجة إلى الكاف ، إِذْ لَيْسَ هناك غيرُ ما ذُكِرَ .  
 قوله : " كمفعولٍ أَعْطِيَتْ " .  
 أَيْ : في جواز حذفه " .  
 " وكمفعولي عِلِمْتُ " .  
 أَيْ : فيما يجبُ لهما ، وسيذكرُ (٧) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٨) .

- 
- (١) ساقط من (ب) و (ج) .  
 (٢) الكافية : ٢٠٣ : " فالمتعدى : ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب . وغير المتعدى : بخلافه كقعد . والمتعدى يكون إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى وعَلِمَ ، وإلى ثلاثة كأَعْلَمَ وأرى وأنبأً ونَبَّأً ..... وهذه مفعولها الأول كمفعول أَعْطِيَتْ ، والثاني والثالث كمفعولي عِلِمْتُ " .  
 (٣) في ج : " توقف " .  
 (٤) الكافية : ٢٠٣ .  
 (٥) في (ب) : " و " بدل " في " .  
 (٦) في ب : " وكمفعولين عِلِمْتُ " .  
 (٧) ينظر ص : ٣٦٥ .  
 (٨) : " تعالى " ليس في ج .

(١)  
[ أفعال القلوب ]  
(٢)  
ظننت

قال : " أفعال القلوب " .

ينبغي الاحتراز من مثل ( عَرَفَ ) و ( نَسِيَ ) ، وشبههما من أفعال

القلوب .

(٣)  
قال وهى : " ظننت " إلى آخره .

بقى منها : ( حَجَوْتُ ) بمعنى : ظننت ، و ( كَرَيْتُ ) بمعنى : عَلِمْتُ

و ( رَأَيْتُ ) بمعنى : حَلَمْتُ ، أَيْ : فى المنام ، كقوله تعالى : \* إِنِّى

أَرَانِى أَغْصِرُ خَمْرًا \* ، و ( جَعَلْتُ ) بمعنى : اَعْتَقَدْتُ ، كقوله : [ تعالى ] (٥)

: \* وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثًا \* وبمعنى : مَيَّـرَت (٦)

، كقولك جَعَلْتُ المتاعَ بعضَه على بعض ، و ( اتَّخَذْتُ ) فى مثل : اتَّخَذْتُ زَيْدًا

مَدِينًا ، و ( هَبْ ) ، و ( تَعَلَّمْ ) ولا يكونان منه إِلَّا فى الأمرِ خاصَّة (٧)

كقوله :

هَبُونِى امْرَأً مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعِيرَهُ

(٨)  
له ذمَّةٌ إِنَّ الدَّمَامَ كَبِيرُ

(١) زيادة من ج .

(٢) ساقط من (ب) و (ج) .

(٣) الكافية : ٢٠٤ : " ظننت ، وحسبت ، وخلت ، وزعمت ، وعلمت ، ورأيت ،

ووجدت : تدخل على الجملة الاسمية لبيان ماهي عنه تنصب الجزئين " .

(٤) سورة يوسف آية : ٣٦ .

(٥) زيادة من (ب) و (ج) .

(٦) سورة الزخرف آية : ١٩ .

(٧) نُسِبَ إلى مجنون بنى عامر ، وهو قيس بن الملوخ ، ديوانه : ٤٨ ، كما

نُسِبَ إلى أبى دهبيل الجمحى ، ديوانه : ٧٧ ، أيضا .

والبيت فى أمالى ابن الشجرى : ١٥٥/١ .

(٨) فى ب : " كثير " .



(١)

ومنه :

فَقُلْتُ : أَجْرُنِي أَبَا خَالِدٍ

وَالْأَفْهَنِي امْرَأً هَالِكًا

(٢)

و ( تَعْلَمُ ) كَقَوْلِهِ :

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَادِرْ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

(٣)

قوله : " لبيان ما هي عنه " .

أَي : مِنْ عِلْمٍ ، أَوْ ظَنٍّ .

(٤)

قوله : " إِذَا ذَكَرَ أَحَدُهُمَا ذَكَرَ الْآخَرَ " .

قد يُتَوَهَّمُ مِنْهُ جَوَازُ حَذْفِهِمَا وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ ؛ إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ إِمَّا

عَلَيْهِمَا كَقَوْلِكَ : ظَنَنْتُ ، لِمَنْ قَالَ : أَظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا ؟ أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا

كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* وَلَا / يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ

هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ \* أَي : يُبْخُلُهُمْ خَيْرًا لَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَدَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ لَمْ يَجْزَ

إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو فِي نَفْسِهِ مِنْ ظَنٍّ ، أَوْ عِلْمٍ .

٥٨ ب

(١) هذا البيت لعبدالله بن همام السلولي ، شاعر إسلامي من التابعين

جعله الجمحي في الطبقة الخامسة من طبقات فحول الإسلام : ٦٢٥/٢ .

وينظر الشعر والشعراء : ٦٥١/٢ ، والخزانة : ٣٥/٩ .

والبيت في شرح الكافية الشافية : ٥٤٦/٢ ، والمغني : ٧٧٥ ،

وشرح ابن عقيل على الالفية : ٤٢٧/٢ ، واللسان ( وهب ) ٤٩٣٠/٦ ،

والمقاصد النحوية : ٣٧٨/٢ .

(٢) هو زياد بن سيار ، شاعر جاهلي .

ينظر الخزانة : ١٢٩/٩ ، والمقاصد النحوية : ٣٧٤/٢ .

والبيت في شرح الكافية الشافية : ٥٤٦/٢٠ ، والمغني : ٧٧٥ ، وشرح

شذور الذهب : ٣٦٢ ، وشرح ابن عقيل على الالفية : ٤٢٠/١ ، والخزانة

: ( عرضا ) ١٢٩/٩ .

(٣) الكافية : ٢٠٤ .

(٤) الكافية : ٢٠٤ : " ومن خصائصها : أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف

باب أعطيت " .

(٥) في ب : " حذفهما معا " .

(٦) سورة آل عمران : آية : ١٨٠ .

(٧) " نفسه " ساقط من ج .

(١) قوله : " بخلاف أعطيت " .

أَي : فَإِنَّهَ يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولِهِ الثَّانِي هَكَذَا يُطْلَقُ أَكْثَرُهُمْ ، وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، لِأَنَّهُ مَتَى قُصِدَ بِهِ الْحَصْرُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مِثْلُ : مَا أُعْطِيَتْكَ إِلَّا دَرَاهِمًا .

(٢) قوله : " وَيَجُوزُ فِيهَا الْإِلْغَاءُ إِذَا تَوَسَّطَتْ " .

الْإِعْمَالُ مَعَ التَّوَسُّطِ ، وَالْإِلْغَاءُ مَعَ التَّأَخُّرِ أَجُودُ .

(٣) قوله : " وَتُعْلَقُ قَبْلَ حَرْفِ النَّفْيِ " .

لَيْسَ كُلُّ حَرْفِ نَفْيٍ ؛ بَلْ ( مَا ) ، وَ ( لَا ) ، وَ ( إِنْ ) النَّافِيَةُ

خَاصَّةٌ .

قُلْتُ : لَعَلَّهَا الْمُرَادُ وَلَمْ يَعْيَّنْ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهَا لَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ .

وَأَمَّا الِاسْتِفْهَامُ فَتُعْلَقُ قَبْلَ أَدْوَاتِهِ كُلِّهَا ، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْهُ عَطْفٌ (٦)

الِاسْتِفْهَامُ عَلَى النَّفْيِ وَالْعَطْفُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى حَرْفِهِ . مَعْنَاهُ : وَقَبْلَ الِاسْتِفْهَامِ .

(٩) قوله : " وَاللَّامِ " .

أَي : لَامُ الْإِبْتِدَاءِ مِثْلُ : عَلِمْتُ لَزِيدٌ قَائِمٌ ، وَلَامُ الْقِسْمِ - أَيْضًا - كَذَلِكَ

مِثْلُ : عَلِمْتُ لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ .

(١٠) قوله : " أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ " .

(١) الكافية : ٢٠٤ .

(٢) الكافية : ٢٠٤ : " وَمِنْهَا جَوَازُ الْإِلْغَاءِ إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ ..... " .

(٣) الكافية : ٢٠٥ : " وَمِنْهَا : أَنَّهَا تُعْلَقُ قَبْلَ الِاسْتِفْهَامِ ، وَالنَّفْيِ ، وَاللَّامِ ،

مِثْلُ : عَلِمْتُ أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو " .

(٤) فِي ( ج ) : " لَا تَنْهَاهَا " .

(٥) بَعْدَهَا فِي ( ج ) : " غَيْرَهَا " .

(٦) فِي الْكَافِيَةِ ٢٠٥ الْعِبَارَةُ هَكَذَا : " وَمِنْهَا أَنَّهَا تُعْلَقُ قَبْلَ الِاسْتِفْهَامِ

وَالنَّفْيِ وَاللَّامِ " .

(٧) " عَلَى " سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٨) فِي ج : " حَرْفٌ " .

(٩) الْكَافِيَةِ : ٢٠٥ .

(١٠) الْكَافِيَةِ : " وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لَشَيْءٍ وَاحِدٍ

مِثْلُ : عَلِمْتُني مُنْطَلِقًا " .

هذا لا يختص بهذه الأفعال إلا إذا كان الضميران متصلين ، فلو كان أحدهما منفصلاً جان ذلك في كل فعل ، هذه وغيرها مثل : ماضربُ إلاَّ إيَّاكَ (١) وما أكرمتُ إلاَّ إيَّاني مثل : ظننتُني منطلقاً ، ومنه قوله تعالى : \* أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى \* وجاء في الحديث : " لَقَدْ رَأَيْتُنَا مع رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (٢) .

قوله : " ولبعضها معنى آخر " إلى آخره . (٣)

تكون ( عَلِمَ ) بمعنى : عَرَفَ ، ( عَلِمَ ) آي : صَارَ أَعْلَمَ وهو : المشقوق الشَّغْفُ العُلْيَا ، كما يُقَالُ : ( أَفْلَحَ ) للمشقوقِ الشَّغْفِ السُّفْلَى ، فَإِنْ كَانَتْا مشقوقتين فهو : ( أَعْلَمُ أَفْلَحُ ) . (٤)

وتكون ( رَأَيْتُ ) بمعنى : أَبْصَرْتُ ، وبمعنى رَمَيْتُ فِي الرُّثَّةِ (٥) .  
وتكون ( وَجَدَ ) بمعنى : أَصَابَ ، وبمعنى : اسْتَغْنَى (٦) ، وبمعنى : حَزَنَ (٧) .  
أو حَقَّدَ . (٨)

٢/٥٩

(١) في ب : " إِيَّاي " .

(٢) سورة العلق : آية : ٧ .

(٣) ينظر النهاية لابن الأثير : ٤١٩/٢ ، وغريب الحديث لأبي عبيد : ٣٥٤/٢ .

(٤) الكافية : ٢٠٥ : " ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد ، فظننتُ بمعنى اتَّهَمْتُ ، وعلمتُ بمعنى عرفت ، ورأيتُ بمعنى أبصرت ، ووجدتُ بمعنى أصبْتُ " .

(٥) اللسان : ( علم ) ٣٠٨٤/٤ .

(٦) اللسان : ( فَلَاح ) ٣٤٥٩/٥ .

(٧) في ج : رأيتُ " .

(٨) جاء في اللسان : ( رأى ) ١٥٤٤/٣ :

" وَرَأَيْتُهُ : أَصَبْتُ رِثَّتَهُ " .

(٩) جاء في اللسان : " وجد " ٤٧٧٠/٥ :

" وَقَدْ وَجَدَ يَجِدُ جِدَّةً ، أَيْ : اسْتَغْنَى " .

(١٠) جاء في اللسان : ( وَجَدَ ) ٤٧٧٠/٦ :

" ووجد الرجلُ في الحزنِ وجداً بالفتح ، وَوَجِدَ ( كلاهما عَنَـ

الليحاني ) حَزَنَ " .

(١١) في ( ج ) : " جعل " .

- وتكون ( جَعَلَ ) بمعنى : عَمِلَ ، وبمعنى : أَوْجَبَ ، كقولك : جَعَلْتُ  
للعامل أَجْرَةً .  
(٢) وقد تكون ( خَلَّتْ ) بمعنى : اخْتَلَتْ من الخِيَلِ وهو العُجْبُ .  
وزعمتُ بكذا ، أَيْ : تَكَلَّفْتُ به .  
(٤) وقد تكون ( حَسِبَ ) أَيْ : صَارَ أَحْسَبَ وهو الإِشْقَرُ ببياضٍ كالأَبْرَصِ  
فالمتعدي من ذلك له مفعولٌ واحد ، واللازم منه لامفعول له .  
أَمَّا معانيها فـ ( عِلِمَ ) ، و ( وَجَدَ ) ، و ( دَرَى ) لليقين ، و ( ظَنَّ )  
و ( حَسِبَ ) ، و ( رَأَى ) ، و ( خَالَه ) تكون لليقين ، وتكون للشك .

- 
- (١) في ( ج ) : " جعل " .  
(٢) في ( ج ) : " جعلت " .  
(٣) بعدها في ج : " وهو " .  
(٤) قال الجوهري في الصحاح : ( حسب ) ١١١/١ : " والأَحْسَبُ من النَّاسِ :  
الذي في شعر رأسه شُقْرَةٌ " .

(١)  
كان

- (٢) قال : " الأفعال الناقصة " .  
الصحيح أنها سُميت ناقصة ، لأنها لا تتم إلا بمرفوعٍ ومنصوبٍ بخلاف  
غيرها من الأفعال فإنه يتم بالمرفوع وحده .  
(٣) وقيل : سُميت به ، لأنها سلبت معانيها من المصادر وبقيت دالة على  
الزَّمان المجرد ، وليس بتحقيقٍ وإلا لم يكن بين ( كَانَ ) ، و ( أَصْبَحَ )  
و ( مَازَالَ ) فرقٌ .  
(٥) قوله : " كان ، وصار " .  
لم يذكر مافى معنى ( مَارَ ) ك ( تَحَوَّلَ ) ، و ( انْقَلَبَ ) ، و ( اسْتَحَالَ )  
و ( حَالَ ) ، و ( آلَ ) ، و ( حَارَ ) ، وشبهه ، كقول الشاعر  
(٦)  
\* فَيَاكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنَّ أَبُوسَا \*

- (١) ساقط من (ب) و (ج) .  
(٢) الكافية : ٢٠٦ : " الأفعال الناقصة : ما وضع التقرير الفاعل على صفة وهي : كان ،  
وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وآفى ، وعاد ، وغدا ، وراح ،  
وما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح ، وما دام ، وليس " .

- (٣) قال ابن يعيش فى شرح المفصل : ٨٩/٧ : " وأما كونها ناقصة فإن  
الفعل الحقيقى يدل على معنى وزمن " ٠٠٠ إلى أن قال : " و(كَانَ) إِنَّمَا  
تدل على ماضى من الزَّمان فقط ، ويكون تدل على ما أنت فيه " .  
وقال الرضى فى شرحه على الكافية : ٢٩٠/٢ : " وما قال بعضهم  
من أنها سُميت ناقصة لأنها تدل على الزَّمان دون المصدر ليس بشئ " .  
(٤) " الزمان " ساقط من ( ج ) .  
(٥) الكافية : ٢٠٦ .  
(٦) " آل " ساقط من ( ج ) .  
(٧) هو امرؤ القيس . ومصدر البيت :  
\* وَبَدَّلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صَحَّةٍ \*  
وهو فى ديوانه : ١٠٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩١/١ ، والمغنى  
: ٣٨٠ ، والهمع : ٧٠/٢ .

(١) وكما أنشدَ الحريري في المعنى في الخمر :

وماشيٌّ إذا فسَّدا  
تحولَ غيُّه رَشَّدا  
زكى العرق والبيدة  
ولكن بئس ما ولدنا

ولو ذكرَ ( صار ) عند ( آض ) ، و ( عاد ) كان أولى ؛ لأنها من

معناها .

(٣) قوله : " غدا ، وراح " .

التحقيق أن هذين ليسا من هذا الباب ؛ بل هي أفعالٌ تامةٌ والمنصوبُ بعدها على الحال ؛ لأنَّ خبرهما لا يصحُّ أن يكونَ معرفةً ، وخبر أفعالٍ هذا الباب ١ هو [ الذى يصحُّ أن يكونَ معرفةً فلا يكونُ حالا ؛ لأنَّ شرطهما ]  
(٤) التَّنكيرُ .

قوله : " وما زال " إلى آخرها .

لو قيل : و ( زال ) ، و ( برح ) ، و ( فتى ) ، و ( انفك )  
مصاحبة لنفى ، أو نهى ، أو دعاء كان أولى ؛ ليعمَّ النفى ب ( ما )  
و ( لن ) ، و ( لا ) ، و ( ليس ) ، و ( غير ) ، و ( قلما ) .

(١) هو أبو محمد القاسم بن على بن عثمان الحريري ، صاحب المقامات

الحريرية ( ٤٤٦ - ٥١٦ هـ ) .

أخباره في : إثبات الرواة للقفتى : ٢٣/٣ ، ومعجم الأدباء

لبياقوت : ٢١١/١٦ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان : ٦٣/٤ .

(٢) البيتان في مقامات الحريري ( المقامة النجرانية ) : ٣٦٥ ، وبينهما

بيت ثالث هو :

وان هو راق أوصافاً  
أشار الشر حيث بـدا

وهما من شواهد التوضيح لابن مالك : ٧٠ .

(٣) الكافية : ٢٠٦ .

(٤) فى الاصل " وهي " وفي ب : " هي " وما أثبتته من ح .

فالنفس ب ( ما ) ، و ( كن ) / ، و ( لا ) ظاهرٌ ، والنفس ب ( ١ )  
 ب ( ليس ) كقول الشاعر :  
 قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ رَاغِلًا  
 أَحَبُّكَ حَتَّى يُغَمِّضَ الْعَيْنَ مُغَمِّضٌ  
 والنفس ب ( غير ) كقوله : ( ٢ )  
 عَسِيرَ تَوَقُّيكَ الْهَوَى غَيْرَ بَارِحٍ  
 مَعْلَلٌ نَفْسٍ بِاخْتِلَافٍ نَاطِرٍ  
 والنفس ب ( قلما ) كقوله : ( ٣ )  
 قَلَّمَا يَبْرَحُ الْمُطِيعُ هَوَاهُ  
 ( ٤ )  
 ( ٥ )  
 وَجَلَّذَا كَاتِبَةٍ وَغُورَامٍ  
 قُلْتُ : وَلَعَلَّ هَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ : عِنْدَ تَفْصِيلِهَا يُلْزِمُهَا النَّفْسُ ( ٦ )  
 وَقَدْ يُقَدَّرُ النَّافِي لِلْعِلْمِ بِهِ كَقَوْلِهِ : ( ٧ )  
 تَنَفَّكَ تَسْمَعُ مَحْيِيهِ  
 تَبْهَالُكَ حَتَّى تَكُونَنَّ هـ

- ( ١ ) هو الحسين بن مطير الأسدي ، شاعر متقدم في القصيد والرجز ، أدرك الدولتين الأموية والعباسية .  
 أخباره في الأغاني : ٢١/١٦ ، والخزانة : ٤٧٥/٥ .  
 والبيت في ديوانه : ١٧ ، ومجالس شعلب : ٢٢٠/١ ، وأمالى المرتضى : ٤٣٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٨٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٩٧/١ ، واللسان : ( غمض ) : ٣٢٩٩/٥ .  
 ( ٢ ) لم أقف على اسم قائله ، والبيت في شرح عمدة الحافظ : ١٩٧/١ .  
 ( ٣-٣ ) ساقط من ( ج ) .  
 ( ٤ ) في ب : " برح " .  
 ( ٥ ) لم أقف على اسم قائله .  
 ( ٦ ) بعدها في ب : " بقدر النافي " .  
 ( ٧ ) هو خليفة بن براز ، شاعر جاهلي .  
 ينظر الخزانة : ٢٤٥/٩ .  
 والبيت من شواهد الإنصاف : ٨٢٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٩/٧ ،  
 وشرح الكافية الشافية : ٣٨٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٩٨/١ ، والخزانة : ٢٤٢/٩ .

وأكثر ما يحذف حرف النفي في القسم كقوله تعالى : \* تَاللَّهِ تَفْتَأُ  
تَذْكُرُ يَوْسُفَ \* (٢)

قوله : " وما دام " . (٣)

لَوْ قِيلَ : و ( دَامَ ) بعد ( ما ) التَّوْقِيْتِيَّةُ كَانَ أَجُودَ ، وعلامة ( ما )  
التَّوْقِيْتِيَّةُ أَنْ تَصْلُحَ مَوْضِعَهَا مُدَّةٌ مضافةً إِلَى مصدرِ الفعل ، الذی وَصَلَتْ  
به كقوله [ تعالى ] : \* مَا دُمْتُ حَيًّا \* (٤) أَيْ : مُدَّةُ حَيَاتِي ، فلو صلح في  
مَوْضِعِهَا المصدرُ من غير أَنْ يَصِحَّ إِضَافَةُ مُدَّةٍ إِلَيْهِ لَمْ تَكُنْ من أَخَوَاتِ ( كَانَ ) .  
وهذه الأفعالُ كُلُّهَا متصرفَةٌ إِلَّا ( لَيْسَ ) ، و ( دَامَ ) (٦) ، وحكمُ المضارعِ  
والأمرِ منها حُكْمُ الماضي .

والمشهور أَنَّ ( كَانَ ) الناقصة لا يستعمل لها مصدر .

قال شيخنا : المختارُ عندی أَنَّ لها مصدرًا يعملُ عملَهَا ، ويقومُ  
مقامها ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ مُوَكَّدًا ، بَلْ عاملاً فقط .  
قوله : " وقد جاء " ( مَآ جَاءَتْ حَاجَتُكَ ) (٧) (٨)

( ما ) فيه : استفهامية ، أَيْ : أَيْ شَيْءٍ ؟

قُلْتُ : وقد قيلَ : يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً فعلى هذا لَا بُدَّ مِنْ مضمَرٍ معلومٍ  
عند المتخاطبين ، وعلى جعلها استفهامية يكون الضميرُ في ( جَاءَتْ ) راجعًا  
على ما وَضَحَ تَأْنِيثُهُ ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُ بِمَوْتِهِ وهى ( الحاجة ) وهذا مسموعٌ  
لا يقاسُ عليه ، ولا يستعملُ إِلَّا في ( جَاءَتْ ) ، و ( الحاجة ) خاصةً كما جاء .

(١) " حرف " ساقط من ( ج ) .

(٢) سورة يوسف آية : ٨٥ .

(٣) الكافية : ٢٠٦ .

(٤) زيادة من ب و ج .

(٥) سورة مريم آية : ٣١ .

(٦) في ( ج ) : " مادام " .

(٧) الكافية : ٢٠٦ : " وقد جاء ما جاء حاجتك ، وقعدت كأنها حربة " .

(٨) ينظر : الكتاب : ٥٠/١ ، والمفصل : ٢٦٣ .

(٩) في ج : " المخاطبين " .



(١) وقوله : " قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ " .

٢/٦٠ في قولهم / : ( أَرْهَفَ شَفَرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ ) معناه : حَتَّى صَارَتْ ، وعليه حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : \* فَتَقَعَّدَ مَلُومًا مَحْسُورًا \* [ وَاللَّهُ (٢) أَعْلَمُ ] (٤)

(٥) قوله : " يَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ " (٦)

يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي قِسْمِ النَّاقِصَةِ ؛ لِأَنَّ الشَّانِيَةَ نَاقِصَةٌ .

قوله : " وزائدة " .

شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ حَشْوًا فِي وَسْطِ الْكَلَامِ ، وَزِيَادَتُهَا أَوَّلَ الْكَلَامِ غِيَرُ جَائِزٌ وَقَدْ غَلَطَ الْجَوْهَرِيُّ فِي حَكْمِهِ بِزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : \* وَكَانَ (٧) اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا \* (٨)

ثُمَّ الْمَزِيدَةُ قَدْ تَكُونُ مَاضِيًا كَقَوْلِهِمْ : ( وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشَبِ (٩) الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ (١٠) .

(١) الكافية : ٢٠٦ .

(٢) كلام مأثور عن العرب .

ينظر المفصل : ٢٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩١/٧ ، وشرح

الرضى على الكافية : ٢٩٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩٠/١ .

(٣) سورة الإسراء آية : ٢٩ .

(٤) زيادة من (ب) و (ج) .

(٥) الكافية : ٢٠٧ : " فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما أو منقطعا ، وبمعنى

صار ، ويكون فيها ضمير الشأن ، وتكون تامة بمعنى ثبت ، وزائدة " .

(٦-٦) ساقط من ( ج ) .

(٧) قال الجوهري في الصحاح ( كون ) ٢١٩٠/٦ : " وقد تقع زائدة للتوكيد كقولك : زَيْدٌ كَانَ مِنْطَلِقًا ، ومعناه : زَيْدٌ مِنْطَلِقٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى

\* وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا \* .

(٨) سورة النساء : آية : ٩٦ .

(٩) في ب : " الحوشب " .

(١٠) نسب البغدادى فى الخزانة : ٢١١/٩ هذا الكلام إلى قيس بن غالب

البدرى .

وينظر : المفصل / ٢٦٥ ، وشرح المفصل : ٩٨/٧ ، وشرح الكافية

الشافية : ٤١١/١ .

(١)  
وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْبَيْتِ الْمَشْهُورِ وَهُوَ :  
رَجَالُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَكُوا<sup>(٢)</sup>

على - كَانَ - الْمُطَهَّمَةُ الصَّلَابِ

فشاذ قليل لوقوعها بين الجار والمجرور . والمطهمة : الكاملة  
الخلق ، والصلاب : الشديدة . وهذه هي الرواية الصحيحة ، ورواية :  
( المسمومة العرب ) ليست بشابتة .

وقد تكون الزائدة مضارعاً كقول أم عقيل بن أبي طالب - رضي الله<sup>(٤)</sup>  
عنه - وهي ترقصه صغيراً<sup>(٥)</sup> ؛

أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَبِيلُ  
إِذَا تَهَبَّ شَمَالُ بَلِيلُ

(١) لم أقف على اسم قائله ، والبيت في سر الصناعة : ٢٩٨/١ ، وشرح  
المفصل لابن يعيش : ٩٨/٧ ، ٩٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢/١ ،  
ورصف المبانى : ٢١٨ ، ٢١٩ ، والخزانة : ٢٠٧/٩ .  
(٢) في ب : " تساموا " .

(٣) هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، والددة عليّ - رضي الله  
عنه - وإخوته ، قيل توفيت قبل الهجرة ، وقيل بعدها .

ينظر الإصابة : ١٦٠/٨ .  
وعقيل : هو ابن أبي طالب ، أخو عليّ وجعفر ، وكان الأسكن  
يكنى أبا زيد ، قيل مات في خلافة معاوية ، وقيل في أول خلافة  
يزيد .

ينظر الإصابة : ٢٥٥/٤ .

(٤-٤) ساقط من ( ج ) .

(٥) البيتان في شرح الكافية الشافية : ٤١٣/١ ، وشرح الالفية لابن  
الناظم : ١٤٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية : ٣٩/٢  
والخزانة ( عرضاً ) : ٢٢٥/٩ .

البليل : الريح الرطبة الندية .

ومظان زيادتها بين الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، و ( ما )  
التعجبية وفعله نحو : ما كان أحسن زيداً ، وما يكون أحسن هذا الغلام  
(١)  
إذا ظهرت عليه علاماتُ الحسن ، ومنه وقوله :

ما كان أسعد من أجابك آخذاً

بهذاك مُجتنباً هوى وعناداً

(٢) قوله : " وأصبح " .

مثال ( أصبح ) الزائدة قولهم :

( ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها ) ، ومنه قول الشاعر :  
(٣) (٤)

عدو عينيكَ وشانيهم

أصبح مشغول بمشغول

(١) نسب هذا الشاهد إلى عبد الله بن رواحة ، ولم أجده في ديوانه

بتحقيق الدكتور باجودة ، وهو في شرح عمدة الحافظ : ٢١١/١ ، ٧٥٢/٢

وشرح اللفية لابن النّاطم : ٤٦٦ ، والمقاصد النحوية : ٦٦٣/٣ .

(٢) الكافية : ٢٠٧ : " وأصبح وأمس وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها وبمعنى

صار وتكون تامة " . قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٥١/٧ - ١٥٢ : " وقد

(٣) ينظر الأصول : ١٠٦/١ ، قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٥١/٧ - ١٥٢ : " وقد

قالوا ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها ، حكى ذلك الأخفش ، ولم

يحكه سيويه " .

وينظر شرح الرضى على الكافية : ٢٩٥/٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٤١٤/١ ، والمساعد : ٢٦٨/١ ، والهمع : ١٠٠/٢ .

(٤) لم أقف على اسمه ، والبيت في شرح الكافية الشافعية : ٤١٤/١ ،

وشواهد التوضيح : ٣٥ ، وشرح التسهيل : ٤٩٥/١ ، والهمع : ١٠٠/٢ ،

والأشمونى : ٢٤١/١ .

شانيهما : مبغضهما .

ويجوزُ أَنْ تكونَ ( أَصَحَّ ) فيه شَأْنِيَّةٌ تَامَّةٌ ويكون اسمها ( مشغول )  
(٢) وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً كَقَوْلِ الْآخِرِ :

\* يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ \*

(٣) قوله : "وبات " .

مجيئها بمعنى : صَارَ لَا يَعْرِفُ ، والتامة : بات زيد (٤)

ب/٦٠

وَأَمَّا ( ظَلَّ ) فتكونُ بمعنى : ( صَارَ ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* ظَلَّ وَجْهُهُ  
مَسُودًا \* ، قَالَ الشَّاعِرُ : (٥) (٦)

أَظْلَ أَرَعَى وَأَبَيْتَ أَطْحَنَ

الموتُ من هَذِي الْحَيَاةِ أَهْـؤُونَ

(١) " تامة " ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه ، وصدر البيت :

\* كَأَنَّ سُلَافَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسِ \*

والبيت في ديوانه : ٧١ ، وهو من شواهد الكتاب : ٤٩/١ ،

والمقتضب : ٩٢/٤ ، والاصول لابن السراج : ٨٣/١ ، والمفصل : ٢٦٤ ،

وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٥/١ ، والخزانة : ٢٢٤/٩ .

السُّلَافَةُ : الخمر ، وبَيْتُ رَأْسٍ : اسم قرية بالشام .

(٣) الكافية : ٢٠٧ .

(٤-٤) ساقط من ( ب ) .

(٥) سورة النحل : آية : ٥٨ .

(٦) لم أقف على اسمه ، والبيت في شرح الكافية الشافية : ٣٩٤/١ ،

وشرح عمدة الحفاظ : ٧٦٩/٢ .

ويروى : " من بعض الحياة " .

و ( ظَلَّ ) في البيت ليست بمعنى ( صَارَ ) كما يبدو من سياق

إيراد البيت ، وإنما هي دالة على الاتصاف نهائياً بالمخبر .

(١) قوله : " وليس " إلى آخره .  
الكثيرُ أَنْ تكونَ لنفى الحال ، وكونها لنفى المستقبل أَقْلَ منه ، ولنفى  
الماضى أَقْلَ من المستقبل كقولهم : <sup>(٢)</sup> لَيْسَ خَلَقَ اللّهُ مِثْلَهُ <sup>(١)</sup> .  
قوله : <sup>(٣)</sup> " ويجوزُ تقديمُ أخبارها على أسمائها " .  
ليس هذا مطلقاً ، بل منه ما يجبُ ، ومنه ما يمتنعُ ، ومنه ما يجوزُ  
كما قال .

فالأوجب موضعان :  
الأَوَّلُ : إِذَا كَانَ فِي الْأَسْمِ ضَمِيرُ الْخَبَرِ مِثْلُ : كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا .  
الثَّانِي : إِذَا قُصِدَ حَصْرُ الْأَسْمِ مِثْلُ : مَا كَانَ لَكَ إِلَّا دِرْهَمٌ ، \* وَمَا كَانَ  
جَوَابَ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا \* <sup>(٤)</sup> .

والممتنع موضعان :  
الأَوَّلُ : إِذَا قُصِدَ حَصْرُ الْخَبَرِ ، مِثْلُ : \* وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ  
إِلَّا مَكَاءً \* <sup>(٥)</sup> .

الثَّانِي : عِنْدَ خَفَاءِ الْأَعْرَابِ ، مِثْلُ : كَانَ فَتَاكَ مَوْلَاكَ .  
وَالْجَائِزُ : مَا سَوَاهُمَا <sup>(٦)</sup> <sup>(٦)</sup> .  
قوله : " وهي في تقديمها عليها " إلى آخره .  
قوله : <sup>(٨)</sup> " قَسَمَ يَجُوزُ مَطْلَقًا وَهُوَ مِنْ ( كَانَ ) إِلَى ( رَاحَ ) " <sup>(٩)</sup> .  
ليس ذلك مطلقاً ، بل منه - أيضاً - ما يجبُ ، ومنه ما يمتنعُ  
ومنه ما يجوزُ .

(١-١) ساقط من ج : في الكافية : ٢٠٨ : " وليس لنفي مضمون الجملة حالاً ، وقيل  
مطلقاً ، ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها " .

(٢) ينظر في هذا القول الكتاب : ٧٠/١ ، ١٤٧ ، وشرح الرضى على  
الكافية : ٢٩٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٢٥/١ ، والبسيط  
لابن أبي الربيع : ٧٤٨/٢ ، والهمع : ٨٠/٢ .

(٣) الكافية : ٢٠٨ .

(٤) سورة الأعراف آية : ٨٢ .

(٥) سورة الأنفال آية : ٣٥ .

(٦-٦) العبارة في ( ج ) هكذا : " ما كان سواهما فخلاهما " .

(٧) الكافية : ٢٠٨ .

(٨) الكافية : ٢٠٨ : " وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام . قسم يجوز وهو  
من كان إلى راح ، وقسم لا يجوز وهو ما في أوله ما خلا لابن كيسان في غير  
مادام . وقسم مختلف فيه وهو ليس " .

(٩) " مطلقاً " ساقط من ( ج ) وليس في الكافية .

فالواجب : إِذَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ ، مِثْلُ : أَيْنَ صَارَ زَيْدٌ؟ ، وَكَيْفَ أَصْبَحَ عَمْرُو؟ ، وَصَاحِبَ مَنْ كُنْتُ؟ ، وَشَبْهَهُ .

(١)  
والممتنع في ثلاثة مواضع :

إِذَا كَانَ الْعَامِلُ جَوَابَ قِسْمٍ ، مِثْلُ : وَاللَّهِ لَتَكُونَنَّ صَالِحًا .  
السَّانِي : إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ حَرْفُ مَصْدَرٍ مِثْلُ : أَنْ تَكُونَ صَالِحًا خَيْرٌ لَكَ وَافْعَلْ خَيْرًا مَا كُنْتَ قَادِرًا .

الثَّالِثُ : إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ ( إِنْ ) مِثْلُ : لَأَكُونَنَّ بِكَ وَاثِقًا فَإِنْ كَانَ بَعْدَ ( إِنْ ) ، جاز تقديمه مِثْلُ : إِنَّكَ فَاضِلٌ لَتَكُونَنَّ .

والجائر : غير ذلك /

(٦)  
قوله : " وقسم لا يجوز " إلى آخره .

ليس المنع مطلقاً كما يُفهمُ منه ؛ بَلْ إِنْ نُفِيتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِ ( مَا )  
لَمْ يَجْزْ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى  
الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، مِثْلُ : مَا مِنْطَلِقًا زَالَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ النَّفْيُ بِغَيْرِ ( مَا )  
جَازَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى النَّافِي مِثْلُ : رَاغِبًا فَيَكُنْ لَنْ أَزَالَ ، وَوَاثِقًا بِكَ  
لَنْ أَبْرَحَ ، وَسَائِلًا عَنْكَ لَمْ أَتُفَكَّ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ [ النَّفْيُ بِ ( لَا ) وَ ( إِنْ ) ]  
فِي جَوَابِ قِسْمٍ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهِ مِثْلُ : وَاللَّهِ إِنْ أَبْرَحَ وَاثِقًا بِكَ  
وَلَا أَزَالَ سَائِلًا عَنْكَ . فَلَوْ قَدِّمْتَ الْخَبَرَ عَلَيْهَا إِذْ ذَاكَ لَمْ يَجْزْ ، هَذَا مَذْهَبُ  
الْبَصْرِيِّينَ . وَالْكُوفِيُّونَ جَوَّزُوا ذَلِكَ مُطْلَقًا إِلَّا فِي ( مَا دَامَ ) وَابْنُ كَيْسَانَ

(١) " في " ساقط من ( ج ) .

(٢) في ( ج ) : " بجواب " .

(٣) في ( ج ) : " قرن " .

(٤) في ب و ج : " كانت " .

(٥) " فاضلاً " ساقط من ( ج ) .

(٦) الكافية : ٢٠٨ .

(٧) " زال " ساقط من ( ج ) .

(٨) زيادة من ( ب ) .

(٩) في ب و ج : " أو " .

(١٠، ١١) ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (مَا زَالَ) عليها وما كان في

معناها من أخواتها ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك .

ينظر : الإنصاف : ١٥٥/١ ، والتبيين للعكبري : ٣٠٢ ، وشرح

المفصل : ١١٣/٧ - ١١٤ .

(١٢) " إِلَّا " ساقط من ( ج ) .

(١٣) ينظر : الإنصاف : ١٥٥/١ ، ١١٣/٧ - ١١٤ .

وافق البصريين في أَنَّ ( ما ) لها صدر الكلام وجوز مع ذلك تقديم الخبر .

(٢) قوله : " وقسم مُخْتَلَفٌ فيه "

(٣) فمن جوز فلقوة الفعلية والمختار المنع ؛ لَأَنَّهُ فعلٌ غير متصَرَّفٍ  
(٤) وما تَصَرَّفَ به من إضمار اسمها ، وتثنيته ، وجمعه فيإعطاء لها مالا تستحق  
(٥) على خلاف الدليل فلا يزداد عليه .

مسألة : لو قُلْتَ : كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمًا ، جَزَأَنُ يَكُونُ ( قَائِمًا )  
هو الخبر ، وَأَنَّ يَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ۚ هو الخبر ۚ ولا يَتَعَيَّنُ لِلْخَبَرِ  
الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ .

(١) " ما " ساقط من ( ب ) .

(٢) الكافية : ٢٠٨ .

(٣) يجوز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين ، وقال الكوفيون  
وبعض البصريين : لا يجوز .

ينظر في هذه المسألة : الأصول لابن السراج : ٩٠/١ ، والإيضاح  
العضدى : ١٠١ ، والمقتصد : ٤٠٨/١ ، والمفصل : ٢٦٩ ، والإنصاف  
: ١٦٠/١ ، والتبيين للعجبرى : ٣١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١١٤/٧ .

(٤) في ( ب ) : " فيه " .

(٥) في ( ج ) : " من اسمهما " .

(٦) زيادة من ( ج ) .

# (١) أفعال المقاربة

- (٢) قال في أفعال المقاربة : " فالأول عسى " .  
 ولم يذكر ( اخلوَّق ) ، و ( حَرَى ) وهما بمعناه .  
 قوله : " وهو غير مُتَصَرِّف " .  
 وكذا أخواه المذكوران لَكِنْ قَدْ سَمِعَ : ما أعساه أَنْ يصومَ ، وما أحراه  
 بكذا .  
 قوله : " وعسى أَنْ تَخْرُجَ " .  
 (٣) وينبغي أَنْ يكونَ هذا المضارعُ بالتاءِ للمخاطبِ ، أو يُذَكَّرُ الفاعلُ  
 لَأَنَّهُ إِنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَنْ يَرْجِعُ الضَّمِيرُ مِنْ ( عسى ) إِلَيْهِ لم يتم الغرضُ  
 (٤) بخلوها عن الاسم .  
 قوله : " وقد تُحذفُ ( أَنْ ) " .  
 (٥) أي : قليلاً كقول الشاعر : /  
 عسى الكربُ الذي أَمْسَيْتُ فِيهِ  
 يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبٌ

ب/٦١

- (١-١) ساقط من (ب) و (ج) .  
 (٢) الكافية : ٢٠٩ : " أفعال المقاربة : ما وقع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو  
 أخذاً فيه . فالأول عسى ، وهو غير متصرف ، تقول : عسى زيدٌ أَنْ يخرجَ ،  
 وعسى أَنْ يخرجَ زيدٌ وقد تحذفُ أَنْ " .  
 (٣) في ب و ج : " ينبغي " .  
 (٤) في ( ب ) : " لخلوها " .  
 (٥) الكافية : ٢٠٩ .  
 (٦) هو : هُدْبَةٌ ( بضم الهاء وسكون الدال المهملة ) بن خَشْرَمَ ( بفتح  
 الخاء وسكون الشين وفتح الراء المهملة ) بن كُرْزٍ العذري ، شاعر  
 إسلامي فصيح من بادية الحجاز ، كان راوية للحطيثة .  
 أخباره في الشعر والشعراء : ٦٩١/٢ ، ومعجم الشعراء للمرزباني  
 : ٤٨٣ ، والخزانة : ٣٣٤/٩ .  
 والبيت في الكتاب : ١٥٩/١ ، والمقتضب : ٧٠/٣ ، والمقتصد :  
 ٣٦٠/١ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة للقراز : ١٠٣ ، والمفصل : ٢٧٠  
 وأسرار العربية : ١٢٨ ، والمرتل لابن الخشاب : ١٣٠ ، والمقرب  
 لابن عمفور : ٩٨/١ ، والبسيط لابن أبي الربيع : ٦٧١/٢ ، وشعر  
 الكافية الشافية : ٤٥٥/١ ، والخزانة : ٣٢٨/٩ .



(١)  
وكقول الآخر :

عسى طيء من طيء بعد هذه

ستطفئ غلات الكلى والجوانح

وقد جاء خبر ( عسى ) غير الفعل قليلاً كقولهم : " عسى الغويير  
أبوسا " ، وعساي صائماً [ غداً ] (٢)

(٤)  
قوله : " والثاني كاد " إلى آخره .

(٥)  
قوله : " وقد تدخل أن " .

أي : قليلاً وهذا أجود من قول من شرط لدخولها أن يكون في الشعر  
استدلالاً بقول الشاعر : (٦)

\* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا \*

(١) هو قَسَام بن رَوَاحَة السَّنْبِسِي ، شاعر جاهلي .

أخباره في الموثلف للآمدى : ١٢٧ ، والخزانة : ٣٤٤/٩ .

والبيت في المقتصد : ٣٥٧/١ ، والمفصل : ٣١٨ ، وشرح المفصل :

١١٨/٧ ، والمغنى : ٢٠٣ ، والهمع : ١٤١/٢ ، والخزانة : ٣٤١/٩ .

الغلات جمع غلة : حرارة الجوف . والجوانح : الضلوع .

(٢) هذا مثل نسب إلى الرِّبَاء . والغويير : تمغير غار . والابوس : جمع  
بوس وهو الشدة .

أي : لعل الشر يأتاكم من قبل الغار .

ينظر الأمثال لابن سلام : ٣٠٠ ، ومجمع الأمثال للميداني : ١٧/٢

وينظر الكتاب : ١٥٨/١ ، والمقتضب : ٧٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية :

٤٥١/١ .

(٣) زيادة من ( ب ) و ( ج ) . وفي شرح الرضى على الكافية : ٣٠٢/٢ ،

وشرح الكافية الشافية : ٤٥١/١ :

" لا تلحنى إني عسييت صائماً " .

(٤) الكافية : ٢٠٩ : " والثاني كاد تقول : كاد زيد يجيء وقد تدخل أن " .

(٥) الكافية : ٢٠٩ .

(٦) هو رؤبة بن العجاج ، والبيت في ملحقات ديوانه : ١٧٢ ، وقبله :

\* ربع عفاه الدهر طولا فامحى \*

وهو من شواهد الكتاب : ١٦٠/٣ ، والإيضاح العضدى : ٨٠، ٧٨ ، والمفصل

: ٢٧٠ ، والإنصاف : ٥٦٦/٢ ، وأسرار العربية : ٥ ، والمرتجل لابن الخشاب :

١٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢١/٧ ، والخزانة : ٣٤٧/٩ .

وصف الشاعر منزلاً بالقدم وأنه لذلك كاد أن يذهب .

(١) لَأَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " مَا كَدَتْ أَنْ أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ " (٢) ، وفي رواية : " حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبَ " ، وفي رواية : " مَا كَدَتْ أَصْلَى حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ " فأدخل ( أَنْ ) في الاختيار .

(٣) قوله : " وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى ( كَادَ ) " إلى آخره .  
لو قِيلَ : على الأكثر كَانَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : \* لَا يَكَادُونَ (٤) يَفْقَهُونَ حَدِيثًا \* (٥) ، و \* لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا \* لا يمكن مخالفة ظاهره لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْقَهُونَ الْقَوْلَ ، وَالْحَدِيثَ .

(٦) قوله : " وَقِيلَ يَكُونُ [ فِي الْمَاضِ لِلْإِثْبَاتِ ] " إلى آخره .  
لَدَلِيلٍ لِهَذَا الْقَائِلِ فِي الْآيَةِ (٩) ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي ذُبِحُوا فِيهِ غَيْرُ الزَّمَانِ الَّذِي مَاقَرَبُوا فِيهِ الْفِعْلَ فَمَعْنَاهُ : وَمَا كَادُوا قَبْلَ ذَلِكَ الزَّمَانِ يَفْعَلُونَ ؛ لَشِدَّةِ تَعَنُّتِهِمْ .

- 
- (١) في ب : " لَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ " .
  - (٢) روايتنا هذا الاثر ب ( أَنْ ) وبدون ( أَنْ ) في صحيح البخاري ، كتاب الاذان ، باب قول الرجل ماصلينا : ١٥٧/١ من حديث جابر بن عبد الله .
  - (٣) في الكافية : ٢٠٩ : " وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى ( كَادَ ) فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ : يَكُونُ لِلْإِثْبَاتِ مُطْلَقًا " .
  - (٤) " تَعَالَى " سَاقَطَ مِنْ ( ج ) .
  - (٥) سورة النساء : آية : ٧٨ .
  - (٦) سورة الكهف : آية : ٩٣ .
  - (٧) في ب : " وَقَدْ قِيلَ " وفي ج : " وَقَدْ يَكُونُ ..... إلخ " .
  - (٨) في الأصل : " لِلْمَاضِ فِي الْإِثْبَاتِ " ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْكَافِيَةِ : ٢٠٩ .
  - (٩) يَقْصِدُ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ : \* فَذُبِحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ \* وَهِيَ الْآيَةُ : ٧١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهَا ابْنُ الْحَاجِبِ .
  - (١٠) " مَا " سَاقَطَ مِنْ ( ج ) .

وَأَمَّا قول ذى الرُّمَّة فمعناه : لم يبرح ، ولم يقارب البراح ، كقوله تعالى : \* لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا \* (٢) آى : لم يرها ولم يقارب رؤيتها .  
و \* لَمْ يَكْدِ \* معناه : مَاكَادَ ؛ لَأَنَّهُ مضارع بعد ( لم ) لَكِنْ لَمَّا كان بعد ( إِذَا ) كان فى معنى : الاستقبال ؛ كقولك : إِذَا قامَ زيدٌ لم لم أَقْمَ ؛ لَأَنَّ ( إِذَا ) للزمن المستقبل .  
قوله : " والثالث جعل وطفق " . إلى آخره .  
لم يذكر ( أَنشَأَ ) ، و ( هَبَّ ) ، و ( هَلْهَل ) ، و ( عَلِقَ ) والجميع للأخذ فى الفعل / أَيْضًا .  
وفى ترتيبه نظر ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ ( أَوْشَكَ ) مثل ( كَادَ ) ، و ( عَسَى ) فى الاستعمال . وإِنَّمَا ( أَوْشَكَ ) مثل : ( عَسَى ) ؛ بل ولم يُوجد خبرها بغير ( أَنْ ) إِلا فى بيت واحد بعد التتبع الكثير ، وبذل المجهود فى طلبه من دواوين العرب وكلامهم وهو قوله :

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ  
فى بعض غرَّاته يُوافِقُهَا

(١) يقصد بيت ذى الرُّمَّة الذى استشهد به ابن الحاجب فى الكافية : ٢٠٩ وهو قوله :

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدِ  
رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حَبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ  
وهو فى ديوان ذى الرُّمَّة : ١١٩٢/٢ .

وينظر المفصل : ٢٧١ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٥/٧ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٠٦/٢ ، والخزانة : ٣٠٩/٩ .

(٢) سورة النور : آية : ٤٠ .  
(٣) الكافية : ٢١٠ : " والثالث : طفق ، وكَرَّبَ ، وجعل ، وأخذ ، وهي مثل كاد ، وأوشك ، وهي مثل عسى ، وكاد فى الاستعمال " .  
(٤) فى ب : " وثبت " .

(٥) هو أمية بن أبى الصلت بن أبى ربيعة ، شاعر جاهلي عاصر النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يسلم ، وكان يدعى أَنَّهُ هو النبي الموعود به .

أخباره : فى الشعر والشعراء : ٤٥٩/١ ، والأغانى : ١٢٧/٤ .  
والبيت فى ديوانه : ٤٢ ، والكتاب : ١٦١/٣ ، والمفصل : ٢٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٦/٧ ، وشواهد التوضيح : ١٤٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣٣٣/١ ، والمساعد : ٢٩٧/١ ، والهمع : ١٣٥/٢ .

وَأَمَّا ( كَرَبَ ) فمعناها - أيضا - معنى : ( عسى ) كما تقدم ؛ ولكنها  
(٢) لم تستعمل بـ ( أَنْ ) إِلَّا في قول الشاعر :  
سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا  
(٣) وَقَدْ أَخَذَ عَلَى الْجُرْجَانِي أَنَّهُ سَوَى فِي " جملته " بين ( أَوْشَكَ ) و ( كَرَبَ )  
في دخول ( أَنْ ) والتَّحْقِيقُ في ترتيب معاني أفعال الباب ، وأحكامها أَنْ  
تَقُولَ : ( عَسَى ) ، و ( كَرَبَ ) ، و ( أَوْشَكَ ) ، و ( أَخْلَوْلَقَ ) ، و ( حَرَى )  
بمعنى : الرَّجَاءُ ، و ( كَادَ ) بمعنى : القرب ، و ( جَعَلَ ) ، و ( طَفِقَ )  
و ( أَخَذَ ) ، و ( أَنْشَأَ ) ، و ( عَلِقَ ) ، و ( هَبَّ ) ، و ( هَلَّهَلَّ ) للاخْذ  
في الفعل .

وَأَمَّا أحكامها [ في دخول ( أَنْ ) ] فَإِنَّ [ دخولها على ( عَسَى ) ]  
و ( أَوْشَكَ ) كثير وقل حذفها ، وعلى ( أَخْلَوْلَقَ ) ، و ( حَرَى ) لازم ، وحذفها  
مع ( كَادَ ) ، و ( كَرَبَ ) كثير وقل شبوتهما جدا ، وحذفها مع عدا ذلك لازم .  
وكل أفعال هذا الباب غير متصرفة إِلَّا ( كَادَ ) ، و ( أَوْشَكَ ) ولم  
يُسَمَّعَ لشيءٍ منها اسمُ فاعِلٍ إِلَّا ( أَوْشَكَ ) شاذًا في قوله  
(١٠) فَمُوشَكَّةٌ أَرْضًا أَنْ تَعُودَ

خلاف الخليل وحوشا يبابا

- (١) في ب و ح : " لكنها " .  
(٢) هو أبو زيد الأسلمي ، والبيت في الكامل : ١٨٨/١ ، والمقرب لابن  
عصفور : ٩٩/١ ، وشرح الالفية لابن الناظم : ١٥٧ ، وشرح ابن عقيل  
على الالفية : ٣٣٥/١ ، وشرح الشذور : ٢٧٤ .  
(٣) في ج : " في أَنَّهُ " .  
(٤، ٥) جعل ( كَرَبَ ) ، و ( أَوْشَكَ ) من أفعال الرجاء ، والصحيح أَنَّهَا من  
أفعال القرب .  
(٦) الصحيح أَنَّ ( هَلَّهَلَّ ) من أفعال القرب وليست من أفعال الاخذ في  
الفعل .  
(٧) في الاصل و ( ج ) : " فتقول " ، وما أثبتته من ( ب ) .  
(٨) في الاصل : " كثيرا " ، وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .  
(٩) في الاصل : " كثيرا " ، وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .  
(١٠) هو أسامة بن الحارث الهذلي ، شاعر مخضرم .  
أخباره في الشعر والشعراء : ٦٦٦/٢ ، والإصابة : ١٠٦/١ .  
وتسبب العين في هذا الشاهد في المقاصد : ٢١١/٢ إلى أبي سـهم  
الهذلي .

سَّ سَّ (١)  
التعجب

- (٢) قوله : " ماَوْضَعُ لَانْشَاءِ التَّعْجَبِ " .  
لو قِيلَ : مَا صِيغَ كَانَ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ تَعْجَبُ مَوْضَعًا عَلَى وَضْعِ  
العرب له .  
(٣) قُلْتُ : لَعَلَّ الْمُرَادَ وَضْعَ الصِّيغَةِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ :  
(٤) " وَهُوَ صِيغَتَانِ " . يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ :

له صيغة ثالثة - أَيْضًا - قِيَاسًا وَهِيَ : ( فَعَلَّ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّ

ب/٦٢

الْعَيْنِ وَتَسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ أَفْعَالِ الْمَدْحِ ، وَالذَّمِّ كَقَوْلِكَ : كَرَّمَ الرَّجُلُ الْمَتَصَدِّقَ  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : \* كَبَّرْتَ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ \* (٥) ، وَ \* كَبَّرَ  
(٦) مَقْتًا [عِنْدَ اللَّهِ] \* ، \* وَحَسَنَ مَرْتَفَعًا \* .  
(٧)

=====

- وَالْبَيْتُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ١٢٩٣/٣ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ :  
٤٦١/١ ، وَشَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٨٢٣/٢ ، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ : ٣٣٨/١ ، وَالْهَمْعُ  
: ١٣٥/٢ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ : ٢١١/٢ .  
وَيُرْوَى : " خِلَافُ الْإِنْسِ " .  
يَبَابُ : لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ .

.....

- (١) سَاقَطَ مِنْ (ب) وَ (ج) .  
(٢) الْكَافِيَةُ : ٢١١ : " فَعَلَا التَّعْجَبُ : مَا وَضَعَ لَانْشَاءِ التَّعْجَبِ وَلَهُ صِيغَتَانِ مَا أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعَلَ بِهِ " .  
(٣) " لَهُ " سَاقَطَ مِنْ (ب) .  
(٤) الْكَافِيَةُ : ٢١١ .  
(٥) سُورَةُ الْكَهْفِ : آيَةُ : ٥ .  
(٦) زِيَادَةُ مِنْ ج : سُورَةُ غَافِرٍ : آيَةُ : ٣٥ .  
(٧) سُورَةُ الْكَهْفِ : آيَةُ : ٣١ .

(١) قوله : " وأجاز المازنيُّ الفصلَ بالظرفِ " .  
 (٢) (٣) <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>  
 إِنَّمَا جَوَزَ هَذَا الْجُرْمُ لَا الْمَازِنِي ، وَكَلَامُ سَيَبَوِيهِ لَا يَأْبَاهُ ، بَلْ فِيهِ  
 مَا يُمْكِنُ تَأْوِيلُهُ عَلَيْهِ .

(٤) وللجرميِّ شواهد من كلام العرب في غير ضرورةٍ منها قولُ قائلهم :  
 لِلَّهِ دَرٌّ بَنِي سُلَيْمٍ مَا أَثْبَتَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهُمْ ، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزْبَاتِ  
 مَطَاءَهُمْ لَقَدْ هَجَوْهُمْ فَمَا أَفْحَمْتَهُمْ ، وَسَلَّتَهُمْ فَمَا أَبْخَلْتَهُمْ ، وَقَاتَلْتَهُمْ  
 فَمَا أَجْبَنْتَهُمْ ، أَيْ : فَمَا وَجَدْتُهُمْ فُحْمَاءَ ، وَلَا بَخْلَاءَ ، وَلَا جِنَاءَ ، وَالْمَفْحَمُ :  
 الَّذِي لَا يَقُولُ الشَّعْرَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ قُرَيْشٍ : إِنَّ مُحَمَّدًا مَفْحَمٌ ، أَيْ : لَا يَقُولُ  
 الشَّعْرَ ، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ - أَيْضًا - قَوْلُ عَلِيٍّ لـ ( عَمَّار ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

(١) الكافية : ٢١١ : " ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل ، وأجاز المازني  
 الفصل بالظرف " .

(٢) الجرمي والمازني معًا أجازا الفصل بالظرف .

ينظر المفصل : ٢٧٧ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١٥٠/٧ ، وشرح  
 الرضي على الكافية : ٣٠٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٩٨-١٠٩٩/٢ ،  
 (٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٥٠/٧ : " فأما سيبويه فلم يصرح  
 في الفصل بشيء وإنَّما صرح بمنع التقديم فقال : ولا يجوز أن تُقَدِّمَ  
 عبد الله وتؤخر ما " . ونص كلام سيبويه في الكتاب : ٧٢/١ ، ٧٣ :  
 " وذلك قولك ما أحسنَ عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك :  
 شيء أحسنَ عبد الله ، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم  
 به . ولا يجوز أن تُقَدِّمَ عبد الله وتؤخر ما " .

(٤) هذا القول لعمر بن معدى كرب الزبيدي قاله في مجاشع بن مسعود  
 وروايته في الأغاني : ٢١٣/١٥ هكذا :

" بلغني أنَّ عمرًا أتى مجاشع بن مسعود فقال له أسألك حُملَانِ مثلي  
 وسلاح مثلي . قال : إِنْ شِئْتَ أعطيتك ذاك من مالي . ثم أعطاه جكمه  
 وكان الاتحاف أمر له بعشرين ألف درهم ، وفرس جواد عتيق وسيوف  
 صارم ، وجارية نفيسة ، فمر ببني حنظلة فقالوا له : يا أبا شور  
 كيف رأيت صاحبك فقال : لله دَرٌّ مجاشع ما أشدَّ في الحرب لقاءَها  
 .... الخ " .

وينظر قول معدى كرب في المحتسب : ٢٨/٢ ، وشرح الكافية  
 الشافية : ١٠٩٧/٢ ، وشرح الالفية لابن النازم : ٤٦٦ ، والهمـ

: ٦٠/٥ .

(٥) اللَّزْبَاتُ : الشَّدَائِدُ ، اللِّسَانُ ( لَزَب ) ٤٠٢٦/٥ .

(٦) في ج : " ومن شواهد هذا أيضا " .

وقد وجده مقتولا : (١) ( أَعَزَّ عَلَى أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ مَجْدَلًا ) (٢) . الجدالة :  
(١) وجه الأرض .

قوله : " موصولة عند الأخفش " (٤) .

أَي : على أحد قوليه ، وفي الثاني يوافق سيبويه ، وإنما جاز الابتداء  
فيه بالنكرة كقول سيبويه ، لأنه من باب قولهم : أَمَرُ أَقْعَدُهُ ، وَشَرُّ أَهْرَ  
ذَانَبٍ . ومعناه : مَا أَقْعَدَهُ إِلَّا أَمْرٌ ، وَمَا أَهْرَ ذَانَبٍ إِلَّا شَرٌّ [ فكذلك  
(٦)  
(٧) هذا ] .

(٨) قوله : " و ( به ) فاعل عند سيبويه " .

أَي : فالباء زائدة ، وَالضَّمِيرُ الْمَتَّصِلُ بِهَا لِلْفَاعِلِ فليس في ( أَفْعَلُ ) (٩)

ضمير المخاطب على هذا .

" وعند الأخفش مفعول " .

(١٠) فالباء للتعدية ومعناه : أَخْبَرَ بِحَسَنِ زَيْدٍ ، أَوْ زَائِدَةٌ فمعناه :  
أَجَعَلَهُ حَسَنًا ، فيكون على هذا في ( أَفْعَلُ ) ضمير الفاعل المخاطب  
لكنه لما جرى مجرى المثل لم يظهر في التثنية والجمع .

(١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) في النهاية لابن الأثير : ٢٢٩/٣ : " وفي حديث عَلِيٍّ لَمَّا رَأَى ظُلْحَمَةَ  
قَتِيلًا قَالَ : أَعَزَّ عَلَى أَبَا مُحَمَّدٍ أَنْ أَرَاكَ مَجْدَلًا تَحْتَ نَجُومِ السَّمَاءِ " .

وينظر شرح عمدة الحفاظ : ٧٥٠/٢ ، والهمع : ٦١/٥ .  
(٣) الكافية : ٢١١ : " وما ابتدأ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر ، وموصولة  
عند الأخفش والخبر محذوف " .  
(٤) ينظر المقتضب : ١٧٣/٤ ، والاصول لابن السراج : ١٠٠/١ ، والمفصل

: ٢٧٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٨١/٢ .

(٥) أَي : يوافق سيبويه بِأَنَّ ( ما ) مبتدأ وما بعدها هو الخبر .  
ينظر الكتاب : ٧٢/١ ، والاصول : ١٠٠/١ ، والمفصل : ٢٧٧ ،

والمساعد : ١٤٨/٢ - ١٤٩ .

(٦) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر . وذوناب : السبع .

ينظر : مجمع الأمثال : ٣٧٠/١ .

(٧) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .

(٨) الكافية : ٢١٢ : " وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في أفعل ومفعول عند  
الأخفش ، والباء للتعدية ، أَوْ زَائِدَةٌ ففيه ضمير " .

(٩) في ( ب ) : " فعال " .

(١٠) في ج : " بالباء " .

(١١) في ب : " فعال " .

(١) (٢)  
أفعال المدح والذم

- (٣) قال في أفعال المدح والذم : " شرطه أن يكون الفاعل / معرفاً ١/٦٣  
باللام " إلى آخره .  
(٤) نقل الكسائي عن العرب : مررتُ ببيوتٍ نَعَمُوا بيوتاً ، وبزَيْدَيْنِ نَعَمًا  
الزيدان .  
قوله : " أو مضافاً إلى المَعْرِفِ به " .  
وكذا المضافُ إلى المضافِ إلى المَعْرِفِ به نحو : نَعَمَ صَاحِبُ أَهْلِ الدَّارِ (٦)  
زَيْدٌ .

- (٧) قوله : " أو ب ( ما ) " .  
(٨) الحقُّ أَنَّ ( ما ) هذه اسمٌ كُنِيَ به عن المعرفة ، كما يُكْنَى بفلان عن  
العلم فقولك : نَعَمًا زَيْدٌ : معناه : نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وكذلك قولك :  
(٩)

- (١-١) ساقط من (ب) و (ج) .  
(٢) زيادة يقتضيها السياق .  
(٣) الكافية : ٢١٣ : " أفعال المدح والذم : ما وقع لإنشاء مدح أو ذم فمنها نعم وبئس  
وشرطهما أن يكون الفاعل معرفاً باللام ، أو مضافاً إلى المعرفة بها ، أو مضمراً مميّزاً  
بنكرة منصوبة أو بما مثل \* فَنِعَمًا هي \* " .  
(٤) رواية الكسائي في الأصول لابن السراج : ١٢٠/١ - ١٢١ ، وشرح المفصل  
لابن يعيش : ١٢٧/٧ .  
(٥) في ب : " بيوت " .  
(٦) " أهل " ساقط من ( ب ) .  
(٧) " أو ب ( ما ) " ساقط من ج .  
(٨) ذكر الجرجاني في المقتصد : ٣٧٣/١ أَنَّ ( مَا ) وحدها اسم ، وقال ابن  
يعيش في شرحه على المفصل : ١٣٤/٧ : " قد يفسر بها المضمرة فـ  
باب ( نَعَم ) كما يفسر بالنكرة المخضة ، فيقال : نَعَمَ زَيْدٌ ، أى : نعم  
الشيء شيئاً زيد ، وقوله تعالى : \* ان تبدوا الصدقات فَنِعَمًا  
هي \* ف ( ما ) هنا بمعنى : شيء وهى نكرة فى موضع نصب على  
التمييز " .  
وفصل الرضى الحديث عن ( ما ) في شرحه على الكافية : ٣١٦/٢ فقال :  
" قوله : أو ب ( ما ) مثل \* فَنِعَمًا هي \* اختلف فى ( ما ) هذه فـ  
: هي كافة هيئات ( نَعَم ) و ( بئس ) للدخول على الجمل كما قيل  
فى قلما وطالما ... وقال الفراء ، وأبو على : هي موصولة بمعنى  
الذى فاعل لنعم ، وبئس والجملة بعدها صلتها ... وقال سيبويه  
والكسائي : ( ما ) معرفة تامة بمعنى الشيء ، فمعنى : فَنِعَمًا هي  
نعم الشيء هي و ( ما ) هو الفاعل " .  
وينظر المغنى : ٣٩٠ - ٣٩١ .  
(٩) في ب : " قوله " .



دَقَّقْتُهُ دَقًّا نَعَمًا مَعْنَاهُ : نَعَمَ الدَّقُّ ، وِبَيَانِ ذَلِكَ أَنَّ ( مَا ) مَبْهَمَةٌ شَدِيدَةٌ  
الِإِبْهَامِ فَكَيْفَ تَكُونُ مُمَيِّزًا . وَالْمُمَيِّزُ <sup>(١)</sup> : يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ .

قَوْلُهُ : " وَهُوَ مُبْتَدَأٌ " إِلَى آخِرِهِ .

زَادَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ يَكُونُ الْمَخْصُوصُ مُبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ ، أَيْ : زَيْدٌ  
هُوَ وَلَيْسَ بِمَرُوضٍ ، لِأَنَّهُمْ مَتَى التَّزَمُوا [ حَذَفَ ] الْخَبَرَ شَغَلُوا مَوْضِعَهُ بِشَيْءٍ  
وَلَمْ يَفْعَلُوهُ هُنَا .

قَوْلُهُ : \* وَبِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ \* " إِلَى آخِرِهِ .

وَهُوَ أَنَّ التَّقْدِيرَ : بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ مَثَلُ الَّذِينَ كَذَّبُوا فَحُذِفَ الْمَضَافُ  
وَأَقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، أَوْ أَنَّ الْمَخْصُوصَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ  
الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا مَثَلُهُمْ .

قَوْلُهُ : " وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ " إِلَى آخِرِهِ .

وَإِتْيَانُهُ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَامِلِ .

(١) فِي ( ج ) : " التَّمْيِيزُ " .  
(٢) الْكَافِيَةُ : ٢١٣ : " وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَاقْبَلُهُ خَبَرُهُ ، أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ مَثَلُ : نَعَمَ الرَّجُلُ  
زَيْدٌ . وَشَرْطُهُ مِطَابَقَةُ الْفَاعِلِ " .  
(٣) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى جَمْلِ الرَّجَاجِيِّ ٦٠٥/١ : " وَإِذَا تَأَخَّرَ اسْمُ  
الْمَمْدُوحِ أَوْ الْمَذْمُومِ بَعْدَ نَعَمٍ وَبِئْسَ كَأَفْ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ، أَحَدُهُمَا :  
أَنَّ يَكُونَ خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ ، وَالْآخَرُ : أَنَّ يَكُونَ مُبْتَدَأً وَالْخَبَرُ  
مَحْذُوفٌ .

وَكَأَنَّهُ فِي الْوَجْهِينِ لَمَّا قَالَ : نَعَمْ أَوْ بِئْسَ الرَّجُلُ قِيلَ لَهُ : فَمَنْ  
هَذَا الْمَمْدُوحُ أَوْ الْمَذْمُومُ ؟

فَقَالَ زَيْدٌ ، عَلَى تَقْدِيرٍ : هُوَ زَيْدٌ ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرٍ : زَيْدٌ

الْمَمْدُوحُ ، وَزَيْدُ الْمَذْمُومِ " .

(٤) فِي الْإِصْلَ وَ ( ب ) : " رَفَعَ " ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ ( ج ) .

(٥) الْكَافِيَةُ : ٢١٣ .

(٦) سُورَةُ الْجُمُعَةِ : آيَةٌ : ٥ .

(٧) الْكَافِيَةُ : ٢١٤ : " وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ وَبَعْدَهُ تَمْيِيزُ أَوْحَالٍ عَلَى وَفْقِ  
مَخْصُوصِهِ " .

## الحرف

- (١) قال : " مادل على معنى في غيره " [ إلى آخره ] (٢) .
- هذا لا يطرد ؛ لأن ( أَكْتَعَ ) ، و ( أَبْصَعَ ) وغيرهما من الأسماء (٣) المؤكّدة تدل على معنى في غيرها .
- و ( غَيْرُ ) المستثنى بها ، فإنها بمعنى ( إِلَّا ) ولا ينْعَكِسُ ؛ لأن ( لَيْتَ ) تدل بنفسها على التمني ، و ( إِلَّا ) على الاستثناء وشبهها (٤) .
- وذكر الجمل معها لتعين المقصود لا لتتم دلالة الحرف (٥) .
- وقوله ؛ " في غيره " (٦) .
- مقصودهم : في غير اللفظ فالضمير راجع إلى ( مَا ) ، والاسم ، والفعل (٨) .
- كذلك ؛ لأنهما يدلان على معنى في غير اللفظ .
- قلت : المراد في غير ذلك المعنى / والله أعلم .
- قوله : " في جزئيته " (٩) .
- أي : في كونه جزءاً للجملة (١٠) .
- " إلى اسم أو فعل " .
- لِتَتِمَّ جزئيته كقولك : أَنْ تقومَ أفضل . فلو لم يتِمَّ ( تقوم بـ ) ( أَنْ ) (١١) لما صحَّ كونها جزءاً للجملة .

- (١) الكافية : ٢١٥ : " الحرف : مادل على معنى في غيره ، ومن شئت احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل " .
- (٢) زيادة من ( ح ) .
- (٣) في ( ب ) : " المؤكدة " .
- (٤) في ب و ح : " وشبههما " .
- (٥) في ( ب ) : " ليعم " .
- (٦) في ( ج ) : " لا لتتميم " .
- (٧) الكافية : ٢١٥ .
- (٨) " والفعل " ساقط من ( ج ) .
- (٩) الكافية : ٢١٥ .
- (١٠) " أي " ساقط من ( ب ) .
- (١١) في ح : " جزء الجملة " .

# (١) حروف الجر

- (٢) قال : " حروف الجرّ ماضٍ للإفشاء بفعل " إلى آخره .  
التَّوَصَّلُ : أظهرُ من الإفشاء وهذا غير مُطَرِّدٍ فَإِنَّ (إِلَّا) في الاستثناء  
أَفْضَتْ بِالْفِعْلِ إِلَى الْمُسْتَثْنَى حَتَّى عَمَلٍ فِيهِ ، وَالْوَاوِ الَّتِي بِمَعْنَى ( مَعَ )  
أَفْضَتْ بِالْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ حَتَّى عَمَلٍ فِيهِ وَلَيْسَ بِحَرْفٍ جَرٍّ فَالْفِعْلُ :  
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَشَبَّهَهُ : مُرُورِي بِزَيْدٍ أَحْسَنَ ، وَنَحْوَهُ .  
قَوْلُهُ : " ف ( مِنْ ) لِلإِبْتِدَاءِ " .  
أَيَ : لِلإِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ وَهَذَا اتِّفَاقٌ . وَالْمَخْتَارُ أَنَّهَا تَكُونُ  
لِلإِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ - أَيْضًا - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ \*  
وَقَوْلِهِمْ مَعْنَاهُ : مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ لَا يَرُدُّ ذَلِكَ ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ وَقْتِ  
تَأْسِيسِ لَأَنَّ الْمَصَادِرَ [ لَيْسَتْ ] بِإِمْكِنَةٍ . وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ كَثِيرًا  
كَقَوْلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : " فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ " ، وَمِنْهُ قَوْلُ  
الشَّاعِرِ يَصِفُ السِّیُوفَ وَالْدُرُوعَ :

تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْزَامٍ يَوْمٍ حَلَمِيَّةٍ  
إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَّبَنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ

- (١-١) ساقط من (ب) و (ج) .  
(٢) الكافية : ٢١٥ : " حروف الجر: ماضٍ للإفشاء بفعل أو معناه إلى ما يليه ،  
وهي ..... " .  
(٣) في (ب) : " ومروري " .  
(٤) في (ج) : " حسن " .  
(٥) الكافية : ٢١٥ : " فمن للإبتداء ، والتبيين ، والتبعيض ، وزائدة في  
غير الموجب خلافا للكوفيين والأخفش " .  
(٦) سورة التوبة : آية : ١٠٨ .  
(٧) في الأصل و (ب) : " ليس " وما أثبتته من (ج) .  
(٨) " ذلك " ساقط من (ج) .  
(٩) في ج : " مطرنا " .  
(١٠) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه : ١٨/٢ باب من اكتفى بصلاة الجمعة  
في الاستسقاء .  
(١١) هو النايغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ١١ ، وشرح الكافية  
الشافية : ٧٩٧/٢ ، وشواهد التوضيح : ١٣١ ، والمغنى : ٤٢٠ ، وشرح  
ابن عقيل على الالفية : ١٦/٢ .  
يوم طيمة : كان بين الغساسنة والمناذرة .

(١) قوله : " وزائدة في غير الموجب " .

الاستفهام بـ ( كَيْفَ ) ، و ( أَيْنَ ) ، و ( مَتَى ) ، والتَّخْفِيفُ لِيَسَّـ  
بموجب ، ولا يجوزُ أَنْ تَزَادَ فِيهِ فلا يجوزُ : كَيْفَ مِنْ حَالِكَ ؟ وَأَيْنَ مِنْ زَيْدٍ ؟  
ومتى مِنْ سَفَرِكَ ؟ ، ولا هَلَّا ضَرَبْتَ مِنْ رَجُلٍ .

(٢) قوله : " قد كان مِنْ مَطَرٍ " إلى آخره .

التَّأْوِيلُ تَكْلُفٌ فَحَمَلُهُ عَلَى الْجَوَازِ بِقَلَّةِ أَوَّلَى . قال الله تعالى في  
قِصَّةِ الْجَنِّ الْمُسْلِمِينَ : \* يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ \* (٣) والمراد : إِنْ أَسْلَمُوا  
فلا يَرُدُّ احْتِمَالُ غَفْرَانِ بَعْضِ ذُنُوبِهِمْ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي قِصَّةِ قَوْمِ نُوحٍ ، ولا يجوزُ  
أَنْ يَكُونَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ / صِفَةً لشيءٍ وتقديره : قد كانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ  
لأنَّهُ لا يجوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ وَإِقَامَةُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ إِذَا كَانَ صِفَةً لَهُ مَقَامِهِ  
نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ .

(٦)

و لـ ( مِنْ ) - أَيْضًا - معانٍ أُخْرُ فَتَكُونُ بِمَعْنَى : بَدَل ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :  
\* لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً \* ، آي : بَدَلَكُمْ ، وكَقَوْلِ الرَّاجِزِ :  
(٨)

(١) الكافية : ٢١٥ .

(٢) الكافية : ٢١٥ : " وقد كان من مطر وشبهه : متأول " .

(٣) سورة الاحقاف : آية : ٣١ ، وسورة نوح : آية : ٤ .

(٤) " قوم " ساقط من ج .

(٥) " مقامه " ساقط من ب .

(٦) في ب : " فتكون من بمعنى " .

(٧) سورة الزخرف : آية : ٦٠ .

(٨) هو أبو نُخَيْلَةَ ، واسمه : يَعْمَرُ بْنُ حَزْنِ التَّمِيمِيِّ ، شاعر متقدم في  
القصيد ، وكنى بابي نُخَيْلَةَ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ وَلَدَتْهُ بِجَوَارِ نَخْلَةٍ ، كَانَتْ  
وفاته نحو ١٤٥ هـ .

أخباره في : الشعر والشعراء : ٦٠٢/٢ ، والمؤتلف : ١٩٣ ،

والأغاني : ٤٠٣/٢٠ .

والبيت في الشعر والشعراء : ٦٠٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية :

٨٠٠/٢ ، واللسان ( بقل ) ٣٢٩/١ ، وشرح ابن عقيل على الالفية : ١٨/٢

والشطر الثاني من البيت في ملحقات ديوان روبة بن العجاج : ١٨٠ .

جَارِيَةً لَمْ تَأْكُلِ الْمَرْقُوقَ

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

أَيَّ : لَمْ تَذُقْ بَدَلَ الْبُقُولِ .

وقد تكون ( مِنْ ) فى موضع لامِ التَّعْلِيلِ كقوله تعالى : \* وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ (١) \* أَيَّ : لَا جُلَّ حَرِّ الظَّهِيرَةِ (٢) ، ومنه قوله تعالى : \* مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا \* (٣) أَيَّ : لَا جُلَّ

قوله فى ( إِلَى ) : " بمعنى مع " .

ليس بتحقيق ، وَإِنَّمَا ( إِلَى ) غَايَةً يَجُوزُ دُخُولُ مَا بَعْدَهَا ، وَيَجُوزُ (٥) أَنْ لَا يَدْخُلَ وَتُعْرَفَ بِالْقَرَائِنِ .

ولو صحَّ إِطْلَاقُ ( إِلَى ) بمعنى : ( مع ) لصحَّ : جِئْتُ إِلَى زَيْدٍ بمعنى : مع زَيْدٍ ولم يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : \* إِلَى الْمَرَافِقِ \* (٦) فَإِنَّمَا عُرِفَ دُخُولُ الْمَرَافِقِ بَبَيَانِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى : \* [أَمْوَالِهِمْ] إِلَى أَمْوَالِكُمْ \* (٧) أَيَّ : مضمومة إِلَى أَمْوَالِكُمْ ، لَأَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّدُوهَا بِالْأَكْلِ ، بَلْ ضَمُّوهُا إِلَى أَمْوَالِهِمْ .

قوله فى ( حَتَّى ) : " وبمعنى ( مع ) قليلاً " .

(٨) لافرقَ بَيْنَ ( حَتَّى ) ، و ( إِلَى ) عند سيبويه .

(١) سورة النور : آية : ٥٨ .

(٢-٢) ساقط من ( ج ) .

(٣) سورة نوح : آية : ٢٥ : " وقد وردت الآية فى الأمل وج هكذا : " خطاياهم " .

(٤) " فى " ساقط من ج ، وفى ب : " وإلى " وفى الكافية : ٢١٥ : " وإلى للانتهاء وبمعنى مع قليلاً ، وحتى كذلك ، وبمعنى مع كثيراً " .

(٥) فى ( ج ) : " تدخل " .

(٦) سورة المائدة : آية : ٦ .

(٧) زيادة من ب : سورة النساء : آية : ٢ .

(٨) قال سيبويه فى الكتاب ٢٣١/٤ : " وَأَمَّا ( إِلَى ) فمَنْتَهَى لِابْتِدَاءِ

الغاية ، تقول : مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا . وكذلك ( حَتَّى ) " .

(١) قوله : " وتختص بالظاهر " .  
 لَآئِنَهُ لَمْ يَجِءَ بَعْدَهَا مَضْمَرٌ إِلَّا فِي شَعْرٍ [ رواه المبرد ] (٢) وهو :

صبيحة عشر مذ سمعت ببيئهم  
 تَحَدَّثَ حَتَّى بَانَكَ مِيسَمٌ

(٤) قوله : " و ( في ) للظرفية وبمعنى ( على ) " .

الكلام في ( على ) ، ( مِنْ ) ، ( في ) كالكلام في ( مع ) ، ( مِنْ )  
 ( إلى ) ف ( في ) للظرفية بالامالة وقد تتضمن الاستعلاء ، لعلو مادخلت  
 عليه ، أو هي للظرفية . وظرف كل شيء بحسبه ، فالظرفية في قولك :  
 جعلته في المسمار ، أو الحائط ، غير الظرفية في قولك : جعلت الماء في  
 الكوز ، وكذلك / الظرفية في قوله تعالى : \* فِي جُذُوعِ النَّخْلِ \* بحسب (٦)  
 ماجرت به العادة ، ومنه : نظرت في الكتاب لآئنه كالظرف للنظر ، ونظرت  
 في العلم ؛ لأن المفكر فيه كالظرف لفكر الناظر لتردده فيه .

وقد تكون ( في ) للتعليل ، كقوله تعالى : \* لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ  
 فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ \* (٩) ، أَي : لِمَا أَفَضْتُمْ ، ومنه قوله - صلى الله عليه -  
 وسلم - : " عَذَّبْتُ امْرَأَةً فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا " (١٠) أَي : لِهَرَّةٍ حَبَسَتْهَا .  
 قوله في الباء : " للتعدية " . (١١)

(١) الكافية : ٢١٥ : " وتختص بالظاهر خلافا للمبرد . وفي للظرفية وبمعنى على قليلا " .

(٢) زيادة من (ب) .

(٣) في ب : " قد " .

(٤) الكافية : ٢١٥ - ٢١٦ .

(٥) " في " ساقط من (ب) .

(٦) في ج : " أو في الحائط " .

(٧-٧) ساقط من ( ج ) .

(٨) سورة طه : آية : ٧١ .

(٩) سورة النور : آية : ١٤ .

(١٠) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ٢٠٢٢/٤ كتاب البر ، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي .

(١١) الكافية : ٢١٦ : " والباء للإلصاق ، والاستعانة ، والمصاحبة والمقابلة ، والتعدية ، والظرفية ، وزائدة في الخبر والاستفهام ، والنفي قياسا ، وفي غيره سماعا ، مثل بحسبك زيد ، وألقى بيده " .

- مثل : \* ذَهَبَ اللَّهُ يَنْوِّرُهُمْ \* (١)
- قوله : " وزائدة " إلى آخره . (٢)
- هي مثل ( مِنْ ) فلا تُرَادُّ في الاستفهام بـ ( كَيْفَ ) ، و ( أَيْـَـنَ ) (٣)
- و ( مَتَى ) ، و ( أَيْـَـانَ ) ، وبالهزمة .
- وقوله تعالى : \* أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ \* (٤) إلى
- قوله : \* يَقَادِرُ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى \* معناه : أَوَلَيْسَ ؛ بدليـلـ (٥)
- الآيةِ الأخرى : \* أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ \* الآية . (٦)
- قوله : " وَأَلْقَى بِيده " . (٧)
- أَي : تُرَادُّ مع ( أَلْقَى ) خَاصَّةً ؛ لَأَنَّهَا مَخْتَصَّةٌ بِيده ، وقال بعضهم :
- تُرَادُّ في كُلِّ مَفْعُولٍ فَعَلٍ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ : قَرَأْتُ بِسُورَةِ الرَّعْدِ
- وَضَرَبْتُ بِزَيْدٍ ، ولا يقال : كَسَوْتُ زَيْدًا بُجْبَةً وهذا القولُ ضَعِيفٌ لَا يَعْوَلُ عَلَيْهِ
- إِذَا لَا أَصْلَ لَهُ .
- وقد تكونُ الباءُ لِلتَّبْعِيضِ بِمَعْنَى : ( مِنْ ) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٨)

- (١) سورة البقرة : آية : ١٧ .
- (٢) الكافية : ٢١٦ .
- (٣) " مثل " ساقط من ( ج ) .
- (٤) سورة الاحقاف : آية : ٣٣ .
- (٥) سورة يس : آية : ٨١ .
- (٦) الكافية : ٢١٦ .

- (٨) نُسِبَ هذا البيتُ إلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه : ٨٣ ، وإلى جميل بثينة ، ولم أجده في ديوانه ، وإلى عمرو بن أدينة ، وإلى عبيد بن أوس الطائي .
- والبيت من شواهد المحكم : ٣٧/٤ ، وشرح الكافية الشافية :
- ٨٠٧/٢ ، واللسان ( حشر ) ٨٨٤/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٣٦٦
- والمغنى : ١٤٣ ، والمقاصد النحوية : ٢٧٩/٣ .
- قرونها : ذوائبها . والنزيف : المحموم الذي مُنِعَ من الماء
- حتى يبست عروقه وجفَّ لسانه . والحشر : الماء الذي يجري صافيا
- نقيا .

فَلَشَّمْتُ فَاهَا آخِذَا بِقُرُونِهَا  
شُرْبَ النَّزِيرِ بَرْدِ مَاءِ الْحَرْجِ

(١)

ومنه :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ حَتَّى تَرْفَعَتْ  
مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ لَهُنَّ نَعْيُجٌ

أَيَ : مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ .

قُلْتُ : قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهَذَا لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي مَسْحِ  
بَعْضِ الرَّأْسِ ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ : يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً كَقَوْلِكَ : قَرَأْتُ بِسُورَةِ  
الْبَقَرَةِ .

(٢)

وتقديره : شُرِبَ النَّزِيرِ مَاءَ الْحَرْجِ ، وَشَرِبْنَ مَاءَ الْبَحْرِ .

قُلْتُ : مَاءُ الْحَرْجِ هُوَ الْمَاءُ ، الَّذِي يَجْرِي عَلَى الصَّخْرِ ، وَيُقَالُ لِلْمَاءِ

(٣)

الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْحَصَا ، وَالرَّمْلِ : مَاءُ الْمَفَاصِلِ .

وقد تكونُ الباءُ بمعنى : ( عَنْ ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* وَيَوْمَ تَشْهَقُ

(٤)

السَّمَاءُ / بِالْغَمَامِ \* أَيَ : عَنِ الْغَمَامِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* فَسَّالَ بِهِ

٢/٦٥

خَبِيرًا \* أَيَ : عَنْهُ [ خَبِيرًا ] .

(١) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين : ١٢٩/١ ،

ومعاني القرآن للفراء : ٢١٥/٣ ، والخصائص : ٨٥/٢ ، والمحتسب :

١١٤/٢ ، والازهية : ٢١٠ ، وأمالى ابن السجري : ٢٧٠/٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ٨٠٧/٢ ، والخزانة : ٩٧/٧ .

ويروى : " ثُمَّ تَرْفَعَتْ " .

اللَّجَجُ : جَمْعُ لُجَّةٍ وَهُوَ مَعْظَمُ الْمَاءِ . وَالنَّيْجُ : الْمَرُّ السَّرِيعُ

بِالصَّوْتِ .

(٢) بعدها في ( ب ) و ( ج ) : " فَيَجَابُ بَأَنَّ الْإِصْلَاعَ عَدَمَ الزِّيَادَةِ " .

(٣-٣) ساقط من ( ب ) .

(٤) سورة الفرقان : آية : ٢٥ .

(٥) " تعالى " ساقط من ( ج ) .

(٦) سورة الفرقان : آية : ٥٩ .

(٧) زيادة من ( ب ) و ( ج ) .



وتكون للسببية كقوله تعالى : \* ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ  
الدُّنْيَا \* الآية ، آئ : بسبب .<sup>(١)</sup>

قوله : " واللام " .<sup>(٢)</sup>

جميع معانيها ترجع إلى معنى الاختصاص ماعدا الزائدة .

قوله : " وبمعنى الواو " .

كان الأجود : وحرف قسم في التعجب خاصة كقول الشاعر :<sup>(٣)</sup>

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَّامِ دُؤْ حَيْدٍ

يُمَشْمَخِرُ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

ويروى : ( تَالَهُ ) بِالتَّاءِ المثناة .

قوله : " بمعنى ( عَن ) مع القول " .<sup>(٥)</sup>

إِنَّمَا يُقَالُ : اللَّامُ - مَثَلًا - بمعنى : ( عَن ) إِذَا صَحَّ أَنْ تَقَعَ ( عَن )

فِي مَوْقِعِهَا ، وَ ( عَن ) لَا يَصِحُّ وَقُوعُهَا فِي مَوْضِعِ اللَّامِ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ

بِمَعْنَاهَا ؟ ، وَقَوْلُ الْعَامَّةِ : قُلْتُ : عَنِّي كَذَا ، وَقُلْتُ : عَنْكَ كَذَا ، كَلَامٌ

تَبَطَّنُ لَا يَعْرِفُ لِلْعَرَبِ .<sup>(٧)</sup>

(١) سورة النحل : آية : ١٠٧ .

(٢) الكافية : ٢١٦ : " واللام للاختصاص ، والتعليل ، وزائدة ، وبمعنى عن مع القول ، وبمعنى الواو في القسم للتعجب " .

(٣) في ( ج ) : " القسم " .

(٤) هو أُمِّيَّة بن أبي عائد الهذلي ، وقيل : أبو ذؤيب الهذلي ، وقيل : مالك بن خالد الخناعي ، وقيل : عبد مناة الهذلي .

والشاهد في شرح أشعار الهذليين : ٢٢٧/١ ، والكتاب : ٤٩٧/٣ ،

والاصول لابن السراج : ٣٤٠/١ ، والجمل للزجاجي : ٧١ ، واللامات :

للزجاجي : ٨١ ، والمفصل : ٣٤٥ ، والخزانة : ٩٥/١٠ .

الحيد : اعوجاج يكون في قرن الوعل . والمشمخر : الجبل

الشامخ . والظيان : ياسمين البر . والاس : الريحان .

(٥) الكافية : ٢١٦ .

(٦) في ( ب ) : " عني " .

(٧) جاء في اللسان ( نبط ) ٤٣٢٦/٦ : " والنَّبِيطُ والنَّبَطُ كالحَبِيشِ والحَبَشِ

في التقدير : جبل ينزلون السَّوَادَ ، وفي المحكم ينزلون سواد العراق

وهم الانباط ، والنسب إليهم : تَبَطَّنُ " .

وقد تكون اللام بمعنى (إلى) كقولك : أسير لغروب الشمس<sup>(١)</sup>.

قوله : " ورب للتقليل<sup>(٢)</sup> " .

أي : بالنسبة إلى ( كم ) ؛ لأن المقصود بالمفرد بعدها مفرد ولا بد .

قوله : " موصوفة على الأصح " .

الأصح أن الوصف غير لازم واستشهد سيبويه على ذلك بقوله :<sup>(٣)</sup>

\* فَيَأْرُبُ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ \*<sup>(٤)</sup>

والواو لاتراد هنا حتى يجعل ( ليس له أب ) صفة فتعين أن يكون

الجار والمجرور بعدها ليس موصوفاً .

قوله : " [ وفعلها ] ماضي محذوف غالباً " .<sup>(٥)</sup>

أي : وقد يكون مستقبلاً كقولك : رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاك<sup>(٦)</sup> .

قوله : " وقد تدخل على مضمَر " إلى آخره .

(١) " أسير " ساقط من ( ج ) .

(٢) الكافية : ٢١٧ : " ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الأصح وفعلها ماضي محذوف غالباً وقد تدخل على مضمَر مبهم مميز بنكرة منصوبة " .

(٣) نُسب إلى رجلٍ من أزدِ السراة ، وقيل : لعمرُو الجنبى ، وعجَز البيت :

\* وذى ولد لم يَلِدْهُ أَبَوَانِ \*

وهو من شواهد الكتاب : ٣٦٦/٢ ، والخصائص : ٣٢٣/٢ ، وشرح

المفصل : ١٢٣/٩ ، ١٢٦ ، ورصف المبانى : ٢٦٦ ، والمغنى : ١٨١ ،

والخزانة : ٣٨١/٩ .

ويروى : " عجت لمولود " ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وليس له أب : أراد عيسى . ولم يَلِدْهُ أَبَوَانِ : أراد آدم عليه

السلام .

(٤) الكافية : ٢١٧ .

(٥) فى الاصل و ( ب ) : " وفعله " ، وما أثبتته من ( ج ) .

(٦) فى ب : " ذلك " .

(١) آى : على ضمير غائب ملازم للإفراد والتذكير وجوباً عند البصريين  
(٢) كقول الشاعر :

(٣) وَاِهْ رَأَبْتُ وَشِيكَا صَدَعَ أَعْظَمُهُ  
وَرَبُّهُ عَطِبَا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

وتقول : رَبُّهُ رَجُلًا وهذا الضمير نكرة وهو من النوادر .  
(٤) قوله : " خلافاً للكوفيين " .

آى : فَإِنَّهُمْ يَجِيزُونَ المطابقة ، لا أَنَّهُمْ يوجِبُونَهَا ؛ لِأَنَّ إِفْرَادَ الضَّمِيرِ  
وتذكيره مُجْمَعٌ / على جوازه وَإِنْ لَمْ يَطْبِقِ المميّزَ وكلامه مشعرٌ بوجوبها  
فَيُقَالُ على الاتِّفَاقِ : رَبُّهُ رَجُلَيْنِ ، وَرَجُلًا ، وعند الكوفيين خاصة رَبُّهُمْ رَجُلًا  
رَجُلَيْنِ ، وَرَبَّهُم رَجُلًا ، وَرَبُّهَا امْرَأَةٌ ، وشبهه .  
(٦) قوله : " وتلحقها ( ما ) فتدخل على الجمل " .

- 
- (١) ينظر الأصول : ٤١٩/١ ، ٤٢٢ ، والأزهية : ٢٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/٨ ، وشرح الكافية للرضى : ٣١٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٩٤/٢ ، والجنى الدانى : ٤٤٩ .
- (٢) لم أقف على اسمه ، والبيت فى شرح الكافية الشافية : ٧٩٤/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٣٥٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١٢/٢ ، والمقاصد النحوية : ٢٥٧/٣ ، والهمع : ١٨٠/٤ .
- (٣) فى ب : " رأيت " .
- (٤) الكافية : ٢١٧ .
- (٥) ينظر الأصول لابن السراج : ٤١٩/١ ، ٤٢٢ ، والأزهية : ٢٦١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٨/٨ ، وشرح الكافية للرضى : ٣١٥/٢ ، والجنى الدانى : ٤٤٩ .
- (٦) الكافية : ٢١٧ : " والضمير مفرد مذكر خلافاً للكوفيين فى مطابقة التمييز وتلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة " .

آى : الفعلية خاصة دون الاسمية ، وتأول الشيخ أبو على قول الشاعر :  
رَبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ<sup>(١)</sup>

وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ<sup>(٢)</sup>  
(٣) قال : ما : نكرة بمعنى : شيء . والجامل : خبر مبتدأ محذوف تقديره : رَبَّ شَيْءٍ هو الجامل . والجامل : هو ذو الجمال ، المؤبَّلُ : الكثير الإبل ، والعناجيجُ : الخيل الجياد ، والمِهَارُ : جمع مُهر .  
وَأَمَّا وَاو ( رَبَّ ) فليست حرف جر بنفسيها ؛ ولذلك لم يَعْدها سيبويه<sup>(٥)</sup> منها وَإِنَّمَا يُجَرُّ بِإِضْمَارِ ( رَبَّ ) كقول امرئ القيس :  
وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرخَى سُدُوكَهُ<sup>(٦)</sup>  
عَلَى بَأْنَوَاعِ الْهَمُومِ لِيَبْتَلِي<sup>(٧)</sup>

ومنه قول روبة :

\* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ \*

(١) هو أبو دؤاد الأيادي ، قيل : اسمه جارية بن الحجاج ، وقيل : حنظلة ابن الشرقى ، شاعر جاهلى .

أخباره فى الشعر والشعراء : ٢٣٧/١ ، والخزانة : ٥٩٠/٩ .  
والبيت فى الأزهية : ٢٧٥ ، والمفصل : ٢٧٨ ، وأمالى ابــــن الشجرى : ٢٤٣/٢ ، وشرح التسهيل : ٤٤٤/٢ ، ورف المبانى : ٢٧٠ ،  
(٢) فى ج : " المؤبَّل " وقال :  
(٣) فى ب و ح : " وقال " .  
(٤-٤) ساقط من ( ج ) .

(٥) قال سيبويه فى الكتاب ١٠٦/١ : " وبلد ، تريد : ورَبَّ بلد " فسيبويه يرى بأنَّ الجرَّ فى هذا المثال وماشابهه يكون بإِضْمَارِ ( رَبَّ ) ينظر الكتاب : ٢٦٣/١ ، ١٦٣/٢ ، ٩/٣ ، ١٠٤ ، ١٢٨ ، ٤٩٨ .

(٦) البيت فى ديوانه : ١٨ ، وشرح المعلقات السبع للزوزنى : ٣٧ ، وشرح الكافية الشاقية : ٨٢١/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٣٧٧ ، والمغنى : ٤٧٣ ، والخزانة ( عرضاً ) ٣٢٦/٢ ، ٢٧١/٣ .

(٧) هو روبة بن العجاج ، والبيت فى ديوانه : ١٠٤ ، والكتاب : ٢١٠/٤ ، والإيضاح العضى لآبى على : ٢٥٤/١ ، والخصائص : ٢٢٨/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٢٠ والمحتسب : ٨٦/١ ، والمنصف : ٣/٢ ، ٣٠٨ ، والمغنى : ١٧٣ ، والخزانة : ٢٥/١٠ .

القُتْمَةُ : الغبرة . والأعماق : جمع عمق وهو ما بعد مــــن أطراف المفاوز . والمخترق : الشق واستعمل فى قطع المفازة ويعنى به جوف الفلاة .

أَيَّ : مسود النواحي . (١) وهذه الواو عاطفة على كلام مضمر في النفس  
بدليل مجيئها بالفاء العاطفة أيضاً ، لكن مجيئ الفاء بدلها أقل منها  
في الكلام كقول الشاعر : (٢)

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَ عَيْنِي

نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ  
وتجبيء بدلها ( بَلْ ) أقل منها في الكلام كقول الشاعر الرَّاجِزُ : (٥)

- (١) في ( ب ) و ( ج ) : " مظلّم " .  
(٢) " كلام " ساقط من ( ج ) .  
(٣) " العاطفة " ساقط من ( ج ) .  
(٤) هو الْمُتَنَحِّلُ الهذلي ، واسمه : مالك بن عمرو ، وقيل : ابن عويمر بن  
عثمان بن سويد .

أخباره في الشعر والشعراء : ٦٥٩/٢ ، والمؤتلف : ١٧٨ ، والأغاني  
: ٩٢/٢٤ .

والبيت في شرح أشعار الهذليين : ١٢٦٧/٣ ، وأمالى ابن الشجري  
: ٣٦٦/١ ، والمرتل لابن الخشاب : ٢٢٥ ، والإنصاف : ٣٨٠/١ ، وشرح  
ابن يعيش على المفصل : ١١٨/٢ .

- الخور : جمع حوراء ، وهي شديدة سواد العين مع بياضها .  
عين : جمع عيناء ، وهي الواسعة العين . المروط : جمع مرط ، وهو  
الكساء من صوف أو خز ، الرياط : كل ثوب لين رقيق .  
(٥) " الشاعر " ساقط من ( ج ) ، وهو روبة بن العجاج .  
والبيت في ديوانه : ١٥٠ ، وفيه تركيب فهو في الديوان :

واعتلَّ أديان الصبا ودجمه  
بل بليء ملء الفجاج قتمه  
ولايشترى كتانه وجهرمه

يحتاب ضحاح السراب أكمه

- وهو من شواهد الإيضاح العضدي : ١٢٦/١ ، والمخصص : ١٠٢/١٦ ،  
وأمالى ابن الشجري : ١٤٤/١ ، والإنصاف : ٥٢٩/٢ ، وشرح الكافية  
الشافية : ٨٢٢/٢ ، ورفف المبانى : ٢٣٢ ، ومغنى اللبيب : ١٥٢ ، وشرح  
ابن عقيل : ٣٧/٢ .  
الفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع . والقَتَامُ : الغبار .  
والجهرم : البساط .

(١) (٢) بَلْ بِلْدِ مَلَأَ الْأَكَامَ قَتَمَهُ  
لَا يَشْتَرِي كِتَانَهُ وَجَهْرَهُ

(٤) وَقَدْ تَضَمَّرَ (رَبِّ) فَتَجَرَّ وَلَا شَيْءَ قَبْلَهَا وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ الْجَمِيعِ كَقَوْلِهِ

رَسَمِ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي طَلَلٍ

كَدَتْ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

(٥) (٦) قَوْلُهُ فِي الْوَاوِ : " لَغَيْرِ السَّوَالِ " .

أَيَّ : الطَّلَبِ .

" وَالتَّاءُ مَخْتَصَةٌ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى " . /

(٧) وَرَوَى الْأَخْفَشُ : ( تَرَبَّ الْكَعْبَةُ ) دُونَ غَيْرِهَا .

(٨) قَوْلُهُ : " وَالْبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا " .

كَانَ الْأَجُودُ : وَتَدَخَّلُ الْبَاءُ عَلَى الْجَمِيعِ .

(١) فِي ب : " بَعْدَ " وَفِي ج : " مِثْلَ " .

(٢) فِي ج : " الْفَجَاجِ " .

(٣) فِي ج : " لَا يَسْتَوِي " .

(٤) هَذَا الشَّاهِدُ لَجَمِيلِ بَشِينَةٍ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ٨٤ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٨٥/١

وَسَرِ الصَّنَاعَةِ : ١٣٣/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٣٧٨/١ ، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ لِابْنِ يَعْيشَ :

٥٢/٨ ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي : ٢٣٣ ، وَالْمَغْنَى : ١٦٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٠/١٠ .

وَيُرْوَى " الْغَدَاةُ " بِدَلِّ " الْحَيَاةِ " .

(٥) الْكَافِيَةُ : ٢١٨ : " وَوَاوُ الْقِسْمِ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ لَغَيْرِ السَّوَالِ مَخْتَصَةٌ

بِالظَّاهِرِ ، وَالتَّاءُ مِثْلُهَا مَخْتَصَةٌ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى . وَالْبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا فَبِالْ

الْجَمِيعِ " .

(٦-٦) الْعِبَارَةُ فِي ( ج ) : " فِي الْوَاوِ لَشَرْطَيْنِ وَلِغَيْرِ السَّوَالِ " .

(٧) يَنْظُرُ شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٣٣٤/٢ ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي : ٢٤٧ ، وَالْمَغْنَى

: ١٥٧ .

(٨) فِي ( ج ) : " مِنْهَا " .

(٩) " كَانَ " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) .

(١) ف ( أعم ) أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ ولم يشترك الثلاثة في التعميم .  
(٢) قوله : " وحروف النفي " .

ليس على عموميه ؛ بل لا يتلقى من حروف النفي إلا ب ( ما ) ، و ( لا )  
و ( إن ) فقط . فلا يُقَالُ : والله لن يقوم ، أو لم يَقمَ زيد .  
(٤) " وحذف جوابه إذا اعترض أو تقدمه ما يدل عليه " .

لِلْعَلَمِ به مثل : لَا كُرْمَنَكَ وَاللَّهِ .  
(٥) قوله : " و ( على ) للاستعلاء " .

(٦) والاستعلاء قد يكون حسيًا مثل : زيدٌ على الفرس ، ويكون معنويًا مثل  
(٧) : اعتمد على الله تعالى ، وهذا الفعل ، أو القول عليك ، أي : كَانَ الْفَعْلُ  
أو الْقَوْلُ كَالْمُعْتَمِدِ الْمُسْتَعْلَى الْمَحْمُولِ عَلَى فَاعِلِهِ ، وَكَأَنَّ فَاعِلَهُ كَالْحَامِلِ  
له .

(٨) قوله : " ويكونان اسمين " .

(٩) أَمَّا ( عَنْ ) فكَقَوْلُهُ :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَنَّ عَلَاءَ بِهِمْ

مَنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلَ

(١) في ( ب ) و ( ج ) : لِأَنَّ أَعْمَ " .  
(٢) في ب و ج : " تعميم " .

(٣) في الكافية : ٢١٨ : " ويتلقى القسم باللام ، وإنَّ وحرف النفي ، ويحذف جوابه  
إذا اعترض أو تقدمه ما يدل عليه " .

(٤) في الكافية : ٢١٨ : " ويحذف " .

(٥) الكافية : ٢١٨ : " وعلى للاستعلاء ، وقد يكونان اسمين بدخول من عليهما " .

(٦) الواو ساقطه من ( ج ) .

(٧) في ( ج ) : " أو معنويًا " .

(٨) الكافية : ٢١٨

(٩) هو : القطامي ، والبيت في ديوانه : ٢٨ ، وجمل الزجاجي : ٦٠ والمحكم

: ٤٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤١/٨ ، والمقرب لابن عصفور :

١٩٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٦/١ ، ورف المبانى : ٤٢٩ .





أَيُّ : عَنِّي ، وَالثَّانِي كَقَوْلِ الْآخَرِ :  
 لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَبِّ  
 عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَخْزُونِي  
 أَيُّ : ( عَلَى ) ، وَمَعْنَى " لَاهِ " : إِلَهٍ .  
 (٢) (٣) (٣) قوله : " وَالْكَافُ زَائِدَةٌ ... " .  
 (٤) مثل [ قول الشاعر ] :

\* وَصَالِيَاتُ كَكَمَا يُؤَثِّفِينَ \*

(١) هُوَ ذُو الْأَصْبَعِ الْعَدَوَانِي ، وَاسْمُهُ : حُرْثَانُ بْنُ عَدَوَانَ بْنِ عَمْرٍو ، شَاعِرٌ  
 جَاهِلِيٌّ ، عَمَرَ دَهْرًا ، وَقِيلَ لَهُ ذُو الْأَصْبَعِ ، لِأَنَّهُ أَفْعَى نَهْشَتِ إِبْهَامَ  
 رَجُلِهِ فَقَطَعَهَا .

أَخْبَارُهُ فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ : ٧٠٨/٢ ، وَالْمَوْتَلَفُ : ١١٨ ، وَالْخَزَانَةُ  
 : ٢٨٤/٥ .

وَالْبَيْتُ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ : ١٦٠ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٨٨/٢ ، وَأَمَالِي  
 الْمُرْتَضَى : ٢٥٢/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١٣/٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ٣٩٤/١ ،  
 وَرِصْفُ الْمِبَانِي : ٣٢٧ ، ٤٣١ ، وَالْمَغْنَى : ١٩٦ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٧٣/٧ .  
 الدِّيَّانُ : الْقَيِّمُ بِالْأَمْرِ الْمُجَازِي عَلَيْهِ . تَخْزُونِي : تَسُوْسِنِي وَتَقْهَرُنِي .  
 (٢) الْكَافِيَّةُ : " وَالْكَافُ الْمُتَشَبِّهِ ، وَزَائِدَةٌ ، وَقَدْ تَكُونُ اسْمًا ، وَتَخْتَصُّصُ  
 بِالظَّاهِرِ " .

(٣-٣) فِي ( ج ) : " فِي الْكَافِ وَزَائِدَةٌ " .  
 (٤) زِيَادَةٌ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) . وَالشَّاعِرُ هُوَ : خَطَّامُ بْنُ نَصْرِ بْنِ رِيَّاحٍ مِنْ  
 بَنِي مَجَاشِعٍ .

أَخْبَارُهُ فِي الْمَوْتَلَفِ : ١١٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣١٨/٢ .  
 وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٣٢/١ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٩٥/٢ ، ١٤٠/٤ ،  
 وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ : ٤٩ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣٦٨/٢ ، وَالْمِنْصَفُ : ١٩٢/١ ،  
 وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ : ٢٨٢/١ ، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ لِلْقِرَازِ : ١٤٥ ،  
 وَالْخَزَانَةُ : ٣١٣/٢ .  
 وَالصَّالِيَّاتُ : أَشَافَى الْقَدْرِ . كَكَمَا يُؤَثِّفِينَ : كَمَثَلِ حَالِهَا إِذَا  
 أَثْفَيْتِ .

(١)  
وكقوله

(٢)

\* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْق \*  
(٣) (٤)

آي : فِيهَا الْمَقْقُ وَهُوَ الطُّولُ . فَرَسَ أَمَقُّ / آي : طَوِيلٌ ، آي : طَوِيلٌ  
الظَّهَرُ ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : \* لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ \* : إِنْ الْكَافَ زَائِدَةٌ  
وَالْأَجُودُ خِلَافُهُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى : لَيْسَ كَذَاتِهِ شَيْءٌ فَهُوَ كَقَوْلِكَ : مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ  
كَذَا ، آي : أَنْتَ لَا تَفْعَلُهُ .

قُلْتُ : وَقَالَ شَيْخِي تَقَى الدِّينَ مَتَعَ (٦) (٧) (٨) اللَّهُ بِبَقَائِهِ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ  
التَّقْدِيرُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، لِأَنَّ الْمَثَلَ ، وَالْمِثْلَ بِمَعْنَى : كَالشَّيْءِ ، وَالشَّيْءِ  
وَالْمِثْلُ بِمَعْنَى : الصِّفَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : \* مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ \* (٨)  
آي : صِفَةُ الْجَنَّةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) هُوَ رُؤْيَا بَنِ الْعِجَاجِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٠٦ ، وَقَبْلَهُ :  
\* قُبَّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَكَوَقْ \*

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضَبِ : ٤١٨/٤ ، وَالْأَمُولُ لَابِنِ السَّرَاجِ : ٢٩٥/١ ،  
وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرُّمَانِيِّ : ٥٠ ، وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ لَابِنِ جَنِي : ٢٩٢/١ ،  
وَالْإِنْصَافُ : ٢٩٩/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٧٧/١٠ .  
هَذَا الْبَيْتُ ضَمِنَ قَصِيدَةً طَوِيلَةً يَصِفُ الشَّاعِرُ فِيهَا حِمَارَ الْوَحْشِ .

(٢) فِي ب : " الْأَقْرَاءُ " .

(٣) بَعْدَهَا فِي ( ج ) : " يُقَالُ " .

(٤) جَاءَ فِي اللِّسَانِ ( مَقْق ) ٤٢٤٤/٦ : " الْمَقْقُ : الطُّولُ عَامَةً ، وَقِيلَ :  
هُوَ الطُّولُ الْفَاحِشُ فِي دَقَّةِ ٠٠٠ وَفَرَسَ أَمَقُّ : بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْفُرُوجِ طَوِيلٌ  
بَيِّنٌ الْمَقْقُ " .

(٥) سُورَةُ الشُّورَى : آيَةُ : ١١ .

(٦) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ رَزِينَ بْنِ مُوسَى الْعَامِرِيِّ الْحَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ .  
كَانَ إِمَامًا فِي التَّفْسِيرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ ، وَعِلْمُ الْبَيَانِ  
قَدِمَ إِلَى دِمَشْقَ وَاشْتَغَلَ بِهَا وَبِحَلْبَ وَلَى تَدْرِيسَ الْمَدْرَسَةِ الشَّامِيَّةِ بِظَاهِرِ  
دِمَشْقَ ، ثُمَّ سَافَرَ إِلَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ فَوَلَّى الْإِعَادَةَ بِمَدْرَسَةِ الشَّافِعِيِّ  
كَانَتْ وَلَدَتْهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتْمِائَةِ بِحِمَاةٍ وَتَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ثَمَانِيَيْنِ  
وَسِتْمِائَةِ .

====

- (١) قوله : " وتكونُ اسماً " .  
 (٢) مجيئها اسمية أكثر من الزائدة في الكلام ، منه قول الشاعر :  
 صرمت ولم أصرمكم وكصارم  
 فتى قد طوى كشحا وأب ليذهبا  
 (٤) أب أي : عزم ، ومنه :  
 وسطه كاليراع أو سرج المجد  
 دَل طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يَنْيِرُ  
 (٥)

====

- أخباره في : مشيخة ابن جماعة : ٤٨٨/٢ - ٤٩٠ ، والوافي بالوفيات :  
 ١٨/٣ ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي : ٤٦/٨ ، والبداية  
 والنهاية : ٢٦٩/١٣ .  
 (٧-٧) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
 (٨) سورة الرعد : آية : ٣٥ .  
 .....  
 (١) الكافية : ٢١٨ .  
 (٢-٢) ساقط من ( ج ) .  
 (٣) هو الاعمش ، ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ١١٥ ، والشطر  
 الثاني في المسائل العقدية : ٢٠٨ ، والبيت بتمامه في اللسان  
 (أب) : ٣/١ ، والمساعد : ١٠٢/٤ .  
 ويروى : " أخ قد طوى " .  
 (٤) جاء في اللسان : ( أب ) ٣/١ : " وأب للسير يثب ويؤب أباً وأبيباً  
 وآبابة : تهيأ للذهاب وتجهز " .  
 (٥) الشاهد لعدي بن زيد في ديوانه : ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية :  
 ٩٣٥/٢ ، واللسان ( وسط ) ٤٨٣٢/٦ ، والهمع : ١٥٧/٣ .  
 الشاعر هنا يصف سحاباً ذا برق .  
 واليراع : ذباب يطير بالليل كأنه نار . والمجدل : القصر .

(١)  
ومنه :

\* تضحك عن كالبَرْدِ الْمُنْهَمِّ \*  
وَقَدْ تَدْخُلُ الْكَافُ عَلَى الصَّمَاثِرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ حَمَارًا وَحْشِيًّا وَأَتْنَا :  
وَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَاءَ \_\_\_\_\_ لَا  
كَهُ وَلَا كَهْنٍ إِلَّا حَاطَ \_\_\_\_\_ لَا  
وُسْمِعَ مِنَ الْعَرَبِ : ( مَا أَنَا كَأَنْتَ ) (٣) ، و ( لَأَنَا كَأَيَّاكَ ) (٤) .

(١) هذا الشاهد للعجاج ، وهو عبدُ اللهِ بن رُوَيْة من بنى مالك ، وكان يُكْنَى أبا الشعثاء ، لقي أبا هريرة وسمع منه بعض الأحاديث .  
أخبره في الشعر والشعراء : ٥٩١/٢ ، والمؤتلف : ١٢١ ، والخزانة : ٨٩/١ .

والبيت في ملحقات ديوانه : ٨٣ ، وقبله :  
بَيْضُ ثَلَاثٍ كَنَعَا جُ \_\_\_\_\_ م  
وهو من شواهد أسرار العربية : ٢٥٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٢/٨ ، ٤٤ ،  
والمغني : ٢٣٩ ، والهمع : ١٩٧/٤ ، والخزانة : ١٦٦/١٠ .  
البَرْدُ : حُبُّ الغمام ، وَيُسَمَّى : حُبُّ المزن . والمنهم : الذائب  
(٢) هو رُوَيْة بن العجاج ، والبيتان في ديوانه : ١٢٨ ، ونسبهما سيبويه  
في الكتاب : ٣٨٤/٢ إلى العجاج وليس في ديوانه ، وهما في مايجوز  
للشاعر في الضرورة للقزاز : ٣٤٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٩١/٢  
ورصف المباني : ٢٨٠ ، وشرح ابن عقيل : ١٤/٢ ، والمقاصد النحوية :  
٢٥٦/٣ ، والخزانة : ١٩٥/١٠ .  
ويروى : " فلا ترى " .

والبعل : الزوج . الحلائل : جمع حليلة ، وهي الزوجة . والحائل  
: المانع من التزويج ، يعنى حمار الوحش فهو يمنع أنشاء من حمار  
آخر .  
(٤،٣) ينظر : الإنصاف : ٦٩٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٢/٣ ، وشرح  
الكافية الشافية : ٤٦٥/١ ، ٧٨٨/٢ ، والخزانة : ١٩٤/١٠ .  
وفي ( ج ) العبارة هكذا : " ولأنت كَأَنَا " .

(١) وأنشد الكسائي :

فَأَحْسَنُ وَأَجْمَلُ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ

ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسُرْ كَيْيَاكَ أَسِيرُ

فَادْخُلُوهَا عَلَى ضَمِيرِي الرَّفْعِ ، وَالنَّصْبِ .

وقد تكونُ الكافُ حرفَ تعليلٍ ، إمَّا مقرونةً بـ ( ما ) كقوله تعالى :

\* وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ \* (٢) آي : لِهْدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ ، وكذلك : \* كَمَا

عَلَّمَكُمْ \* آي : لِتَعْلِيمِهِ إِيَّاكُمْ . أَوَّلًا مقرونةً بـ ( ما ) كقوله تعالى :

\* وَيَكَاَنُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ \* (٤) وَي : اسمُ فعلٍ لِلتَّعَجُّبِ ، آي : أَتَعَجَّبُ

لَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ ، وكذلك : \* وَيَكَاَنُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ \* (٥) آي : أَعْجَبُ

لَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ .

(٦)

قوله في ( منذ ) : " للابتداء في الماضي .

مثل : مُذَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

" والظرفية في الحاضر " .

أ/٦٧

مثل : مُذَّ شَهْرِنَا ، آي : في / هذا الشَّهْرِ .

فلو رُفِعَ مابعدَهُمَا كَانَا اسمين كما تقدَّم في الظروفِ . (٧)

قوله : " وَحَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا " . (٨)

آي : إِذَا جُرَّ بِهَا ، فلو نُصِبَ مابعدَهَا كَانَتْ أَفْعَالًا .

(١) البيت في مجالس شعلب : ١٣٣/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن :

٣٣٦ ، والهمع : ١٩٧/٤ ، والخزانة : ١٩٤/١٠ .

ويروى : " فَأَجْمَلُ وَأَحْسَنُ " .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٩٨ .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٣٩ .

(٤) سورة القصص : آية : ٨٢ .

(٥) سورة القصص : آية : ٨٢ .

(٦) الكافية : ٢١٨ : " ومذ ومنذ للابتداء في الزمان الماضي ، والظرفية في الحاضر " .

(٧) ينظر ص : ٢٨١ .

(٨) الكافية : ٢١٩ .

وفاته (متى) فى لغة هذيل، فإنهم يجرون بها بمعنى: (من) كقول شاعرهم:

شربن بماء البحر حتى ترفعت  
متى لجج خضر لهن نثيـج  
أى: من لجج.

و (لعل) - أيضا - فى لغة عقيل كقول شاعرهم:

لعل الله يمكننى عليها

جهاراً من زهير أو أسيد  
قلت: قد أشار الشيخ أبو عمرو إلى (لعل) فى قوله عند ذكرها مع أخواتها: "وشد الجربها".

و - أيضا - (كى) إذا دخلت على (ما) الاستفهامية، أو (ما) أو (أن) المصدريتين كقولهم: كيـمه، أى: لم، ومنه قول الشاعر:

\* كيما يضرب وينفـع \*  
و \* كيما أن تغرب وتخدعـا \*

وقد تقدم البيتان فى نواصب الفعل.

و - أيضا - (لولا) الواقع بعدها الضمير المتصل، مثل:

لولاك، ولولاه فإنه عند سيبويه حرف جر (٧).

(١) ينظر أمالي ابن الشجري: ٢٧٠/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٨٤/٢، والخزانة: ٩٧/٧.

(٢) سبق تخريجه ص: ٣٩٦.

(٣) ينظر معاني الحروف للرماني: ١٢٥، وسر الصناعة لابن جني: ٤٠٧/١، وشرح الكافية الشافية: ٧٨٣/٢، ورف المبانى: ٤٣٦، والمغنى: ٣٧٧، وشرح ابن عقيل: ٤/٢.

(٤) هو خالد بن جعفر بن كلاب، شاعر جاهلي.

أخباره فى الأغاني: ٩٩/١١، والخزانة: ٤٤٤/١٠.

والبيت فى معاني القرآن للأخفش: ٣٠٥/١، وسر الصناعة لابن جني: ٤٠٧/١، والوحشيات: ١٠١، وأمالي المرتضى: ٢١٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٧٨٣/٢، والخزانة: ٤٣٨/١٠.

وزهير هو ابن جذيمة بن رواح العبسي، وأسيد هو أخو زهير.

(٥) سبق تخريجه ينظر ص: ٣٤٠.

(٦) سبق فى ص: ٣٤٠.

(٧) قال سيبويه فى الكتاب ٣٧٣/٢: "وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع".

(١) إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

(٢) قال : في ( إِنَّ ) وأخواتها : " لها صدرُ الكلام " .  
( لَعَلَّ ) لاتقعُ غالباً صدرَ الكلام ولم يُعدَّ سيبويه ، والمبـ (٤)  
خمسـ (٣) وجعلـا المفتوحة فرعاً من المكسورة ، لأنَّ أصلها المكسورة وإنمـ  
فـتحتـ لعارض .

(٥) قوله : " فتُلغى على الألفـ " .  
هذا في غير ( لَيْتَ ) وفيها وجهان متقابلان ، والفرق أنَّ اختصاصها  
بالأسماء لا يزول بـ ( ما ) بخلافهـ فإنَّ اختصاصهـ بالأسماء يزول بـ ( ما ) .  
قوله : " فتدخل حينئذٍ على الأفعال " . (٦)  
( لَيْتَ ) لاتدخلُ على الفعل بلحقـ ( ما ) فلا يُقال : لَيْتَما قام زيدٌ  
ولذلك قلنا : إِنَّ اختصاصها بالأسماء لا يزول . (٧)  
قوله : " وَأَنَّ مع جملتها في حكم / المفرد " . (٨)

٦٧/ب

(١-١) ساقط من (ب) و (ج) .  
(٢) الكافية : ٢٢٠ : " إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَانَ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ : لها صدر الكلام  
..... وتلحقها ما فتلغى على الألفـ وتدخل حينئذٍ على الأفعال " .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١٣١/٢ : " هذا باب الحروف الخمسة التي  
تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده " .  
(٤) وقال المبرد في المقتضب ١٠٧/٤ : " هذا باب الألفـ الخمسة المشبهة  
بالأفعال " .

(٥) الكافية : ٢٢٠ .  
(٦) إِذَا دخلت ( ما ) على ( لَيْتَ ) جاز الإعمال والإلغاء إِلَّا أَنَّ الإلغاء  
أكثر .

ينظر : الكتاب : ١٣٧/٢ ، والإيضاح العضدي : ١٢٧ ، والمقصد  
للجرجاني : ٤٦٨/١ ، وشرح الرضى على الكافية : ٣٤٨/٢ .  
(٧-٧) ساقط من ( ج ) .

(٨) الكافية : ٢٢٠ .  
(٩) الكافية : ٢٢٠ : " وَأَنَّ مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسـ  
في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد " .

- (١) ليس ذلك مطلقاً؛ بل تكون في مواضع في حكم المفرد من وجهٍ ، وفي حكم الجملة من وجهٍ ، مثل : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَإِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَفْرَدِ باعتبار التَّقدير ، وفي حكم الجملة باعتبار الموضع .
- (٢) قوله : " وَمِنْ شَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجَمْلِ " .  
( عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ) كذلك وهي مفتوحة .
- (٣) قوله : " والفتح في موضع المفرد " .
- عَلِمْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ يَجِبُ الْكَسْرُ فِيهِ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ مَفْرَدٍ .
- (٤) قوله : " فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً " .
- (٥) آي : ابْتِدَاءُ الْجُمْلَةِ ، وَلِذَلِكَ لَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّنْبِيهِ لَمْ يَضُرْ .
- (٦) قوله : " وبعد القول " .
- هَذَا إِذَا كَانَ مُحْكِيًا بِهَا فَإِنَّكَ تَقُولُ : ( أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ) وهي مفتوحة إِذَا لَمْ تَقْصِدْ حِكَايَةَ الْقَوْلِ .
- " وبعد الموصول " .
- كقوله تعالى : \* مَا إِنْ مَفَاتِحِهِ لَتَنُوءَ \* (٨) وَجَاءَ الَّذِي إِنَّهُ لَكَرِيمٌ .
- وَمِنْ مَظَانِّ الْمَكْسُورَةِ : الْوَاقِعَةُ مَوْضِعَ الْحَالِ كقوله تعالى : \* إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ \* (٩)
- وَالوَاقِعَةُ جَوَابًا لِقِسْمٍ مِثْلُ : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا مَنْطِقٌ .

(١) " مواضع في " مبتور من الأصل .

(٢) الكافية : ٢٢٠ .

(٣) الكافية : ٢٢٠ .

(٤) الكافية : ٢٢٠ : " فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً ، وبعد القول ، وبعد الموصول " .

(٥) " ابْتِدَاءً " ساقط من ( ج ) .

(٦) في ( ب ) : " وكذلك " .

(٧) الكافية : ٢٢٠ .

(٨) سورة القصص : آية : ٧٦ .

(٩) سورة الفرقان : آية : ٢٠ .



(١) قوله : " وَفَتَحَتْ فاعله " (٢) إلى آخره .

في نسبة الفاعلية ، والمفعولية ، والابتداء ، والإضافة إليها مناقشة لفظية فإنَّ الفاعلَ هي وما دخلت عليه وكذلك البواقى . والمضامفُ إليها مثل : زرتك رجاءً أنك تُكرِّمُنِي ، أي : رجاءً إكرامك إياي . قوله : " ولو أنك ؛ لآنته فاعلٌ " (٤) .

مذهبُ سيويه أنَّ الواقعةَ بعد ( لو ) ومِلَّتِها مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ كالواقع بعد ( لولا ) ؛ لَكِنْ لا يكونُ المبتدأُ بعدها إلا ( أن ) ومِلَّتِها بخلاف ( لو لا ) .

(٦) قوله : " جاز الأمران مثل : مَنْ يُكْرِمُنِي فَيَأْتِي أَكْرَمُهُ " .

شرطه أن تكون أداة الشرط اسماً فلو كانت حرفاً لم يجر الوجهان .

والفصح من الوجهين الكسر إذا جاز الكسر ، قال الله تعالى :

\* وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَيْنَ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ \* (٧)

وَأَمَّا الذى بعد ( إذا ) للمفاجأة فالكسر أيضاً هو الوجود ؛ لأنَّ كلَّ

ما جاء فى كتاب الله تعالى منه / فبعده [ الجزاء ] بـ ( أن ) [ المكسورة ] (١٤) (١٣) (١٢) (١١) (١٠) (٩) (٨) ٢/٦٨

أولى ؛ لأنَّك إذا فتحت قدَّرتَ بعدها المفرد ، وإذا كسرت قدَّرتَ بعدها

الجملة .

(١) الكافية : ٢٢١ : " وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافاً إليها " .

(٢) بعدها في (ج) : " ومفعوله إلى آخره " .

(٣) في ب : " دخل " .

(٤) الكافية : ٢٢١ : " وقالوا (لولا أنك) لأنه مبتدأ (ولو أنك) لأنه فاعلٌ " .

(٥) في ب : " لأنه اسم فاعلٌ " .

(٦) الكافية : ٢٢١ : " فإنَّ جاز التقديران جاز الأمران مثل (من يكرمني فإتي أكرمه) ....

و ..... إذا أتته عبد القفا واللهازم وشبهه ، ولذلك جاز اعطف على اسم

المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة مثل : (إنَّ زيكا قائم وعمر) .

(٧) سورة الجن : آية : ٢٣ .

(٨) في (ج) : " التي " . (٩) " وهو " ساقط من (ج) .

(١٠) بعدها في (ب) : " منهما " . (١١) " منه " ساقط من ب .

(١٢) في (ج) : " فبعد " . (١٣) في الأصل : " الجزان " وفي ج " الجرائن " .

والمثبت من ب .

(١٤) في الأصل : " أنه " وما أثبتته من ب و ج .

فمجيئ الجملة دال على الكسر ومرجح له ، قال الله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (١) ، ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ (٢) ، ﴿ فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ (٣) في أشباه ذلك .

(٤) قوله : " ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً " .  
نحو : إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ وَرَسُولُهُ .

" أو حكماً " .

(٥) علمت أن زيداً منطلقاً وعمرو ، لاقتضاء ( علمت ) مفعولين هما في

الأصل جملة .

(٦) قوله : " دون المفتوحة " .

فيه نظر ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (٧) معطوف على قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ ﴾ (٨) أي : ولأن هذه أمتكم وأنا ربكم فاتقون ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْ اللَّهَ بِرِئَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ ﴾ (٩) في أحد تأويلات سيبويه . (١٠)

(١) سورة الروم : آية : ٣٦ .

(٢) سورة طه : آية : ٢٠ .

(٣) سورة الصافات : آية : ١٩ .

(٤) الكافية : ٢٢٢ .

(٥) في ج : " نحو علمت " .

(٦) الكافية : ٢٢٢ .

(٧) سورة المؤمنون : آية : ٥٢ .

(٨) سورة المؤمنون : آية : ٥٢ .

(٩) سورة التوبة : آية : ٣ .

(١٠) ينظر الكتاب : ٢٣٨/١ ، ١٤٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥١٣/١ .

(١) قوله : " بشرط مضي [ الخبر ] خلافاً للكوفيين " .  
 ووافقهم الاتخفش والمختار فيه مذهب البصريين : وقوله تعالى :  
 \* إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا \* (٥) الآية ، إلى : \* مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ \*  
 واليوم الآخر \* قال سيبويه : (٦) الخبر المذكور خبر الأول ، وخبر  
 الثاني المعطوف مقدر ، فإذا قلت : إن زيدا ، وعمرو قائم ، كأنك  
 قلت : إن زيدا قائم وعمرو كذلك . قال شيخنا : وعندى أن خبر الأول  
 محذوف ؛ لدلالة الثاني عليه ويجعل \* فلهم أجرهم \* خبراً لـ \* الَّذِينَ \*  
 هادوا \* دالاً على خبر : \* الَّذِينَ آمَنُوا \* التقدير : إِنَّ الَّذِينَ  
 آمَنُوا لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَالَّذِينَ هَادُوا إِلَى آخِرِهِ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ  
 (٨) ومن هذا الباب قول الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا  
 عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

(١) الكافية : ٢٢٢ : ويشترط مضي الخبر لفظاً أو حكماً خلافاً للكوفيين ، ولا أثر لكونه  
 مبنياً خلافاً للمبرد والكسائي في مثل : إِنَّكَ وَزِيدٌ ذَاهِبَانٌ .

(٢) في الأصل : " المخبر " ، وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .  
 (٣) ينظر في هذه المسألة الإنصاف : ١٨٥/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل :  
 ٦٩/٨ ، وشرح الرضى على الكافية : ٣٥٤/٢ ، وشرح الكافية  
 الشافية : ٥١٢/١ .  
 (٤) أى : فى عدم جواز العطف على موضع ( إِنَّ ) المكسورة قبل تمام  
 الخبر .

• ينظر الإنصاف : ١٨٥/١

(٥) سورة البقرة : آية : ٦٢ .

(٦) سورة البقرة : آية : ٦٢ .

(٧) الكتاب : ١٤٤/٢ .

(٨) هذا الشاهد نسبه سيبويه فى الكتاب : ٧٥/١ إلى قيس بن الخطيم  
 وهو فى ملحقات ديوانه : ١٧٣ ، ونسبه الفراء فى معانى القرآن :  
 ٣٦٣/٢ إلى المزار الأسدى ، ونسبه الأنبارى فى الإنصاف : ٩٥/١ إلى  
 درهم بن زيد الأنصارى ، ونسبه السيرافى فى شرح أبيات سيبويه :  
 ٢٧٩/١ إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصارى ، وهو بدون نسبة فى  
 المقتضب : ١١٢/٣ ، وأمالى ابن السجى : ٢٩٦/١ .

ولم يَقُلْ : راضوان ، أَيْ : نحنُ راضون ، وَأَنْتَ راضٍ ، ومنه قوله :  
وَاللَّاءُ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ وَأَنْتُمْ

بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ / ٦٨ ب  
(٣) قوله : " خلافاً للمبرد " (٤)

بل خلافاً للفراء (٥) أما الكسائي فجوزه مطلقاً كان اسم ( إِنْ ) مينيّاً  
أو معرباً .

فالغراءُ يَجُوزُ : إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ، مراعاةً للموضع ، وَضَعَفَ العاملُ  
ولا يَجُوزُ : إِنْ زَيْدًا وَعَمْرُو ذَاهِبَانِ ، والكسائي يَجُوزُ العطفَ بِالرَّفْعِ فـ  
المسألتين ، والبصريُّون يمنعون من ذلك مطلقاً .  
(٦) قوله : " ولذلك " .

(١-١) ساقط من ( ج ) .

(٢) هو بشر بن أبي خازم ، جاهليٌّ قديم من بني أسد .

أخباره في الشعر والشعراء : ٢٧٠/١ ، والخزانة : ٤٤١/٤ .

والبيت في الكتاب : ١٥٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣١١/١ ،  
والأصول لابن السراج : ٢٥٣/١ ، وشرح أبيات سيويه للسيرافي :

١٤/٢ ، والإنصاف : ١٩٠/١ ، وشرح المفصل : ٦٩/٨ .

المعنى : إِنْ استمر ما بيننا وبينكم من الخلاف فنحن جميعاً

بغاة .

(٣) الكافية : ٢٢٢ .

(٤) لم أجد في كتب المبرد ما نسبته إليه ابنُ الحاجب ، وَعَقَّبَ الرِّضِيُّ في

شرحه على الكافية ٣٥٥/٢ على قول ابن الحاجب : " خلافاً للمبرد " .

بقوله : " وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، وَالْإِطْلَاقُ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ " .

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ٣١١/١ : " وَلَا أَسْتَحِبُّ أَنْ أَقُولَ : إِنْ

عبد الله وَزَيْدٌ قَائِمَانِ لِتَبَيِّنِ الْإِعْرَابِ فِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ كَانَ الْكَسَائِيُّ

يَجِيزُهُ لُضَعْفِ ( إِنْ ) " .

وينظر : الإنصاف : ١٨٥/١ ، وشرح الرضي : ٣٥٤/٢ .

(٦) الكافية : ٢٢٣ : " وَلَكِنْ كَذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ دُونَهَا عَلَى

الْخَبَرِ أَوْ عَلَى الْاسْمِ إِذَا قُصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا ، وَفِي لَكِنْ

فَعِيفٌ " .

إشارة إلى أَنَّ المكسورة لا تتغير معنى الجملة كما تقدم من قبل أي :  
ولأنَّ المكسورة لا تتغير معنى الجملة الابتدائية دخلت لام الابتداء فـ  
المكسورة دون المفتوحة .

(٢) قوله : " أو على الاسم " إلى آخره .

شرطه : أَنْ يكون الفاصل بينهما الخبر ، فلو فصل بينهما بأجنبي  
أو بظرف غير الخبر لم يجز دخول اللام على الاسم فلا يجوز : إِنَّ اليـومَ  
لزيدًا قائمٌ .

(٣) قوله : " وفي ( لكن ) [ ضعيف ] " .

(٥) أي : ودخول اللام في خبر ( لكن ) ضعيف جدًا ، لأنه لم يسمع قط إلا  
(٦) قوله :

\* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ \*

وهو نصف بيت لا يعرف تمامه ، ولا يعرف قائله مع إمكان تخريجه على  
أَن أصله : لَكِنِّ إِنِّي ثم حُذِفَ الهمزة تخفيفًا كما في قوله تعالى :  
\* لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي \* وأصله : لَكِنِّ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي .

(١) في ( ج ) : " اللام " وفي ب : " لام الابتداء المكسورة " .

(٢) الكافية : ٢٢٣ .

(٣) الكافية : ٢٢٣ .

(٤) زيادة من ( ج ) .

(٥) العبارة في ب و ج هكذا : " أي : دخول هذه اللام " .

(٦) نص النحاة في حدود ما اطلعت عليه من كتبهم على أَنَّ هذا الشاهد لا يعرف له قائل ولا تنمة ولا مثيل إلا ابن عقيل فقد أورده في شرحه على الالفية : ٣٦٣/١ كاملاً بدون عزو ، هكذا :

يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي

ولكنني من حُبِّها لعميْدُ

والشاهد في معاني القرآن للفراء : ٤٦٥/١ ، واللامات للزجاجي

: ١٥٨ ، ومعاني الحروف للرماني : ٥٣ ، وسر الصناعة لابن جنى :

٣٨٠/١ ، وشرح الرضى على الكافية : ٣٥٨/٢ ، والضرائر لابن

عمفور : ٥٩ ، والمغنى : ٣٨٥ ، والخزانة : ٣٦١/١٠ .

(٧) في ب و ج : " ولم " .

(٨) في ب : " حذفت " .

(٩) سورة الكهف : آية : ٣٨ .

(١) قوله : " وتخفف المكسورة " إلى آخره .

إِنَّمَا يَلْزُمُهَا اللَّامُ إِذَا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةً تُمَيِّزُ الْخَفِيفَةَ مِنَ النَّافِيَةِ  
إِمَّا لَفْظًا مِثْلَ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا ؛ لَأَنَّ النَّافِيَةَ لَا تَنْصَبُ  
الاسْمَ ، وَالْمَخْفَفَةُ لَا تَنْصَبُ الْخَبَرَ ، وَأَمَّا مَعْنَى مِثْلَ : \* إِنْ اللَّهَ عَلَيْهِمُ  
حَكِيمٌ \* فَإِنَّ النَّفْيَ - هَاهُنَا - مَمْتَنِعٌ فَيَتَعَيَّنُ الْمَخْفَفَةُ ، فَلَا يَحْصُلُ لِبَسِّ فَلَا  
تَجِبُ اللَّامُ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَأْتِي لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَخْفَفَةِ ، وَالنَّافِيَةِ وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ  
بِالْفَارِقَةِ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا - هُنَا - لِحَصُولِ الْفَرْقِ دُونَهَا ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ  
قَوْلُ الطَّرْمَاحِ : (٥)

أَنَا ابْنُ أُبَاةٍ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَأِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ / ١/٦٩

(١) الكافية : ٢٢٣ : " وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ، ويجوز إلغاؤها ، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم " .

(٢) في ( ب ) : " قائم " .

(٣) سورة التوبة : آية : ٢٨ .

لا وجه للاستشهاد بهذه الآية لِأَنَّهَا ب ( إِنْ ) الثَّقِيلَةُ لِأَنَّهَا

(٤) في ( ب ) : " فهي " .

(٥) هو الطَّرْمَاحُ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ الْحَكَمِ مِنْ طَيْءٍ ، مِنْ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ  
الْإِسْلَامِيِّينَ وَفَصَحَائِهِمْ ، وَمِنْشُؤُهُ بِالشَّامِ وَانْتَقَلَ إِلَى الْكُوفَةِ بَعْدَ  
ذَلِكَ .

أَخْبَارُهُ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ : ٥٨٥/٢ ، وَالْمَوْتَلَفُ : ١٤٨ ، وَالْأَغَانِي

: ٤٣/١٢ .

وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٧٣ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٥٠٩/١ ،

وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٥١ ، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِابْنِ النَّازِمِ : ١٧٩ ،

وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَةِ : ٣٧٩/١ ، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ : ٢٧٦/٢ ،

وَالْهَمْعُ : ١٨١/٢ .

وَيُرْوَى : " وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّمِيمِ " .

و " مَالِكٌ " اسْمُ قَبِيلَةِ الشَّاعِرِ .

ومنه القراءة الشاذة (١) : \* وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا \* (٢)  
بكسر اللام تقديره : وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِلَّذِي هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، لَأَنَّ  
النَّفْسَ - هاهنا - غيرُ صالح ، وفيها شاهدٌ على حذفِ صدرِ الصلة .

قوله (٣) : " ويجوزُ إلغاؤها " .

نسبة الجوازِ إلى الإلغاءِ مؤذنةٌ بقوةِ الإعمالِ ، وليس كذلك ؛ بل  
الإلغاءُ هو الفصحُ الكثيرُ ويجوزُ الإعمالُ ، فمن الإعمالِ قوله تعالى :  
(٤) \* وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُؤْفِقِينَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ \* (٥) في قراءةٍ نافعٍ ، وابنِ كثيرٍ  
ومنه قوله تعالى : \* إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ \* (٦) حكاها الاخفش في  
كتاب المعاني بالرفع ، والنصب .

قوله (٩) : " ويجوزُ دخولُها على فعلٍ " إلى آخره .

(١٠) للكوفيين في ذلك شواهدٌ منها قول أسماء رضي الله عنها :  
(١١)

هَبْلَتَكَ أُمِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(١) قرأ بها أبو رجاء ، وهو عمران بن تميم البصري ، وأبو حيوة .

ينظر المحتسب : ٢٥٥/٢ ، والبحر المحيط : ١٥/٨ .

(٢) سورة الزخرف : آية : ٣٥ .

(٣) الكافية : ٢٢٣ .

(٤-٥) ساقط من ( ب ) .

(٥) سورة هود : آية : ١١١ .

(٦) ينظر الحجة لابن خالويه : ١٩٠ ، والإقناع لابن الباذش : ٦٦٦/٢ ،

والتبيان للعكبري : ٤٦/٢ ، وإتحاف الفضلاء : ٢٦٠ .

(٧) سورة الطارق : آية : ٤ .

(٨) ينظر معاني القرآن للاخفش : ٢٩١/١ .

(٩) الكافية : ٢٢٣ .

(١٠) أجاز الكوفيون أَنْ يَلِيَ ( إِنْ ) المخففة فعلٌ غير ناسخ ، وذلك عند

البصريين شاذ .

ينظر : المفصل : ٢٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٢/٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ٥٠٤/١ .

(١١) هي أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ، كما نسب هذا الشاهد إلى

عاتكة بنت زيد بن عمرو ضمن أبيات أخر ترثي بها زوجها الزبير بن

العوام ، وكان قد قُتِلَ بعد انصرافه من واقعة الجمل .

====

(١) د

ومنه قولهم :

(٢) إِنْ بَرَّيْنُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبِهِ  
قوله : فَنَتَّعَمِلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مَقْدَرٍ (٣)  
قد تعمل في غير ضمير الشأن كقوله :  
\* فلما رأى أن ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ \*  
(٤)

ومنه :

عَلِّمُوا أَنْ يُطَالِبُونَ فَجَادُوا

قَبْلَ أَنْ يُنَالُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

=====

ينظر الخزانة : ٣٧٨/١٠ .

والبيت في اللامات للزجاجي : ١١٦ ، والمنصف لابن جني : ١٢٧/٣  
والأزهية للهرودي : ٣٧ ، والمفصل : ٢٩٨ ، والإنصاف : ٦٤٠/٢ ، وشرح  
الرضي على الكافية : ٣٥٩/٢ ، والمقرب لابن عصفور : ١١٢/١ ، والخزانة  
: ٣٧٣/١٠ .

ويروى : " شكلتك أمك " و " بالله ربك " ، و " شلت يمينك " و  
وهبلتك أمك : فقدتك .

.....

(١) نُسب هذا القول إلى الكوفيين .

ينظر : المفصل : ٢٩٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٥٩/٢ ،  
وشرح الكافية الشافية : ٥٠٤/١ ، والمغنى : ٣٧ ، والهمع : ١٨٣/٢ .

(٢) الكافية : ٢٢٣ .

(٣) هو النابغة الذبياني ، وعجز البيت :

\* وَأَثَلُ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ \*

وهو في ديوان النابغة : ١٥٥ ، والخزانة : ٤١٤/٨ .

(٤) لم أقف على اسم قائله ، والبيت في شرح الكافية الشافية : ٥٠٠/١ ،  
وشرح الالفية لابن الناظم : ١٨٢ ، والجنى الداني : ٢١٩ ، والمقاصد  
النحوية : ٢٩٤/٢ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢٦٧/١ ، والهمع :

١٨٧/٢ .

ويروى : " يَوْمَلُون " .



(١)

ومنه :

\* كَانَ ظَبِيَّةً تَعْطُو \*

على رواية النَّصْبِ .

(٢)

قوله : " ويلزمها مع الفعل " إلى آخره .

(٣)

فاته ( لو ) نحو قوله تعالى : \* تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ

(٤)

الْغَيْبِ \* .

(٥)

قوله في لِكِنْ " تلغى " .

أَي : بِاتِّفَاقٍ .

قوله : " ويجوز معها الواو " .

أَي : مُطْلَقًا أَلْغِيَتْ أَوْ لَمْ تُلْغَ .

(٦)

قوله : " وَأَجَازَ الْفَرَاءُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا " (٧) .

(٨)

واستشهد بقوله

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعُ عَلَى الْفَتَى

وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدْيُ الْأَوَّلُ

(١) سبق ص : ٣٣٥ ، ٤٢٩ .

(٢) الكافية : " ويلزمها مع الفعل السين أوسوف أوقد أو حرف النفي " .

(٣) " لو " ساقط من ( ب ) .

(٤) سورة سبأ : آية : ١٤ .

(٥) الكافية : ٢٢٤ : " ولكن للاستدراك ، تتوسط بين متغايرين معنى ، وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو " .

(٦) الكافية : ٢٢٤ : " وليت للتمني وأجاز الفراء : ليت زيدا قائما " .

(٧) معاني القرآن للفراء : ٤١٠/١ ، والمفصل : ٣٠٢ ، وشرح الرضى

على الكافية : ٣٤٦/٢ - ٣٤٧ .

(٨) هو القطامي ، والبيت في ديوانه : ٧ ، وهو في معاني الفراء :

٤١٠/١ ، ٣٥٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥١٦/١ ، وشرح

التسهيل : ٥٥٤/١ ، والمساعد : ٣٠٧/١ .

(١) قلتُ : وقد جاءَ في صحيح البخارى (٢) عن ورقة بن نوفل : " ياليتنى  
 فيها جذعاً " (١) ، وبعض الكوفيين يطرُد ذلك في الباب كله استدلالاً بقول  
 (٥) الرّاجز : /

٦٩/ب

إِنَّ الْعُجُوزَ خَبَةً جَرُوزًا  
 تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا  
 (٦)  
 ومنه أيضا :

كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا  
 قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

(١-١) ساقط من ( ب ) .

(٢) الحديث في صحيح البخارى : ٣/١ باب كيف كان بدء الوحي : " فَانْطَلَقَتْ  
 به خديجة حتى أَتَتْ به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عمّ  
 خديجة وكان امرأً قد تنصّر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب  
 العبرانى فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أَنْ يكتب وكان  
 شيخا كبيرا قد عمى فقالت له خديجة : يا ابن عمّ اسمع من ابن أخيك  
 فقال له ورقة يا ابن أخى ماذا ترى فأخبره رسول الله - صلى الله  
 عليه وسلم - خبر ما رأى فقال له ورقة : هذا الناموس الذى نزل الله  
 على موسى ، ياليتنى فيها جذعاً " .

(٣) بعدها في ( ج ) : " كنت " .

(٤) ينظر معانى الحروف للرّماني : ١١٣ ، والمفصل : ٣٠٢ ، وشرح المفصل  
 : ٨٤/٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٥١٦/١ ، وشرح الرضى على  
 الكافية : ٣٤٦/٢ - ٣٤٧ .

(٥) لم أقف على اسمه ، والبيتان في نوادر أبي زيد : ١٧٢ ، والمساعد  
 : ٣٠٨/١ ، والهمع : ١٥٦/٢ .

ويروى : " تأكل في مقعدها " .

الخَبَّة : الخادعة . والجروز : كثيرة الأكل . والقفير :

مكيال .

(٦) هذان البيتان لمحمد بن ذؤيب الفقيميّ العماني ، من مخزومي  
 الدولتين الأموية والعباسية ، ولم يكن من أهل عُمان وإنما قيلَ  
 له " عماني " لأنّ ذُكِيَتَا الرّاجزِ نظرٌ إليه وهو يسقى الإبل ويرتجز  
 فراّه مصفراً الوجه مطحولاً ، فقال من هذا العماني؟ ، فنسبته  
 إلى عمان ؛ لأنّ عمانَ وبَيْتَهُ .

====

(١) قوله : " وشذ الجربها " .  
(٢) أي : فى لغة عُقِيل كما تقدم ، وروى الفراء (٣) عن العرب :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا  
تُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا  
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

=====

أخباره فى الشعر والشعراء : ٧٥٥/٢ ، والخزانة : ٢٤١/١٠ .  
والبيتان فى الكامل : ١٤١/٣ ، والخصائص : ٤٣٠/٢ ، والسمط :  
٨٧٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥١٧/١ ، والمغنى : ٢٥٥ ، والخزانة  
: ٢٣٧/١٠ .

الشاعر فى هذين البيتين يصف فرسا .  
وتشوّف : تطلّع ، والمرادُ نصبُ الأُذُنِ للاستماع . القادمة :  
إحدى قوادم الطير ، وهى مقاديم ريشه . المحرّف : القلم المقطوط .

.....  
(١) الكافية : ٢٢٤ : " ولعل للترجي وشذ الجربها " .  
(٢) ينظر ص : ٤١٠

(٣) الأبيات فى معانى القرآن للفراء : ٩/٣ ، واللامات للرجّاجى : ١٣٥ ،  
والخصائص : ٣١٦/١ ، والإنصاف : ٢٢٠/١ ، وورصف المبانى : ٣٢٢ ،  
والمغنى : ٢٠٦ .  
الدولات : الشئ الذى يُتداول . يُدَلِّنَا : من أدال ، أي : نصر  
واللمة : الشدة .

(١)  
حروف العطف

(٢)

قال : " الحروف العاطفة " .

- (٣) قوله تعالى : \* ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً \*  
(٤) وقوله تعالى : \* فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ \*  
الآية .

(٥)

[ قال الشيخ ] جوابه أن المراد بالفاء آخر أكوانها نطفة مثلاً  
وأول أكوانها علقه ، والمراد ب ( ثُمَّ ) : أول أكوانها نطفة ثم أولها  
علقه .

(٧)

قوله : " وحتى كذلك " .

(٨)

قال شيخنا : ( حتى ) لا يلزم تأخر مابعدهما عما قبلها وترتيبها ؛ بل  
لوجاء زيد قبل القوم صح أن يقال : جاء القوم حتى زيد ، فليست مثل :  
( ثُمَّ ) ، والله أعلم .  
(٩) قوله : " ومن ثم ضعف : رأيت زيدا ، أم عمراً " .

(١-١) ساقط من (ب) و(ج) .

(٢) الكافية : ٢٢٥ : " الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتى ، وأو ، وإِما ، وأم ، ولا ،  
وبل ، ولكن " .

(٣) سورة المؤمنون : آية : ١٤ .

(٤) سورة الحج : آية : ٥ .

(٥) زيادة من (ب) و (ج) .

(٦) " أولها " ساقط من (ج) .

(٧) في الكافية ٢٢٥ : " وحتى مثلها " ، أى : مثل ( ثُمَّ ) في الترتيب .

(٨) هو ابن مالك ، قال في شرح الكافية الشافية : ١٢١١/٣ " وهى

بالنسبة إلى الترتيب كالواو فجاء كون المعطوف بها مصاحباً

كقولك : قدم الحجاج حتى المشاة في يوم كذا ، أو ساعة كذا .

وجاء كونه سابقاً كقولك : قدموا حتى المشاة متقدمين . ومن

زعم أنها تقتضى الترتيب في الزمان فقد ادعى مالا دليلاً عليه " .

(٩) الكافية : ٢٢٦ : " فأما المتصلة لازمة لهزمة الاستفهام يليها أحد المستويين

والآخر الهزمة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين ، ومن ثمت ضعف ( رأيت

زيداً أم عمراً ) ومن ثم كان جوابها بالتعيين ، دون نعم ولا " .

(١) نص سيبويه على جوازه وحسنه فقال بعد ذكر الفصل : ولو قلَّت :  
( أَلَقِيَتْ زَيْدًا أَمَ عَمْرًا ) كان جائزًا حسنًا ، ومنه قول الشاعر :  
(٢) (٣) (٤)

أَكَيْتَ شَعْرِي نَعْمَى أَتَرَضِينَ مَنْ يَهَى

حَاوَاكِ أَمَ مَنْ يُغْرِيكَ بِالشَّنَانِ

(٥) قوله : " لازمة مع ( إِمَّا ) " .  
(٦) (٣) ليست لازمة ، لقول الشاعر :

سَقَتَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ

وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يِعْدَمَ

(٧) قال سيبويه : معناه : وَإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ .  
(٨) قوله : " و ( لَكِنْ ) لازمة للنفي " .

وكذلك النهى مثل : لَا تُكْرِمُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا . / ١/٧٠

(١) قال سيبويه في الكتاب ١٧٠/٣ : " ولو قُلْتَ : أَلَقِيَتْ زَيْدًا أَمَ عَمْرًا كان جائزًا حسنًا ، أو قُلْتَ : أَعْنَدَكَ زَيْدٌ أَمَ عَمْرُو كَانَ كَذَلِكَ " .

(٢) " حسنًا " ساقط من ( ب ) .

(٣-٣) ساقط من ( ب ) . والبیت فی شرح الکافیة الشافیه : ١٢١٨/٣ .

(٤) لم أقف على اسمه ، والبیت فی شرح الکافیة الشافیه : ٢٢٦ : " وَإِمَّا قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ إِمَّا جَائِزَةٌ مَعَ أَوْ ، وَلَا ، وَبَلْ .  
(٥) الکافیة : ٢٢٦ : " وَإِمَّا قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَازِمَةٌ مَعَ إِمَّا جَائِزَةٌ مَعَ أَوْ ، وَلَا ، وَبَلْ .  
ولكن لأحدهما معينا . ولكن لازمة للنفي " .

(٦) هو النمر بن تولب بن زهير ، شاعر جواد ، ويسمى الكيس لحسن شعره وهو جاهلي وأدرك الاسلام فأسلم .

أخباره في الشعر والشعراء : ٣٠٩/١ ، والخزانة : ٣٢٣/١ .

والبيت ضمن قصيدة طويلة . ينظر شعر النمر بن تولب : ١٠٤ ،

وهو في الكتاب : ٢٦٧/١ ، ١٤١/٣ ، والخصائص : ٤٤١/٢ ، والمنصف

لابن جني : ١١٥/٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآن : ٢٥٣ ، وشرح

ابن يعيش على المفصل : ١٠٢/٨ ، والمغنى : ٨٤ ، ٨٧ ، والخزانة :

٩٣/٩ .

الرَّوَاعِدُ : جمع راعدة وهي السحابة ذات الرعد . والصَّيْفُ :

المطر الذي يجيء في الصيف .

(٧) الكتاب : ٢٦٧/١ .

(٨) الکافیة : ٢٢٦ .

[ حُرُوفُ النَّدَاءِ ]

- (١) قال في حُرُوفِ النَّدَاءِ : " ( يا ) أَعْمَهَا " .  
الَّذِي ذَكَرَهُ اخْتِيَارُ الْمُبَرِّدِ (٢) وَتَبَعُوهُ فِي ذَلِكَ ، وَمَخْتَارُ سَبْيَوِيهِ (٣) أَنَّ  
الْهَمْزَةَ فَقَطْ لِلْقَرِيبِ ، وَمَاعِدَاهَا لِلْبَعِيدِ ، (٤) وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ الْهَمْزَةَ وَمَدَّةً (٥)  
بَعْدَهَا مِثْلَ : آزِيد .

---

(١) الكافية : ٢٢٨ : " يا أَعْمَهَا ، وَايَا ، وَهِيَ لِلْبَعِيدِ ، وَأَيُّ وَالْهَمْزَةُ  
لِلْقَرِيبِ " .

(٢) ينظر المقتضب : ٢٣٣/٤ ، ٢٣٥ .

(٣) ينظر الكتاب : ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ .

(٤-٤) ساقط من ( ج ) .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١٢٨٩/٣ " وزاد الكوفيون

في نداء البعيد ( آ ) ، و ( آي ) " .

[ حروف الإيجاب ]

- (١) قال : [ حروف ] الإيجاب " .  
 الأول : حروف الجواب ؛ لانه يجاب بها غير موجب كقولك : نعم  
 لمن قال : ألم يقم زيد ؟  
 قال شيخنا : ( إِي ) لا يلزم أن يكون بعد استفهام ، والله أعلم .  
 (٢) واختلف في ( جِير ) ففيل : اسم ، وقيل : حرف .  
 (٣)  
 (٤)

- 
- (١) الكافية : ٢٢٩ : "حروف الإيجاب: نعم ، ولى ، وإي ، وأجل ، وجير ، وإن" .  
 (٢) فى الاصل و ( ب ) : " حرف " ، وما أثبتته من ( ج ) .  
 (٣) فى ( ج ) : " بعدها " .  
 (٤) ينظر معانى الحروف للرمانى : ١٠٦ ، ورف المبانى : ٢٥٢ ، والمغنى : ١٦٢ .

(١) حروف الزيادة

- (٢) قال في حروف الزيادة : " ف ( إِنْ ) مع [ مَا ] النافية " .  
 (٤) مثل : مَا إِنْ زِيدٌ قَائِمٌ .  
 (٥) " وقلت مع المصدرية " .

أى : التوقيتية ؛ لَأَنَّهَا لَا تُزَادُ مَعَ كُلِّ مَصْدَرِيَّةٍ ، بَلْ مَعَ التَّوْقِيتِيَّةِ  
 (٦) فَقَطْ كَقَوْلِهِ :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ

على السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ  
 (٧) وقد تُزَادُ - أَيْضًا - مع ( مَا ) الموصولة كقوله :  
 (٨)

يُرَجَّى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ

وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

- (١-١) ساقط من (ب) و (ج) .  
 (٢) الكافية : ٢٣٠ : " حروف الزيادة : إِنْ ، وَأَنَّ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ . فَإِنْ  
 مع ما النافية ، وقلت مع ما المصدرية ولما " .

(٣) زيادة من ( ج ) .

(٤) " مثل " ساقط من ب .

(٥) الكافية : ٢٣٠ .

(٦) هو المعلوط بن بدل القريعي .

ينظر الخزانة : ٢٢٠/٣ - ٢٢١ .

والبيت في الكتاب : ٢٢٢/٤ ، والمسائل المشككة للفارسي :

٢٨٠ ، والخصائص : ١١٠/١ ، والآنزية : ٤٢ ، وشرح المفصل لابن

يعيش : ١٣٠/٨ ، والمقرب لابن عصفور : ٩٧/١ ، والمغنى : ٣٨ .

ويروى : " وَرَجَّ الْفَتَى لِلْحَقِّ " .

(٧) " ما " ليس في ج .

(٨) البيت لجابر بن رَأَانَ الطائي في نوادر أبي زيد : ٦٠ ، وهو شاعر

جاهلي ، وَنُسِبَ إِلَى إِيَّاسَ بْنِ الْأَرْثَ .

وهو من شواهد المسائل المشككة للفارسي : ٢٨١ ، ومايجوز

للشاعر في الضرورة للقرآن : ٣٠٤ ، والمغنى : ٣٨ ، ٨٩٠ ، والهمع

: ١١٧/٢ ، والخزانة : ٤٤٠/٨ .

ويروى : " مَا لَا إِنْ يُلَاقَى " .



وَأَمَّا ( لَمَّا ) فَلَمْ تُعَرَفْ زِيَادَتُهَا مَعَهَا أَصْلًا .  
وقد تَزَادَ مع حرفِ التَّنْبِيهِ كقول الشاعر :  
(١)

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلَى فَبِتْ كَثِيبًا

أُحَادِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بَعْضُوبَا

(٢) قوله : " وَأَنْ بَعْدَ لَمَّا " .

هو كثيرٌ كقوله تعالى : \* فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ \* وشبهه .  
(٣)

(٤) [ قوله ] : " وبين ( لَوْ ) والقسم " .  
(٥)

أَيَّ : إِذَا تَأَخَّرَتْ عَنْهُ مِثْلُ : وَاللَّهِ أَنْ لَوْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ .  
(٦)  
" وقلت مع الكاف " .  
(٧)

(٨)  
مثل :

\* كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو \*  
على رواية من جرَّ ظبية .

(٩)  
قوله : " و ( ما ) مع ( إِذَا ) " .

(١) لم أقف على اسمه ، والبيت في المغنى : ٣٨ ، والمساعد : ٢٧٩/١ ،  
والهمع : ١١٨/٢ .

ويروى : " إِلَى إِنْ " .

غضوب : اسم امرأة .

(٢) في الكافية : ٢٣٠ : " وَأَنْ مع لَمَّا وبين لَوْ والقسم ، وقلت مع الكاف " .

(٣) سورة يوسف : آية : ٩٦ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) الكافية : ٢٣٠ .

(٦) في ج : " لأكْرمتك " .

(٧) الكافية : ٢٣٠ .

(٨) سبق تخريج هذا الشاهد في ص : ٣٣٥ .

(٩) الكافية : ٢٣٠ : " ومَامع إِذَا ، ومتى ، وأَيَّ ، وأَيْنَ ، وَإِنْ شرطًا ، وبعض

حروف الجر ، وقلت مع المضاف " .

(١) كقوله تعالى : \* حَتَّى إِذَا مَاجَأُوهَا \* (٢)  
" ومتى " (٣)

(٤) كقول عنتره :  
مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ  
رَوَانِفُ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

" وأين " .

مثل : \* أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ \* (٥)

" وأي " .

مثل : \* أَيَّاءَ مَا تَدْعُوا \* (٦)

" وإن " .

كقوله تعالى : / \* فَاِمَّا تَشَقَّقْنََّهُمْ فِي الْحَرْبِ \* الآية (٧)  
وقوله : " شرطاً " (٨)

ينبغي رجوعه إلى الجميع لا إلى ( إِنْ ) فقط .  
قوله : " وبعض حروف الجر " (٩)

(١) " تعالى " ساقط من ( ج ) .

(٢) سورة فصلت : آية : ٢٠ .

(٣) الكافية : ٢٣٠ .

(٤) سبق تخريجه في ص : ٢٩٥

(٥) سورة النساء : آية : ٧٨ .

(٦) سورة الإسراء : آية : ١١٠ .

(٧) سورة الأنفال : آية : ٥٧ .

(٨) الكافية : ٢٣٠ .

(٩) الكافية : ٢٣٠ .

هذا مبهمٌ وبيانه متعينٌ وهي خمسة : ( مِنْ ) ، و ( عَنْ ) ، والباء  
كثيراً كقوله تعالى : \* مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا \* (١)  
و \* عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِحَّيْنِ نَادِمِينَ \* (٢) ، وقوله : \* فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ  
لَنْتَلَهُمْ \* (٣) ، والكاف ، و ( رَبِّ ) قليلاً كقول الشاعر : (٤)  
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّه

كَمَا النَّاسِ : مُجْرِمٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ  
وفي ( رَبِّ ) مثل : رَبِّمَا (٥) ، ومع المضاف كقوله تعالى : \* مَثَلُ  
مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ \* (٦) ، وكقوله : (٧)

.....

فَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

(٨) : أى فتى .

- 
- (١) سورة نوح : آية : ٢٥ .  
(٢) سورة المؤمنون : آية : ٤٠ .  
(٣) سورة آل عمران : آية : ١٥٩ .  
(٤) هو عمرو بن براقه الهمداني ، وبراقة أمه ، وهو عمرو بن منبّه  
شاعر شجاع فاتك .  
أخباره في المؤتلف : ٦٦ .  
والبيت في الوحشيات : ٣٢ ، والمؤتلف : ٦٧ ، وشرح الكافية  
الشافية : ٨١٧/٢ ، والمغنى : ٩٢ ، ٢٣٦ ، وشرح ابن عقيل على  
الكافية : ٣٥/٢ ، والمقاصد النحوية : ٣٣٢/٣ ، والهمع : ٢٣١ ،  
٢٢٩/٥ .

- (٥-٥) في ( ج ) : " وفي ربما " .  
(٦) سورة الذاريات : آية : ٢٣ .  
(٧) سبق تخريجه ينظر ص : ٢٦٤ .  
(٨-٨) ساقط من ( ج ) .

- (١) وقد تَرَادُّ بين المعطوف ، والمعطوف عليه كقوله :  
 (٢) فَأَيُّ مَآوَايِكَ كَانَ شَرًّا [فَسَيِّقْ إِلَى الْمَنِيَّةِ لَابِرَاهِمَ]  
 (٣) قوله : " مع الواو بعد النفي . (٤)  
 نحو : مَقَامَ زَيْدٍ وَلَا عَمْرُو .  
 " وبعد (أَنْ) المصدرية " .  
 (٥) [ نحو ] : \* مَمْنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ \* ، (٦) [ و ] \* لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ  
 (٨) الْكِتَابِ \* .  
 (٩) قوله : " وَقُلْتُ قَبْلَ الْقِسْمِ " (١٠)  
 (١١) وهو ظاهر .  
 (١٢) قوله : " وَشَدْتُ مَعَ الْمُضَافِ " .

(١) هو العباس بن مرداس والبيت من شواهد الكتاب : ٤٠٢/٢ ، وشرح الأبيات  
 المشكلة لأبي علي الفارسي : ٣٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٣١/٢ ، واللسان  
 ( أيا ) ١٨٢/١ ، والخزانة : ٣٦٧/٤ .

- (٢) زيادة من ج .  
 (٣) الكافية : ٢٣٠ : " ولامع الواو بعد النفي ، وبعد أَنْ المصدرية وقلت قبل أقسم ،  
 وشدْتُ مع المضاف " .  
 (٤) في ج : " وبعد " .  
 (٥) زيادة من ( ج ) .  
 (٦) سورة الاعراف : آية : ١٢ .  
 (٧) زيادة من ( ب ) .  
 (٨) سورة الحديد : آية : ٢٩ .  
 (٩) الكافية : ٢٣٠ .  
 (١٠-١١) في ( ب ) و ( ج ) : " قبل أقسم " وهو موافق لما في الكافية : ٢٣٠ .  
 (١١) في ب : " وهو " .  
 (١٢) الكافية : ٢٣٠ .

(١)

أى : كقوله :

\* فى بئْرٍ لآحورِ سرى وَمَاشَعَرٌ \*

أى : فى بئْرٍ حورٍ . (٢) والْحورُ بالضم : الهلاك .

---

(١) هو العجاج ، والبيت فى ديوانه : ١٦ من أرجوزة طويلة يمدح بها  
عمر بن عبید الله ، وكان عبد الملك بن مروان قد وجهه لقتال  
جيش من الخوارج يَقُودُهُ الحرورى .

ومن أبيات الأرجوزة :

واختار فى الدّين الحرورى البَطَرُ

فى بئْرٍ لآحورِ سرى وَمَاشَعَرٌ

بإفكه حتى رأى المصبح جَشَعَرٌ

وهو فى معانى القرآن للفراء : ٨/١ ، والخصائص : ٤٧٧/٢ ،  
والصاح ( حور ٦٣٩/٢ ، و ( لا ) ٢٥٥٣/٦ ، وشرح المفصل لابن  
يعيش : ١٣٦/٨ ، والخزانة : ٥١/٤ .

(٢-٢) ساقط من ( ب ) .

[ حرفا التفسير ]

- (١) قال في الحروف المفسرة : " ( أَنْ ) مختصة بما في معنى القول " .  
بشرط أَنْ يكون جملة .

---

(١) الكافية : ٢٣١ : " حرفا التفسير : أَيَّ ، وَأَنَّ ، فَأَنَّ مختصة بما في معنى القول " .

(١) حروف المصدر

(٢) قال : " حروف المصدر " .

فاته ( كي ) كما تقدم في نواصب الفعل ، و ( لو ) كقوله تعالى :  
\* وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ \* (٣) وأكثر ماتقَع ( لو ) هذه بعد ( وَدَّ ) ، أو ما  
في معناها .

- 
- (١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .  
(٢) الكافية : ٢٣٢ : " ما ، وَأَنَّ ، وَأَنَّ . فالأولان للفعلية ، وَأَنَّ للاسمية " .  
(٣) سورة القلم : آية : ٩ .

[ حُرُوفُ التَّحْضِيضِ ]

(١) قال : " [ حُرُوفُ ] التَّحْضِيضِ " .

فاته ( آلا ) الخفيفة كلفظِ الَّتِي لِلتَّشْبِيهِ ، والفرقُ <sup>(٣)</sup> أَنْ الَّتِي لِلتَّشْبِيهِ مفردةٌ ولو سَمَّيْتَ بِهَا أُعْرِبْتَ ، والَّتِي لِلتَّحْضِيضِ ، والتَّمْنَى ، والاستفهامِ مركَّبةٌ من همزةِ الاستفهامِ و ( لا ) النَّافِيَةِ فَإِذَا سَمَّيْتَ بِهَا بُنِيَتْ .

(٤) قوله : " أو تقديرًا " .

أَي : وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ بَعْدَهَا فَعَلٌ بِخِلَافِ حَرْفِ الشَّرْطِ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ / بَعْدَهُ ؛ لِيُذَلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ( هَلَّا زَيْدًا ) لِمَنْ أَعْطَى جَمَاعَةً ، وَلَا يَجُوزُ : ( أَنْ زَيْدًا ) وَتَقْتَصِرَ عَلَيْهِ .

(١) الكافية : ٢٣٣ : " هَلَّا ، وَآلَا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا . لها صدر الكلام ، ويلزم الفعل لفظاً أو تقديرًا " .

(٢) في الأصل و ( ب ) : " حرف " وما أشبهته من ( ج ) .

(٣) " أَنْ " ساقط من ( ب ) .

(٤) الكافية : ٢٣٣ .



( ١ ) و ( س )  
حرف التوقع

(٢) قال : " حرف التوقع قد " .

يكون للتقريب فيختص بالماضي ، وقد يكون للتقليل فيختص بالمضارع  
وقد يكون للتحقيق فيكون للماضي والمستقبل مثاله قوله تعالى : \* لَقَدْ  
جَاءَكُمْ رَسُولٌ (٤) \* ، \* لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ (٥) \* ، \* قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ  
الْمُعْوَفِينَ مِنْكُمْ (٦) \* ، \* قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ (٧) \* ، وشبه  
ذلك .

(١-١) ساقط من ( ب ) و ( ج ) .

(٢) الكافية : ٢٣٤ : " حرف التوقع : قد ، وفي المضارع للتقليل " .

(٣) في ( ب ) و ( ج ) : " مثال ذلك " .

(٤) سورة التوبة : آية : ١٢٨ .

(٥) سورة الاعراف : آية : ٥٩ .

(٦) سورة الاحزاب : آية : ١٨ .

(٧) سورة الانعام : آية : ٣٣ .

# (١) حروف الاستفهام

(٢) قال : " وكذلك هل " .

(هل) لا يجوز أن تكون خبر المبتدأ إذا وقع بعدها [فعل] فلا يجوز :  
هل زيد قام ؟ ، ويجوز ذلك في الهمزة ، ولذلك قال :  
" فالهمزة أعم " .

ولأنها تدخل على حرف العطف دون (هل) نحو : \* أفأنت تكفره  
الناس \* ، \* أو أمن أهل القرى \* ، وشبهه ، ولا أنها تكون لما قصد  
به التقرير كقولك : أتضرب زيدا وهو أخوك ؟

وأما (هل) فإنما يكون حرف العطف قبلها كقوله تعالى : \* فهل  
ينظرون \* ، \* فهل على الرسل \* وعلته أن الهمزة لما كانت أم  
الباب كملوا لها ما تستحقه من التثدير فمنعوا من تقدم شيء عليها فحرف  
العطف الواقع بعدها بمعنى الواقع قبلها فأخر لما ذكرناه من كمال  
تصديرها ، فمعنى : \* أفأخذتم \* فأأخذتم (١١) ، وكذلك : \* أفمن  
كان \* ، \* أفمن هو قائم \* ، وشبه ذلك .

(١-١) ساقط من (ب) و(ج) ، وفي الكافية : ٢٣٥ : " حرفا الاستفهام " .  
(٢) الكافية : ٢٣٥ : " حرفا الاستفهام : الهمزة ، وهل ، لهما صدر الكلام ، تقول : أزيد  
قائم وأقام زيد ، وكذلك هل ، والهمزة أعم تصرفاً " .

(٣) في الأصل و(ج) فعلا " وما أثبتته من (ب) .

(٤) الكافية : ٢٣٥ .

(٥) سورة يونس : آية : ٩٩ .

(٦) سورة الأعراف : آية : ٩٨ .

(٧) في ب : " لأنها " .

(٨) في (ب) : " التقرير " .

(٩) سورة فاطر : آية : ٤٣ .

(١٠) سورة النحل : آية : ٣٥ .

(١١) سورة الرعد : آية : ١٦ .

(١٢) في (ب) و(ج) : " فأخذتم " .

(١٣) سورة هود : آية : ١٧ .

(١٤) سورة الرعد : آية : ٣٣ .

فَمَعْنَى : \* أَفَمَنْ كَانَ \* فَأَمَّنْ كَانَ ، وَتَكُونُ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ .  
وقال الزمخشري : إِنَّهَا عَاطِفَةٌ عَلَى فِعْلٍ مُقَدَّرٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مِمَّا يَلِيْقُ  
بِالْمَحَلِّ .

قال شيخنا : وَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ مِنَ الْكَشَافِ (١) .

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف ٧٨/٢ : " والفاء والواو في \* أَفَمَنْ \*  
و \* أَوْ أَمِنْ \* حرفا عطف دخلتا عليهما همزة الإنكار ، فَإِنْ قُلْتَ :  
ما المعطوف عليه ، وَلِمَ عَطِفَتْ الْأَوَّلَى بِالْفَاءِ وَالثَانِيَةَ بِالْوَاوِ قُلْتَ  
المعطوف عليه قوله : \* فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً \* .  
وقال أيضا في الكشاف ٢٨٩/٢ عند تفسير قوله تعالى : \* أَفَمَنْ  
هُوَ قَائِمٌ \* : " ويجوز أَنْ يَقْدَرَ مَا يَقَعُ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ  
\* وجعلوا \* ، وتمثيله أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه " .

[ حروف الشرط ]

- (١) قال : " ولو للمضى " .
- (٢) قال الشيخ : يرد عليه قوله تعالى : \* وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ \* ، ومثله :
- ( ولو دمت عليه ) فإنها للاستقبال .
- (٤) قلت : في هذا الإيراد نظر لا يخفى على متأمل ، والله أعلم .
- (٥) قوله : " وانطلقت في موضع منطلق " إلى آخره .
- مالا يصح ولا يجوز وقوعه في محل ، كيف يعوض عنه في ذلك المحل ؟ / ٧١ ب
- (٦) قلت : فقد قالوا في : ( يا أيها الرجل ) : إن ( ها ) عوض عن ( يا ) ولا يجوز وقوع ( يا ) في ذلك المحل إلا فيما شذ .
- (٧) قوله : " فإن كان جامدا " إلى آخره .
- (٨) بل يجوز وقوع الخبر اسما مشتقا ، قال الشاعر :
- وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقًا  
يَعُودُ شَمَامَ مَا تَأَوَّدَ عُودَهَا

(١) الكافية : ٢٣٦ : " حروف الشرط : إن ، ولو ، وأما ، لها صدر الكلام ، فإن للاستقبال وإن دخل على الماضي ، ولو عكسه . ويلزمان الفعل لفظا أو تقديرا ، ومن ثم قيل : لو أنك بالفتح ، لأنه فاعل . وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض . وإن كان جامدا جاز لتعذره " .

- (٢) في ( ج ) : " شيخنا " .
- (٣) سورة البقرة : آية : ٢٢١ .
- (٤) " هذا " ساقط من ( ج ) .
- (٥) في الكافية : ٢٣٦ : " ( وانطلقت ) بالفعل موضع ( منطلق ) " .
- (٦) في ( ج ) : " قد " .
- (٧) الكافية : ٢٣٦ .
- (٨) نسب هذا البيت إلى قيس بن معاذ ، والحسين بن مطير ، وكثير عزة .
- ينظر الكامل : ٢٩٤/١ ، وأمالى القالى : ٤٣/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٣٨/٣ ، والمقاصد النحوية : ٤٥٧/٤ ، وشرح الأشموني : ٤٢/٤ .
- والشمام : نبت ضعيف ، متأود : ما عوج .

وجاء في غير المشتق (١):

وَلَوْ أَنَّهَا عَصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا

مُسَوِّمَةً تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْنَمًا

قوله (٢): "وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقِسْمُ" إلى آخره .

الضابط فيه أَنَّهُ متى كَانَ الشَّرْطُ ، أَوِ الْقِسْمُ مبدوءًا به فالجواب له  
مثل : وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لِأُكْرِمَنَّكَ ، وَإِنْ أَتَيْتَنِي - وَاللَّهِ - لِأُكْرِمَنَّكَ . وَإِنْ  
تَقَدَّمَ [ عليهما ] مبتدأً فالحكم في الجواب للشَّرْطِ في الأكثرِ تَقَدَّمَ الْقِسْمِ (٣)  
عليه ، أَوْ تَأَخَّرَ عنه مثل : زَيْدٌ - وَاللَّهِ - إِنْ تُكْرِمَهُ يُكْرِمَنَّكَ ، وقد جاء (٤)  
(٥) قليلاً :

لَعَنَ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ

لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ [ نَنْتَفِلُ ] (٦)  
(٧)

- (١) نُسِبَ هَذَا الشَّاهِدُ إِلَى جَرِيرٍ ، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ : ٥٦٦ ، كَمَا نُسِبَ إِلَى  
الْعَوَامِ بْنِ شَوْذَبٍ ، وَالْبَعِيثِ ، وَالْمَغِيرَةِ بْنِ طَارِقِ الْيَرْبُوعِيِّ .  
يَنْظُرُ الْوَحْشِيَّاتِ لِأَبَى تَمَّامٍ : ٢٣٠ ، وَحِمَاسَةِ الْبَحْتَرِيِّ : ٢٦١ وَالْعَقْدِ  
الْفَرِيدِ : ١٩٥/٥ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٦٣٩/٣ ، وَاللِّسَانِ  
( زَمْ ) ١٨٧٤/٣ ، وَالْمَغْنَى : ٣٥٧ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ : ٤٦٧/٤ .  
الْمُسَوِّمَةُ : الْخِيُولُ الْمَعْلَمَةُ . أَزْنَمٌ : بَطْنٌ مِنْ بَنِي يَرْبُوعٍ .  
يُصِفُ الشَّاعِرُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُخَاطَبَهُ بِأَنَّهُ جَبَانٌ لَوْ رَأَى عَصْفُورَةً  
لَحَسِبَهَا خَيْلًا مَعْلَمَةً . وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقِسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ : لَزِمَهُ الْمَضِي لَفْظًا وَمَعْنَى ،  
(٢) الْكَافِيَةُ : ٢٣٦ : " وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقِسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ : لَزِمَهُ الْمَضِي لَفْظًا وَمَعْنَى ،  
وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقِسْمِ لَفْظًا " .  
(٣) فِي الْأَصْلِ : " عَلَيْهَا " وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) .  
(٤) فِي ( ج ) : " فَحَكَمَ " .  
(٥) هَذَا الشَّاهِدُ لِلْأَعَشِيِّ مِيمُونِ بْنِ قَيْسٍ ضَمَّنَ قَصِيدَةً يَخَاطِبُ بِهَا يَزِيدَ بْنَ مَسْهَرٍ  
الشَّيْبَانِيَّ وَكَانَ قَدْ حَرَضَ عَلَى قَتْلِ سَيِّدٍ مِنْ رَهْطِ الْأَعَشِيِّ ، وَهُوَ فُـسـى  
دِيَوَانِهِ : ٦٣ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ١٣١/٢ ، وَالْمَصْحَاحُ ( نُفْل )  
١٨٣٢/٥ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٨٠٩/٢ ، ١٦١٧ ، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَةِ  
لِابْنِ النَّازِمِ : ٧٠٧ ، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ : ٢٨٣/٣ ، ٤٣٧/٤ ، وَالْخَزَانَةُ  
: ٣٢٧/١١ .

وَيُرْوَى : " وَلَمْ تَلْفِنَا " .

لَعَنَ مُنِيَّتَ بِنَا : لَعَنَ ابْتَلَيْتَ بِنَا . عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ : بَعْدَ عَاقِبَةِ  
مَعْرَكَةٍ . نَنْتَفِلُ : نَجِدُ .  
الْمَعْنَى : إِنْ ابْتَلَيْتَ بَلَقِيَانَا بَعْدَ الْمَعْرَكَةِ لَمْ نَجِدْ قَتْلَ  
قَوْمِكَ .

(١) قوله : " لزِمَ المَاضِي لَفْظًا ، أَوْ مَعْنَى " .

(٢)

ليس بلازم ولا بد فقد جاء قول الشاعر :

لَعْنُ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَمَّ بَيُوتُكُمْ

(٣) لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

=====

(٦) في ( ب ) : " مِنْ " .

(٧) في الامل : " نَسْتَقِلُّ " ، وما أثبتته من ( ب ) و ( ج ) .

.....

(١) في الكافية : ٢٣٦ : " لزِمَ المَاضِي لَفْظًا وَمَعْنَى " .

(٢) هو الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة الاسدي ، وَيُكْنَى أَبَا أَيُوبَ .

ينظر معجم الشعراء : ٣٤٧ ، والخزانة : ١٧٧/٧ .

والبيت في معاني الفراء : ٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، وشرح الكافية

الشافعية : ٨٣٧/٢ ، ١٦١٩/٣ ، وشرح الالفية لابن الناظم : ٦٢١ ،

والمقاصد النحوية : ٣٢٧/٤ ، والخزانة : ٦٨/١٠ .

(٣) في ( ج ) : " أَوْسَع " .

[ حُرُفُ الرَّدْعِ ]

- (١) قال : " حُرُفُ الرَّدْعِ ( كَلَّا ) وبمعنى : حَقًّا " .  
(٢)  
أَي : عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَقَطْ .

[ تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّائِكَةِ ]

- (٤) [ قَوْلُهُ ] : " تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّائِكَةِ " .  
(٥)  
هِيَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِالْفِعْلِ الْمَتَّصِلِ بِهِيَ  
(٦)  
أَعَرَّبْتَ وَلَوْ [ كَانَتْ ] كَلِمَةً مُنْفَعِلَةً لَبْنَيْتَ لِلتَّرْكِيبِ .  
(٧)

- (١) فِي الْكَافِيَةِ : ٢٣٨ : " وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى : حَقًّا " .  
(٢) " حَقًّا " سَاقِطٌ مِنْ ( ج ) .  
(٣) ذَهَبَ الْكَسَائِيُّ وَمَتَابِعُوهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى ( حَقًّا )  
وَقَالَ غَيْرُهُمْ مِنَ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى ( أَلَا ) الْاسْتِفْتَا حَيْثُ  
وَحَرْفُ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ ( نَعَمْ ) ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَهِيَ عِنْدَهُمْ حَرْفٌ مَعْنَاهُ  
الرَّدْعُ وَلَا مَعْنَى لَهَا غَيْرَ ذَلِكَ .  
يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ٢٣٥/٤ ، وَمَعْنَى الرَّمَانِيِّ : ١٢٢ ، وَالْمِفْصَلُ :  
٣٢٥ ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ : ٤٠٠/٢ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٥٧٧ ،  
وَالْمَغْنَى : ٢٥٠ .  
(٤) زِيَادَةُ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) .  
(٥) الْكَافِيَةُ : ٢٣٩ : " تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّائِكَةِ تَلْحَقُ الْمَاضِي لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ " .  
(٦) " لَوْ " سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) .  
(٧) زِيَادَةُ مِنْ ( ب ) وَ ( ج ) .

(١)  
[ التَّنْوِين ]

- (٢) قوله في التَّنْوِين : " تَتَّبِعْ حَرَكَةَ الْآخِرِ " .  
( ِإِذْ ) يَلْحَقُهَا التَّنْوِينُ وَلَا حَرَكَةَ لَهَا ؛ وَإِنَّمَا حُرِّكَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ  
الذَّالِ وَالتَّنْوِينِ .  
(٤) قوله : " لَا لِتَأْكِيدِ الْفَعْلِ " .  
لِيُخْرِجَ نُونَ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ .  
(٥) قوله : " وَلِلتَّمْكِينِ " .  
(٦) (٧) كَانَ الْآوَّلَى : وَلِلتَّمْكِينِ ؛ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ ( تَمَكَّنَ ) بِخِلَافِ ( تَمَكَّنَ ) فَانَّهُ  
مُصَدَّرٌ ( مَكَّنَ ) وَلَمْ يَقُلِ النُّحَاةُ : مُمَكَّنَ ، بَلْ مُتَمَكَّنَ .  
قُلْتُ : وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ / مُصَدَّرُ الْوَاضِعِ ؛ لِأَنَّهُ مَكَّنَهُ تَمَكِّنًا ، أَيْ : ١/٧٢  
جَعَلَهُ مُتَمَكِّنًا فَتَمَكَّنَ هُوَ تَمَكِّنًا فَيَصِحُّ الْمَصْدَرَانِ مَعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .  
(١٠) قوله : " وَلِلتَّنْكِيرِ " .  
أَيْ : مِثْلُ ( مَهٍ ) ، وَ ( مَهٍ ) .  
(١١) قوله : " وَالْعَوْضِ " .  
(١٢) مِثْلُ يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُ عَوْضٌ عَنِ الْجُمْلَةِ الَّتِي كَانَ ( ِإِذْ ) يَسْتَحِفُّ  
الِإِضَافَةَ إِلَيْهَا .

- (١) ساقط من (ب) و(ج) .  
(٢) الكافية : ٢٤٠ : " التَّنْوِينِ : نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل ، وهو  
لِلتَّمْكِينِ ، وَالتَّنْكِيرِ ، وَالْعَوْضِ ، وَالْمُفَابَلَةِ ، وَالتَّرْنَمِ " .  
(٣) في ( ب ) و ( ج ) : " حُرِّكَتْ " .  
(٤) الكافية : ٢٤٠ .  
(٥) الكافية : ٢٤٠ .  
(٦) في الكافية : ٢٤٠ : " وَلِلتَّمْكِينِ " وَلَعَلَّ ابْنَ مَالِكٍ اعْتَمَدَ عَلَى نَسْخَةِ  
مِنْ نَسْخِ الْكَافِيَةِ وَرَدَ فِيهَا " وَلِلتَّمْكِينِ " .  
(٧) في ( ب ) : " لَا تَنْهَا " .  
(٨) في ( ج ) : " الْفَعْلِ " .  
(٩) في ( ب ) الْوَضْعِ " .  
(١٠) في ب و ج : " وَالتَّنْكِيرِ " .  
(١١) الكافية : ٢٤٠ .  
(١٢) في ج : " أَيْ مِثْلِ " .



" والمقابلة " .

مثل : مسلمت ، وعرفت ؛ لأنَّ الكسرة فيهما بدلُ حرفِ الإعرابِ (١) والتَّنوينِ مقابلَ لنونِ الجمعِ السَّالمِ ، والنُّونُ فيه عوضٌ عن التَّنوينِ الذي في المفردِ ، لِكُنْ بينهما فرقان :

أحدهما : أَنَّ هذا التَّنوينَ لا يثبتُ وقفًا بخلافِ النُّونِ .

الثاني : أَنَّهُ لا يجمع الالف واللام بخلافِ النُّونِ ، ولم يذكر التَّنوينِ الغالى وقد نقله الاخفش عن العرب كقوله : (٣)

\* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ \*

والتَّحْقِيقُ أَنَّ تنوينَ التَّزْنِيمِ ، والتَّنوينِ الغالى لا يُعَدَّانِ في التَّنوينِ

لأنَّهما في الحقيقة ليسا بتنوين ، بَلْ هو في قوله : \* وَالْعَتَابُ (٥) \* و \* قَدْ أَصَابَا \* عوضٌ عن الالف التي كان يقفُ عليها المتكلمُ ، والمدة التي لا تجلها فجاء بالتنوين لِيُسْتَفْنَى عن ذلك ، وكذلك في قولهم :

\* الْمُخْتَرَقِ \*

قوله : " وَيُحْذَفُ مِنَ الْعِلْمِ " إلى آخره . (٦)

الأوَّلَى : أَنَّ يُقَالُ : موصوفًا ب ( ابن ) تليه ، فَإِنَّهُ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ

الاسم و ( ابن ) لم يَجْزِ حذفُه مثل : جاءني زيدُ الكريمِ ابنُ عليٍّ (٧)

(١) في ب و ج : " فيها " .

(٢) " الإعراب " ساقط من ج .

(٣) " عن " ساقط من ( ب ) و ( ج ) . وتخريج هذا الشاهد سبق في ص : ٤٠٠

(٤) " والتَّنوين " ليس في ج .

(٥) ينظر ص : ٩٤ .

(٦) الكافية : ٢٤٠ : " ويحذف مع العلم موصوفًا بابن مضافًا إلى علم آخر " .

(٧) في ( ب ) : " لم يجب " .

(١) و (٢) نون التوكيد

(٢) و (٣) نون التوكيد : " تختص بالفعل المستقبل " .

أى : فلا تدخل على الفعل الماضى ولا على المضارع المقصود به الحال .

قوله : " ولزمت فى مثبت القسم " .

يجب الاحتراز عن مثبت القسم المقصود به الحال ؛ فإنه لا يجوز دخولها عليه مثل : والله لا أظنك صادقاً (٦) ، وما دخل عليه السين ، وسوف فلا يجوز مثل : والله لسأقومن ، وسوف أقومن .

قوله : " وكثرت فى مثل : ( إِمَّا تَفْعَلَنَّ ) (٧) " .

قوله : " كثرت " .

إشارة إلى جواز عدمها كقول الشاعر : (٨)

ب/٧٢

رَعِمَتْ تُمَاضِرُ أَتْنِي إِمَّا أَمُتْ

يَسُدُّ أَبْيْنُهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

(١-١) ساقط من (ب) و (ج) .

(٢) الكافية : ٢٤١ : " نون التوكيد : خفيفة ساكنة ، ومشددة مفتوحة مع غير الألف ،

تختص بالفعل المستقبل فى الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم .

وقلت فى النفي ، ولزمت فى مثبت القسم ، وكثرت فى مثل إِمَّا تَفْعَلَنَّ " .

(٣) فى ج : " نون " .

(٤) فى ب : " ويختص " .

(٥) فى (ج) : " فى " .

(٦) فى (ج) : " لا أظنك " .

(٧) " إِمَّا " ليس فى ج .

(٨) هو سلمى بن ربيعة من بنى السيد بن ضبة .

والبيت فى أمالى القالى : ٨١/١ ، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقى : ٥٤٧/٢ ، وأملى ابن الشجرى : ٤٣/١ ، ٦٩/٢ ، وشرح

المفصل لابن يعيش : ٥/٩ ، ٤١ ، واللسان ( خلل ) ١٢٥١/٢ ، والخزانة

٣٠/٨ :

وهو فى الأصمعيات : ١٥٧ ، ١٦١ منسوب إلى علباء بن أرقم

ابن عوف .

- (١) قوله : " وهما " .  
 آيُ : النونان «في غيرهما» ، آيُ : ألف التثنية ، ونون جماعـة  
 المونث .  
 " مع الضمير البارز " .  
 آيُ : ضمير الجمع ، والمخاطبة .  
 " كالمنفصل " .  
 آيُ : كالكلمة المنفصلة فيحذف الضمير البارز وتجزئ عنه بالحركة  
 التي قبله فكما كُنْتُ تقولُ : هل تقومون اليوم ؟ تقولُ : هل تقومون ؟  
 فتحذف الضمير لفظاً وهو الواو واجتزأت بالضمّة قبله عنه وكذلك : هل  
 تركبن ؟ للمخاطبة حذف الضمير وهو الياء واجتزأت بالكسرة قبلها .  
 قوله : " فإن لم يكن " .  
 آيُ : بارزاً يَأْ (٢) كَانَ مستتراً كضمير المخاطب .  
 " فكالمتصل " (٣) .  
 آيُ : فالنون كالحرف المتصل من الكلمة ، آيُ : فتقول للواحد :  
 اغزُون إِذ الضمير مستتر .  
 قوله : " ومن ثم " .  
 آيُ : وكذلك .

- (١) الكافية : ٢٤١ : وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فإن لم  
 يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين ، وترون ، وترين ، واغزون ، واغزن ،  
 واغزن .  
 (٢) في (ب) و (ج) : " فإن " .  
 (٣) في ج : " فكالمتصل " .

(١)  
" وقيل : هل تَرَيْنَّ " .

أى : إِذَا كَانَ آخِرَ الْفِعْلِ أَلِفًا قُلِبَتْ مَعَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ يَاءً فَتَقُولُ :  
تَرَيْنَّ ؟ وَأَصْلُهُ : تَرَى ، وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ بَارِزًا حَذَفَتْهُ وَأَبْقَيْتَ  
مَاقِبَلَهُ مَتَحَرِّكًا بِحَرَكَتِهِ فَتَقُولُ : هل تَرُونَّ ؟ لِلْجَمَاعَةِ ، وَتَرَيْنَ لِلْمَخَاطَبَةِ  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ آخِرَ الْفِعْلِ أَلِفًا فَكَمَا قُلْتُ مِثْلَ فَتَقُولُ لِلوَاحِدِ : اغْزُونَّ فَتَكُونُ  
النُّونُ كحَرْفٍ مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ : ( اغْزَنَّ ) لِلْجَمَاعَةِ  
و ( اغْزَنَّ ) لِلْمَخَاطَبَةِ فَتَكُونُ النُّونُ كَالْكَلِمَةِ الْمُنْفَصِلَةِ فَتَقُولُ : ( اغْزَنَّ )  
كَمَا تَقُولُ : ( اغْزُوا الْقَوْمَ ) ، و ( اغْزَى الْقَوْمَ ) .  
قوله : " وَالْمُخَفَّفَةُ تَحْذِفُ لِلْسَّاكِنِ " (٦)  
كَيْلَا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ نَحْوُ : اضْرَبَ الْقَوْمَ . (٧)  
" وَفِي الْوَقْفِ " .

أى : وَتَحْذِفُ فِي الْوَقْفِ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ رُدُّ مَا حُذِفَ ، وَهُوَ إِمَّا حَرْفَانِ فَيُ  
مِثْلَ : هَلْ تَضْرِبِينَ زَيْدًا ؟ وَهَلْ تَضْرِبِينَ ؟ ، إِذَا أَصْلُهُ : تَضْرِبُونَ ، وَتَضْرِبِينَ  
لَا تَنْكَحُ حَذَفَتْ لِأَجْلِ نُونِ التَّوَكِيدِ حَرْفَيْنِ : نُونِ الْإِعْرَابِ لِلْبِنَاءِ ، وَالْوَاوُ  
وَالْيَاءُ / لِلْسَّاكِنِينَ ، وَإِمَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ فَيُ مِثْلَ : اضْرِبِينَ ، وَاضْرِبِينَ ؛ لِأَنَّ  
أَصْلَهُ : اضْرِبُوا وَاضْرِبِي فَحَذَفَتِ الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ لِنُونِ التَّوَكِيدِ لِلْسَّاكِنِينَ  
فَإِذَا زَالَ سَبَبُ الْحَذْفِ عَادَ مَا حُذِفَ وَهُوَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَتَقُولُ : اضْرِبُوا  
وَاضْرِبِي .

قوله : " وَالْمَفْتُوحُ مَاقِبَلُهَا تَقْلُبُ أَلِفًا " .  
أى : فِي الْوَقْفِ فَتَقُولُ : ( اضْرِبَا ) هَذَا إِذَا كَانَتْ السَّاكِنَةُ الْخَفِيفَةُ  
فَقَطْ دُونَ الْمَشْدُودَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ (٨)  
(١) الكافية : ٢٤٢ : " وَالْمُخَفَّفَةُ تَحْذِفُ لِلْسَّاكِنِ ، وَفِي الْوَقْفِ ، فَيَرُدُّ مَا حُذِفَ ، وَالْمَفْتُوحُ  
مَاقِبَلُهَا تَقْلُبُ أَلِفًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .  
(٢) فِي ب : " تَرَيْنَّ " .

- (٣) مِنْ هُنَا وَحَتَّى نَهَايَةِ الْكِتَابِ سَاقِطٌ مِنْ ( ب ) .  
(٤-٤) فِي ( ج ) : " فَكَمَا مِثْلُ الشَّيْخِ " يَعْنِي ابْنَ الْحَاجِبِ ، يَنْظُرُ الْكَافِيَةُ : ٢٤١ .  
(٥) فِي ( ج ) : " لِلْمَخَاطَبَةِ " وَهُوَ تَحْرِيفٌ .  
(٦) الْكَافِيَةُ : ٢٤٢ .  
(٧) فِي ( ج ) : " لثَلَا " .  
(٨) " بِالصَّوَابِ " سَاقِطٌ مِنْ ج .

[ الخاتمة ]

(١) قال العبدُ الفقيرُ إلى عفوِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللهِ بْنِ جَمَاعَةِ رَحِمَهُ اللهُ : هَذَا مَا اتَّفَقَ مِمَّا عَلَّقْتُهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ الَّتِي عَمَلْتُ بِرَكَّتِهَا وَتَمَيَّزَ بِتَحْصِيلِهَا حَفَظْتُهَا ، وَإِنَّهَا فِيمَا عِلْمُهُ أَعَمُّ الْمَقْدَمَاتِ بَرَكَةً وَنَفْعًا وَآكْثَرُهَا فَائِدَةً وَجَمْعًا .

ولقد أَخْبَرَنِي الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَدْلُ الْفَاضِلُ فُلُكُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْمُقَدِّسِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعَدُولِ بِمِصْرَ لَا يَحْضُرُنِي - الْآنَ - اسْمُهُ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو مَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا بِجَامِعِ دِمَشْقَ فَاسْتَشَارَهُ رَجُلٌ فِي قِرَاءَةِ لِاحْدَى هَاتَيْنِ فِي النَّحْوِ : إِحْدَاهُمَا : الْمَقْدَمَةُ ، فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ : حَتَّى اسْتَخِيرَ اللَّهَ تَعَالَى لَكَ ، قَالَ : فَرَأَى الشَّيْخُ فِي الْمَنَامِ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالَ لَهُ : قُلْ لِفُلَانٍ يَقْرَأُ الْمَقْدَمَةَ الَّتِي لَكَ ، وَفِي هَذِهِ مِنَ الشَّرَفِ لِهَذِهِ الْمَقْدَمَةِ مَا لَا يَخْفَى عَنِ الْعَارِفِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ ، وَضُلُواتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَامُهُ كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

فَرَّغَ مِنْ تَعْلِيْقِهِ مَقْيَدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ اللهِ بْنِ جَمَاعَةِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَمَاعَةِ بْنِ حَازِمِ الْكِنَانِيِّ ، لَطْفَ اللَّهِ بِهِ ، بِالْخَزَانَةِ السَّعِيدَةِ بِالْمَدْرَسَةِ الْعَالِيَةِ بِدِمَشْقَ حَرْسَهُنَ اللَّهُ ، عَشِيَّةَ الْخَمِيسِ سَابِعِ عَشَرَ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَسِتْمِائَةٍ .

(١) هذه الخاتمة جميعها غير مسجلة في ( ب ) و ( ج ) .

١٠- الفهرس الإجمالي

المقدمة .....	٢
الباب الاول : الدراسة .....	٥ - ٧٨
الفصل الاول : ابن جماعة .....	٦ - ٢٣

ويشمل :

١ - اسمه ونسبه ، ولقبه ، مذهبه .....	٦
٢ - عصره ومعاصروه ، ومكانته العلمية .....	٦ - ٧
٣ - مولده .....	٨
٤ - طلبه للعلم .....	٨ - ٩
٥ - شيوخه .....	٩
٦ - مناصبه العلمية .....	٩ - ١٠
٧ - تلاميذه .....	١١ - ١٢
٨ - وفاته .....	١٣
٩ - آثاره .....	١٣ - ٢٣

الفصل الثاني : ابن مالك .....	٢٤ - ٢٨
-------------------------------	---------

ويشمل :

١ - اسمه ونسبه ولقبه ومذهبه .....	٢٤
٢ - مولده .....	٢٥
٣ - رحلاته .....	٢٥
٤ - مكانته العلمية .....	٢٥
٥ - أشهر مؤلفاته .....	٢٦ - ٢٧
٦ - علاقته بـ (ابن جماعة) .....	٢٧ - ٢٨
٧ - وفاته .....	٢٨

الفصل الثالث : دراسة الكتاب ..... ٢٩ - ٥٥

ويشمل :

- ١ - التعريف بـ (ابن الحاجب) وكتاب الكافية ..... ٢٩ - ٣٠
- ٢ - اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى ابن مالك ..... ٣٠ - ٣٣
- ٣ - عمل ابن جماعة في الكتاب ..... ٣٣ - ٣٦
- ٤ - أهمية الكتاب ..... ٣٧ - ٣٨
- ٥ - أسلوب الكتاب ومنهجه ..... ٣٨ - ٤٦
- ٦ - موقف ابن مالك من آراء مشاهير النحويين ... ٤٦ - ٥٢
- ٧ - شواهد ابن مالك في الكتاب ..... ٥٢ - ٥٥

- طبعة الكتاب ..... ٥٦ - ٧٥
- عملي في التحقيق ..... ٧٦ - ٧٧
- وصف نسخ الكتاب ..... ٧٧ - ٧٨
- صور نماذج من نسخ الكتاب الثلاث التي اعتمدت عليها  
في التحقيق ..... ٧٩ - ٨٥

النم المحقق ..... ..

- مقدمة ابن جماعة ..... ٨٦
- الكلمة والكلام ..... ٨٧ - ٩٥
- الإعراب ..... ٩٦ - ١٠٣
- تقدير حركات الإعراب ..... ١٠٤
- الممنوع من الصرف ..... ١٠٥ - ١١٨
- الفاعل ..... ١١٩ - ١٢٣
- التنازع ..... ١٢٤ - ١٢٦
- مفعول مالم يسم فاعله ..... ١٢٧ - ١٢٨
- المبتدأ ..... ١٢٩ - ١٣١
- الخبر ..... ١٣٢ - ١٣٣
- مسوغات الابتداء بالنكرة ..... ١٣٣ - ١٣٨

١٣٩ - ١٣٨	..... وجوب تقديم المبتدأ
١٤٠	..... وجوب تقديم الخبر
١٤٠	..... تعدد الخبر
١٤٢ - ١٤١	..... دخول الفاء في خبر المبتدأ
١٤٣ - ١٤٢	..... حذف المبتدأ
١٤٦ - ١٤٣	..... حذف الخبر وجوبا
١٤٧	..... خبر (إِنَّ) وأخواتها
١٤٨	..... خبر (لا) النافية للجنس
١٥٠ - ١٤٩	..... اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس)
١٥٥ - ١٥١	..... المفعول المطلق
١٥٧ - ١٥٦	..... المفعول به
١٥٨	..... النداء
١٦٣ - ١٥٩	..... تتابع المنادى
١٦٦ - ١٦٤	..... الترخيم
١٦٨ - ١٦٧	..... المندوب
١٧١ - ١٦٩	..... حذف حرف النداء
١٧٤ - ١٧٢	..... ما أضر عامله على شريطة التفسير
١٧٥	..... التحذير
١٧٦	..... المفعول فيه
١٧٨ - ١٧٧	..... المفعول له
١٨١ - ١٧٩	..... المفعول معه
١٨٦ - ١٨٢	..... الحال
١٩١ - ١٨٧	..... التمييز
١٩٦ - ١٩٢	..... الاستثناء
١٩٨ - ١٩٧	..... خبر كان وأخواتها
٢٠٥ - ١٩٩	..... اسم (لا) التي لنفي الجنس
٢٠٦	..... خبر (ما)، و (لا) المشبهتين بـ (ليس)
٢١٦ - ٢٠٧	..... الإضافة



٢٣٤ - ٢١٧	التوابع
٢١٨	النعى
٢٢٤ - ٢١٩	العطف
٢٢٦ - ٢٢٥	التوكيد
٢٣١ - ٢٢٧	البدل
٢٣٣ - ٢٣٢	عطف البيان
٢٣٤	المبنى
٢٤٨ - ٢٣٥	الضمير
٢٥٢ - ٢٤٩	أسماء الإشارة
٢٦٦ - ٢٥٣	الموصول
٢٧٠ - ٢٦٧	أسماء الأفعال
٢٧١	أسماء الأصوات
٢٧٢	المركبات
٢٧٦ - ٢٧٣	الكنائيات
٢٨٥ - ٢٧٧	الظروف
٢٨٧ - ٢٨٦	المعرفة والنكرة
٢٩١ - ٢٨٨	العدد
٢٩٣ - ٢٩٢	المذكر والمؤنث
٢٩٦ - ٢٩٤	المثنى
٢٩٨ - ٢٩٧	الجمع
٣٠٤ - ٢٩٩	جمع المذكر السالم
٣٠٥	جمع المؤنث السالم
٣٠٦ - ٣٠٥	جمع التكسير
٣١٠ - ٣٠٧	المصدر
٣١٨ - ٣١١	اسم الفاعل
٣١٩	اسم المفعول
٣٢٣ - ٣٢٠	الصفة المشبهة
٣٢٩ - ٣٢٤	اسم التفضيل

٣٣٠	.....	الفعل
٣٣١	.....	الفعل الماضي
٣٣٤ - ٣٣٢	.....	الفعل المضارع
٣٤٥ - ٣٣٥	.....	نواصب الفعل المضارع
٣٥٧ - ٣٤٦	.....	جوازم الفعل المضارع
٣٦٠ - ٣٥٨	.....	فعل الأمر
٣٦٢ - ٣٦١	.....	فعل مالم يسم فاعله
٣٦٣	.....	الفعل المتعدي
٣٦٨ - ٣٦٤	.....	أفعال القلوب
٣٧٩ - ٣٦٩	.....	كان وأخواتها
٣٨٤ - ٣٨٠	.....	أفعال المقاربة
٣٨٧ - ٣٨٥	.....	التعجب
٣٨٩ - ٣٨٨	.....	أفعال المدح والذم
٣٩٠	.....	الحرف
٤١٠ - ٣٩١	.....	حروف الجر
٤٢٣ - ٤١١	.....	إنَّ وأخواتها
٤٢٥ - ٤٢٤	.....	حروف العطف
٤٢٦	.....	حروف النداء
٤٢٧	.....	حروف الإيجاب
٤٣٣ - ٤٢٨	.....	حروف الزيادة
٤٣٤	.....	حرف التفسير
٤٣٥	.....	حروف المصدر
٤٣٦	.....	حروف التحضيض
٤٣٧	.....	حرف التوقع
٤٣٩ - ٤٣٨	.....	حرف الاستفهام
٤٤٢ - ٤٤٠	.....	حروف الشرط
٤٤٣	.....	حرف الوردع
٤٤٣	.....	تاء التانيث الساكنة

٤٤٥ - ٤٤٤	.....	التنوين
٤٤٨ - ٤٤٦	.....	نون التوكيد
٤٤٩	.....	الخاتمة

#### الفهارس

٤٥١	.....	١ - فهرس الآيات القرآنية
٤٦٠	.....	٢ - فهرس الحديث والأشهر
٤٦٢	.....	٣ - فهرس الشواهد النثرية
٤٦٦	.....	٤ - فهرس الأعلام
٤٧١	.....	٥ - فهرس البلدان والمواقع
٤٧٢	.....	٦ - فهرس الأشعار
٤٩١	.....	٧ - فهرس الأرجاز
٤٩٤	.....	٨ - الفهرس التفصيلي للمسائل النحوية
٥١٧	.....	٩ - فهرس المصادر والمراجع
٥٤٣	.....	١٠ - الفهرس الإجمالي